فِي النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ

دِرَاسَةٌ تَقْوِيمِيَّةٌ

تأليف

الدكتور عبد الفتاح سليم

الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة

جامعة الأزهر

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨

فى النقد اللغوى

دراسة تقويمية

تأليف
الدكتور عبد الفتاح سليم
الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

الناشر
مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

مكتبة الآداب (علي حسن)

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه دراسة في خمسة كتب، عرضت لتخطئة بعض من الاستعمال اللغوىّ أو لتصويبه، وهى دراسة قصدتُ من ورائها أن أبيِّن المنهج التصويبىّ فى كل كتاب، وأن أناقش كُلّ استعمال صوّبوه أو لحَّنوه، بعرضه على كلام العرب وقواعد اللغة والنحو، ثم بتوضيح المعيار الذى ينبغى أن نحتكم جميعاً إليه فى نقد استعمال ما.

وليس بجميل منك ولا محمود أن تبادر فتقول: إن هذا الذى تصنعه الآن - أنت وأمثالك - ليس إلا صناعة كاسدة، سارت دونها الركبان، وتخلفت هى عن حضارة الزمان! ما قيمة البحث فى «زيد وعمرو»، وهذا مرفوع، وذاك منصوب أو مجرور أو مجزوم؟ ما قيمة هذا، وما فائدته، وأنت حيث أنت، والناس من حولك بالعلم يُسْرِعُون، وإلى التقدم يُهْرَعُون؟

لا تقل لى ذلك تصريحاً أو تلميحاً أو تلويحاً بغمز أو همزٍ أو لَمزْ؛ فإن لَدىّ جواباً واحداً لا أحيد عنه، وهو أن العالم كله - مع عنايته بالعلم التطبيقى وتسخيره لمصلحته - لم يُغْفِلْ لغته، بل أولاها كل عناية، وجَدَّ فى نشرها فى كل بلد يدخله أو يعاونه، وأنفق فى سبيل ذلك - ولا يزال ينفق - كلَّ غالٍ. وأنت بعينيك تراه يقيم المدارسَ ويبنى الجامعات فى غير أوطانه؛ لنشر لغته وثقافته فى ذلك البلد المحتاج بعد أن يُلوِّح له بالمساعدة أيًا كانت .

وكم قرأنا وسمعنا أن الأمم الراقية لا تسمح لأحدٍ أن يخطئ فى لفظة من ألفاظ لغتها؛ نطقاً أو كتابةً، وإن كان من غير أبنائها، وكم أُهملت مراسلات، ولم تُلَبَّ رغبات، بل كم رُدَّتْ رسائل علمية؛ لبضعة أخطاء لغوية وردت بها!

أما نحن - هنا فى بلادنا - فتشيع الأخطاء اللغوية - تحت السمع والبصر - فى وسائل الإعلام، وفى المدارس، وفى الجامعات؛ تلامذة ومدرسين وأساتذة، وفى المؤلفات اللغوية وغير اللغوية، وكلُّ من حصل على شهادة جامعية، أو وصل إلى درجة علمية يرى أنه فوق اللغة، ويَعُدُّ نفسه أمَّةً فيها؛ له أن يقول، وعلينا أن نُفَسِّر له ونُؤَوِّلَ، وكأنه من عصر الاحتجاج، ولا رقيب ولا منكر ولا

حسيب! وسبحان الله، حَسْبُنا ونعم الوكيل.

انظر حولك وتأمَّلْ، ترى أممًا أضاعت لغتها، فضاع دينها، وضاعت هي أيضاً، ولم تنل ما تمنت ورجت، بل غدت عبرةً ومثلاً، وأمست كمن قال الله فيه: ﴿ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ﴾ [الحج: ١١] و﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق: ٣٧]. وأنت على المختبَر؛ فلا يَجْمُل بك أن تنخدع بقول مَعْسُولٍ أو مَخْسُول، يقودك إلى ضياع محتوم.

حِرْصُك على لغتك، مِن حِرْصِك على دينك، وعلى وطنك، وعلى قوميتك، بل على إنسانيتك، وهو الكفيل بأن يحترمك العدوّ قبل الصديق، وإن كنت فقيراً مُعْدَمًا.

أما عدم اكتراثك بلغتك، واستخفافُك بها وبعلمائها وبدارسيها، ومحاولَتُكَ «التاقف» بحشر الكلمات الأعجمية في أحشاء كلامك العربي، بَلْهَ التأليف فيها أو الترجمة إليها بالأساليب السقيمة، غير المؤدية لمعانيها إلا بتَصَيُّدٍ بعد عناء؛ أما إن جرى منك ذلك فهو مَجْلَبَةُ عارٍ لك ولأمَّتك، وصَغَارٌ في عين عدوك، وكم لك من أعداء!، ومَضْيَعَةٌ لكلِّ ما زرع الأجداد، وثَمَّرَ الآباء، ووَرَّثَ الأبناء.

يَدَكَ على يدي، وقَلْبَكَ مع قلبي، ولْيَكُنْ تفكيرك تفكيري، وحُبُّكَ للغتنا الشريفة وَفْقَ حبي. كُلُّنا يسعى ويَجِدُّ في الاحتفاء بعروبتنا وعربيتنا الفصحى الواحدة، ويسهر على بقائها ونقائها، ويُصْلِح - بكل دقة وعناية وحب - ما قد يُفْسِدُ الآخرون من ألفاظها أو تراكيبها، ودَعْكَ من هؤلاء المخدوعين الواهمين، وعسى أن تُزِيحَ الأيام عن أسماعهم وَقْرًا، وعن أعينهم غشاوة، فيثوبوا بعد شرود، ويتوبوا بعد عصيان، ولْيَكُنْ ذلك قبل فوات الأوان.

بقي أن أَسْرُدَ لك أسماءَ الكتب التي شملتها هذه الدراسة، وهي:

١ - كتاب **(الكتابة الصحيحة)** للأستاذ زهدي جار الله.

٢ - كتاب **(لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط)** للدكتور إبراهيم درديري.

٣ - كتاب **(من الأخطاء الشائعة فى اللغة والنحو والصرف)** للدكتور محمد أبو الفتوح شريف.

٤ - كتاب **(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)** للأستاذ محمد العدنانى.

٥ـ كتاب **(أخطاءٌ ألِفْنَاهَا)** للأستاذ نسيم نصر.

أسأل الله - عز وجَلَّ - العون والتوفيق.

عبدالفتاح السيد سليم
الأستاذ بكلية اللغة العربية
جامعة الأزهر

السيدة زينب
العاشر من ربيع الآخر، سنة ١٤٢٢ هـ
الأول من يوليو، سنة ٢٠٠١م

الكتابة الصحيحة

تأليف
زهدي جار الله

المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع
سنة ١٩٧٧م
بيروت

«نشر في المجلد السابع»

«العدد الثالث»

«محرم ١٤٠٧هـ/ سبتمبر ١٩٨٦م»

«الصفحات: من ٣٦٠ إلى ٣٧٥»

«مجلة عالم الكتب بالرياض - السعودية»

الفصحى . . . لغة آبائنا وأجدادنا، والحافظة لتراثنا، والجامعة لأمتنا الإسلامية من حيث تتوزعها الأمكنة، وتتنازعها المذاهبُ والأهواء، وهى - من قبلُ ومن بعدُ - لغة القرآن الكريم، المنزَّل على رسول الله ﷺ بلسان عربى مبين.

وكلُّنا يحب الفصحى، ويحرص على حمايتها، ويأمل أن يراها فتية ناصعة، وأن يسمعها نقيّةً مُبَرَّأةً من أوضار اللحن وأسقام الخطأ، ولكن الحب وحده لا يكفى لحماية، ولا يُبْلغُ غاية؛ وإنما لا بد لكل محب من سلاح، ولا بد للسلاح من دُربة عليه، وإجادة استعمال؛ لئلا يَضيرَ أهله من حيث أريد له أن يُفيد. وسلاحُ من يعرض للصواب والخطأ فى اللغة لا بد فيه من أمور أهمها ما يأتى:

١- حُسْنُ تناولٍ للمعاجم اللغوية الموثوق بها، وبَصَرٌ بطرائقها فى عرض المادة اللغوية؛ إذ منها ما يعرض الرأى وضده؛ وَفْقًا لآراء العلماء الذين ينقل عنهم، ومنها ما يتغاضى عن المسائل القياسية فى التصريف، ويهتم بالسماع.
٢- مراعاة أن الكلام ليس كُلُّهُ على درجة واحدة من الفصاحة؛ فمنه الأفصح، والفصيح، والقليل، والنادر، والشاذ، ومنه لهجات القبائل الخاصة التى اشتُهِرَتْ بفصاحتها وبُعْدها عن اللحن، ولا يقال فيما ورد على واحد من ذلك: إنه خطأ لكونه كان مُستعملاً فى عصور الاحتجاج؛ وإنما الخطأ فيما جاء بعد ذلك، وخالف الوارد والقواعد.
٣- معرفة معظم آراء علماء اللغة فى المسألة التى يعرض لنقدها، والوقوف على أدلة كل منهم، ثم ترجيح المختار، على حسب قوة الدليل.

وبين يدىَّ الآن كتابٌ من كتب اللحن هو (الكتابة الصحيحة) للأستاذ الفاضل «زهدى جارالله» من نشر «الأهلية للنشر والتوزيع» بلبنان، سنة ١٩٧٧م.

وأشهد أنى تصفحت الكتاب إبَّان ظهوره على عَجَل، فلمست فيه بعض الهَنَات، شأن كثير من الكتب التى تصدر هذه الأيام، عارضةً بعض الاستعمال اللغوىَ على معيار الصواب والخطأ، ويومئذ هممتُ بتعقب هذه الهنات، ولكن صرفتى عن ذلك شواغل الأيام.

وهأنذا أعود إليه - والـعَوْدُ أحمد - دارساً، مـتأنياً، مُنعِمًـا فيه النظر، ولا سيما بعد أن شاع الكتاب، وذاع أمره بين الناشئة وكثير من المتخصصين.

وأمرٌ آخرُ حفزنى إلى العود، هو ما جاء فى مقدمة الكتاب من ثناء عليه من صـاحبـه أولاً، فقـد قال عنه: «إن من أهدافـه «المساهمـة (كذا!) فى تحـسين أساليب الكتابة، وفى حفـظ اللغة فى مستواها العالى، وأنه اعتـمد فى وضعه على المراجع المعتمدة فى هذا الموضـوع والموثوق بها» ثم ذلك الثناء الذى جرى عليه من أساتذة كرام لهم جهـدهم المشكور فى البحث اللغوى، ولهم مكانتهم العلمية بين الخـاصة من المثقفين، حتى لقـد ذهب أحد هؤلاء الأفضلين إلى أن هذا الكتاب «عـملٌ قومى إلى جانب كـونه أبحاثاً لا يُسْـتَغْنَى عنها فى حـياتنا اللغوية اليومية»!!

وأول ما يَفْـجَؤُكَ فى هذا الكتاب إيجـازه المُخِلُّ - حيث لا يستـدعى المقام ذلك - فهو قائـم على طريقة (الخطأ وصوابه) مع ذكر الأمثلة غيـر المحتج بها كثـيراً؛ فلا عَـرْضَ لرأى، ولا مناقشة لمذهب، ولا حـجة لقوىٍّ، ولا توجـيه لضعـيف، وكأن الألفاظ والأسالـيب عنده مُسلَّماتٌ بالطبع، مُـوَزَّعَةٌ بين خطأ مرذول وصواب مـقبول، ولا شيء بين ذلك! وما هكذا تُورَدُ المسـائل اللغوية، ولا سيما ما يتعلق منها بالصواب والخطأ .

وبعد هذه الملاحظة العامة أنتقل إلى الملاحظات التفصيلية:

أولاً: مراجع الكتاب

ذكر المؤلف فى المقدمة أنه «اعتمـد فى وضع هذا الكتاب وفى اختيار الأمثلة له والشواهد والقواعد على المراجع المعتمدة فى هذا الموضوع والموثوق بها، وأنه أفرد لها مكانا فى آخر الكتاب»، والملاحظ على هذه المراجع :

١- خُلُوُّها من الرجـوع إلى كـتب اللحـن المختـصـة مـثل: «درة الغـواص» للحريرى، و«تقـويم اللسان» لابن الجـوزى، و«تثقيف اللـسان» لابن مكى الصقلـى، و«لحن العوام» للجـواليقى، و«فصـيح ثعلب» و«ذيل الفـصيح» للبغدادى، و«الاقتضاب» للبطَلَيْوسىّ، و«التنبيهات على أغاليط الرواة» لعلى ابن حمزة البـصرى، و«لحن العوام» لِلزُّبَيْدِىّ. إلى جانب المؤلفـات الخاصة

بموضوع الصواب والخطأ فى العصر الحديث، وهى كثيرة، وحاجةُ المؤلف إلى هذه الكتب وما ماثلها تفوق حاجته إلى ما رجع إليه.

٢ـ خُلُوُّها كذلك من كتب النحو والصرف الموثوق بها، دقّةً وإحاطة؛ فكل مَراجعه من كتب النحو والصرف: شرح ابن عقيل، والنحو الوافى، ومبادئ العربية للشرتونى - الجزء الرابع - فأين إذن كتاب سيبويه، ومقتضبُ المبرد، وجُمَل الزجّاجى، ومفصَّل الزمخشرى، ومغنى ابن هشام، وارتشاف أبى حيان، وشروح هذه الكتب وأمثالها، مما يعرفه المتخصصون، ولا يليقُ أن يجهله الباحثون؟!.

٣- خُلُوُّها كذلك مما يُحتَجُّ به؛ فالدواوين الشعرية التى رجع إليها لم يُفِدْ منها إلا حشو أمثلةٍ فقط، شعراً ونثراً، وهى أمثلة لا تنهض حجةً لتخطئة استعمالٍ أو تصويبه؛ لكونها عمَّن لا يحتج بكلامه.

ثانياً: شواهد الكتاب

لم يعتمد المؤلف على من يُحتَجُّ بكلامهم فى عصور الاحتجاج، كما هو شأن من يُعْنَى بالدراسات اللغوية عامةً، وبالدراسة النحوية أو الصرفية خاصة؛ فالشواهد التى جاءت فى (الكتابة الصحيحة) ليس فيها من المحتجِّ به إلا أبياتٌ معدودة، أما أغلب تلك فهى لشعراءَ وغَيْرِهِمْ ممن جاءوا بعد عصر الاحتجاج حين ظهر اللحن وتَفشّى، ونُجْمِلُ فيما يلى مَن اعتمد عليهم الأستاذ زهدى جار الله، فصحَّحَ باستعمالهم أساليبَ وألفاظاً لغوية عَدَّها من قَبِيلِ الخطأ:

١ـ أبو تمام؛ استشهد بشعره فى الصفحتين [٥٦-٣٤١].

٢- أبو فِراس؛ استشهد بشعره فى الصفحات: [٢٤-٦٠-١٦٠-١٨٤] .

٣- أبو العتاهية، استشهد بشعره فى الصفحة [٢٢٢] .

٤- ابن الفارض، استشهد بشعره فى الصفحات: [١١٩-١٢٣-١٦٢] .

٥- البحترى، استشهد بشعره فى الصفحتين: [١٢٩-١٩٠] .

٦- المتنبى، استشهد بشعره فى الصفحات: [٣٢- ٣٣- ٣٧- ٧٦- ٩٥- ١٧٠- ١٧٩] .

٧- ابن زيدون، استشهد بشعره فى الصحفتين: [٧٩-١٥٩] .

٨- البهاء زهير، استشهد بشعره فى الصفحات: [٧٩-١٧٩-١٩٦-٢٦٩]
٩- أبو نُوَاسٍ، استشهد بشعره فى الصفحة [٣٤١]
١٠- الشريف الرَّضِىّ، استشهد بشعره فى الصفحة [٢٥٣]
١١- صفىّ الدين الحِلِّىّ، استشهد بشعره فى الصفحة [١١٨]
١٢- الطغرائى، استشهد بشعره فى الصفحة: [٢٦١].
١٣- أبو العلاء المَعَرِّىّ، استشهد بشعره فى الصفحتين: [٧٢-١٢١].
١٤- ديك الجن، استشهد بشعره فى الصفحة: [٣٢]
١٥- شعراء مجهولون، استشهد بأشعارهم فى الصفحات: [١٥- ١٦- ١٨- ٢٠-٢١-٢٣-٢٤-٢٦-٢٧-٢٩-٣٠-٣٢-٣٤-٣٧-٤٠-٤٢-٤٤-٤٦- ٥٠- ٥٢- ٥٧ -٦١ -٦٢- ٧٠-٨١-٨٥-٩٥-١٠٢-١١١-١٣٥-٢٥٣- ٢٦١].
١٦- الجاحظ، استشهد بكلامه فى الصفحات: [١٦- ٢٠- ٤٠ - ٧٨ -٨١- ١٠٤ - ١١٠-١٢٠-١٣٣-١٣٥-١٣٩-١٤٥].
١٧- الحريرى، استشهد بكلامه فى الصفحات [٤٣- ٤٤- ٧٣- ٩٦- ٩٧- ١٠٤- ١٠٨-١٣٥-١٣٨-١٦٢-١٨٣-٢٠٨-٢٤٤].
١٨- ابن المُقَفَّع، استشهد بكلامه فى الصفحات: [٤٤- ٦١- ٨٢- ١٠٤- ١٢٧- ١٣٨-١٦١-٢٢٤].
١٩- ابن قُتَيْبَةَ، استشهد بكلامه فى الصفحات: [٧١- ٨٤- ٩٧- ١٧٧- ١٩٠ ٢٢٥].
٢٠- الحسن البصرى، استشهد بكلامه فى الصفحتين: [١٣٩-٢٦٤].
٢١- القالىّ، استشهد بكلامه فى الصفحات: [٨٤-١٣٠-١٧٠].
٢٢- زياد، استشهد بكلامه فى الصفحات: [٨١-١٢١-١٥٩]
٢٣- ابن خلدون، استشهد بكلامه فى الصفحة: [٣٤١].
٢٤- أقوال غير منسوبة، استشهد بها فى الصفحات: [١٦- ٧٠- ٧١- ١١١- ١٢٦- ١٣٣- ١٣٨-١٥٣-١٧٢-١٩٧-٢١١].
٢٥- كما ورد فى الكتاب الاستشهاد ببعض الأحاديث الشريفة فى الصفحات:

[٢٢-٢٦-٢٩-٣٦-٤٠-٧١-٧٢-٨٣-٩٧-٩٩-١٠٧-١٠٨-١١٩-١٢٩-١٣٣-١٤٢-١٤٧-١٤٩].

ومعروف أن الاستشهاد بالحديث موضع خلاف بين العلماء.

ثالثًا: التخطئة والتصويب

أ - استعمالٌ خطأ، وتصحيحٌ خطأ:

* يرى أن استعمالهم (**أَبَقَ فُلانٌ**) بمعنى ارتكب الموبقات خطأ، صوابه (وَبَقَ) [ص ١٤]

وكلتا اللفظتين (أبق - وبق) لا يفيد معنى ارتكاب الموبقات، فـ(أَبَقَ)، تفيد معنى الهرب، و(وبق) تفيد معنى الهلاك، الذى قد ينتج عن الذنوب أو غيرها؛ جاء فى اللسان: وَبَقَ الرجل يَبِقُ، وَوَبِقَ يوبَقُ، واستوبق بمعنى هلك، ويعدَّى بالهمزة فيقال: أوبقه بمعنى أهلكه. وجاء (المَوْبَقُ) بمعنى مكان الهلاك، أو بمعنى الحاجز بين الشيئين، أو الموعد، أو المَحْبِس، وبواحد من ذلك فُسِّرَ قوله تعالى: ﴿**أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا**﴾ [الشورى: ٣٤] وقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا**﴾ [الكهف: ٥٢]، وجاء فى الحديث: «ولو فعل الموبقات» أى الذنوب المهلكات، أطلق على الذنوب (موبقات)؛ لأنها تؤدى إلى الهلاك.

وإذن فالصواب أن يقال: أوبق الرجل: أى أتى بذنب يسوقه إلى الهلاك.

* ويرى أن استعمالهم (**استأذن منه**) - بمعنى طلب الإذن - خطأ، صوابه استأذنه، [ص ٢٧].

وهذا صحيح؛ لأن زيادة الهمزة والسين والتاء إذا كانت للطلب نقلت الفعل اللازم إلى التعدى، ولكنه بعد هذا ذكر أنه يصح أن نقول: استأذن له عليه؛ بمعنى طلب الإذن للدخول، وذلك الاستعمال غير وارد فيما بين أيدينا من معاجم اللغة، والوارد فى اللسان: «استأذنه: طلب منه الإذن، وأَذِنَ له عليه: أخذ له منه الإذن، يقال: ايذَنْ لى على الأمير...».

* ويرى أن استعمالهم (**الشكل البيضاوى**) خطأ، صوابه (الشكل البَيْضَوِىّ) [ص ٣٦]

وكلاهما خطأ؛ أما الأول فلأنه نسبة إلى بيضاء - الصفة من الألوان - وهو

غير مقصود، وأما الثانى الذى صوَّب به فهو نسبة إلى (بَيْضا) بالقصر إن كان مستعملاً - وهو غير مقصود ولا مفهوم أيضًا؛ لأن المراد هو النسبة إلى (البيضة) وذلك يكون بحذف التاء فقط؛ فيقال: الشكل البَيْضى

* ويرى أن استعمالهم (**الحيوانات البيُّوضة**) خطأ، صوابه (الحيوانات البيوضة) [ص ٣٦].

وفى تصويبه هذا مأخذان:

أحدهما: أن وزن فعول بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث. فلا تلحقه التاء.

وثانيهما: أن لفظ (**الحيوان**) اسم يقع على كل شىء حى؛ فكل ذى روح حيوان، والجمع والواحد فيه سواء، فلا يُجمع ولا يثنى.

* ويرى أن استعمالهم (**اجتمع مع الوزير**) خطأ، صوابه: (**اجتمع بالوزير**) أو (**اجتمع إلى الوزير**) [ص ٦٨].

وكُلٌّ ذلك خطأ؛ فالفعل (**اجتمع**) من أفعال المشاركة التى تقع من غير الواحد؛ فالأصل فيها أن يكون مرفوعُها مثنًى أو جمعًا أو مفردات متعاطفة بالواو فقط من بين حروف العطف؛ لأنها هى التى تدل على الجمع المطلق، هذا وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمال (مع) أو (الباء) مع تسليمه بعدم الورود عمَّن يحتج بكلامه. وكذلك قولهم (**اختلط مع الناس**) وصوابه عنده (**اختلط بالناس**) -[ص ١١٢]- وكُلٌّ ذلك غير فصيح؛ لما ذكرناه سابقًا.

* ويرى أن استعمالهم (كان مريضًا ولا ريب) خطأ، صوابه (كان لا ريب مريضا) أو (لا ريب أنه كان مريضًا) [ص ١٢٧].

وما خطَّأه صحيحٌ لا شبهة فيه، أما ما صوَّب به: ففى الأول الفصل بين اسم كان وخبرها بفاصل أجنبى، وهو غير مستحسن، ومثل هذا ما خطَّأه أيضًا فى [ص ١٨٢] من قولهم (**كان عظيمًا ولا شك**).

* ويرى أن استعمالهم (شِرَاك الصائد) بمعنى حبائله خطأ، صوابه (**أشراك الصائد**) ومفردها شَرَكٌ - بفتحتين [ص ١١٧]

أما (**الأشراك**) فلم يرد، والوارد هو (شَرَك) بفتحتين. على أنه جمعٌ مفرده (**شَرَكَة**) بالتاء، كما ورد الجمع (**شُرُك**) بضمتين، وهو نادر

* ويرى أن استعمالهم **(عَفَّ عليها الزمن)** بمعنى محاها، خطأ، صوابه **(عفّها الزمن)** [ص ٢٥٤].

و**(عَفَّ)** بمعنى (محا) غير موجود فى صحاح المعاجم، وإنما الموجود بهذا المعنى هو **(عفا)**؛ فالصواب هو **(عَفَاهَا الزمن)** أو **(عَفَتْ هى)** بمعنى زالت؛ فالفعل يستعمل لازمًا أو متعديًا.

* ويرى أن استعمالهم **(هذا أقل من ذاك بقليل)** خطأ، صوابه **(هذا أقل قليلاً من ذاك)** [ص ٣٠٢].

وكلاهما خطأ؛ إذ لا معنى لزيادة **(بقليلٍ أو قليلاً)** بعد اسم التفضيل هنا؛ لأن المنصوب على التمييز بعد اسم التفضيل يكون معناه غير معنى اسم التفضيل؛ تقول: هو أكثر فضلاً، وأشَدُّ بأسًا...، ولا تقول: هو أقوى قُوَّةً ولا أكثر كَثْرَةً.. ومِثْلُ ذلك يقال فيما خطَّأه فى [ص ٣١٠] مِنْ قولهم: **(أكثر بكثير)** وقوله: هو فى التصويب: **(أكثر كثيرًا)**، ولم يَرِدْ بذلك كُلِّه استعمالٌ فصيح.

* ويرى أن استعمالهم **(سأخابر لأرى ما إذا كان قد وصل)** خطأ، صوابه **(سأخابر لأرى إن كان قد وصل)** [ص ٣٣٨].

وكلاهما خطأ؛ لأن الفعل (رأى) حَقُّهُ أن ينصب المفعول به صراحةً؛ ولكنه قد يُعَلَّقُ عن العمل؛ أى يُعَطَّل عمله فى لفظ المفعول به، ويبقى عمله فى محله، وذلك بشرط أن تكون الجملة بعده مُصَدَّرَةً باستفهام، وما ذكره هو ليس كذلك؛ لأنه مُصَدَّرٌ بـ(ما) الزائدة فيما خطّأه، أو بإن الشرطية فيما صَوَّبَ به، والصحيح أن يقال: **(سأخابر لأرى هل وصل أَوْ لا؟)**.

* ويرى أن استعمالهم **(اتحد معه)** خطأ، صوابه **(اتحد به)** [ص ٣٨٧].

وكلاهما خطأ؛ لأن الفعل (اتحد) من أفعال المشاركة؛ فمرفوعه إما أن يكون مثنًى أو مجموعًا أو معطوفًا عليه بالواو، فيقال **(اتحدت الدولتان، أو الدول أو دولة كذا وكذا)**، وقد سبق أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز استعمال (مع) فى مثل ذلك.

* ويرى أن استعمالهم **(أرسلت إليه وَصْلَ التسليم أو إيصال التسليم)** خطأ، صوابه **(وصول التسليم)** [ص ٣٩١].

وكُلٌّ ذلك غير عربي فصيح؛ لأن الوصل مصدر للفعل (وصل) ومثله الوصول، أما الإيصال فمصدر للفعل (أوصل) ومعنى المصدر هنا غير مقصود، والتسمية بالمصدر وَقْفٌ على السماع؛ فالفصيح أن يقال: (أرسلت إليه مستند التسلم أو صك التسلم) والثانية معرَّبة.

ب - استعمالٌ صحيحٌ، وتصحيحٌ خطأ:

* يرى أن استعمالَهم (أزْمة اقتصادية) - بإسكان الزاى - خطأ، صوابه فتح الزاى [ص ٢٧].

والمعروف العكس، وهو نفسه قد ذكر قول الشاعر:

اشتَدِّى أزْمَةُ تنفرجى ... قد آذنَ ليلُك بالبَلَج

بإسكان الزاى، وفى اللسان عن ابن سيدَهْ: (الأزمة: الشدة والقحط، وجمعها إزَم؛ كبدرة وبِدَر، وأزَمٌ؛ كثمرة وثمر). وفيه أيضًا: (وسنة أزْمة وأزِمَة وأَزُومٌ وآزمة.. ومنه يتضح أن إسكان الزاى لازم للاسم، وأن كسر الزاى فيما إذا جرت صفة، وأن الفتح لم يَرِدْ، ولعله خُدِعَ بفتح الإتباع فى (أزَمَات) جمعًا، فظن أن المفرد كذلك.

* ويرى أن استعمالهم (سواء عليهم حضرت أم غبت) خطأ، صوابه (أو غبت)، ووضع قاعدة لذلك هى: إذا جاء بعد سواء فعلان دون همزة التسوية عُطِفَ الثانى على الأول بأوْ [ص ٣٠].

والمعروف عند النحاة أن الهمزة فى مثل هذا هى همزة التسوية، وأنها تذكر فى اللفظ، وقد تحذف ضرورةً؛ كقول الأسود بن يَعْفُرَ:

لَعَمْرُكَ ما أدرى وإن كنت داريًا ... شعيث ابن سَهم أم شعيث ابن منقر

الأصل: أَشُعَيْثٌ - بالهمزة فى أوله والتنوين فى آخره - فحذفهما للضرورة. والمعروف كذلك أن العاطف بعد هذه الهمزة - مذكورةً أم محذوفةً - هو أم المتصلة؛ يقول ابن هشام: «إذا عطفت بعد الهمزة بأو فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياسًا، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا أو كذا، وهو نظير قولهم: يجب أقل الأمرين: من كذا أو كذا، والصواب العطف فى الأول بأمْ، وفى الثانى بالواو، وفى الصحاح: تقول: سواءٌ علىَّ قمت أو قعدت اهـ.، ولم يذكر غير ذلك، وهو سهو...».

وعلى ذلك فما خطَّأه صواب، وما صوَّب به خطأ.

* ويرى أن استعمالهم (التِّرْب) الذى هو بمعنى السن أو هو مَن وُلِدَ معك، مثنًى أو مجموعًا، خطأٌ، صوابه أن يكون بصورة واحدة يستوى فيها المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع [ص ٥٦].

والمشهور غير هذا؛ ففى اللسان: (يقال: هى تِرْبُها، وهما تِرْبان؛ والجمع أتراب، وفى القرآن الكريم: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٧]. وفيه: ﴿وعندهم قاصراتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾ [ص: ٥٢] وفيه: ﴿وكواعب أَتْرابًا﴾ [النبأ: ٣٣] على أن استعماله للمذكر والمؤنث ليس على حدٍّ سواء؛ فهو يَغْلِبُ فى المؤنث ويَقِلُّ فى المذكر، الذى يغلب فيه القَرْن - بفتح فسكون.

* وذكر أنه يقال: (شاة ذبيحة) ولا يقال: (شاة ذبيح) [ص ٦٥].

والمعروف العكس؛ فإن فعيلا إذا كان بمعنى مفعول استعمل بغير تاء للمذكر والمؤنث، إذا ذُكِرَ الموصوف؛ فالأصح هو: شاة ذبيح، وبها وردت المعاجم، ويقال (ذبيحة) بغير تاء إذا لم يُذْكَرْ الموصوف المؤنث؛ لغلبة الاسم على الصفة فيها، وقد ذكر ابن منظور: شاة ذبيحة، وذبيح، ثم عاد فنقل عن الأزهرى أنه لا يدخل فيه الهاء، إلا على النحو الذى ذُكِرَ سابقًا.

* ويرى أن استعمالهم (درس الحالة الاقتصادية فى بلاد الشرق الأوسط كلها ما خلا تركيا) خطأ، صوابه (فيما خلا تركيا) ولم يذكر سبب التخطئة، على عادته [ص ١١٢].

والمعروف أن (ما خلا) من أدوات الاستثناء الفعلية؛ لمصاحبتها (ما)، ولا معنى لدخول حرف الجر (فى) عليها؛ فالصواب هو ما خطَّأه.

* وزعم أن (رَأَسَ يَرْأَسُ) بفتح الهمزة فيهما خطأ، صوابه كسر الهمزة فى المضارع [ص ١٢٩].

وفى اللسان: رَأَسَ القومَ يَرْأَسُهُمْ - بالفتح - رآسَةً، وهو رئيسهم، ورأس عليهم فَرَأَسَهُمْ وفَضَلَهُمْ، ورأس عليهم كأَمَرَ...» ولم يرد فيه كسر الهمزة فى المضارع.

* وذكر أن (رَحْمَن) يجوز جمعه جمع مذكر سالما؛ فيقال (رحمانيون) [ص ١٣٤].

وفيه أمران:

أحدهما: أن الرحمن صفة أو اسم خاص بالله سبحانه وتعالى؛ فلا يثنى ولا يجمع.

وثانيهما: أنه جمعه بزيادة ياء على المفرد، وهو غير معروف إلا في جمع المنسوب.

* وذكر أن استعمالهم (**أَسْهَمَ في القضية**) بمعنى اشترك - خطأ صوابه (**ساهم في القضية**)، واستشهد بقوله تعالى: ﴿**فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ**﴾ [الصافات: ١٤١]. [ص ١٦٧].

والمعروف العكس؛ فعند إرادة الاشتراك: يقال: أَسْهَمَ، أي اشترك بسهم، وعند إرادة المقارعة يقال: ساهم، وهو المعنى المراد في الآية الكريمة.

* وفرّق بين الطريق والسبيل من حيث التذكير والتأنيث، فذكر أن الطريق تُذَكَّرُ فقط، وأن السبيل يجوز فيها الوجهان [ص ٢١٠].

والمشهور - في كتب التذكير والتأنيث، وفي المعاجم - أن الطريق كالسبيل؛ كلاهما يُذَكَّرُ ويؤنث، وأن التذكير لغة بني تميم، والتأنيث لغة أهل الحجاز.

* ويرى أن استعمالهم (**تَعَالَيَا إلى هنا**) في نداء الاثنين - خطأ، صوابه (**تَعَالاَ إلى هنا**) [ص ٢٥٤].

وما خطَّأه صحيح، وما صحَّح به خطأ، قال الأزهري: تقول العرب في النداء للرجل: تعال - بفتح اللام -، وللاثنين: تعاليا، وللرجال: تَعَالَوْا، وللمرأة: تَعَالَيْ، وللنساء: تَعَالَيْنَ.

* ويرى أن قولهم (**نسي إقفال الباب**) خطأ، صوابه (**نسي قَفْلَ الباب**) [ص ٣٠٢].

والأول صحيح، والثاني خطأ؛ لأن الفعل هو (**أقفل**) بالهمزة في أوله؛ فمصدره الإقفال، وفي المعنى نفسه جاء الفعل (**قَفَّلَ**) بالتضعيف، ومصدره التقفيل، وأما القَفْل - بفتح القاف - فلم يرد مصدراً بمعنى الإغلاق.

* وذكر أن استعمالهم (**لِنرَفَعْ الكُلْفَةَ**) خطأ، صوابه (**لنرفع الرسميات**) [ص ٣١٧].

والاستعمال الأول أفضل؛ لأن المقصود هو: لنرفع الأمور التي تؤدي إلى الكُلْفَة؛ أي المشقة، فهو مستساغ على جهة المجاز، وأما (الرسميات) في تصحيحه فليست في معاجم اللغة بهذا المعنى، وهي من الألفاظ المستحدثة.

* ويرى أن قولهم (**هذا مهندس لا طبيب**) بالرفع - خطأ، صوابه (لا طبيبًا) بالنصب [ص ٣٢٥].

وهو خطأ؛ فإن (لا) عاطفة لمرفوع على مرفوع، ولا وجه للنصب؛ لأنه يكون إذا كان المعطوف عليه منصوبًا، أو كانت (لا) نافية للجنس، واسمها مضاف، وما هنا ليس كذلك.

* وذكر أن استعمالهم (**استوى الماء والخشب**) خطأ، صوابه (**استوى الماء الخشب**) دون الواو، بمعنى : ساوى الماء الخشب [ص ٣٨٣].

وما ذكره خطأ؛ فإن الواو هنا بمعنى مع؛ أي واو المعية، وما بعدها مفعول معه منصوب، وقد نَصَّ صاحب اللسان على هذا فقال: (ويقال: استوى الماء والخشبة، أي مع الخشبة، الواو بمعنى مع هنا) ولا أدري مرجعه في تخطئة هذا المثال المشهور، ولا في تصحيحه هو - بحذف الواو.

* وذكر أن من الخطأ جمع توقيع على (**توقيعات**)، وصوابه عنده (**تواقيع**) [ص ٣٩٨].

وما ذكره خطأ؛ فإن جموع التكسير سماعية، ولم يرد في المعاجم الجمع (تواقيع) بالمعنى المقصود هنا، فيصار حينئذ إلى جمعه جمع مؤنث سالما؛ لأن هذا الجمع ينقاس في كل اسم خماسي لم يَرِدْ له في اللغة جمع تكسير.

على أن استعمال (**التوقيع**) في معناه المشهور اليوم - وهو وضع الأسماء في نهاية المكتوب - لم يَرِدْ نَصًّا في المعاجم.

جـ - استعمالٌ صحيح، وتصحيحٌ صحيحٌ:

* ذكر أن استعمالهم (**أمر لا يُؤْبَهُ به**) - بالباء - بمعنى لا يُلْتَفَتُ إليه -خطأ، صوابه (**لا يُؤْبَهُ له**) باللام [ص ١٥].

وما خطأه صحيح أيضًا؛ فالفعل (أبه) يعدى بالباء أو باللام، جاء فى اللسان: (أَبَهَ له يَأْبَهُ أَبْهًا، وأَبِهَ له، وبه أَبَهًا: فَطِنَ).

* ويرى أن استعمالهم (إِذَنْ لأجل ذلك سُجِنَ) خطأ، صوابه (من أجل ذلك) [ص ١٨].

وَكُلٌّ ورد فى اللسان، جاء فى حديث المناجاة: «أَجْلَ أن يُحْزِنَهُ»؛ أى من أجله، ولأجله، والكُلُّ لغات، وتُفتح همزتها وتكسر، ومنه الحديث: «أن تقتل ولدك أَجْلَ أن يأكل معك... اهـ. ولا مانع من جهة الصناعة النحوية؛ فإن اللام تأتى للتعليل، وكذلك مِنْ.

* وحكم على قولهم: (إحدى وعشرون امرأة) بالخطأ، وجعل صوابه (واحدة وعشرون امرأة) [ص ١٩].

وما خطَّأه صواب؛ فإنه يقال فى النَّيِّف مع ألفاظ العقود: فى المذكر أحد وعشرون، واثنتان وعشرون، وثلاثة وعشرون... ويقال فى المؤنث: إحدى وعشرون، واثنتان وعشرون، وثلاث وعشرون...» ولْيُنْظَرْ باب العدد فى كتب النحو.

* وقولهم (إذ تُحْسِنُ إلىَّ أُحْسِنُ إليك) خطأ عنده، صوابه (إِذْ ما تُحْسِنْ إلىَّ أُحْسِنْ إليك) [ص ٢٣].

وما ذكره مستقيم لو كان الكلام على الشرط، ولكنه غير متعين فى المثال المُخَطَّأ؛ فقد تكون (إذ) فيه للتعليل، وقد ذكر هو أمثلة لمثل ذلك عند بيان استعمالات (إذ) فى اللغة.

* وحكم بالخطأ على وقوع (إذا) بعد (بينما) فى نحو (بينما بدا راضيًا عن المشروع إذا به يرفضه) والصواب عنده (إذ به يرفضه) [ص ٢٤].

والمعروف فى كتب اللحن أن الأفصح فى (بينا وبينما) ألاَّ يقع بعدهما (إذا) أو (إذ)، هذا هو رأى الأصمعى والحريرى ومن تبعهما، ولكن ورد الاستعمال بذلك كله؛ فمن الاستعمال بعدم وجودهما قول أبى دُؤَاد:

بينما المَرْءُ آمِنٌ رَاعَهُ را
ئعُ حَتْفٍ لم يَخْشَ منه انبعاثه

وقول الآخر:

بَيْنا غِنَى بيتٍ وبهجتُه
زال الغنى وتقوَّضَ البيتُ

ومن الاستعمال بإذ قول حُمَيْد الأرقط:

بينا الفتى يَخْبِطُ في غيساته
إذ انتمى الدهرُ إلى عفراته

ومن الاستعمال بإذا قول الشاعر:

فبينما المرء في الأحياء مغتبط
إذا هو الرَّمْسُ تعفوه الأعاصير

وقول الحُرَقَة بنت النعمان:

بينا نَسُوسُ الناسَ والأمرُ أمْرُنا
إذا نحن فيهم سُوقَةٌ نتنصَّفُ

قال ابن بَرِّي: والأفصح في جوابهما - يعني بينا وبينما - ألاّ يكون فيه (إذ وإذا)، وقد جاءا في الجواب كثيرًا، تقول: بينا زيد جالس دخل عليه عمرو، وإذ دخل عليه عمرو، وإذا دخل عليه عمرو. اهـ. وقد وقع ذلك في الحديث الشريف كثيرًا.

* والفعل (أذِنَ) لازم يعدى عنده بالحرف (في) فيقال، (أذن له في السفر)، ومن الخطأ تعديته بالباء فلا يقال (أذن له بالسفر) [ص ٢٦].

ولكنه عاد فأشار إلى أنه صواب إذا نُفِيَ الفعل، قال: ولكنا نقول: لم يأذن له بالسفر، وفي القرآن الكريم **﴿أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله﴾** أي لم يسمح، ا.هـ. والمعروف أن الفعل اللازم لا تختلف تعديته في الإثبات والنفي.

* ومن الخطأ عنده أن يعدَّى الفعل (أسف) باللام في قولهم: (أسفت له) بمعنى حزنت، والصواب أن يُعَدَّى بالحرف (على) فيقال: أسفت عليه [ص ٢٧].

وقد سبقه إلى تلك التخطئة الأستاذ «أسعد داغر» في تذكرة الكاتب، ولكنَّ الاستعمالين واردان صحيحان، ومن الاستعمال باللام قول الشاعر:

أَسِفْتُ لِحِلْمٍ كان لى يوم بارق
فأخرجه جَهْلُ الصبابة مِن يدى

وقول الآخر:

إذا أبصروا حالى ولم يأسفوا لها
ولم يأنفوا منها أَنِفْتُ لهم منِّى

وفَهْمُ الغرض من الاستعمال هو الذى يحدد الحرف المعدى، فإن كان الغرض بيان الأمر الذى كان الأسف بسبب فقده أو فَوْته، فالتعدية باللام مستساغة؛ لإفادتها معنى التعليل، وبه فُسِّرَ البيتان السابقان، وإن كان الغرض ذكر الأمر الذى وقع عليه الأسف والحزن؛ فالتعدية بعلى؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] وكل ذلك قياس مطَّرد، لا يُخَطَّأُ قائله.

* وَرَدَّ استعمالهم (هذه أكيلتى) بالتاء - بمعنى من تأكل معى - وجعل صوابه (هذه أكيلى) بغير تاء [ص ٢٩].

وَكُلٌّ ذلك صواب؛ ففى اللسان: وأكيلك: الذى يؤاكلك، والأنثى أكيلة، وفى التهذيب: يقال: فلانة أكيلى، للمرأة التى تؤاكلك ا. هـ.

ولا مانع من جهة الصنعة الصرفية؛ فإن وزن (فعيل) إذا كان بمعنى (فاعل) لا يستوى فيه المذكر والمؤنث، إلا ما سُمِعَ عن العرب، أما بمعنى (مفعول) فيستوى فيه النوعان، و(أكيل) هنا بمعنى مُؤَاكِل، اسم الفاعل.

* وخطَّأ استعمالُ الفعل (أنف) متعديًا فى قولهم (أنف العار)؛ لأنه مما يُعَدَّى بالجار (من) فالصواب أن يقال: أنف من العار [ص ٣٢].

والاستعمالان فصيحان واردان؛ ففى اللسان: وأَنِفَ من الشىء يَأْنَفُ أَنَفًا وأَنَفَةً: حَمِيَ، وقيل: استنكف، يقال: ما رأيت أَحْمَى أنفًا، ولا آنَفَ من فلان، وأَنِفَ الطعامَ وغيره أَنَفًا: كرهه، وقد أَنِفَ البعير الكلأ: إذا أَجَمَهُ، وقال رؤبة:

حتى إذا ما أَنِفَ التَّنُّوما
وَخَبَطَ العِهْنَةَ والقَيْصوما

وقال أعرابي: أَنِفَتْ فرسى هذه هذا البلد؛ أى اجتَوَتْهُ وكرهته فَهَزُلَتْ ا هـ

* ويرى أن قولهم: (هو مستأهلٌ للمحبة) خطأ، صوابه (أهل للمحبة أو أهل لها) بمعنى مستحق لها [ص ٣٢].

وهو فى هذه التخطئة آخذ برأى الأصمعى والمازنى، و لكن ما أنكره هؤلاء فصيح جيد مسموع عن العرب؛ ففى اللسان: قال الأزهرى: وخطَّأ بعضهم قول من يقول: فلان يستأهل أن يكرم أو يهان - بمعنى يستحق - قال: ولا يكون الاستهال إلا من (الإهالة)، قال: وأما أنا فلا أُنكِرُهُ ولا أُخَطِّئُ من قاله؛ لأنى سمعت أعرابيًا فصيحًا من بنى أسد يقول لرجل شكر عنده يدًا أُولِيَها: تستاهل يا أبا حازم ما أُولِيتَ، وحضر ذلك جماعة من الأعراب فما أنكروا قوله.

* ومن أساليب التحذير خطأً مثل قولهم: (إياك الكذبَ) من غير ذكر الواو، وصوابه عنده هو (إياك والكذب) بالواو [ص ٣٤].

وقد سبقه إلى تخطئة ذلك الحريرى وغيره من أئمة اللحن، وهو غير مُسَلَّم؛ فإن هذا الأسلوب التحذيرى جائز كغيره؛ قال ابن عقيل فى شرح التسهيل: ولا يحذف العاطف بعد (أيّا) إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر؛ نحو إياك الشر؛ فليس الشر منصوبًا بإياك، بل بعامل آخر، قال سيبويه: زعموا أن ابن إسحاق أجاز فى الشعر:

فإيّاك إيّاك المِرَاءَ فإنه
إلى الشر دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جالب

كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد (إياك) فعلاً، فقال: اتَّقِ المِرَاءَ، قال ابن عصفور: ولا يلزم إضمار الفعل فى هذا، فلو كان فى الكلام لجاز إظهار الفعل، وقال أبو البقاء: المختار عندى تقدير فعل يتعدى إلى اثنين، فتقدير (إياك الشر) جَنِّبْ نَفْسَكَ الشرَّ، وإياك فى موضع (نفسك). ا.هـ.

وواضح من هذا أن الخلاف ليس على صحة الاستعمال؛ وإنما على توجيه إعرابه، وقد ذكر ابن الناظم هذا الأسلوب فى شرحه للألفية من غير اعتراض عليه.

* وكذلك من الخطأ عنده قولهم: **(إياك أن تفعل)** وصوابه **(إياك وأن تفعل)** بالواو، زاعمًا أنه ورد في الشعر قليلاً بغير الواو [ص ٣٤].

والذي خطّأه صحيحٌ، مُخَرَّجٌ على تقدير (مِنْ) جارةً للمصدر المؤول؛ ففي المساعد على التسهيل لابن مالك، وتقديرها - يعني مِنْ - مع أنْ كافٍ، نحو إياك أن تفعل، أي: من أن تفعل، فَقُدِّرتْ (مِنْ) مع أن؛ لما عرف من قياسها، وفي موضعها ذلك الخلاف... وقال سيبويه في (إياك أن تفعل): إن أردت إياك والفعل لم يَجُزْ، أو إياك أعظُ مخافةَ أن تفعل، أو من أجل أن تفعل، جاز. ا.هـ. وقال ابن هشام في أوضح المسالك: ولا خلاف في جواز: إياك أن تفعل، لصلاحيته لتقدير (مِنْ) ا.هـ.

* وعد من الخطأ قولهم: **(مبيوعات المخزن)** والصواب عنده **(مبيعات المخزن)** [ص ٣٧].

وهذا هو المشهور، ولكن الأول فصيح أيضًا، وهو لغة بني تميم، يصححون اسم المفعول من الثلاثي الأجوف اليائي، فيقولون: مَخْيُوط ومَعْيُون ومبيوع...

* ورأى أن الكاف في قولهم **(بدا كمريض)** لا معنى لها، فالاستعمال خطأ، صوابه **(بدا مريضًا)** [ص ٤١].

وأنا معه في أن الاستعمال مستحدث غير وارد، ولكن مجمع اللغة العربية في دمشق أجازه، على أن تكون الكاف للتشبيه أو زائدة.

* وعنده أن قولهم: **(هذا بدل ذاك)** خطأ، صوابه **(بَدَلٌ من ذاك)** [ص ٤١].

وكلاهما صحيح، ففي اللسان: ويقول الرجل للرجل: اذهب معك بفلان، فيقول: معي رجل بَدَلَهُ، أي رجل يغني غَنَاءَهُ ويكون في مكانه. ا.هـ وإنما الخطأ يأتي من استعمال حرف الجر (عن) حين يقال: بدل عن ذاك؛ لأنه لم يَرِدْ في المعاجم، وقد ذكر هو ذلك.

* وقولهم **(أنتم بُرآءُ مما نسب إليكم)** خطأ عنده، صوابه **(أنتم بَرَاءٌ مما نسب إليكم)** [ص ٤٢].

وكلا الاستعمالين صواب؛ لأن الثاني - كما ذكره - يستعمل بصورة واحدة

للمفرد وغيره، وللمؤنث وغيره، وأما الأول فهو جمع قياسيٌّ للمفرد (بريء) وفى القرآن الكريم: ﴿إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [الممتحنة: ٤]. ويصح جمعه أيضًا على (بِرَاء)، مثل كريم وكرام، و(أبراء) مثل شريف وأشراف، و(أبرياء) مثل نصيب وأنصباء، و(بريئون) و(بُراءَ) - بضم الباء - وبكل ذلك وردت معاجم اللغة.

* وخطَّأ فَتْحَ الباء فى (البطالة) بمعنى كثرة العطل عن العمل، والصواب عنده كسرها [ص٤٧].

ولكنهما واردان فى اللسان.

* وجعل من العامى قولهم: (رجل بَطَّال) بمعنى سيِّئ - [ص ٤٦].

ولكنه صحيح على معنى ذو باطل، أى يفعل ما يجلب الخسران والضياع. وبه جاء اللسان.

* وخطأ قولهم (بعض الناس لا يحبون السباحة، وبعض النساء لا يُجِدْنَ الرماية) والصواب عنده الإفراد والتذكير، مراعاة للفظ بعض، الذى هو مفرد مذكر، فيقال: بعض الناس لا يحب السباحة وبعض النساء لا يجيد الرماية [ص ٤٨].

وفى اللغة ألفاظ يصح فى عود الضمائر عليها مراعاة ألفاظها، فيأتى الضمير مفردا مذكرا، ومراعاة معناها، فيأتى الضمير على حسب ذلك المعنى، ومن هذه الألفاظ (كل وبعض) فيصح أن يقال: بعض الناس غاب، وبعض الناس غابت، أو غابا، أو غابتا، أو غابوا، أو غِبْنَ، ومثل الضمائر كل ما يحتاج إلى المطابقة، مثل الخبر والصفة والتوكيد.

* وكذلك خطأ قولهم: (بنى بزوجته)، وآثر الاستعمال القديم وهو (بنى على زوجته) [ص ٥١].

وكلاهما صحيح وارد فى الشعر، وفى الحديث الشريف، منه قول أبى جبر الفزارى:

على غير شىء غير أنى سمعته
بنَى بنساء المسلمين بلا مهر

وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يتبعنى رجل مَلَكَ بُضْعَ امرأة وهو يريد أن يبنى بها ولَمَّا يَبْنِ بها، ولا أحد بنى بيوتا ولم يرفع سقوفها...» وعندى

للتعدية بالباء أمثلة كثيرة، جمعتها شعرا ونثرا

***و خطأ تكرير (بين) فى مثل (حدث خلاف بين هذا وبين ذاك) وصوابه عنده بحذف (بين) الثانية [ص ٥٢].**

وكلا الاستعمالين صحيح، وإن كان الثانى أكثر، وعلى الأول جاءت أشعار وأحاديث كثيرة، منها قول ذى الرُّمَّة

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل
وبين النقا آأنت أمْ أمّ سالم

وقول حميد بن ثور

منَ البِيضِ عاشت بين أمٍّ عزيزة
وبين أبٍ بَرٍ أطاعَ وأكرما

وقول اللَّعينِ المِنْقرىْ

سأقضى بين كَلْب بَنى كُلَيْب
وبين القَيْنِ قَيْنِ بنى عقال

ومن الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله خَيَّرَ عَبْدًا بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ما عند الله...»

وقد جمعت أمثلة وشواهد كثيرة لهذا الاستعمال، نشرتها فى مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، العدد الأول عام ١٩٨٣- ثم إنه أجاز هذا التكرير إذا كان فَصْلٌ بين المتعاطفين؛ مثل: حدث خلاف بين هذا الرجل الذى يرتدى قميصا أسود، وبين ذلك الرجل الذى يرتدى قميصا أبيض، والتكرير هنا كسابقه؛ لأنه مع الظاهر؛ والفصل لا اعتداد به، وكان عليه أن يُخَطِّئَهُ.

***** وخطأ استعمال المضارع **(يَتُوهُ)** بالواو، بمعنى، يتحيَّر ويَضِلُّ الطريق، وجعله بالياء **(تاه يتيه)** [ص ٥٦].

وفى مفردات الراغب يقال تاه يتيه، إذا تحيَّر، وتاه يتوه، لغة فى تاه يتيه.. وفيه أيضا وتوَّهه وتيَّهه: إذا حيَّره وطرحه، ا. هـ وفيه دلالة على أن ألف الفعل (تاه) أصلها الواو أو الياء.

***** وعَدَّ استعمالهم **(جَبَرَهُ على الرحيل)** من غير همز خطأ، صوابه (أجبره على الرحيل) [ص٦٣]

وهمـا جائزان عند كـثير من العلماء، منهم الفـرّاء وابن دُرَيْد والفـارسيّ واللحياني، وقد ذكر اللحياني أن (جبره) لغة تميم.

* وَعَدَّ استـعمالهم (أحـاط بهم العدو من كل جـانب) خطأ، صـوابه حذف قولهم (من كل جانب) لأنه تفصيل لا لزوم له ص ٧٣ - وكذلك خطَّأ قولهم: (عضَّه بأسنانه)، لأن العض لا يكون إلا بالأسـنان، فـلا لزوم لذكـر (بأسنانه) [ص ٢٥٠].

ولا ضَيْرَ فى هذا؛ فـقد تُذْكَرُ بعض الكلمات لتـقوية المعنى في النفس، إذا كان محلَّ شكّ أو اهتمـام، ومنه قوله تعالى ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦] والسـقف لا يكون إلا من فـوق، وقـوله تعـالى: ﴿وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦] والقلوب لا تكون إلا فى الصدور، وهو كثير وارد؛ للغرض الذى قدمناه.

* ويرى أن جمع (حِبَالَة) - وهى التى يصـاد بها - على (حِبَالات) خطأ، صوابه أن تجمع على (حبائل) [ص ٧٧].

وكلاهما صحيح، أما (حبائل) فلأنه وارد مسـموع، وأما (حبَالات)، فلأن كل مـا فيـه التـاء يجـمع بالألف والتـاء قيـاسـا مطَّردًا، وليس بلازم أن تأتى المعجمات اللغوية بكل جمع قياسىّ.

* والفـعل (احْذَرْ) عنده يجب أن يسـتعمل مـتعديا بنفـسه، فيـقال (احذر عدوك) ولا يصح تعديته بالحرف (من) فلا يقال أَحْذَرُ من عدوك [ص ٨١].

وما أنكره صحيح، جاء به قول الشاعر، أنشده اللحيانى:

حَـــذَارِ حَـــذَارِ مِن فـــوارس دارم
أبا خـــالـد من قـــبل أن تـتـندَّمـــا

وهو بمعنى: خَفْ منهم

* وذكر أن قولهم: (ثوبك مَخيطٌ خياطة حسنة) خطأ، صوابه (مَخِيط خَيْطًا حسنا) قال: لأن الخياطة حرفة الخياط [ص ١٠٠].

وما خطَّأه صواب؛ لأن الخياطة مصـدر دل على حرفة كالزراعة والصناعة، يقال: خاط الثوب يخيطه خيطا وخياطة.. فكما يقال زرع الأرض زراعة جيدة يقال هذا.

* وجَمْعُ (خبير) على (خبيرين) عنده خطأ، صوابه أن يجمع جمع تكسير على (خبراء) [ص ١٠١].

ولا مانع من جمعه جمع مذكر سالمًا أيضا؛ لأنه صفة لمذكر عاقل خالية من التاء وليست على وزن أفعل الذى مؤنثه فعلاء، ولا على وزن فعلان الذى مؤنثه فَعْلَى، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث، لأن فعيلا هنا بمعنى فاعل، وقد جاء نظيره (بصير) مجموعًا هذا الجمع فى قوله:

بصيرون فى طعن الأباهر والكُلَى

ومعروف أن المعاجم لم تذكر كل جموع الكلمة الواحدة، ولا سيما القياسية منها.

* وخطأ قولهم: (مقالات أدبية أخلاقية) وصوابه عنده (خُلُقِيّة) بالنسب إلى المفرد [ص ١١٣].

والمعروف فى كتب الصرف أن الجمع يُرَدُّ إلى مفرده عند النسب على مذهب البصريين، وينسب إليه على حاله على مذهب الكوفيين، ولكلٍّ وجهة؛ فما ذكره غير مُتَّفَقٍ عليه، بل إن مجمع اللغة العربية قد أجاز النسب إلى الجمع قياساً.

ومثل هذا ما ذكره من تخطئة قولهم: (الشئون الدُّوَلِيّة) [ص ١١٧]، وقد ذكر هو فى آخر ذلك أن هذه القاعدة لا يُتَقَيَّدُ بها أحيانا.

* ومن الخطأ عنده أن يقال: (داء كمين) ولكن يقال: (داء دفين) [ص ١١٥].

ولا مانع يمنع من الأول على أنه مبالغة من: (كَمَنَ كُموناً) بمعنى استخفى، وكل شىء استتر بشىء فقد كَمَنَ فيه كمونا ، قال الأزهرى : كمين بمعنى كامن، مثل عليم بمعنى عالم.

* واستعمال (الدلو) مذكرة فى نحو (أخرجت الدلو فارغا) خطأ، صوابه (أخرجت الدَّلو فارغة) [ص ١٢١].

ولكن ورد فى اللسان والقاموس والمصباح والتاج أن (الدلو) مؤنثة، وقد تذكر، وأن التأنيث أعلى وأكثر.

* وخطأً قولهم (**أَدْمَنَ على التدخين**) بمعنى اعتاده، وصوابه عنده (**أدمن التدخين**) [ص ١٢٢]، لأن الفعل يُعَدَّى بنفسه.

ولكن ورد في أساس البلاغة: أَدْمَنَ الأمرَ، وأَدْمَنَ عليه: واظب

* وخطأً قولهم: (**تقدم ومِن دون هدفه مراحل**) وصوابه (**دون هدفه مراحل**) بحذف (**من**) [ص١٢٣].

ومعروف أن المقصود هنا الظرفية، و(دون) الظرفية تستعمل إما منصوبة أومجرورة بحرف الجر (مِنْ) فقط، ومثلها (بين وفوق وعند)؛ لأنها ظروف غير متصرفة، ولها معان أخرى غير الظرفية مذكورة في اللسان وغيره.

* وخطأ استعمال (**ذوات**) بمعنى صاحبات صفة لغير العاقل؛ فلا يقال عنده: (الأشجار ذوات الخضرة) وإنما يقال (**الأشجار ذات الخضرة**) [ص ١٢٤].

والمقرر في العربية أن صِفَةَ الجمع غير العاقل يصح أن تجرى مفردةً أو مجموعةً، وفي القرآن الكريم ﴿**ولله الأسماء الحسنى**﴾ [الأعراف: ١٨٠] على الإفراد، وفيه ﴿**والسموات العُلى**﴾ [طه: ٤] على الجمع، وجاء فيه ﴿**أياماً معدودات**﴾ [آل عمران: ٢٤] و﴿**أياما معدودة**﴾ [البقرة: ٨٠].

* وخطأ (**ارتاب فيه**) بمعنى شك، وصوابه عنده (ارتاب منه) [ص ١٢٧].

وجاء في اللسان: ارتاب فيه، أي شك.

* ويرى أن زيادة (**ما**) على (رُبَّ) يمنعها منه الدخول على الجملة الأسمية، فمنع أن يقال: (**ربما الفكرة حسنة**) [ص ١٣٣].

وهذه مسألة خلافية جرت في قول أبي دُوَاد

رُبَّما الجاملُ المؤبَّل فيهم وعناجيج بينهن المهارُ

* وخطأ أن يُجمع (رحيم) جمع مذكر سالما، فلا يقال: (**رحيمون**)، وإنما يجمع جمع تكسير، فيقال: (رحماء [ص ١٣٤].

ولا شيء في جمعه جمع تصحيح أيضا؛ لاستيفاء شروط الجمع؛ فإنه صفة

لمذكر عاقل خالية من التاء وليست على أفعل فَعْلاء ولا فَعْلان فَعْلَى ولا مما يستوى فيه النوعان؛ لأن (فعيل) هنا بمعنى (فاعل).

* وأبَى أن يقال: (تزوج بامرأة غنية) و(زَوَّجَهُ بامرأة غنية)؛ لأن الصواب عنده تعدية الفعلين (زوَّج وتزوج) بأنفسهما [ص ١٥٧].

وقد نقل الفراء أن (تزوجت بامرأة) لغةٌ فى أَزْدِ شَنُوءَةَ، وجاء فى اللسان: وقد تزوج امرأةً، وزَوَّجَهُ إياها، وبها، وأبَى بعضهم تعديتها بالباء.

* وخطَّأ أن يجمع (سَوَّاق السيارة) جمعَ مذكرٍ سالما، ورأى أن يُجمع جمع تكسير، على (سُوَّاق) بضم السين [ص ١٥٦].

ولا مانع من جمعه أيضا جمع تصحيح بالواو والنون؛ لأنه مُستَوْفٍ لشروط الجمع التى سبقت فى جمع (رحيم).

* ورأى أن (السُّوق) الذى هو موضع البِيَاعَاتِ مؤنث لا غير؛ فمنع أن يقال (سوق عظيم) بالتذكير [ص٥٦].

وفى كتب التذكير والتأنيث أن (السُّوق) يؤنَّث ويذكَّر، والتأنيث فيها أغلب، ومِنْ تذكيرها قوله:

ألم يَعِظ الفتيانَ ما صار لُمَّتِي   بِسُوقٍ كثيرٍ رِيحُه وأعاصِرُه

بل ذهب الأخفش إلى أن التذكير والتأنيث فيه يعودان إلى اللهجات العربية، ، لا إلى رأى العلماء؛ فقد نقل عنه السيوطى فى (المزهر): أهل الحجاز يؤنثون الطريق والصراط والسبيل والسوق.. وبنو تميم يذكرون هذا كله ا هـ.

* وخطَّأ قولهم: (هذا سابق لأوانه) لأن اسم الفاعل فيه معدًّى باللام، وهو مما يُعَدَّى بنفسه؛ لأنه مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ، والصواب عنده (هذا سابق أوانه) [ص ١٥٦].

وهذا مَبْنِيٌّ على أن اسم الفاعل من المتعدى يعمل النصب كفعله، ولكن النحاة لم يوجبوا ذلك؛ وإنما جعلوه جائزا مع وجه آخر هو التعدية باللام - التى تسمى لام التقوية - لأن اسم الفاعل ضعيف فى النصب، لكونه فَرْعًا عن

الفعل، والأصلُ فى العمل للأفعال، والأسماء العاملة محمولة عليها، ومنه قوله تعالى: ﴿والحافظون لحدود الله﴾ وقوله تعالى ﴿مُصَدِّقًا لما مَعهم﴾.

* وخطًّأ استعمال الباء مع الفعل (سخر) فى قولهم: (سخر به) والصواب عنده (سخر منه) [ص ١٥٧].

وفى اللسان: سخر منه، وبه.. هزىء بـه، وحكى الأخفش اللغتين، وَعَدَّ بعضهم استعمال (مِنْ) هو الأفصح، والباء ردىء ا هـ ومثل هذا ما خطأه من قولهم: (هزأ من فلان) وجعل صوابه (هزأ بفلان) [ص ٣٧٨] وكلاهما وارد فى معاجم اللغة.

* ومن الخطأ عنده أن يقال (أَسْمَى طِفْلَه فلانا، وسَمَّى طِفْلَهُ بزيد) والصحيح أن يقال (سَمَّى طفله زيدا) [ص ١٦٦].

وفى اللسان: وقد سَمَّيْتُهُ فلانا، وأسميته إياه، وأسميتـه وسَمَّيته به، وعن الجوهرى: سَمَّيْتُ فلانا زيـدا، وسَمَّيته بزيد بمعنىً، وأسميته مـثله، فتسمى به، قال سيبويه: الأصل الباء؛ لأنه كقولك: عَرَّفْتُهُ بهذه العلامة، وأوضحته بها ا.هـ.

* وخطأ قولهم: (ضَنَّ على أخيه بالمال) وصوابه (ضَنَّ عن أخيه بالمال) [ص ٢٠٧].

ولا شيء فى ذلك، فالفعل) (ضَنَّ) بمعنى بخل يُعَدَّى بـ(على) وبـ(عن) ومن تعديته بـ(على) جاء قول البُعَيْث:

ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل

وضنت علينا، والضنين من البخل

* كذلك خطأ قولهم: (طاف على النوادى) وصوابه عنده (طاف بالنوادى) [ص ٢٠٨].

وكلاهما صحيح، وفى القرآن الكريم: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [القلم: ١٩] وفيه أيضا: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ [الواقعة: ١٧] وفيه: ﴿طَوَّافُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النور: ٥٨] وفى الحديث: «إنها من الطوافين عليكم والطوافات»، وجاء فى لسان العرب: وطاف بالقوم وعليهم

طَوْفًا . . استدار وجاء من نواحيه ا هـ.

* كـذلك من الخطأ عنده أن يقـال : (طفـا على الماء) والصواب (طفا فوق الماء)، وقد ذكر ما جاء في الصحاح من قوله: (طفا فوق الماء) [ص ٢١٢].

ولا فرق بين (على وفوق) إلا في الحرفية والاسمية، أما المعنى فواحد، على أنه قد جاء في تفسـير الحديث «كأن عين الدجال عنبة طافـية» قول ابن منظور: أراد به الحبة الطافية على وجه الماء.

* وقولهم: (هذا بلد عَمَّ فـيه الفـساد) خطأ عنده، صوابه (عَمَّهُ الفساد) [ص ٢٥٨].

وهذه التخطئة مـبنية على أن الفعل (عَمَّ) متعد بنفـسه، وهو كذلك، ولكن المفعول قد يذكر، وقد يحـذف، للعلم به، وما خطأه يحتمل أن يكون المفعول به محـذوفا منه، ويكون(البلـد) ظرفا للفسـاد، والتقـدير: هذا بلد عَمَّ الناسَ الفسادُ فيه، ولا مانع من ذلك إن أريد.

* وخطأ قولهم: (لا فائدة منه) وجعل صوابه (لا فائدة فيه) [ص ٢٧١].

وكلاهما صحيح، على حسب قصد المتكلم، فإن كان يريد: لا فائدة ترجى من اتِّباع فلان، أو من إنشاء مشروع مثلا، فـ(منْ) فيه بمعنى ابتداء الغاية، وإن كان يريد أن الشيء محل الفائدة وظرفهـا، ثم نفى ذلك، فـ(في) فيه للظرفية، وَكُلٌّ صحيح.

* وخطأ (الفَرَاشات) في جمع فَـرَاشة - الحشرة المعروفـة - ورأى أن تجمع على (فَرَاش) [ص ٢٧٥].

ولا مانع من جمعها جمع مؤنث سالما؛ لأن القاعدة فيه: أن كل ما فيه التاء يجمع هذا الجمع قياسا، والمعاجم كثيرا مـا تتغاضى عن ذكر الجموع القياسية، لبسـطها في كتب الـنحو، على أن ما ذكـره هو ليس جمـعا بالمعنى الـصرفي المعروف؛ وإنما هو اسم جنس جمعي، يفرق بينه وبين واحـده بالتاء كثيرا، ولا مانع من جـمع مثل هذا جمع مؤنث، ومنه شـجرة وشجر وشـجرات، وبقرة وبقر وبقرات . .

* وخطأ قولهم: **(إنه أشدُّ بخلا من أشعب)** وصوابه عنده **(إنه أبخل من أشعب)** [ص ٢٨٢].

وكلاهما صحيح؛ لأن الفعل المستوفى لشروط صوغ اسم التفضيل - ومثله التعجب - يجوز فيه الوجهان: الإتيان به على وزن **(أَفْعَل)** أو الإتيان بمصدره منصوبا على التمييز بعد (أشد) ونحوه، وفى القرآن الكريم: **﴿الأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾** [التوبة: ٩٧] وفيه: **﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾** [البقرة: ٧٤] وعلى هذا فالإتيان بـ (أشدّ) ونحوه يكون فى المستوفى للشروط جائزا وفى غيره واجبا، وأما الصوغ على أفعل من الفعل مباشرة فلا يكون إلا من فعل مستوفٍ لشروط خاصة فى كتب النحو.

* وخطأ قولهم: **(ضعِ المصباح فوق المنضدة)** والصواب عنده **(على المنضدة)** [ص ٢٨٧].

وكلاهما صحيح، ولا فرق بين **(فوق وعلى)** إلا فى الاسمية والحرفية، ولكن المعنى فيهما واحد، وقد سبق مثل ذلك.

* وخطأ قولهم: **(قد لا يحضر أخوك)** وصوابه عنده **(ربما لا يحضر أخوك)** [ص ٢٩٣].

وكلاهما صحيح، وقد بُحِثَ الاستعمالُ الأول بحثًا مطولا، وانتهى مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى إقراره، وقد عرض لهذا النقاش الطويل الأستاذ: صلاح الدين الزعبلاوى فى كتابه (مسالك القول فى النقد اللغوى).

* وخطأ أن يجمع **(مكفوف)** جمع مذكر سالما، والصواب أن يجمع جمع تكسير، فيقال **(مكافيف)** [ص ٣١٣].

وكلاهما صحيح، أما الأول فلأنه مُسْتَوْفٍ لشروط الجمع السابقة، ثم لأنه وصف مفتتح بميم زائدة، فقياسه جمع التصحيح، وأما الثانى فلأنه وارد فى المعاجم سماعًا، والمعروف أن المعاجم قد درجت على ترك الجموع القياسية كثيرًا.

* وَعَدَّ من الخطأ قولهم: **(أمسك الشرطي باللص)** وصوابه عنده **(أمسك الشرطي اللص)** [ص ٣٤٦].

وكلاهما صحيح، فالفعل (أمسك) يعدى بنفسه أو بالباء، وفي اللسان: مسك بالشيء وأمسك به وتمسك وتماسك واستمسك: كُلُّهُ: احتبس، وفيه أيضاً: أمسك الشيء: حبسه [أ. هـ] والباء التي يعدى بها (أمسك) تسمى باء الإلصاق، وقد ورد ذكر هذا المثال نَصًا في لسان العرب، قال: قال ابن جني: «إذا قلت: أَمْسِكْ زيداً، فقد يمكن أن تكون باشرته نفسه، وقد يمكن أن تكون منعته من التصرف من غير مباشرة له، فإذا قلت: أَمْسِكْ بزيد، فقد أعلمت أنك باشرته» أ. هـ .

* وخطَّأ استعمالهم **(يصعب النفوذ إلى داخل هذا الغاب)** والصواب عنده **(يصعب النفاذ)** [ص٣٦٨] .

والاستعمالان صحيحان، فالمصدران: النفوذ والنفاذ - بمعنى جواز الشيء والاختراق إلى الجهة الأخرى- فعلهما نفذ، وهما مذكوران في مفردات الراغب، وفي معاجم اللغة.

* كذلك خطَّأ قولهم: **(أنا منكر ما فعلت)** وجعل صوابه **(أنا منكر لما فعلت)** [ص٣٧٢] .

وكلاهما صحيح؛ لأن (منكر) اسم فاعل من أنكر المتعدي، واسم الفاعل من المتعدي يعمل عمل فعله، متى كان بمعنى الحال أو الاستقبال، فـ (منكر) هنا يصح له نصب ما بعده، ويصح إضافته إليه، كما يصح تعديته باللام المقوية، وهو أضعف الثلاثة، وقد سبق مثل ذلك في تخطئة (هذا سابق لأوانه).

* وخطأ قولهم: (ذهبتُ وأبوك إلى السوق) وصوابه عنده **(ذهبت وأباك إلي السوق)** [ص٣٨٣] وكذا قولهم: (اتَّفقُوا وشركاؤكم) وصوابه عنده **(اتفقوا وشركاءكم)** [ص٣٨٤] بالنصب على المفعول معه فيهما.

وما خَطَّأَهُ ليس بخطأ، وإن كان قليل الاستعمال، وذلك أنه يصح فيه العطف على الضمير المرفوع المتصل، وإن كان بغير فصل، وهذا سبب ضعفه، فالنصب على المعية أحسن؛ للفرار من هذا العيب اللفظي، ولكن الرفع على

العطف ليس بخطأ، وقد ذكر هو في قاعدة ذلك أن واو المعية تنصب، وليس كذلك؛ فإن الناصب لما بعد الواو هو ما تقدمها من فعل أو شِبْهِه، لا الواو.

* وخطأ تعدية الفعل ورث - ماضياً - بحرف الجر (مِنْ) في قولهم: (ورث من خاله مالا) وجعل صوابه (ورث عن خاله مالا)، ثم ذكر بعد ذلك أن مضارع (ورث) يُعَدَّى بـ (من)، ومن الخطأ أن يعدى بـ (عن) (عكس الماضي) [ص٣٨٧].

ولم يُعْرَفْ ذلك في اللغة، أي لم يعرف أن يعدى الماضي بحرف، ثم يعدى مضارعه بحرف آخر في المعنى نفسه، وفي اللسان: ورَّثه ماله ومجده وورثه عنه. وفيه أيضاً: ورثت أبي، وورثت الشيء من أبي أرِثُهُ. . اهـ. ومنه يفهم صحة تعدية الفعل بنفسه وبـ (من) وبـ (عن) في الماضي والمضارع وسائر التصريفات.

* وخطأ تعدية الفعل (وهب) بنفسه إلى مفعولين في قولهم: (وهبته مالا) وإنما يعدى إلى الأول باللام وإلى الثاني (الموهوب) بنفسه فيقال: (وهبت له مالا) [ص٤٠١].

وما ذكره هو قول سيبويه، نقله عنه ابن سِيدَه في اللسان، قال: وهب لك الشيء، يهبه وَهْبًا. . ولا يقال: وَهَبْكَهُ، هذا قول سيبويه ا.هـ. ولكن جاء في اللسان بعد ذلك: وحكى السيرافي عن أبي عمرو أنه سمع أعرابياً يقول لآخر: انطلق معي أَهَبْكَ نَبْلاً. . . اهـ. ومنه: يظهر أن الاستعمالين صحيحان.

* كذلك خطأ قولهم (هَبْ أني تأخرت) بمعنى احسب وافرض، وصوابه عنده (هبني تأخرت) [ص٤٠٢].

وهذا المشهور في استعمال (هَبْ) التي هي فعل أمر جامد، ولكن ما خطَّأه ليس بخطأ على الإطلاق، وإنما ذهب إلى صحته بعض العلماء، منهم ابن بري الذي يرى أن الكثير هو نصبها للمفعول الصريح، ولا يمنع ذلك من أن تسد أن ومعمولاها مسد المفعولين، مثلها في ذلك مثل علم وأخواتها، يقول: إذا كانت هَبْ بمعنى احسب، وهو مما يتعدى إلى مفعولين كسائر أفعال باب (علم) جاز أن يدخل على أن ومعموليها، فيسدان مسد مفعوليه، على أنه سُمِعَ فلا مانع

منه قياسا واستعمالا . اهـ. وذهب ابن هشام إلى أن الغالب أن يعدى إلى صريح المفعولين، وأن من النادر وقوعه على (أنَّ) وصلتها، وقد أجازت لجنة الأصول فى مجمع اللغة العربية بالقاهرة مثل هذا الاستعمال.

* وفرق بين (الميِّت) مشدد الياء و(الميْت) مخفف الياء، فجعل الأول للحى الذى من شأنه أن يموت، والثانى لمن مات فعلاً [ص٣٣٩] .

وهذا الذى ذكره هو رأى الفراء، حكى عنه الجوهرى: يقال لمن لم يمت: إنه مائت عن قليل وميت، ولا يقولون لمن مات: هذا مائت.اهـ، ويضيف ابن منظور فى اللسان قوله: قيل: وهذا خطأ، وإنما ميت - بالتشديد - يصلح لما قد مات ولما سيموت، قال تعالى: ﴿إنك ميت وإنهم ميتون﴾ وجمع بين اللغتين عَدِىُّ بن الرَّعْلاء فقال:

ليس من مات فاستراح بميْتٍ ... إنما المَيْت مَيِّتُ الأحياء
إنما المَيْتُ من يعيش كئيباً ... كاسفاً بَالُهُ قليلَ الرجاء

* وكذلك خطأ قولهم: (رضى عليه) وجعل صوابه (رضى عنه) [ص١٣٧].

وفى المصباح: «رضيت عن زيد، ورضيت عليه، لغة لأهل الحجاز».

* * *

(د) استعمال خطأ، وتصحيح صحيح: وهو ما سبق من مسائل الكتاب.

رابعاً: قواعد مبتورة، أو مُسَاءٌ فَهْمُهَا

وأهم ذلك:

* أطلق القول فى أن ما كان دَالاً على اللون لا يصاغ منه أفعل التفضيل إلا مع (أشدّ أو أكثر) [ص٩٣] وذلك مذهب البصريين، أما الكوفيون فيجيزونه من السواد والبياض؛ لأنهما أصل الألوان، وذكروا لذلك شعراً.

* وعند تخطئة قولهم: (فلان أحمقُ من فلان) ذكر أن القاعدة فى صوغ اسم التفضيل هى: «أن كل اسم على وزن (أَفْعَل) لا يصاغ منه أفعل التفضيل إلا بأشدّ أو أكثر» [ص٩٤] وعبارته هنا غير دالة على المقصود، وغير وافية

بالشروط، والواضح ما قاله النحاة أن من شروط صوغ اسم التفضيل من الفعل الثلاثى الذى يدل على عيب أو لون (ألا يكون الوصف منه على وزن أَفْعَل الذى مؤنثه فَعْلاَء) على أن من النحاة من يجيز صوغه على أفعل، وهم الأخفش والكوفيون والكسائى وهشام، وعليه يكون المثال السابق صوابا.

* وعند تخطئته قولهم: (أبوك أَخْيَرُ رجال أسرته) ذكر أن (خيراً) يستعمل بصورة واحدة للمفرد وغيره، ولكنه يؤنث مع المؤنثة فيقال: هى خَيْرَةُ طالبات صفها [ص٩٩] وهذا غير صحيح، لأن (خيراً) إنما تؤنث إذا جرت صفة لما قبلها المؤنث، ولم يُرَدْ منها التفضيل، وبذلك فُسِّرَ البيت الذى نقله هو من لسان العرب، وهو:

ولقد طَعَنْتُ مجامع الرَّبَلات
رَبَلاَت هند خَيْرَةُ الربَّلات

أى المختارة من بينهن، فالتفضيل هنا غير مقصود، ولذلك قال ابن منظور بعد ذلك: فإن أردت معنى التفضيل قلت: فلان خَيْرُ الناس، ولم تقل خَيْرَةُ. اهـ.

* وَعَدَّ (الخطأ) مصدراً للفعل (أخطأ) بالهمزة فى أوله [ص١٠٧] وهو سهو منه، فإن مصدر أخطأ هو الإخطاء، وأما الخطأ فاسم مصدر منه، أو هو مصدر للثلاثى خَطِئَ - لغة فى أخطأ - جاء بها قول امرئ القيس:

يا لهف هند إذا خَطِئْنَ كاهلاً

* ذكر أن ما كان من النعوت على وزن فَعْلان - بفتح الفاء - فمؤنثه (فَعْلَى) [ص١٧١] وليس ذلك على إطلاقه، فهناك كلمات مستثناة حصرها ابن مالك فى اثنتى عشرة كلمة، وزاد عليها المرادى كلمتين.

* وعندما خَطَّأ قولهم: (نفس طَمُوحَة) ذكر أن ذلك بسبب أن الطموح مصدر لا صفة [٢١٥] وهو وَهَمٌ منه؛ فإن المصدر بضم الطاء، وأما هذه فبفتحها، فليس مصدراً، وإنما يأتى إليها الخطأ من جهة لحوق التاء بها، فإنها (فَعُول) بمعنى فاعل، وهو ما يستوى فيه المذكر والمؤنث، فلا تلحقه التاء.

* ولم يحسن التفرقة بين العَوَج والعِوَج - بفتح العين وكسرها [ص٢٢٢]

والمشهور أن (العَوَج) - بالفتح - يقال فيما يُدرك بالبصر سهلاً، كالخشب المتصب ونحوه، و(العِوَج) - بالكسر - يقال فيما يدرك بالفكر والبصيرة، كالدين والمعاش قال تعالى: ﴿قُرآنًا عربيًا غَيْر ذي عوج﴾ [الزمر:٢٨] وقال: ﴿ولَمْ يجعَل لَهُ عوجًا﴾ [الكهف:١] وقال: ﴿ويبغونها عوجًا﴾ [هود:١٩] .

* وذكر أن (العجوز) يستعمل للمذكر والمؤنث، وأنه بالتاء مع المؤنث إذا لم يُذْكَرْ الموصوف [ص٢٢٨] وكلا الأمرين غير متفق عليه، أما الأول فلأن الغالب إطلاقه على المؤنث، وأما المذكر فيقال له (شيخ) وفي القرآن الكريم: ﴿أألدُ وأنا عجوزٌ وهذا بعلي شيخًا﴾ [هود:٧٢] وفيه: ﴿وأبونا شيخٌ كبيرٌ﴾ [القصص:٢٣]، وأما الثاني، فلأن الغالب أنه بغير تاء مطلقاً، ذُكِرَ الموصوف أو حذف، وفي القرآن الكريم: ﴿إلاَّ عَجُوزًا في الْغَابِرِينَ﴾ [الصافات:١٣٥] بغير تاء مع حذف الموصوف، قال ابن السكِّيت: ولا تقل: (عجوزة) والعامة تقوله.

* وذكر أن (غَار فلان) بمعنى أتى الغَوْرَ، مثل (أنجد فلان) أي - أتى نَجْدًا- وهو ما ارتفع من الأرض [ص٢٦٣] والصحيح (أغار فلان) بالهمزة، وقد حرف على تفسيره هذا قول الأعشى:

نبيٌّ يرى ما لا ترون وذكره
أغارَ لعمري في البلاد وأنجدَا

فحذف الهمزة من (أغار) فيه.

* وعندما خطأ قولهم: (هذه هي الطريقة الأفضل) وجعل صوابه (هذه هي الطريقة الفضلى أو الأفضل عاقبة) ذكر قاعدة لذلك وهي: «إذا دخلت أل التعريف على أفعل التفضيل وجب أن يطابق ما هو له في كل شيء، لكن إذا أضيفت جاز فيه الوجهان: المطابقة وعدمها» [ص٢٨٠] .

والقاعدة صحيحة، ولكنه وَهِمَ في تطبيقها، فالمثال الثاني الذي صحح به الخطأ وهو (الطريقة الأفضل عاقبة) خطأ، لأن اسم التفضيل فيه غير مضاف، لأن ما فيه أل لا يضاف إلى الخالي منها في الإضافة المعنوية، فالأفضل عاقبة يجب فيه نصب ما بعد (الأفضل) على التمييز.

* وفي تصحيح قولهم: (مررت بكلتي الفتاتين) قال: «لكن نقول: رأى

كلتيهما، ومرَّ بكلتيهما، وذلك إذا كـانت (كلتا) مضافة ومتصلة بالمضاف إليه» [ص٣١٧].

وهو سهو منه؛ لأن (كلا وكلتا) لابد أن يضافا ويتصلا،بالمضاف إليه طبعا، فإن كـان اسمًا ظاهـراً أعربتا إعـراب المقصور، بحـركات مـقدرة على الألف مطلقاً، وإن كان المـضاف إليه ضميـرا أعربتا إعراب المثنى بالألف رفـعاً وبالياء نصباً وجراً.

* وذكـر أن (كُلْوَة) - بالواو - عضـو الجسم المعروف، جـمعهـا (كُلْيات) [ص٣١٩] ولا وجه لقلب واو المفـرد ياء في الجمع بالألف والتـاء، وأظنه فعل ذلك وَهَمًا؛ ففى اللسان: الكُلْوة - بالواو - لغةٌ لأهل اليمن فى الكُلْية - بالياء - وأن جمع الثانية: كُلْيات - بسكون اللام - قال سيبويه: كُلْية وكُلًى، كرهوا أن يجمعوا بالتاء فيحركوا العين بالضمة، فتجئ هذه الياء بعد ضمة، فلما ثقل ذلك عليهم تركوه واجتزأوا ببناء الأكثر، ومن خفف قال: كُلُيَات» اهـ. فالجمع الذى ذكره سـيبويه ليس لِلُّغتين مـعًا وإنما هو للكُلْية - باليـاء - وأما الكُلْوة - بالواو - فليس فى جمعهـا هذه الكراهة؛ لأن الواو تناسبها الضمة قـبلها، كما فى (خُطُوَات الشيطان).

خامساً: خطأ فى استعماله اللغوى

ولم يسلم الاستـعمال اللغوى للمـؤلف فى كتابه هذا من التَّرَدِّى فـى مَهْوَاةِ الخطأ الظاهر، الذي يخـالف قواعد اللـغة نحواً وصـرفاً، أو يخـالف الغالب المشهور من هذه القواعد، وفيما يلى إجمالُ ذلك :

١- قال فى مقـدمة الكتاب فى [ص١٢]: «. . . والمساهمة فى تحسين أساليب الكتابة». والصواب (والإسهام) .

٢- وقـال أيضاً فى [ص١٢]: «. . . . من المـتخـصصـين بالعربيـة، الغيورين عليها». والصواب (الغُيُر) بضمتين.

٣- وقـال أيضـاً فى [ص١٣]: «وها أنا أضع الطبعـة الثانيـة». والصواب: وهأنذا.

٤- وقال فى [ص٧١]: «ساهمت الشركة فى سد حاجات المنطقة». والصواب: أسهمت.

٥- وقال فى [ص٧٤]: «أحيل على التقاعد» و«التقاعد» تفاعل من الجانبين يفيد المشاركة، ولا معنى لها هنا، وهو تعبير مستحدث غير عربى

٦- وقال فى [ص٧٩]: «الأحداث جمع حدث، تعنى - عدا عما لها من معان أخرى - الأمور المنكرة...». و«عدا» الاستثنائية لا تدخل على حرف جر، وإنما يكون ما بعدها اسماً منصوباً على الاستثناء، أو مجروراً بها، والصواب (تعنى الأمور المنكرة... إلى جانب ما لها من معان أخرى) أو (عدا ما لها من معان أخرى).

٧- وقال فى [٨٢] : «الفرق بين الحرج والحرجة وبين الغاب...».

وفيه تكرير (بين) مع الظاهر، وقد أنكر هو ذلك فى الكتاب.

٨- وقال فى [ص١٠٠]: «هذا الثوب مخيط فى باريس أو مخيوط».

وقد خطّأ هو مبيوعات الشركة [ص٣٧].

٩- وقال فى [ص١٢٠]: «ما هو دليلك على ذلك؟».

والأحسن حذف (هو) إذ ليس هذا من مواضع ضمير الفصل.

١٠- وقال فى [ص٢٧٥] : «فهل قاعدة» «يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره» تبيح له نَحْتَ ألفاظ جديدة.

والصواب «فهل تبيح قاعدة».

١١- وقال فى [ص٢٧٦]: «لك أن تتزوج أكثر من واحدة»

والأفضل «غير واحدة».

١٢- وقال فى [ص٢٧٦]: «ويخطئ البعض حين يجمع...».

والصواب «بعضهم».

١٣- وقال فى [٣١٤]: «كان يتوهم البعض...»

والصواب «بعضهم».

١٤- وقال فى [ص٣١٥]: «كفى يكفى كفاية.. أى صاحب كفاءة».

والصواب «صاحب كفاية».

١٥- وقال فى [ص٣١٤]: «فالكفء ليس صاحب الكفاءة أو الجدارة».

والصواب «صاحب الكفاية»؛ لأنه هو المقصود هنا.

١٦- وقال فى [ص٢٥٤]: «إن عفوت عنك هل تحسن سلوكك».
والصواب «فهل تحسن».
١٧- وقال فى [ص٢٦٢]: «عييت فى أمره: احترت».
والصواب: حِرْتُ».
١٨- وقال فى [ص٢٧٣]: «أجروا على المريض بعض الفحوص».
والفحوص جمع فحص، وهو مصدر مبهم لا يثنى ولا يجمع إلا سماعاً. ولم يسمع، والفحوص الوارد فى لسان العرب جمع فحص بمعنى ما استوى من الأرض.
١٩- وقال فى [٢٨٥]: «. . . فقط تأتى فى آخر الجملة دوماً».
والصواب: «دائماً».
٢٠- وقال فى [ص٢٨٨]: «سأنام قليلاً، بينما أو بينا أنت تدرس».
والصواب تقديم بينما أو بينا إلى صدر الجملة.
٢١- وقال فى [ص٣٠٩]: «أقيمت فى الكلية حفلة كبيرة».
والصواب «حفل كبير»، ولم ترد بالتاء فى اللسان، وإنما ورد الحفل بمعنى الجمع الكثير من الناس، وهو فى الأصل مصدر.
٢٢- وقال فى [ص٣١٦]: «تزاد الباء على فاعل كفى»
والصواب «فى فاعل كفى».
٢٣- وقال فى [ص٣٣٤]: «حتى ملتقى الشارع الأول والثانى».
والصواب: «الشارعين: الأول والثانى».
٢٤- وقال فى [ص٣٣٩]: «بين ما فى نفسى وبين ما فى نفسك فرق كبير».
والأرجح حذف بين الثانية.
٢٥- وقال فى [ص٣١٣]: «بل تأتى دومًا فى آخر الجملة».
والصواب: دائماً».
٢٦- وقال فى [ص٣٦١]: «عرق النسا».
والصواب حذف «عرق»
٢٧- وقال فى [ص٣٧٢]: «منكر ونكير ملاكان».
والصواب «ملكان».

٢٨- وقال فى [ص ٣٩٠]: «وقع المحامى العقد كوكيل للشركة».
والصواب «وكيلا للشركة».

* وبعض ما خطًأناه هنا يجوز على قلّة، ولكننا نجعله من مآخذ الكتاب التى كان يجب أن ينأى عنها؛ لأنه كتاب يعرض للصواب والخطأ أوّلاً، ولأن صاحبه قد اشتد فى مآخذه على الكُتّاب والمؤلفين ثانياً.

سادساً: خطأ في الشواهد والأمثلة

وقد كثرت هذه الأخطاء، ولا سيّما فى الآيات القرآنية، فوقع فى بعضها تصحيف أو تحريف أو نقص أو استبدال كلمات بكلمات، ومثله وقع فى الشعر وفى الأمثال، وإن كان قليلاً فيهما، ونكتفى هنا بالإشارة إلى أرقام الصفحات:

١- (أخطاء فى الآيات القرآنية):

انظر الصفحات: [٣٠ -٤٢ -٥١ -٥٢ -٥٤- ٦٢- ٧٢- ١١٦- ١٢٣- ١٦٤ -١٨١- ٢٦٠- ٣٠٦- ٣٠٧- ٣٦٠- ٣٨٠].

٢- (أخطاء فى الشعر):

انظر الصفحات: [٣٥-٦٣-٢٠٣-٢٠٦-٢٦٠-٢٦١].

٣- (خطأ فى مثل عربى): انظر صفحة [١٢٣].

***

وبعد: فإن كتاباً يعرض لمسائل الصواب والخطأ فى الاستعمال اللغوى، لَكتابٌ له منزلة عند قارئه ليست لغيره من كتب اللغة الأخرى، وثقة يضعها فيه، لا تضارعها ثقة فى غيره، فَعَلى مؤلفه أن يَدْعَمَ هذه المنزلة، ويُقوِّى تلك الثقة، بأمانة فى عرض الآراء، وتمحيصها، وترجيح المختار منها، وبحرصٍ على انتقاء الشواهد وكشف جيِّدها وزَيْفِها، والله من بعد ذلك من وراء القصد، نعم الموفق المعين.

***

لغة الإعلام اليوم
بين الالتزام والتفريط

تأليف
دكتور إبراهيم دردير

مطبعة دار العلوم للطباعة والنشر
الطبعـــة الأولـــى
١٤٠١هـ - ١٩٨١م
الرياض

«نشر في المجلد الثامن»

«العدد الثاني»

«شوال ١٤٠٧هـ»

«الصفحات من ٢١٧ إلى ٢٣١»

«مجلة عالم الكتب بالرياض - السعودية»

(الخطأ والصواب) في الاستعمال اللغوى مسألة ذات خطر؛ لأنها حُكْمٌ بمصير لبعض الألفاظ والتراكيب اللغوية أو عليها؛ فإما حياة ممتدة متجددة وجريان على الألسنة في ثقة واطمئنان، وإما موت عاجل يندثر به اللفظ أو التركيب، ويطويه الإهمال والنسيان.

ولهذا كانت هذه المسألة - ولا تزال - تُغْرِى كل حريص على الفصحى وتستولى على جُلِّ اهتمامه في الدرس، حتى لتكاد تصرفه صرفاً عن غيرها من مسائل اللغة والنحو، وهو أمر محمود من كل مسلم ومَدْعُوٌّ إليه مع ما يقتضيه من اليقظة اللغوية والبصر بكلام العرب - مَناحيه وتصريفه - وإلا فَقَلَّ من يَسْلَمُ من التردِّى في مزالقه، والوقوع في شَرَكِه ومخاطره.

ثم لا بُدَّ - مع هذا - من أمور، على الدارس اللغوى أن يأخذها في اعتباره عند النظر في استعمالٍ ما، للحكم عليه بالصحة أو بالخطأ، وأهم هذه الأمور ما يأتى:

١- أن قولنا: هذا الأسلوب أو هذا الاستعمال (خطأ) قولٌ مبنى على كثير من التَّسَمُّح؛ إذ الدقة العلمية لا ترى في لغة قوم يتفاهمون بها خطأ محضاً، وإنما تَعُدُّه تطوراً أصاب اللغة أيًا كانت، كما يصيب أصحابها، وكما يصيب غيرها من أمور الحياة والأحياء، وقد كان هذا التطور منذ العصر الجاهلى. بل كان في العصر الجاهلى نفسه، حتى ليرى بعض الباحثين أن اللهجات العربية لا تعدو أن تكون طرقًا لتطور اللغة الفصحى، وأن الذى حفز علماء العربية منذ القدم إلى الحكم على هذا التطور بالخطأ إنما هو ديننا الإسلامى الحنيف - الذى يقوم أساسًا على القرآن الكريم - حفاظًا على لغته التى نزل بها من عند الله عز وجل.

٢- وأن مقياس الصواب والخطأ عند علماء التنقية اللغوية أجمعين لم يكن ثابتًا ولا مُطَّرِدًا ولا مسلَّمًا لهم على الإطلاق ،فكثيراً ما حكم بعضهم على استعمالٍ ما بالخطأ فحكم عليه آخر بالصواب، وكثيراً ما حكموا على استعمالٍ ما بالخطأ ثم اتضحت صحته بَعْدُ؛ لكونه قد ورد هو أو نظيره في

فُصَحِ العربية، أو فى لهجة من اللهجات المعتدِّ بها، أو فى أثر يُفَصِّحُهُ بعض العلماء.

٣- وأن تيار التطور اللغوى - أوْ ما يسميه العلماء باللحن والخطأ - كان جارفًا، وأقوى من تقعيد القواعد ومقاومة وسائله بالتعليم والتلقين؛ فلقد زلَّ فى مزالقه كثير من الأدباء والشعراء، بل امتد إلى ألسنة علماء اللغة أنفسهم، بل لا أبالغ إذا قلت: إنه جرى على ألسنة علماء التنقية اللغوية أنفسهم؛ فمن يُنعِم النظر فى مؤلفات هؤلاء يَقَعْ على بعضٍ من هذه السقطات اللغوية التى أنكروها هم لأنفسهم، وقد جمعت مسائل من ذلك يضيق المقام هنا عن ذكرها.

٤- وأن مقياس الخطأ والصواب يدور فى مجمله حول الاعتداد بأمور معينة أو عدم الاعتداد بها، وهذه الأمور هى:

أ- اللهجات العربية لغير القبائل ممن أخذت عنهم اللغة.

ب- القراءات القرآنية.

جـ- الأحاديث الشريفة.

د- أشعار المُوَلَّدِينَ، وهم الشعراء الذين كانوا بعد زمن الاحتجاج، أى بعد النصف الأول من القرن الثانى الهجرى - على ما هو الأرجح عند العلماء.

هـ- ما جاء فى مؤلفات العلماء من ألفاظٍ وأساليبَ لا تجرى على سَنَنِ القواعد المألوفة، ولا سيما علماء اللغة من بينهم.

فمن اعْتَدَّ بأمر من هذه الأمور لم يُخَطِّئْ استعمالاً ورد به - وإن خالف القاعدةَ النحوية أو الصرفية، وإن لم يرد عن العرب فى عصر الاحتجاج. ومن لم يَعْتَدَّ بهذه الأمور حكمَ بالخطأ على ما خالف القاعدة ولم يَرِدْ عن العرب السابقين.

وبعد: فإننى اليوم فى صحبة كتاب يعرض لخطأ الاستعمال وصوابه بعنوان «لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط» وهو من تأليف الأخ الدكتور «إبراهيم درديرى» ومن مطبوعات دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

وبادئ بَدْء: أذكر أن المؤلف قد أحسن إذ اختار لكتابه هذا العنوان حتى يجذب إلى قراءته الجَمَّاءَ الغفيرَ من المشتغلين بهذا الفن المؤثر فى عقول الناس وقلوبهم، وفى ألسنتهم وأقلامهم، بما أتيح لهم من وسائل البث والنشر بالصوت والصورة والقلم واللسان، وكانت غايته - ولا تزال - هى غايتنا كُلّنَا . . أن نسمعها نقيةً مبرأةً من كل لحن يَشِينُ، وأن نقرأها فصيحةً تجرى بها الأقلام رُخَاءً كما تشاء.

أما القضايا والمسائل التى وردت فى الكتاب فهى جديرة حقاً بالوقوف عنده وإنعام النظر فيها، بعيداً عن النظرة العَجْلَى والرأى الفطير.

وفى الملاحظة العامة لهذا الكتاب يجد القارىء أنه يتميز بما يلى:

أ- الاختصار الشديد فى عرض المسائل والحكم عليها حكمًا غير مصحوب بالدليل أحيانًا كثيرة، أو مصحوباً به على وجه الإيجاز، وَقَلَّمَا فعل ذلك.

ب- الخُلُوُّ من ذكر الشواهد المؤيدة للحكم صحةً أو تخطئةً، وقد جاءت فى الكتاب بعض الأبيات القليلة، سِيقَتْ للتمثيل لا للاستشهاد.

جـ- الخُلُوُّ من ذكر المراجع التى هى عُدَّةُ كل مؤلف، ولا سيما أولئك الذين يَتَصَدَّوْنَ لتخطئة بعض الاستعمال، وقد جاءت فى أثناء الكتاب إشارات إلى بعض منها، مثل: كتاب (من قضايا اللغة والنحو) للدكتور أحمد مختار عمر. وقد رجع إليه فى مسألة لغوية مكانها الصحيح كتب النحو القديمة، وكتاب (شرح شذور الذهب) لابن هشام، وكتاب (الواضح فى النحو) لأبى بكر الزبيدى الإشبيلى، و(مجلة العربى) فى مقال للأستاذ خليفة التونسى، وكتاب (كلام العرب) للدكتور حسن ظاظا، وكتاب (محيط المحيط) لبطرس البستانى، وكتاب (المنجد) للويس معلوف - وهما من المعاجم اللغوية الحديثة - وكتاب (المدخل إلى علم النحو والصرف) للأستاذ عبد العزيز عتيق، وكتاب (قل ولا تقل) للأستاذ مصطفى جواد، و(لسان العرب) لابن منظور، وهو من المعاجم المعتد بها.

ومعظم مراجعه - كما ترى - من مؤلفات المحْدَثين، وكثير منها غير مختص بمناقشة قضايا الصواب والخطأ مناقشة تفصيلية، وفيها ما أخذت عليه

مآخذ لغـوية في الضبط وتصريف الكلام والتفرقـة بين العربي والدخيل والمُوَلَّد من الكلام، حتى غدا غير ثقة في النقل عند بعض العلماء.

أما الملاحظات الخاصة فكثيرة وذات شُعَب، ونجملها أولاً في:

- قضايا أثارها المؤلف في مقدمة الكتاب.
- بتر للقاعدة أو سوء فهم لها.
- تصويبات أخطأ فيها.
- أمثلة ذكرها في غير مواطنها.
- صواب حكم عليه بالخطأ.
- خطأ في ضبط بعض الأمثلة.
- تجاوز في استعماله اللغوي.



أولاً

القضايا التي أثارها في مقدمة الكتاب

تناول المؤلف في مقدمة كتابه ثلاث قضايا رئيسة، هي:

- محنة العربية وأزمتها.
- أسباب ذيوع الخطأ في وسائل الإعلام.
- أسس المنهج الذي سلكه في مقاومة الأخطاء.

* ففي محنة العربية: نَبَّهَ المؤلف - على عَجَلٍ - إلى الأخطار المحـدقة بلغتنا الفصحى، وما تؤدي إليـه من تضييع للمقدسات والقيـم الإنسانية العليا، وفي مقدمة ذلك القرآن الكريم الذي نزل بهـذه اللغة الشريفة، وأشار إلى أن وسائل المقاومة لهـذه الأخطاء قد توالت منذ القِدَم، من دون أن تُحْرِزَ نجـاحًا يذكر في القضاء على هذا الخطر، أو في الحد من انتـشاره؛ «فالأخطاء اللغوية تزداد كل يوم، سواء في رسم الكلمة أو فـي تركيبها النحـوي والصرفي، أو في الإيقاع الفكري الذي ينتظمه سـياق الكلام» (ص٥) وأسبـاب هذه المحنة تعود في نظر المؤلف إلى ثلاثة هي:

* أن أجهزة الإعلام آثرت الانحـدار إلى مستوى الجماهيـر الذين تخاطبهم

وتكتب لهم؛ فجرت العامية على الألسنة والأقلام؛ لأنها لغة الجماهير ذوى الثقافات المتباينة «وحجتها فى هذا الصنيع أنها إنما تجاهد فى إرضاء كل الأذواق، وخاصة الذوق الشائع، وهو ليس خير الأذواق بطبيعة الحال» ا هـ (ص٧).

* وأن فئات كثيرة من المتعلمين قد زهدت فى اللغة وآثرت اللهجات المحلية، وفى مقدمة هؤلاء مَنْ هُمْ من ذوى الملكات والمواهب الفنية، ممن هُيِّئَ له أن موهبته فوق اللغة، وأن له أن يختار الوسيلة الموصلة إلى الجماهير وإن لم تكن الفصحى، وخطرُ هؤلاء على اللغة دونه خطر الشعوبية والاستعمار.

* **أما السبب الثالث من أسباب محنة العربية فيتصل بطبيعتها** - فى رأيه - «من حيث كثرة المترادفات والمشتقات كثرة غزيرة، تقابلها قِلَّةٌ قليلة فى المعانى بالقياس إلى الثروة اللفظية الضخمة» اهـ (ص٦).

ولست أدرى: كيف تؤدى كثرة الألفاظ للمعنى أو المسمَّى الواحد إلى الخطأ فى اللغة؟ وكان الظن - ولا يزال - غير هذا؛ ذلك لأن هذه الكثرة اللفظية تفتح للمتكلم أو الكاتب مجالاً واسعاً لاختيار مايشاء من ألفاظ يعبر بها عن معناه، فقد يَعْسُرُ عليه لفظ، أو يحكمه تعبير فنى خاص فلا يجد فى الفصحى إلا المسعف المعين، لا الخاذل المُحَجِّر، وما مثل المعانى والألفاظ إلا مثل الحسناء وعندها مجموعة مختلفة من الثياب، تتبدى فيها على ما تحب وترضى وقتما تشاء وكيفما تريد، أفلا يكون هذا أحسن لها وأبرز لجمالها مما لو لم يتح لها إلا الثوب الواحد تظهر فيه صباح مساء، دون مراعاة لزمان أو مكان أو مقام؟ اهـ.

وما استظهره المؤلف من كلام الأستاذ العقاد لا يسعفه؛ ذلك لأن الأستاذ العقاد يحكى حالاً للغة زمن العصر الجاهلى، فقد كثرت ألفاظها وقلت معانى أهلها؛ لسذاجة حياتهم، وليس فى كلام العقاد الذى ذكره ما يشير إلى أنه يرى أن ذلك كان من دواعى محنة العربية وظهور اللحن فيها، والدليل على ذلك ما نقله عن العقاد من أن العربية قد اتسعت معانيها زمن الدولة العباسية حين تغيرت حياة العربى الفكرية والاجتماعية فنقلت الثقافة اليونانية بكل مظاهرها

إلى العربية التى وَسِعَتْ كل ذلك ولم تَضِقْ عن استيعابه.

* **وأما عن ذيوع الخطأ فى لغة الإعلام فقد رَدَّهُ** إلى «طابع السرعة الذى يتسم به العمل الصحفى» من غير أن تواكبه العناية المطلوبة بأجهزة المراجعة والتصحيح عُدَّةً وعددًا، وهو عكس ما نراه فى الصحف الأجنبية التى تَقِلُّ فيها الأخطاء؛ لكثرة المراجعين والمصححين فى كل منها.

ويَعْزُو المؤلف كثيراً مما ظهر فى لغة الصحافة من الاضطراب والتهاون وتخلخل الأسلوب إلى «أن جمهرة - ليست بالقليلة - من خريجى المعاهد الإعلامية لا تُصَبُّ فى القنوات الصحفية والإعلامية كما هو المفروض» اهـ. (ص ١٠).

ولا أظن أن هذا هو السبب فى ضعف المستوى اللغوى بين جماعة الصحافة والإعلام عامة؛ فقد كانت لغتها رفيعة المستوى من قَبْلُ - كما ذكر هو ذلك - مع عدم وجود هذه المعاهد الإعلامية، فليس للمعاهد الإعلامية، شأن فى فصاحة اللغة وسلامة الأسلوب، وإنما تقوم هذه المعاهد أساساً لتعليم الفن الصحفى والإعلامى عامة - أصوله ومناهجه ومدارسه - وكثير من كتب هذا الفن مترجم عن غير العربية من غير المتمكن منها؛ فلا تعجب إن صادفت فى أحد هذه المترجمات أخطاء لغوية، أيسرها رفع المنصوب ونصب المرفوع أو المجرور، وأدقها تلك الأخطاء الخفية التى تغزو التراكيب وتُفْرِغُ الأساليب من مضموناتها، وأنا أسأل المؤلف الفاضل عن عدد الساعات المخصصة لتدريس العربية فى معاهد الإعلام، والكتب اللغوية المقررة فيها، وإحساس الطلاب بكفايتها والإفادة منها، وأترك له الجواب.

* **وأما عن أسس المنهج الذى اعتمدته دراسةُ المؤلف فهى ثلاثة:**

أولها: أن تكون الدراسة شاملة لنماذج من أخطاء الإعلام المقروء والمسموع، مما يتصل بالأخطاء النحوية والصرفية والأسلوبية والفكرية جميعاً، وقد أوضح مقصده من الأخطاء الفكرية بأن «تأتى النتائج والأحكام متفقة مع المقدمات، وأن تنتظم الفكرة الواحدة فى عقد منظوم مع الفكرات المرتبطة بها أو المكملة لها خلال السياق أو المضمون الواحد» (ص١٣).

وهذا كلام طيب لولا أنه يُعْوِزُهُ المثال، وقد فتشت فى الكتاب عن ذلك فلم أظفر إلا بمثال واحد يمكن إدراجه فيه وهو قولهم: «قابلته فى حوالى الساعة كذا بالضبط» (ص٦١)، لما فيه من استخدام كلمتين متناقضتين فى الدلالة، هما: حوالى (المفيدة للتقريب) وبالضبط، (المفيدة للتحديد).

وفى نهاية هذا الأساس قال المؤلف: «ولا حاجة إلى القول أنه إذا تحققت فى الكلام هذه العناصر - يقصد: الصحة النحوية والصرفية والفكرية - جاء الأسلوب واضحاً ودقيقاً وسهلاً فى وقت معاً، أو بمعنى آخر: تحققت فيه سمات البلاغة كما ألمحنا» (ص١٤).

وفيما قاله هنا تجاوز؛ فاستقامة الأسلوب على النحو المذكور شرط من شروط بلاغة الكلام، وليس هو البلاغة؛ فإنها - على ما قرره أئمة هذا الفن - «مطابقةُ الكلام لمقتضى الحال»، وعليه قد يكون الكلام صحيح المبنى والمعنى ولا يكون بليغاً؛ لعدم المطابقة المذكورة، كأن يُطْنِبَ فى مقام الإيجاز، أو يُوجِزَ فى مقام الإطناب، أو يؤكد لخالى الذهن عن الخبر، إلى غير ذلك. وفى كتب الأدب والبلاغة أمثلة لذلك كثيرة.

والأساس الثانى: يفهم من كلامه أنه اعتمد اللغة التقريرية الوصفية فى عرض مواد الكتاب، من غير تزيين ولا تجميل - على حسب المألوف فى لغة الإعلاميين، وقد كان واحداً منهم ذات يوم.

وأما الأساس الثالث: من منهجه فقد ذكر فيه أنه لن يكون مُفْرِطاً فى التخطئة ولا مفرِّطاً، فلن يجرى مجرى هؤلاء المتشددين الذين يُخَطِّئُونَ لأوهى سبب، ولن يسلك مسلك هؤلاء المجددين الذين يكادون يصححون كل كلام، وإنما سيكون الاعتدال طابعه، ولا سيما إزاء تلك الألفاظ الدخيلة المعرَّبة والمولدة، قال: «فلم نجد غضاضة فى اعتمادها ما دام لا يوجد هناك ما يناظرها فى مظانٍّ اللغة، أو بسبب سهولتها وفهم الناس لها وموافقتها للذوق السليم» (ص١٥).

وفى هذا الأساس ذكر أن المعاجم اللغوية - مع كثرة عددها، وغزارة مادتها - قد غفلت عن كثير من كلام العرب، وأنه - هو - سيستند إلى كل شاهد عربى فصيح فى تخريج مادة أو لفظ أو معنى (ص١٥).

ولم يلتزم ذلك؛ إذ ليس فى كتابه شىء من الشواهد الشعرية أو غيرها، والأبيات القليلة التى وردت عرَضاً بالكتاب إنما سِيقَتْ لتنظيرٍ أو لتقرير القاعدة، ولم يكن لها علاقة بالاستعمال اللغوى صحة أو تخطئة.

- وذكر أن كتاب (لَيْس) لابن خالويه من الكتب التى عالجت موضوع الخطأ فى اللغة (ص١٦).

وهو وَهَم منه، غَرَّهُ عنوان الكتاب من غير أن يقرأ فيه، فظن أنه من كتب اللحن، فقرنه بالفصيح لثعلب ودرة الغواص للحريرى، على حين أن مباحث كتاب (ليس) تدور حول حصر الأوزان والصيغ العربية ولا علاقة لها بألفاظ اللغة واستعمال الكلام على الخصوص.

- وذكر أنه راعى فى جمع مادة الكتاب مدى شيوع الأخطاء على حسب ملاحظاته الخاصة، فلم يتبع منهجاً موضوعياً فى ترتيبها، زاعماً أن من الأخطاء ما يصعب تصنيفه تحت باب من أبواب النحو، وضرب لذلك مثلاً بالفاء الداخلة خطأً على خبر المبتدأ، قال: «فهذه يصعب تصنيفها تحت أىِّ باب من أبواب النحو القديم، ومن العسير كذلك إدخالها حتى فى باب التراكيب الخاطئة» (ص١٧).

أما أنه لم يتبع الترتيب الموضوعى لمواد كتابه فهذا عيب (ظاهر) يُرْبِكُ قارئه ويشتت ذهنه بين مسائل نحوية وصرفية وفكرية متداخلة وغير ذات ترتيب، وقد راعى مؤلفو كتب التصحيح اللغوى من قبله ومن بعده ذلك، فبعضهم رتب مادته على حسب أبواب النحو أو الصرف، كثعلب فى (الفصيح) وابن السكيت فى (الإصلاح) وابن قتيبة فى (أدب الكاتب)، ومنهم من رتب مادته ترتيباً هجائياً؛ كالآلوسى فى (كشف الطرة) وابن برى فى (حاشيته على المعرب) وعلى القسطنطينى فى (خير الكلام)، ولا يشفع لمؤلفنا هذا الكشاف الهجائى الذى ختم به الكتاب؛ فقد كان ذلك ممكناً فى داخله.

وأما ما ذكره من صعوبة تصنيف بعض الأخطاء، فليس الأمر كذلك؛ إذ الأخطاء موزعة بين: خطأ فى عدم استعمال الكلمة أو فى بِنْيَتِهَا اشتقاقًا أو تصريفاً أو فى إعرابها أو فى تركيبها مع غيرها أو فى فكر المتكلم أو الكاتب

والخلط فى نتائجه ومـقدماته. فالخطأ فى عدم الاستعـمال خطأ لغوى، والخطأ فى البنية خطأ صـرفى، والخطأ فى الإعراب أو التركـيب خطأ نحوى، والخطأ فى النتائج والمقدمات خطأ فكرى، وما ذكره من اقـتران خبر المبتدأ بالفاء - إن كـان ذلك خطأ - يندرج فى الخطأ النحـوى، لأنه يتصل بتـركيب الكلمـات، وزيادة الحروف من مسائل علم النحو.

وأما ما ورد من وصفـه للنحو بـ (القِدَم) فى قوله: «يصعب تصنيـفها تحت أى باب من أبواب النحـو القديم» (ص١٧) فهـذا يعنى أن هناك نحـواً جديداً للغة، ولا أعرف أحـداً وصف النحو بذلك غيره، نعم جـرت محاولات لتيـسير النحو وتسهيل قـواعده للناشئة ومن فى حكمهم، ومعظمهـا دار حول استبدال بعض المصطلحات أو التخفيف من بعض الأعاريب غير الظاهرة، دون تغيير فى قاعـدة أو تخلص من شرط، وذلك كله لا يـسمح لباحث أن يجـعل من هذه المحاولات نحواً جديداً ذا أصول وفـروع، ويقارن بينه وبين النحو القديم، على أن معظم هذه المحاولات قد طمستها الأيام ولم يُتَحْ لها ذيوع وانتشار.

ثانيـــاً
بترُ القاعدة أو سوءُ فهمهـــا

* عندمـا خطَّأ تكرار «كُلَّما» فى قـولهم: كلما ارتـقت الأمة كلمـا ارتقت فنونهـا وآدابها، ذكـر أن «كلما» مـركبة من جـزءين هما: كـل - ظرف زمان منصوب، وما - مصدرية زائدة (ص٢٢).

وهذا خلط بين أنواع «ما»؛ فالمصـدرية غير الزائدة، ولكل منهما مـوقع غير الآخر، و(ما) التى فى (كلما) هى المصدرية الظرفيـة، أما أنها مصدرية فلأن ما بعدها فى تأويل المصدر، وأما أنها ظرفية فلأنها نابت بِصِلَتِهَا عن ظرف زمان، لا أنها ظرف فى نفـسها، ولـذلك تعرب (كل) التى فى (كُلَّمَا) مـنصوبة على الظرفية؛ لإضـافتها إلى شىء هو قـائم مقام الظرف، وعامل النصب فـيها هو الفـعل الذى هو جـوابهـا فى المعنى (انظـر مغـنى اللبـيب ٢٦٦ ط دار الفكر ١٩٧٩م) وفيه تفصيل وترجيح، ولم يقل أحد: إن (ما) فى (كلما) زائدة.

وكذلك قال: «ويجوز اقتران خبر (كلما) بفـاء السببية وإذا الفجائية؛ تقول:

كلمــا رأيت خطراً فابتـعـد عنه، وكلما خـفـت الأمطار إذا البــرق يلمع» اهـ. (ص٢٢).

وهذا منه على أن (كلما) تعرب مبتدأ وخبرها مقترن بالفاء أو بإذا الفجائية، وذلك يقـتضى أن تضبط اللام من (كلما) بضــمة الرفع، ولم ترد كـذلك فى اللغة، بل وردت مفـتوحة دائماً، وقريب من إعرابه هذا إعـرابٌ لابن عصفور فيمــا دخلت فيه الفاء بعـد (كلما) إذ جعلها مـرفوعة بالابتداء وجـعل جملتى الشرط والجواب خـبرها، وأن الفاء دخلت فى الخبر كـما دخلت فى نحو: كل رجل يأتينى فله درهم، قـال أبو حيـان: وهذا مدفوع بأنه لم يسـمع (كل) فى ذلك إلا منصوبة (مغنى اللبيب ٢٦٨).

فالصــحيح أن (كلمـا) فى مثل ذلك منصوبة على الـظرفية أيضـاً، وعامل النصب محذوف يدل عليـه الجواب، وليس العامل فيـها هو الجواب هنا؛ لأنه واقع بعد الفاء، وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها.

* وخطّأ قولهم: طالبت الأمم المتـحدة بوقف الحرب بين الدول وإلا لنشبت الحرب العالمية الثالثة، وجـعل صوابه:.. وإلا نشبت - بحذف اللام - وقال: «إن اللام لا تدخل على إلا» اهـ (ص٢٣).

وتصويبه صحيح، وتعبيره خطأ؛ لأمرين:

أحدهما: أن اللام هنا لم تدخل على (إلا)، وإنما دخلت على ما بعدها.

والثانى: أن اللام فى الحقيـقة دخلت على جواب (إن) الشرطيـة المدغمة فى (لا) النافـية بعـد حذف فـعلِ الشرط، والأصل:.. وإن لا تقف الحـرب..، وجواب إنْ الشرطية لا يقتـرنُ باللام أبداً، وكلامه هنا يوهم أن (إلا) أداة شرط برأسها مثل إذا ولولا..

* وذكر أن (ذات) يستعملها رجال الإعـلام بصورة واحدة مع المفرد والجمع على السواء، فيقولون: **الدولة ذات العلاقة.. والدول ذات العلاقة** الوثيقة تتعاون من أجل السلام (ص٢٥) ثم قال: ويحسن بنا أن نعرض لقاعدة استعمال «ذو» ومشتقاتها لكثرة الخطأ فى استعمالاتها.. (ص٢٥).

والقاعدة التى ذكرها صحيحةٌ، ولى هنا ملاحظتان:

إحداهما: أن ما مَثَّلَ به على أنه خطأ من قولهم: والدول ذات العلاقة، مثال صحيح؛ لأن من المقرر فــى كتب النحو أن جمع التكسير إذا كــان لغير العاقل

صح أن يعامل فى وصفه معاملة الجمع ومعاملة المفردة المؤنثة، وجاء فى القرآن الكريم: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [آل عمران: ٢٣] كما جاء قوله تعالى: ﴿وقالُوا لن تمسَّنا النَّارُ إلاَّ أيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠].

والملاحظة الثانية: أنه أطلق على التأنيث والتثنية والجمع فى ذو «اشتقاقاً» وهذا سهو منه؛ فالاشتقاق أخذُ فرعٍ من أصل، كأخذ اسم الفاعل أو المفعول من الفعل أو من المصدر - على الخلاف - والمشتقات فى اللغة محصورة ومعروفة.

* وذكر أنه يصح أن يقال: **أقيم الاحتفال بمناسبة كذا** - وإن خطَّأه بعضهم - كما يصح أن تستعمل اللام فى موضع الباء، فيقال: لمناسبة كذا، وقال: «لأن اللام من معانيها التعليل والتبرير» اهـ (ص٢٧).

أما (التعليل) فواضح وقد نص عليه النحاة، وأما (التبرير) فلم أظفر له بقائل، وهذا اللفظ - التبرير - بالمعنى الذى يقصده هنا ليس من صحاح العربية، وإنما هو من مستحدثات المولدين، على أن استعمال المناسبة - بمعناها فى المثالين السابقين، وهو المشهور بيننا اليوم - ليس من كلمات المعجم المعتدِّ بها، ويغلب على الظن أنه من المستحدثات؛ فالأولى هجره، بأن يقال مثلاً: أقيم الاحتفال لذكرى كذا..

* وذكر أن من الخطأ قولهم: إن هذا الأمر **يَنِمُّ عن تفكير مُتَّزِن**، وجعل صوابه: يَنِمُّ على، وقال «فالحرف الأول من معانيه التفريع والتجزئة وترك الشىء» اهـ (ص٢٨).

وليس فى كلام النحاة ما يفيد أن (عن) تفيد التفريع والتجزئة، وإنما نصوا على أن معناها الأصيل هو المجاوزة، وقد تخرج عنه إلى معان أخرى ليس من بينها التفريع والتجزئة على كل حال، على أن فى التعبير بالمجاوزة ما يغنيه عن ذلك.

* وفى هذا المقام أيضاً قال: «**إن حرف الجر (الباء) يمكن أن يحل محل الحرف (فى) ولكن العكس غير صحيح**، فلا يقال: استعنت فى السلم لتسلق الحائط، ولا يقال: اتصلت فيه، بل: اتصلت به» اهـ (ص٢٨).

وكلامه هذا ليس على إطلاقه؛ فليس فى كل موضع يصح حلول الباء محل (فى)، فلا يقال: صمت بيوم الخميس، فى مكان: صمت فى يوم الخميس.

وأما وضع (فى) فى موضع (الباء) - الذى أنكره - فلا شيء فيه ما استقام به الكلام، وعليه جاء قول زيد الطائي:

ويركبُ يومَ الروع منا فوارسٌ   بصيرون فى طعن الأباهر والكلى

أي: بصيرون بطعن الأباهر، وذكر بعضهم أن (فى) فى قوله تعالى: ﴿يذرؤكم فيه﴾ [الشورى: ١١] بمعنى باء الاستعانة، أي: يكثّركم به (البحر المحيط ١/ ٣٣).

على أن حلول حرف محل آخر ليس موضع اتفاق بين العلماء؛ ففى ذلك خلاف بين البصريين والكوفيين مذكور فى موطنه من كتب النحو.

* ومما يتصل باستعمال الحروف ما ذكره فى قوله: «وأحياناً يتحرج الكاتب من اجتماع حرفَيْ جَرٍّ متتابعين نحو: نزل من على الكرسى، وأحاطوا به من عن يمينه وشماله، ولكن مثل هذه التراكيب وردت فى اللغة العربية، فهو جائز إِذَنْ» اهـ (ص٢٩).

والمثالان صحيحان، ولكن كلامه ليس علي إطلاقه، ذلك أن حرفى الجر (على ومن) فى المثالين خرجا عن الحرفية إلى الاسمية، فاستُعْملا استعمال الأسماء، ومثل هذا الإخراج من الحرفية إلى الاسمية وَقْفٌ على السماع، وهو لم يرد إلا فى (الكاف وعن وعلى)، وأما (مذ ومنذ) فيُستعملان بالوجهين قياسًا، فهما حرفا جر إذا وقع بعدهما اسمٌ مجرور، وهما اسمان إذا وقع بعدهما فعلٌ أو اسمٌ مرفوع (شرح ابن عقيل ٢/ ٢٧ - ٣١ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين).

* وعن حروف الجر أيضاً قال: «وتقع حروف الجر زائدة أحياناً، سواء سُبقت بنفى أو استفهام أو لم تسبق...» اهـ (ص٣٠).

وزيادة حروف الجر ليست على هذا الإطلاق، فليست كل الحروف تصح زيادتها، وما تصح زيادته مُقَيَّدٌ بقيود نص عليها العلماء؛ فحرف الجر (من) يقع زائداً قياساً إذا سُبِقَ بنفى وما فى حكمه، وكان ما بعده نكرة، فى موقع الفاعل أو المفعول أو المبتدأ، وحرف الجر (الباء) يزاد قياساً فى فاعل (كَفَى) وفى خبر ليس و(ما) العاملة عملها وصيغة التعجب (أَفْعِلْ به) - وهى فى الأخير زيادة لازمة - ويُزاد سماعاً فى غير ذلك، وسائر حروف الجر منه ما لا يزاد إلا سماعاً، ومنه ما لم ترد زيادته أصلاً.

* وفى إعراب الظرف (أَمْسِ) قال: «والقاعدة النحوية تقضى بأنه إذا قُصِدَ به مُعَيَّن - أى اليوم السابق علَى يومك - أو أريد به يوم من الأيام الماضية أو كُسِّر أو عُرِّف بـ(أل)، فإنه يعرب بإجماع» اهـ (ص٣٢). ثم يقول بعد أسطر قليلة: «والحالة الثانية بناء الظرف (أَمْسِ) على الكسر مطلقاً إذا لم يُعَرَّفْ بأل» اهـ (ص٣٢).

وهذا خلط بيِّنٌ، فهو أوَّلاً لم يذكر الحالة الأولى حتى يُعْقِبَهَا بالحالة الثانية، وهو ثانيًا لم يحسن فهم ما قاله النحاة عن أمس، وملخصه: أن أمس إذا لم يكن معرفاً بأل ولا بالإضافة ولا مُنكَّراً ولا مجموعاً ولا مصغراً، فلا يخلو أن يكون ظرفاً أو غير ظرف، فإن كان ظرفاً فهو مبنى على الكسر، وله حينئذ معنيان: أحدهما: أن تريد به اليوم الذى قبل يومك، والآخر: أن تريد به ما تقدم يومك، وإن كان غير ظرف ففيه لغتان: لغة أهل الحجاز بناؤه على الكسر مطلقاً، ولغة بنى تميم إعرابه إعراب ما لا ينصرف.

أما إن كان معرفاً بأل أو بالإضافة أو منكَّراً أو مجموعاً أو مصغراً: فإنه معرب أبداً على كل حال (انظر تفصيلاً فى: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٠٠ - ٤٠١).

* وفى ضبط الميم من (مُتْحَف) أجاز الضبطين المستعملين وهما: ضم الميم وفتحها، وقال: «فالضم قياساً؛ لأن الكلمة تدل على المكان الذى تعرض فيه التحف للمشاهدة.. والفتح باعتبار أن الاسم مشتق من الفعل (تحف)» اهـ (ص٣٣).

وهذا اضطراب فى التعليل؛ لأن ضم الميم إنما كان قياساً، جرياً على الاشتقاق من الفعل المستعمل (أتحف) بمعنى قَدَّم إليه تحفة، ويعيبه أن المعنى المعروف للمتحف هو عرض التحف للمشاهدة وليس تقديمها هدايا للزائرين، أما فتح الميم فهو غير قياس، إذ ليس فى اللغة الفعل الثلاثى (تحف) خلافاً لما ذكره هو، وعليه فلا وجه للإتيان باسم المكان على (مَفْعَل) بفتح الميم، والمجمع اللغوى إنما أجازه اشتقاقاً من الاسم الجامد وهو (التحفة) لا من الفعل، وقد ورد عن العرب الاشتقاق من الأسماء الجامدة كالمأسدة والمذأبة - اشتقاقاً من الأسد والذئب - للدلالة على كثرة ذلك فى المكان، فَقِيسَ هذا عليه.

* وفى أول هذه الفقرة ذكر أنهم يتحيرون فى نطق الكلمات: متحف ومطار ومسرى، وقال: «وذلك فيما يتعلق بضم فاء الكلمة (الميم) هل تضم أم تفتح» اهـ (ص٣٣).

وواضح سهوه هنا؛ فإن الميم فى الكلمات الثلاث وما يشبهها ليست فاء الكلمة، وإنما هى حرف زائد؛ إذ كل منها على وزن (مَفْعَل)، وفوق ذلك وضع (أم) فى موضع (أو) إذ إن (أم) تقع بعد الهمزة لا بعد (هل)» وَدَعْكَ من الخطأ المطبعى فى قوله: «بضم فاء الكلمة» وصحته: بضبط فاء الكلمة.

* وفى نهاية هذه الفقرة مثل بقوله: المسجد الأقصى مُسرى الرسول ﷺ، وقال: إنه بضم الميم؛ لأنه من (أسرى) ثم قال: «فيشتق من هذا الفعل الثلاثى المزيد المبنى للمجهول مصدر ميمى مضموم الميم هو مُسْرَى» اهـ (ص٣٤).

وواضح أن مسرى فى مثاله السابق ليس مصدراً ميمياً، وإنما هو اسم مكان.

* وخطأ أن يقال: مَطار - بفتح الميم - إذا هو من طار يطير؛ فقياسه مطير على مَفْعِل - بكسر العين، وجعل صحته: مُطار - بضم الميم - من أطار - بالهمزة فى أوله - فقياسه على مُفْعَل - بضم الميم وفتح العين (ص٣٥).

والمُطار - بضم الميم - مع قياسها مهجورة غير مستعملة، أما المَطار - بفتح الميم - فهو مستعمل مشهور وارد فى معاجم اللغة على شذوذه (انظر: لسان العرب: طير).

* وفى الحديث عن خطئهم فى استعمال حروف العطف قال: «وفى هذا السياق نجد خلطًا فى استعمال حرف عطف مثل (أو) بدلاً من الحرف (أم) فى تركيب نحو: هذا الخبر سواء كان صحيحاً أم ملفقاً لا يهمنا فى شىء، والصواب: هذا الخبر سواء كان صحيحاً أو ملفقاً.. وذلك لأن (أم) تأتى فى سياق الاستفهام نحو: سواء أكان صحيحاً أم ملفقاً، أو: سواء هل كان صحيحاً أم ملفقاً» اهـ (ص٣٧، ص٣٨).

وما خطَّأه صحيح وما صحح به بعضه خطأ؛ ذلك لأن القاعدة فى استعمال (أم) المتصلة أنها هى التى تقع معادلة لهمزة التسوية كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٦] أو تقع معادلة لهمزة يطلب

بها وبأم التعيين نحو: أسعيد أنت أم شقى؟ وتقع همزة التسوية بعد(سواء وليت شعرى وما أبالى وما أدرى) ولا يشترط ذكر هذه الهمزة فى اللفظ - على ما هو الراجح عند العلماء - فحذفُها مطَّرد؛ لكثرته شعراً ونثراً، فمن الشعر قول عمر بن أبى ربيعة:

لعمركَ ما أدرى وإن كنت دارياً

بسبع رمين الجمر أم بثمان

ومن النثر قراءة ابن مُحَيْصِنٍ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ بهمزة واحدة (انظر: الجنى الدانى فى حروف المعانى ٩٩ - ١٠٠، ٢٢٥) فالمثال الذى خطأه صحيح على هذا؛ إذ الهمزة مقدرة فيه.

وأما قوله فى التصحيح: «سواء هل كان الخبر صحيحاً أم ملفقاً» فخطأ؛ لأن (أم) المتصلة لا تقع بعد (هل) الاستفهامية، والموضع الذى تستعمل فيه محصور فيما سبق، هذا فضلاً عن سهوه فى صياغة عبارته؛ إذ قال: «تجد خلطاً فى استعمال حرف عطف مثل أو بدلاً من الحرف أم» وهو يريد العكس، أى الخلط باستعمال (أم) بدلاً من (أو) والدليل هو المثال الذى ذكر أنه خطأ، والمثال الذى صحح به.

* ومما حار فى فهمه واضطرب **(الفاء) الدالة على خبر المبتدأ**، وقد ذكر فى أوائل كتابه أنه لا يدرى: تحت أىِّ صنف من الخطأ يضعه (ص١٧)، وقد أوضحت أنه يصنف تحت الخطأ النحوى؛ لأنه يتعلق بزيادة فى التركيب، وتلك من مسائل النحو، وأنا فيما يلى أنقل لك كلامه عن هذه الفاء نصاً، فلعلك توفق إلى استخلاص ما يريد أن يقول:

قال المؤلف فى (ص٣٨ وص٣٩) ما نصه: «ومن التركيبات غير الدقيقة فى الصحف والمجلات ما نقرأ من نحو: الذى يخدم وطنه له التقدير والاحترام، وما فى الحياة من منغصات من صنع الإنسان، صانع يخدع مكروه من الناس.. إلخ، ومن الواضح أن هذه التركيبات وأمثالها تدخل فى القاعدة النحوية وهى اقتران المبتدأ (يقصد خبر المبتدأ) وجواب الشرط بالفاء، ووجه الخطأ هو فى وجوب وجواز هذه الفاء، والباعث على هذا هو أن هذه القاعدة

من القواعد الدقيقة فى اللغة، والتى تغفل على كثير من الكاتبين والباحثين (كذا) ويحسن أن نلخصها فيما يلى:

يجوز اقتران خبر المبتدأ بالفاء فى عدة مواضع، منها:

١- إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً، صلته جملة فعلية لا تصلح أن تكون شرطاً، بمعنى أن تكون من الجمل التى لا يشترط فيها اقتران جواب الشرط بالفاء كما رأينا فى المثال الأول: الذى يخدم وطنه له (أو فله) التقدير والاحترام.

٢- والمثال الثانى فيه الصلة جار ومجرور: وما فى الحياة من منغصات من (أو فَمِنْ) صُنع الإنسان، وقد جاء فى التنزيل الحكيم فى نحو ﴿**وما بكم من نعمة فمن الله**﴾ بالفاء، وكذلك إذا كانت الصلة ظرفاً فى نحو: ما عند الله فباق (أو: باق).

٣- وفى المثال الثالث: صانع يخدع مكروه.. إلخ، جاء المبتدأ منعوتاً بجملة فعلية، وفيه يجوز الوجهان، فنقول: صانع يخدع مكروه، أو فمكروه، وكذلك الحال إذا نعت المبتدأ بشبه جملة فى مثل: ضيف على مائدتى فمُكرم (أو مكرم) أو جار ومجرور، مثل: نور من الله فَهُدًى (أو هُدًى).

٤- وتنطبق القاعدة على المبتدأ المضاف إلى النعت أو اسم الموصول، مثل: كل مسلم يدخل المسجد الحرام فهو آمن (أو هو آمن)، كل من دخله فهو آمن (أو هو آمن).

٥- إذا نعت المبتدأ باسم موصول؛ نحو: الإنسان الذى يخدم الناس فثوابه (أو ثوابه) عظيم عند الله.

إذنْ السبب الذى جعل الخبر يقترن أحياناً بالفاء فى الأحوال المشار إليها هو مشابهة المبتدأ لأداة الشرط». اهـ كلامه.

وواضح ما فى هذه العبارات من القلق والاضطراب، حتى لكأنه خَبَّاطُ عَشَوَات، وأمْرُ الفاء هذه سهل ويسير، ذلك أنها قد تدخل على خبر المبتدأ جوازاً إذَا توفرت أمور ثلاثة هى:

أ- أن يكون المبتدأ دَالاً على الإبهام والعموم، حتى يصير شبيهاً باسم الشرط الواقع مبتدأ.

ب- وأن يكون بعده كلام مجرد من أداة شرطية، مستقبل المعنى غالباً،

كوجود جملة الشرط بعد أداة الشرط.

جـ- وأن يترتب الخبر على الكلام السابق عليه كترتب جواب الشرط على جملة الشرط.

وقد تَتَبَّعَ النحاة المواضع التى تتحقق فيها المشابهة بين المبتدأ واسم الشرط فوجدوها تجتمع فى موضعين لا تكاد تخرج عنهما، مع خُلُوِّ كل موضع من أداة شرط بعد المبتدأ.

الأول: كل اسم موصول عامّ وقعت صلته جملةً فعليةً مستقبلة المعنى - غالباً - أو وقعت شبه جملة ظرفاً أو جاراً ومجروراً، بشرط أن تكون متعلقة بفعل مستقبل الزمن غالباً.

والثانى: كل نكرة عامة وُصِفَتْ بجملة فعلية أو بشبه جملة على النحو السابق فى الموضع الأول.

ويمكن استخلاص صور متعددة من هذين الموضعين للتفصيل والتوضيح، وقد فعل ذلك الأستاذ (عباس حسن) فى كتابه (النحو الوافى ١/٥٣٨ - ٥٤٢ الطبعة الخامسة لدار المعارف).

وفى ضوء هذه القاعدة الميسرة نأتى إلى كلام الأستاذ:

- فنجد أنه حكم على التعبيرات الأولى بأنها غير دقيقة، وقد عرفت أن دخول الفاء فى أمثالها جائز لا واجب؛ فهى صحيحة فصيحة، بل إنها أفصح مما لو دخلتها الفاء، يقول الأستاذ (عباس حسن) بعد أن ذكر أمثلة كهذه دخلتها الفاء (١/٥٣٨): «إن كثيراً منها - مع صحته - لا تستسيغه أساليبنا الحديثة العالية، فَخَيْرٌ لنا ألاّ نحاكيه قدر الاستطاعة، وأن نعرف هذه المواضع لنفهم ما قد يكون منها فى كلام السابقين دون القياس عليها، بالرغم من إباحة القياس».

- ونجد أنه فى رقم (١) اشترط أن تكون صلة الموصول جملة فعلية لا تصلح أن تكون شرطاً، وفسر ذلك بأن تكون من الجمل التى لا يشترط فيها اقتران جواب الشرط بالفاء، وهذا خطأ؛ إذ يشترط فى هذه الجملة أن تصلح فى موقع فعل الشرط، وتفسيره هو يؤيد ذلك؛ لأن الجمل التى لا تصلح للشرط يشترط اقترانها بالفاء إذا وقعت جواباً.

- ونجده فى رقم (٤) جعل المثال: كل مسلم يدخل المسجد الحرام فهو آمن، من إضافة المبتدأ إلى النعت، وليس كذلك؛ لأن «مسلم» فيه منعوت بما بعده وليس نعتاً

- ولا نجد فى كلامه إشارة إلى تحديد زمن هذه الجملة، ولا إلى كونها مترتبة على ما قبلها ترتب الجواب على الشرط.

- ولا نجد كذلك حصراً لهذه المواضع إن كان يريد التفصيل.

* وذكر أن (طالما) مركبة من طال بمعنى كثر (كذا) و(ما) هى حرف زائد فى رأى ومصدرى فى رأى آخر، ثم قال: «وطبقاً للرأى الأخير فهى كافة عن الرفع فى مثل: طالما وقَلَّما وكُلما، أو هى والفعل بعدها فى تأويل مصدر فاعل للفعل الذى يتصل به» اهـ (هامش ص٤٣).

وفيه سوء فهم؛ فإن (ما) فى (قَلَّما) وأخواتها إذا كانت زائدة كانت كافة لها عن طلب الفاعل، فتغدو هذه الأفعال مستغنية عن الفاعل ولا يقع بعدها إلا الفعل، قال بعض النحويين: «قَلَّ من قَلَّمَا فعل لا فاعل له؛ لأن (ما) أزالته عن حكمه فى تقاضيه الفاعل وأصارته إلى حكم الحرف المتقاضى للفعل لا الاسم؛ نحو: لولا وهَلاً جميعاً، وذلك فى التحضيض، وإن فى الشرط، وحرف الاستفهام» اهـ (لسان العرب: قلل).

أما إذا كانت (ما) مصدرية فلا تكون كافة - كما ذكر - وإما تكون (قَلَّ) فعلاً كغيرها وفاعله المصدر المؤول من (ما) وما بعدها

وقد جعل المؤلف (كُلَّما) من أخوات (طالما) وهو غريب فى بابه، وقد سبق الكلام عن (كلما) فلا حاجة إلى إعادته هنا.

* وخطأ أن يجمع «صبور» جمع مذكر سالماً (صبورون) وقال: «ومصدر الخطأ أن (صبور) مثل جريح وشفيق أسماء مشتقة تكون صفة مفردة صالحة للمذكر والمؤنث، فلا تجمع جمع مذكر سالم (كذا) حتى لا يقع اللبس» اهـ (ص٤٩).

وفيه: عدم دقة القياس؛ ذلك لأن (صبوراً) وصفٌ على فعول بمعنى فاعل، أما جريح فهو وصف على فعيل بمعنى مفعول، وإن اشتركا جميعاً فى

الاستعمال بعدم التاء للمذكر والمؤنث.

وفيه كذلك: أن عدم جمعه بالواو والنون ليست علته الوقوع فى اللبس كما ذكر؛ لأن اللبس موجود حال الإفراد إذا لم يذكر الموصوف، ولأنه يزول بذكره إفراداً وجمعاً لو قيل: رجال صبورون، وإنما السبب فى عدم جمعه جمع التصحيح هو النقل عن العرب؛ إذ لم يُؤْثَرْ عنهم إلا ذاك، ويمكن أن نلتمس علَّة لذلك، هى أنهم لما استعملوا المفرد بغير التاء للمذكر والمؤنث جميعاً لم يكَن أحدُ جمعى التصحيح أوْلَى به من الآخر لتخصصه بأحد النوعين، فكان الأوْلى جمعه جمع تكسير؛ لأنه الصالح للمذكر والمؤنث جميعاً.

وفيه كذلك: أنه علَّلَ منع الجمع تصحيحاً بأن هذه الكلمات أسماء مشتقة، وليس الأمر على هذا الاتساع، فليست كل المشتقات تجرى هكذا، فمثلاً اسم الفاعل واسم المفعول - غير فعول وفعيل. - وأمثلة المبالغة تجمع هذا الجمع ومذكر المفرد بغير الهاء ومؤنثه بالهاء.

* وذكر أن (حسناء) تجمع على (حسناوات)، وقَرَنَها بصحراء وصحراوات (ص٤٩).

وهذا وَهَمٌ؛ فإن صحراء اسم على (فَعْلاء) همزته للتأنيث فيجمع بقلب الهمزة واواً اتفاقاً، أما (حسناء) فهو وصف وليس اسماً، والقاعدة فى جمع التصحيح أن (فَعْلاء) الصفة على نوعين:

النوع الأول: ما له مذكر على (أفْعَل)، وهذا لا يجمع بالألف والتاء، كما لا يجمع مذكره بالواو والنون، مثل أحمر وحمراء، لا يقال: أحمرون وحمراوات.

والنوع الثانى: صفة على (فَعْلاء) ولا مذكر لها على (أفْعَل) - ومنها حسناء فلا يقال فى مذكرها أحسن، إنما (أَحْسَنُ) صيغة تفضيل ومؤنثه (الحُسْنَى) وجمعه الأحاسن - وهذا النوع ذهب بعض العلماء إلى جعله كالنوع الأول، فلا يجمع جمع تصحيح بالألف والتاء، وذهب فريق إلى جوازه، لَمَّا لم يكن له مذكر على (أفْعَل) - وهو الشرط عند المانعين.

والصحيح أن نلتزم الجمع الوارد عن العرب فى مثل هذا النوع، وقد ورد

عنهم الجمع (حِسَان) وهو جمع حَسَنة مؤنث حَسَن، فاستغنى به عن الجمع (حسناوات) يقول الشيخ محمد على النجار فى كتابه (لغويات ص١٠٠):

«ومن المقرر عند أصحاب هذا الشأن أن ما استغنى العرب عنه بغيره اطُّرِحَ ووجب اتِّباعهم فيه، فهذا يقودنا إلى حظر (حسناوات) والتزام (حسان)، وهذا هو الوجه فى هذه الكلمة» اهـ. وفى المقام تفصيل يرجع إليه فى موطنه من الكتاب المذكور.

* «ومتى كان المفرد اسماً ثلاثياً سالم العين ساكنها مؤنثاً سواء ختم بتاء أم لا، جاز فى عين جمعه المؤنث: الفتح والتسكين وإتباع العين للفاء إلا إذا كانت الفاء مفتوحة فيتعين الإتباع، أو كانت اللام ياء فى مضموم الفاء أو واواً فى مكسورها فيمتنع الإتباع».

هذه هى القاعدة فى تغيير حركة عين جمع المؤنث السالم، وقد ذكر هو ذلك، ولكنه نص على أن يكون التأنيث فى المفرد بالتاء (ص٥٠)، وهو سهو منه؛ فإنه يقال فى جمع دَعْد: دَعَدَات - بفتح العين - وفى جمع هند: هندات - بفتح النون تخفيفاً وكسرها إتباعاً وتسكينها كالمفرد، كما أطلق - هو - الحكم فيما كان مضموم الفاء أو مكسورها، فأجاز فى عين جمعه الأوجه الثلاثة (ص٥٠)، ولكنه مُقَيَّدٌ - كما سبق - بألاَّ تكون لام مضمومِ الفاء ياءً، ولا لام مكسورها واواً، وإلا امتنع الإتباع.

* وأشار إلى كتابة ألف الاسم المقصور إشارةً مجملةً فقال: «وتجدر الإشارة إلي أن ألف المقصور تكتب ياء فى العدد الأكبر من مثل هذه المفردات، وأن القليل يكتب ألفاً، نحو السنا والذرا والربا والحجا». اهـ (ص٥١).

وهذا ليس على إطلاقه؛ فإن الاسم المقصور العربى المعرب إن كانت ألفه رابعة فأكثر ترسم ياءً مثل مصطفى وليلى، ما لم يكن قبلها ياء فترسم ألفاً مثل دنيا وعليا - ما عدا يَحْيَى عَلَماً للتفرقة بينه وبين يحيا (الفعل) بمعنى يعيش - أما إذا كانت ألف المقصور ثالثة فإنه يراعى أصلها عند البصريين، فما كان أصله الواو رُسم ألفاً نحو الربا - من ربا يربو - وما كان أصله الياء رسم ياء نحو الهدى - من هدى يهدى - أما الكوفيون فيرسمون ما كان على وزن

(فُعَل) أو (فِعَل) من المقصور باليـاء مطلقاً، دون نظر إلى أصله، نحو الضحى والحِجَى.

* وعندما أجاز قولهم: التقيت به والتقيته، ورضى به ورضى عنه، ووصلنى الخبر ووصل إلىَّ الخبر قال: «ومع أن الصيـغة الثانية هى الأفصح فإن الصـيغة الأولى صحـيحة أيضاً.. وترجع فى الأصل إلى تركـيبات سريانيـة دارجة ثم دخلت إلى العربية» اهـ (ص٦٧).

ولم يتبين لى - أنا - مقـدار صحة هذا الذى قاله، فهل هذه الاستـعمالات العربية السابقة ترجع حقاً إلى تركيبات سريانية؟!.

* وقال عن ضـميـر الفصل: «إنه يتـوسط ركنَىِ الجملة الاسـميـة لتوكـيد المضمون وتقويته» اهـ (ص٦٩).

وليس لذلك سمى (ضمـير الفصـل)، وإنما سمى بهذا لأنه يفصل بين كون ما بعده خبراً عما قبله أو صفةً له، ذلك لأننا إذا قلنا: (زيد المؤدب) احتمل أن يكون «المؤدب» خبراً عـن زيد، وأن يكون صفة له ثم يأتى بعدها خـبره، فربما انتظر السـامع أن يقال: زيد المؤدب زارنى، ولتـعيين الأول ونفى الثـانى جىء بالضمير فقيل: زيد هو المؤدب، وأما توكـيد المضمون وتقويته فآتٍ من تعريف الطرفين لا من الضمير.

* وفى تخطئـة قـولهم: «أمـر بديهى أو طبيـعى» فى النســب إلى (بديهـة وطبيـعة) ذكر أن الصـحيح هو أمر بَدَهِـىّ وطَبَعِىّ، ثم قال: «وكـذلك كل ما ينسب إلى وزن فعيلة فتقول: مدنى نسبة إلى مدينة، وقَبَلِىّ نسبة إلى قبيلة» اهـ (ص٧٠).

وهذه القاعدة مبتورة؛ لأن حـذف الياء من (فعيلة) عند النسب مشروط بأن يكون صحيح العين غير مضـعَّفها، وعليه فإن النسب إلى طويلة هو: طويلى، وإلى جليلة هو: جليلى - بإثبات ياء فعيلة.

* وذكر أن النفر والرهط من أسـماء جمع القلة، وأن كليهما يُـمَيَّزُ بعدد من ثلاثة إلى عشرة فيقال: «جاء إلى المدينة ثمانية أو تسعة أو عشرة نفراً أو رهطاً» اهـ (ص٧٦).

وقاعدته صحيحة ولكن تمثيله خطأ؛ ذلك لأن مميز الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسم جنس يأتي مجروراً بمن أو بالإضافة فيقال: ثلاثة رهط أو ثلاثة من الرهط، وفى القرآن الكريم ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠] وفيه ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨].

* وجعل الفعل (أرسل) ومثله (بعث) يتعدى بحرف الجر فيما يتصرف بنفسه، مثل: أرسلت الطالب أو بعثت الطالب إلى الخارج، وقال: «أما إذا كان المرسل غير عاقل فَيُعَدَّى بحرف الجر (إلى)..» اهـ (ص٨١).

وهذا سهو؛ فإن ما لا يتصرف بنفسه يُعَدَّى إليه الفعل (أرسل) بحرف الجر (الباء) وليس (إلى) كما ذكر، والآية التى ذكرها تفيد ذلك وهى قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ﴾ [النمل: ٣٥] أما حرف الجر (إلى) فيذكر مع «أرسل» مطلقاً داخلاً على المرسل إليه.

* وقال عن (ثُمَّتْ) «إنها مشتقة من حرف العطف ثُمَّ» (ص٨٥).

وهذا ليس من الاشتقاق فى شيء؛ لأن الاشتقاق فى الأسماء كالتصريف فى الأفعال، وأما الحروف فلا يدخلها ذلك، وإنما (ثمت) هى نفسها (ثم) العاطفة، زاد عليها بعض العرب تاء ساكنة أو مفتوحة.

***

ثالثاً

تصويبات أخطأ فيها

* ذكر أن من الخطأ قولهم: مع أن الأمر واضح إلا أنه يخفى على الكثيرين، على الرغم من وضوح الأمر إلا أنه.. والمفروض فى الحالين أن يقال: مع أن الأمر واضح فإنه يخفى، وعلى الرغم من وضوح الأمر فإنه يخفى» اهـ (١٩).

وواضح أن «إلاّ» هنا زائدة، وزيادتها غير ثابتة عن العرب؛ فالصواب حذفها، ولكن لا يزال الاستعمال خطأ؛ لأن الجار والمجرور (على الرغم) والظرف (مع أن الأمر) يتعلقان بالفعل (يخفى) الواقع بعد (فإنه)، وقد نص النحاة على أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها- والتعلق نوع من العمل -

وكذلك نصوا على أن خبر (إنَّ) لا يتقدم عليها وكذلك معمول خبرها - كما هنا - لأن الظرف والجار والمجرور هنا معمولان للفعل (يخفى) فالصواب إذن أن يقال: مع أن الأمر واضح يخفى، على الرغم من وضوحه يخفى (بحذف فإنه) أو يقال: إن الأمر يخفى مع وضوحه، وعلى الرغم من وضوحه.

* وفي استعمال اللفظتين (كُلّ وبعض) بالألف واللام قال: «إن واقعنا الأدبي يرجح تعريف اللفظتين عند الضرورة» اهـ (ص٢١).

وهذا إباحة منه لاستعمال (الكل والبعض)، وهو غير فصيح، وخلاف المشهور في اللغة، وتقييده ذلك بالضرورة لا يفيده؛ إذ لا ضرورة في الاستعمال الصحفي والإعلامي عامة، وإنما تكون الضرورة في الشعر؛ لما يلزمه من الأوزان العروضية الخاصة، هذا وفي تعريف (كل وبعض) بالألف واللام تفصيل، ينظر في موطنه من كتب اللغة والنحو.

* وقال: «ونراهم يقولون: وصل فلان أمس الأول، والمفروض: أول أمس، وأول من أمس، وهذا الاستعمال قريب إلى حَدٍّ ما من الاستعمال الفصيح» اهـ (ص٣١). ثم نقل في الهامش عن لسان العرب قوله: (وتقول: ما رأيته منذ أمس، فإن لم تره قبل أمس قلت: (ما) رأيته منذ أول من أمس) اهـ النقل. ثم علق عليه بقوله: «يتضح من ذلك أن كلام العرب الفصيح يقضي بأن يسبق أمس بحرف الجر منذ أو مذ» اهـ.

وتصحيحه الأول غير مسموع، وقد جاء في لسان العرب بعض استعمال أمس فقال نقلاً عن ابن السكيت: «تقول: ما رأيته مذ أمس، فإن لم تره يوماً قبل ذلك قلت: ما رأيته منذ أول من أمس، فإن لم تره يومين قبل ذلك قلت: ما رأيته مذ أول من أول من أمس» اهـ. ونقل صاحب اللسان أيضاً عن ابن بزرج «قال عرام: ما رأيته مذ أمس الأحدث، وقال بجاد: عهدي به أمس الأحدث وأتاني أمس الأحدث، قال: ويقال: ما رأيته قبل أمس بيوم، يريد: من أول من أمس» اهـ.

أقول: وَنَقْلُ مؤلفنا في هامش كتابه عن (لسان العرب) يوحي بأمرين:

أحدهما: أنه متردد فيما صحح به، وكأنه يود أن يضع «منذ» في مكان (من)

في تصحيحه (أول من أمس) والدليل قوله بعد: وهذا الاستعمال قريب إلى حدٍّ ما من الاستعمال الفصيح».

والأمر الثاني: أن في تعليقه على كلام اللسان ما يشير إلى أن الجر بمذ أو منذ خصيصةٌ لأمس، وليس كذلك؛ فإن مذ ومنذ حرفا جر يختصان بالدخول على كل ما يفيد الزمان.



رابعاً
أمثلة ذكرت في غير مواطنها

* ذكر أن مما يجب فيه اقتران جواب الشرط بالفاء أن يكون الجواب جملة فعلية فعلُها جامد مثل ليس وعسى ونِعْمَ وبِئْسَ، ثم مَثَّلَ لذلك بقوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣] وبقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ﴾ [الزخرف: ٣٨] اهـ (ص٤١).

والآيتان ذُكرتا هنا على سبيل السهو أو الخطأ، وذلك لعدم وجود شرط فيهما؛ فالفاء فيهما عاطفة للترتيب والتعقيب، وأما (إذا) الشرطية في الآية الثانية فجوابها جملة: قال ياليت بيني. . .

* وعندما خطَّأ قولهم: وزير الخارجية وصل أمس، قال: «ولا غبار على تقديم الظرف (أمس) على الفعل مثل: وصل أمس فلان، كما يرى المتشددون، وإن كان الأصوب الإتيان بالظرف بعد المتعلق به، قال الشاعر:

اليوم أعلم ما يجيء به
ومضَى بفصْلِ قضائِهِ أمْسِ

اهـ (ص٣١)

والمثال الذي ذكره لا يوافق كلامه؛ فإن الظرف (أمس) فيه لم يتقدم على الفعل، وإنما تأخر عنه متعلقاً به وإن تقدم على الفاعل، وكان عليه أن يمثل بنحو: أمس وصل فلان.

هذا مع أني لم أظفر حتى الآن برأي من يتشدد فيشترط تأخر (أمس) عن عاملها؛ إذ هي ظرف كسائر الظروف يجوز فيها التقديم والتوسط والتأخير، ما

دام هذا العامل متصرفاً، فيقال: وصل فلان أمْسِ، وصل أمْسِ فلان، أمْسِ وصل فلان.

واستشهاده ببيت الشعر ليس فى موطنه؛ إذ إن (أمْسِ) لم تقع فيه ظرفاً، وإما وقعت فاعلاً للفعل (مضى)، ورتبة الفاعلِ التأخر عن الفعل لزومًا.

* وفى تصريف بعض الأفعال التى قد تلتبس على كثير من الكاتبين ذكر الفعل (وَفَى) **مخفف الفاء ومثقلها**، وذكر أن المخفف بمعنى تم واكتمل، وهو لازم يعدى بالباء، والثانى - المثقل الفاء- متعد إلى مفعولين، ثم قال عقب الثانى: «ومنه: يوفِّى، يتوفى، يستوفى، وفٌ، وَفَى يَفِى، فِ» اهـ (٣٣).

وقد جرت عادة المصرفين من أصحاب المعاجم وغيرهم أن يذكروا التصريفات المتصلة بالماضى على نَسَقِه من التجريد والزيادة؛ فهم يقولون مثلا: شرف يشرف شرفاً وشرفة وشرافة فهو شريف والجمع أشراف. وقلَّما تذكر المعاجم تصريف غير الثلاثى، وذلك لأنه تصريف قياسى، بخلاف الثلاثى فضبط عين مضارعه ومصدره موقوفان على السماع.

وعلى ذلك تجد خلطاً بَيِّناً فى تصريفات المؤلف السابقة؛ إذ كان عليه أن يجرى على المألوف المميز، فيصرِّف الثلاثى أولاً، ثم غيره فيما بعد، كأن يقول: وَفَى يفى، فهو وافٍ والشىءُ مَوْفِىّ، والمَصدر وفاء، و: وَفَّى، يُوَفِّى، وَفٍّ، فهو مُوَفٍّ، والشىء مُوَفَّى، والمصدر توفية، و: استوفى،يستوفى، استوف، فهو مُسْتَوْفٍ،والشىء مُسْتَوْفًى، والمصدر استيفاء، وهكذا.

* وفى تخطئة قولهم: **قابلته صُدْفَةً**: «والصواب أن يقال: مصادفة لا صُدْفَةً، من صادف يصادف: أى: قابل يقابل، ومنه: صَدَفَا المحارة، لتقابلهما، ومنه: صدف عن الأمر، إذا أعرض عنه» اهـ (ص٣٥).

ولى على هذا ملاحظتان:

إحداهما: أن قوله (صدفا المحارة) خطأ، صوابه: صَدَفَتَا المحارة، إذ الصَّدَفُ اسم جنس جمعى يفرق بينه وبين واحده بالتاء، فيقال: صَدَفٌ واحدته صَدَفَة،الصَّدَفُ مثل شجر واحدته شجرة.

والملاحظة الثانية: أن كلامه مبنى على أن المادة (صدف) تدور حول معنى عام

هو (التقابل)؛ فقوله في نهاية الفقرة: «ومنه صدف عن الأمر، إذا أعرض عنه» موضوع في غير موضعه؛ إذ لا علاقة بينه وبين ما قبله من حيث المعنى.

* **وفي دخول (الْ) على الأعداد من ثلاثة إلى عشرة،** ذكر الرأي المشهور وهو إدخالها على المعدود وحده فيقال: ثلاثة الرجال، كما ذكر الرأي الآخر وهو جواز إدخالها على العدد والمعدود جميعا، فيقال: الثلاثة الرجال، وقال: «وفي التأنيث تقول: هذه الثلاث فتيات ومررت بثلاث النسوة» اهـ (ص٥٥).

والمثال الأول من مثاليه خطأ على كل وجه؛ لأنه أدخل (الْ) على العدد دون المعدود، فصوابه: هذه ثلاث الفتيات، أو: الثلاث الفتيات، والأول هو المشهور.



خامساً
صوابٌ حَكَمَ عليه بالخطأ

* ذكر أن قولهم: **مازال الصراع قائماً بين العرب وبين الإسرائيليين،** خطأ؛ لما فيه من تكرار (بين) في الجملة، والصواب حذف (بين) الثانية، وقال: إنه يجوز تكرارها إذا كان هناك فاصل بين الطرفين الواقعين في البين، فيقال مثلاً: شب نزاع بين أمريكا ممثلة بمندوبها في الأمم المتحدة وبين الاتحاد السوفيتي ممثلاً بمندوبه فيها» اهـ (ص٢٤، ص٢٥).

ولي على هذا ملاحظتان:

الأولى: أن تكرار (بين) مع الظاهر جائز (مستعمل)، وإن كان غير قياس، وقد أشرت إلى أمثلة من ذلك في مقال سبق نشره في هذه المجلة (العدد الثالث من المجلد السابع من سنة ١٤٠٧هـ ص٣٨).

والثانية: أنه أجاز التكرار مع الفاصل، ولا أدري: أَرَأْيٌ ارتآه، أم نقل عن بعض العلماء؟

* وذكر أن قولهم: عرب أمجاد، خطأ، صوابه: أماجد؛ لأن أمجاداً جمع مَجْد، وليس جمع ماجد (اسم الفاعل) (٧١).

ولي على ذلك ملاحظتان:

إحداهما: أن (أماجد) الذى صحح به ليس جمعاً لاسم الفاعل (ماجد) قياساً، وإنما هو جمع قياسى لاسم التفضيل (أمجد) كما يقال: أفضل وأفاضل، وأما اسم الفاعل (ماجد) فيجمع جمع تصحيح بالواو والنون قياساً، كما يجمع جمع تكسير على مَجَدَة ومُجُد ومُجَّاد؛ لأنه صفة لمذكر عاقل صحيح اللام.

والثانية: أن الجمع الذى خطَّأه وهو (أمجاد) قد ورد سماعاً عن العرب على أنه جمع ماجد أو مجيد، وعلى الثانى يكون مثل أشهاد فى جمع شاهد وشهيد، وفى حديث على رضى الله عنه: «أما نحن - بنى هاشم - فأنجاد أمجاد» أى شراف كرام، هكذا جاء فى (اللسان، مجد).

* وخطأ أن **تجمع (علاوة) على (علاوات)** وقال: «ولما كانت القاعدة الصرفية أن كل ما هو على وزن (فِعَالة) يجمع جمع تكسير (فَعَالَى) فإن الجمع الصحيح لكلمة علاوة هو (عَلاَوَى) وليس علاوات» اهـ (٧٥).

ولى عليه تعقيبان:

أحدهما: أن إطلاقه القاعدة بأن كل ما هو على وزن (فِعَالة) يجمع على (فَعَالَى) غير مستقيم؛ فمثلاً: حِبالة الصائد، والساقية (الصاع أو الإناء الذى يشرب فيه) والسِّعاية (ما يكلف العبد بدفعه ليعتق) والجِراية (الجارى من الوظائف) كل ذلك لم يرد له جمع تكسير على (فَعَالَى)، فالحبالة ورد لها الجمع (حبائل)، وبقية الأسماء لم يذكر لها اللسان جموع تكسير.

والتعقيب الثانى: أن الصرفيين قد نصوا على أن كل ما فيه التاء يجمع قياساً جمع مؤنث سالماً؛ سواء كانت التاء للتأنيث أم لغيره، ومما نظمه بعضهم فيما يجمع بالألف والتاء قياساً قوله:

وقِسْهُ فى ذى التا ونحو ذكْرَى
ودرهَم مصغراً وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل
وغير ذا مُسَلَّمٌ للناقل

واللسان وغيره حين ذكر أن جمع العلاوة على (علاوى) لم ينص على تخطئة غيره من الجموع - ولا سيما القياسية منها - ألا ترى أن صحراء مثلاً

تجمع على صحارى وعلى صحراوات؟

وإنما نص صاحب اللسان وغيره على هذا الجمع لما فيه من الإعلال بقلب الهمزة واواً؛ ذلك لأن أصل (علاوى) هو: (عَلائِوُ) على وزن فعائل مثل رسالة ورسائل، ثم أبدلت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة، فصارت (علائى)، ثم فتحت كسرة الهمزة، ثم قلبت الياء ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (علاءا) - بهمزة بين ألفين ثم قلبت الهمزة واواً ليشاكل الجمع مفرده فصارت (عَلاوَى)، ومثلها فى هذا التغيير الكلمتان: إدَاوة وهِرَاوَة، ومن أجل هذا التغيير غير المألوف فى أمثال هذه الكلمات نص اللسان وغيره على هذا الجمع، ومن دون أن يخطِّىء غيره وهو الجمع بالألف والتاء، على ما هو القياس.

* وقال: «إن آنسات جمع (شائع) للمفرد (آنسة)، وهو خطأ والصواب عنده (أوانس)، لأن تصريف المفرد الذى على وزن فاعلة فى الجمع (فواعل)، مثل نافذة ونوافذ. . .» اهـ (ص٧٦).

وقد سبق منذ أسطر أن الجمع بالألف والتاء ينقاس فى كل مفرد فيه التاء، وأنه يصح أن تكون للمفرد الواحد غير جمع تصحيحاً أو تكسيراً، فلا مانع من آنسات ولا من أوانس، على أن ابن منظور نقل فى لسان العرب عن الليث قوله: «جارية آنسة إذا كانت طيبة النفس تحب قربك وحديثك وجمعها آنسات وأوانس» اهـ. ومنه ترى أنه نص على الجمعين معاً.

* وذكر أن الفعل (عيَّر) متعد بنفسه، فيقال: «عيَّرنى فضله على، ولا يقال: عيَّرنى بفضله على» اهـ (ص٧٩).

والحق أن هذا الفعل مما ورد معدّى بنفسه وبحرف الجر (الباء):

فمن تعديته بنفسه قول الشاعر:

وَعَيَّرَتْنِى بنو ذبيان خشيتَه
وهل علَىَّ بأن أخشاك من عار؟

ومن تعديته بالباء جاء الكثير شعراً ونثراً، ومنه ما يأتى:

يعيِّرنى بالدَّين قومى وإنما
دُيُونِىَ فى أشياء تُكسبهم حمداً

(المقنع الكندى)

أيهـــا الشـــامت المعـــيِّـرُ بالـدهـ

ـــر أأنـت المُبَـــــرأُ الموفـــــور؟

(عدى بن زيد العبادى)

أُعَـــــيِّـــــرُهُمْ فـى كل يـوم وليـلة

بتـــرك أميـر عـند قـيس بن عـــاصم

(جاهلى من هوازن)

أبالخـمـر عَـيَّرْتَ امرءاً ليس مُـقْلعـا

وذلـك رأىٌ لـــو عـلـمـت وثـيـق

(الأقيشر)

وإنـى لا أُعَـــــيَّـــــرُ فى سُـلَيْم

بِرَدِّ الخـــيـل ســـالمـةَ الهــــوادى

(العباس بن مرداس)

أيهـــا الكاشـح المُعَـيِّـــرُ بالصَّـــرْ

م تزحـــزح فـــمـا لـهـا الـهـجـران

(عمر بن أبى ربيعة)

فَـــأنَّى تُعَـــيِّـــرُنى بالـفـخـــار

فـــــهـــــا إن هـذا هو المـنكـر

(العباس بن مرداس)

كما جاءت الـتعدية بالباء فى أحاديث كثيرة عن النبى ﷺ، وعندى شواهد وأمثلة كثيرة جمعتها من (الأغانى) للأصـفهانى، و(عيون الأخبار) لابن قتيبة، و(صحيح البخارى) وغيرها.

* وَعَدَّ قولهم: توقيت التسجيل غير فصـيح، واختار بدلاً منه: تحديد زمن التسجيل (ص١٠٤).

والتوقيت فصـيح أيضاً ولا شىء فيه، وهو مصدر من الفـعل وَقَّتَ - مثقل الثانى - وفى اللسـان: «وَقَّتَ الشىء يُوَقِّتُهُ، ووَقَـتَهُ يَقِتُـهُ، إذا بيَّن حَدَّه» اهـ. وفيه أيضـاً: «والتوقيت تحديد الأوقـات». وقوله تعالى: ﴿وإذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾

[المرسلات: ١١] قال الزجاج: جُعِلَ لها وقت واحد للفصل فى القضاء بين الأمة، وهى فى قراءة عبد الله: وقتت - بالواو.

سادساً:

خطأ فى ضبط بعض الأمثلة

* قال: «تبقى اللغة إذَنْ نَبْعاً ثُرًا» - وضبط الثاء بالضمة (ص٦). ولا وجه لضم الثاء من (ثرا) وإنما هى مفتوحة، ففى اللسان: «مطرٌ ثَرٌّ: واسع القطر متداركه، وشاة ثَرَّةٌ وثَرور: غزيرة اللبن إذا حُلبت» اهـ. وكل أمثلة اللسان جاءت بفتح الثاء، وهو من الوصف بالمصدر على غير قياس، فأصله من: ثَرَّ يَثِرُّ ثراً، من بابى نصر وضرب.

* واستدل لمجىء (أمْسِ) الظرفية مؤخرة عن الفعل بقول الشاعر:

اليوم أعلم ما يجىء به
ومضى بفضْلِ قضائه أمْسِ

فضبطه بالضاد المعجمة فى (بفضل) بدلاً من الصاد المهملة، وبالضمة فى أمس (ص٣١) وفيه ما يلى:

أ- أن الرواية بالصاد المهملة فى (بفصل) والمراد بقضائه الفاصل أى القاطع؛ فالمصدر اسم بمعنى اسم الفاعل، وهو من إضافة الصفة إلى موصوفها.

ب- وزن الرواية بكسر السين من أمس؛ لأن القوافى مجرورة.

جـ- وأن أمس - فى آخر البيت - لا يشهد لكلامه؛ لأنها ليست ظرفاً هنا، وإنما هى فاعل للفعل (مضى) ورتبة الفاعل التأخر عن الفعل وجوبًا، بخلاف أمس فى نحو قولنا: وصل المسافر أمس، فهى هنا ظرف جاء بعد تمام الجملة.

* وعندما ذكر أن (مَسرى) ينطق بفتح الميم - اسم مكان من الثلاثى (سرى) - وبضمها - اسم مكان من (أسْرَى)- قال: «لأن النبى ﷺ قد أسرى به...» وضبط الهمزة بالضمة، والراء بالفتحة (ص٣٤).

والصحيح ضبط الراء بالكسرة؛ لأنه مبنى للمجهول من (أسْرَى) مثل (أُكْرِم) من (أكْرَم).

سابعـًا
التجــاوز فـى لغـة الكتــاب

* **وقـد ورد فى استـعـمـال المؤلف اللغـوى ألفـاظ وتـراكـيب لا ترضى عنهـا الفصحى**، بل تنفـر منها قـواعدها نحـواً وصرفـًا، وهو أمر ينبـغى لمن يؤلف بالعربيـة عامة أن يتجنبـه ويتقيه، بَلْهَ من يؤلف فى الأخطاء اللغـوية، ويُصدر أحكاماً على استعمال الناس للكلام، وفيما يلى توضيح ذلك:

فى (ص٥) قال يصف الإنـسان المسلم: هو «المرهف الحس بلغـته، **وبالتالى** هو الواعى لما ألقى على عاتقه» اهـ.

ولا يظهـر لى وجـه نحـوى لمعنى البـاء فى قـوله (بالتـالى)، ولا لتـأويل الاستعمال جملة، وكان من الأفضل أن يقول: ويتلو ذلك أنه هو الواعى. . .

* وفى (ص٦) قـال: «ولما كنا نقـصر دراسـتنا على إطار اللغـة فـيحـسن بنـا. . »اهـ.

ولا معنى لهـذه الفاء فى (فيـحسن) لأن الجمـلة جواب لَمَّا، وهو لا تدخل عليه الفاء، ولأن (لمـا) وما بعدها من متعلقـات (فيحسن) ذى الفـاء، وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها.

* وفى (ص٦) أيضـًا قال: «الحفـاظ على التراث **الموروث**» اهـ؛ ووصف التراث بأنه موروث لا فائدة منه؛ لأن معنى الوصف هنا مفاد من الموصوف؛ إذ التراث معناه: الشىء الموروث، والأصل فى النعت التأسيس، أى أن يفيد معنى جديداً زائـداً على معنى المنعـوت نحو: جـاء محمـد الكريم وعلىّ الشـجاع، ومجىء النعت لتوكيد معنى المنعوت لم يرد عنهم إلا فى كلمات قليلة لا يقاس عليها.

* وقال فى (ص٦) أيضاً: «يكفى أن نلحظ أسباباً **رئيسية** ثلاثة» اهـ.

والصواب: أسباباً رئيسة - من دون هذه الياء- لأن المعنى ليس على النسب حـتى تلحق به ياؤه، وإنما المعنى أن كل سـبب منها أصلٌ ورئيس فى حـدوث الأمر.

* وقـال فى (ص٨): «أما صنيع هذه النخـبة - وهى من أعز أبناء العـربية بلاريب - **أفدح** من محاربة الشعوبية» اهـ.

وهنا تجب زيادة فاء الربط في (أفدح)؛ لأنها جواب أما التفصيلية، وهي - كما قال النحاة - نائبة عن فعل الشرط وأداته، وقد فسروها بقولهم: مهما يكن من شيء..

على أن في العبارة السابقة تجاوزاً آخر هو الفصل بين (أمّا) وما دخلت عليه الفاء بجملة الحال أو الاعتراض وهي قوله: (وهي من أعز أبناء العربية بلا ريب) وليس ذلك في المواضع التي نص النحاة على جواز الفصل بها (وانظرها مفصلة في النحو الوافي ٤/٥٠٨ - ٥٠٩).

وقد جرى المؤلف على استعماله هذا - من عدم اقترن جواب أما بالفاء - في قوله (ص٣٦): «وأما الكفاءة لغة التعادل والتناظر» وقوله في (ص٣٦) أيضاً: «أما الكفاية لغة التفوق والامتياز».

* وقال في (ص٩): «**ولكن ما هي أسباب ذيوع هذه الأغاليط**» اهـ. ولا معنى لحشر الضمير هنا، فالأفصح أن يقال: ما أسباب ذيوع..؛ لأنه ليس من مواضع ضمير الفصل؛ إذ إن ما بعده متعين للخبرية ولا يحتمل الوصفية، وليس المقصود الاستفهام عن الجملة بأسرها (هي أسباب) وإنما عن الأسباب فقط، وهي ليست جملة اسمية.

* وقال في (ص٩) أيضًا: «وبدون ذلك لا ننتظر أن ينقطع السيل المطرد من الأخطاء» اهـ.

وإدخال الباء على (دون) الظرفية لم يرد؛ فهي إما أن تستعمل منصوبة أو مجرورة بحرف الجر (مِنْ) فقط، وفي القرآن الكريم: ﴿**وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ**﴾ [النساء:١١٦] وفيه: ﴿**وَمَن يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا**﴾ [النساء:١١٩].

* وقال في (ص٩) أيضاً: «ومن العجيب أن الصحف والقَوَّامين عليها، بل كثيراً من القراء كانوا يضيقون ذرعاً بكل خطأ غير مطبعي» اهـ.

وفيه: العطف بـ (بل) للمفرد (كثيراً) على ما قبلها، وإذا كانت (بل) عاطفة للمفرد ووقعت بعد الإيجاب أفادت إزالة الحكم عما قبلها (حتى كأنه مسكوت عنه) وجعله لما بعدها، وهذا غير مقصود للمؤلف هنا؛ ذلك لأنه يريد أن

يجمع كثيراً من القراء إلى القَوَّامين على الصحف فى إنكارهم الأخطاء، ولا يريد أن يبطل استنكار القوامين على الصحف للأخطاء، فالأولَى العطف بالواو هنا؛ لأنها الدالة على الجمع فى إثبات الحكم أو نفيه.

* وقال فى (ص١٠) «وأصبح العمل الصحفى مصدراً للنفوذ والسلطة بعد أن كان لا يصلح حتى مصدراً للرزق» اهـ.

و(حتى) فى كلامه هنا زائدة، لأن ما بعدها معمول للفعل (يصلح) قبلها، وزيادة (حتى) لم تثبت فى الكلام الفصيح، ولا يصح أن تكون (حتى) هنا عاطفة؛ لعدم وجود منصوب قبلها يصح العطف عليه، ولا ابتدائية؛ لعدم وجود جملة بعدها تصلح لذلك، ولا جارة؛ لعدم وجود مجرور صريح بعدها أو مؤوَّل، ولا ناصبة - على مذهب الكوفيين - لعدم وجود مضارع منصوب بعدها؛ فالصحيح أن يقول: لا يصلح أن يكون مصدراً للرزق، وإن أَصَرَّ على استعمال «حتى» فليقل: لا يصلح لشىء حتى مصدر الرزق - إن قُدِّرَ مصدر الرزق غايةً لما قبله.

* وقال عن الصحافة فى (ص١٠): «حرفة تُكْتَسَبُ بالدُّرْبة الطويلة والمِران المستمر» اهـ.

و(المران) فى كلامه بمعنى التدريب، وهو مصدر لم يرد عن العرب، جاء فى اللسان: «وَمَرَنَ على الشىء يَمْرُنُ مُرُونًا ومَرَانة: تعوَّده واستمر عليه» اهـ. ونقل صاحب اللسان عن ابن سِيدَهْ قوله: «مَرَنَ على كذا يَمْرُنُ مرونةً ومروناً: درب»اهـ.

ويفهم من هذا أن للفعل «مرن» الثلاثى ثلاثة مصادر واردة عن العرب، هى: المُرُونُ والمُرُونَةُ والمَرَانَةُ. أما (المرَان) فلم يرد مصدراً لثلاثى، ومعلوم أن مصادر الثلاثى مسموعة لا قياس فيها.

* وقال فى (ص٣): ولا تناقض بين هذا المطلب وطابع البساطة واليسر». اهـ.

و(البساطة) بمعناها هنا - وهو المعروف اليوم - لم يرد عن العرب، وإنما الوارد عنهم بمعنى الامتداد والسعة والزيادة، وفى القرآن الكريم: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً

﴿فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧] وفيه: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

ومثل هذا ما جاء فى (ص٦٢) من قوله: «فنحن لسنا ضد السامية لسبب بسيط، وهو أننا أصلاً ساميون».

* وقال فى (ص١٢): **«هل ستضر الصحافة والإعلام بلغتنا العربية؟»** اهـ.

والمعروف فى كتب اللغة والنحو أن (هل) إذ دخلت على الفعل المضارع خلَّصته للاستقبال، فلا داعى للسين الدالة عليه بعدها، وأظن مثل هذا الاستعمال لم يؤثر عن العرب.

* وقال فى (ص١٢): «ومهما بلغ من ضراوة الصراع **الذى تخوضه اليوم لا مع الأجنبى بل مع أبنائها**..» اهـ.

ومثل هذا التركيب غير عربى فصيح، وَإِخَالُهُ من تعبيرات المترجمين عن غير العربية، وتفصيحه أن يقال: «.. الذى تخوضه مع أبنائها لا مع الأجنبى».

* وقال فى (ص١٣): «..فلا تتناقض فيه المعانى **بين بعضها البعض**، ولا تتعارض مع ما ينشده المتفنن» اهـ.

وصحة هذا الاستعمال بحذف قوله (بين بعضها والبعض) لأنه مفهوم مما قبله، فضلاً عن الخطأ فى استعمال اللفظة (بعض)، وإن أَصَرَّ عليه فليقل: فلا تناقض فيه المعانى بعضها بعضاً.

وكذلك الفعل (تتعارض) فى استعماله دَالٌّ على المشاركة، وأفعالُ المشاركة يستعمل معها حرف (الواو) فقط، فعليه أن يقول: ولا تتعارض هى وما ينشده المتفنن أو: فلا تُعارض ما ينشده المتفنن.

ومثل هذا ما جاء فى (ص١٤) من قوله: «ولا تتناقض مع الحقيقة».

وفى (ص٦٢) من قوله: «ولكن بعضها لا يتفق معها».

وفى (ص٧٣) من قوله: «ما دامت تتفق مع وزن من الأوزان».

وفى (ص٧٢) من قوله: «لكى تتواءم لغتنا مع كل اختراع جديد».

* وقال فى (ص٢٤): «**سواء كان ذلك فى ميدان العلم أو التاريخ** أو الحياة أو الطبيعة» اهـ.

ومعروف أن (أم) المتصلة هى التى تستعمل بعد همزة التسوية - من بين

حروف العطف - سواء أكانت الهمزة ظاهرة أم مقدرة، وقد سبق توضيح ذلك. وجاء في مغني اللبيب: «إذا عطفت بعد الهمزة بأو فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً، وقد أُولِعَ الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا أو كذا، وهو نظير قولهم: يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا، والصواب العطف في الأول بأم وفي الثاني بالواو» اهـ.

ومثل هذا الاستعمال للمؤلف ما جاء في (ص١٧) من قوله: «سواء حقق شيئاً أو حاول». اهـ.

* وقال في (ص١٤): «وفي ضوء ذلك نُغضُّ الطرف عن لمسات التجميل» اهـ.

وضبط النون من (نغض) بالضمة، وكأنه يتوهمه مضارعاً من (أغض) بالهمزة، وهو غير صحيح؛ إذ ليس في اللغة (أغض) وإنما المستعمل: غَضَّ يَغُضُّ بحرف المضارعة المفتوح.

* وقال في (ص١٥): «وكان علينا أن نستند على كل شاهد عربي» اهـ.

والفعل (استند) يعدّى بحرف الجر (إلى)، فعليه أن يقول: نستند إلى كل شاهد، أو يقول: نعتمد على كل شاهد..

* وقال في (ص١٥): «فلم نجد غضاضة من اعتمادها ما دام لا يوجد هنا ما يناظرها في مَظَانِّ اللغة» اهـ.

وفيه إدخال الفعل على الفعل في اللفظ، بإضمار اسم «مادام» - التي هي من أخوات كان - مع وجوده في اللفظ، وهو تركيب غير فصيح، وكان عليه أن يقول: مادام ما يناظرها لا يوجد...

* وقال في (ص١٧): «.. الأخطاء النحوية والصرفية تمثل المساحة الأكبر من الموضوع» اهـ.

ومعروف أن اسم التفضيل المقترن بأل يطابق المفضل قبله تذكيراً وتأنيثاً، فكان عليه أن يقول: .. المساحة الكبرى..

* وقال في (ص٢٤): «إذا رغب الكاتب في وضع الظرف أثناء الكلام فثمة ظروف كثيرة تصلح لذلك» اهـ.

كما قـال فى (ص١٠٤): «وتغيير سرعة الحـديث أو الحركة أثناء التدريب» اهـ. كما قال فى (هامش ص١٠١): «شرح الحديث أثناء تطوره» اهـ.

و(أثناء) فى ذلك كله ليـست ظرفاً فى الأصل حـتى تنصب على الظرفـية، وإنما هى جمع مـفرده (ثِنْيٌ) فـأثناء الشىء: تضاعيـفه وطَيَّـاته، ومثل هذا إذا استـعمل كالظرف جـر بـ(فى)، فيقال: فى أثنـاء الكلام، وفى أثناء التدريب، وفى أثناء تطوره، أى فى تضاعيف ذلك.

* وقال فى (ص٢٧): «ويؤثر هذا البعض استعمال حرف اللام هنا بدلاً من الباء» اهـ.

فأدخل حرف التعريف على (بعض) وهو خطأ على المشهور،وإذا كان هو قد أجازه فى كلام له من قـبل فقد اشترط لذلك وجود ضـرورة تدعو إليه، وليس فى الاسـتعـمال اللغـوى للصـحفـيين ولا للناثرين عـامة مـا يُلْجِىءُ إلى هذه الضرورة، إنما تكون الضرورة فى الأشعار أو ما يجرى مجراها.

* وقـال فى (ص٢٨): «ولكنٍّ صواباً قولُهم: لم أجـد بالدار (وفى الدار) أحداً» اهـ.

وفيـه الإتيـان باسم لكن - مشـددة النون من أخوات إن - نكرة مـع كون خبرها مـعرفة وهو (قولهم) وذلك لا يصح؛ إذ إن أصل هذا الاسم مـبتدأ ولا يصح الابتداء بالنكرة من غير مسوغ، فضلاً عن كون الخبر معرفة كما هنا.

وإن جعل (لَكِنْ) مخففة النون غيـر عاملة فلا وجه لنصب ما بعدها أيضاً، إذ ينبـغى أن يكون مـعطوفـاً بالواو، ولا منصـوب قـبله يصح عطفـه عليـه؛ فالصحيح أن يقول: ولكن من الصواب قولهم، أو: ولكن الصواب قولهم.

* وقال فى (٣٨): «ووجه الخطأ هو فى وجوب وجواز هذه الفاء» اهـ.

وفيه العطف على المضاف قبل استكماله بالمضاف إليه، وهما كالشىء الواحد فلا يفصل بينهما إلا فى مواضع محصورة ليس هذا من بينها، فعليه أن يقول: فى وجوب هذه الفاء وجوازها.

* وقال فى (ص٣٨): «هذه القاعدة من القواعد الدقيقة فى اللغة والتى تغفل على كثير من الكاتبين»اهـ.

وفيه تعدية الفعل (غـفل) بالجار (على) وهو إنما يُعَدَّى بالجار (عن)، وفوق ذلك ففى الكلام قلب للمعانى، فالأوضح أن يقول: والتى يغفل عنها كثير من

الكاتبين، أو التي يُغْـفِلُها كثـير من الكاتبين، من الفعل الماضـى (أغفله) بمعنى تركه وسها عنه.

* وقال فى (ص٤٤): «ولكن (غير) تأخذ فى الإعراب حكم المستثنى، كما أنها تستخدم غير أداة للاستثناء.. بينما إلا أداة استثناء فقط» اهـ. ومثله ما جاء فى (ص٦٠) من قوله: «.. نقول فهو قاصر نحو: كان أداؤه للعمل قاصراً.. بينما نقول: هذا الموضوع مقصور على فلان» اهـ - ومثله ما جاء فى (ص٧٠) من قـوله: «.. ظنًا أن (مدير) على وزن (فـعيل) بينما هو على وزن مُـفْعِل» اهـ

ومثـله ما جـاء فى (ص٨٦) من قوله: «إن ثُمَّتَ وثُمَّتَ تخـتصـان بعطف الجمل بينما ثُمَّ للعطف مطلقـاً» اهـ. ومـثله مـا جاء فى (ص٢٤) من قـوله: «تحرك القطار بينما كان الركاب يهمون بالصعود إليه» اهـ.

وفى هذه الأمثلة كلها وسَّط «بينمـا» الكلامَ، وقد نص العلماء على أن (بَيْنا وبينما) لهما صدر الجملة، فيقال: بينا (أو بينما) كنت مسافراً حضر أخى، ولا يقال: حضـر أخى بينا (أو بينما) كنت مسافرا، وقد ذكـر هو أن لها الصدارة، وخَطَّأَ بعضَ الاستعمالات التى وقع فى نظيرها (ص٢٤).

* وقال فى (ص٤٤): «والـباعث على هذه الحـيرة: هل مـثل هذا الظرف مبنى أم معرب» اهـ.

وفيه استـعمال (أم) المتصلة بعد (هل)، وهو غير جـائز؛ فالصحيح أن يأتى بـ(أو) بدلاً منهـا، ولا تصلح (أم) أن تكون منقطعـة هنا؛ لأن المعنى هنا على تعيين أحد الأمرين، وليس المقصود هو الإضراب عن المعنى الأول.

كـذلك فى استـعمـاله هذا الإخبـارُ بالجمـلة الطلبيـة (هل..) عن المبتـدأ (والباعث)، وفى ذلك خلافٌ، أرجحه المنع.

* وقال فى (ص٤٩): «.. فـلا تجمع جمع مـذكر سالم» كمـا قال: «.. يكون جمع مؤنث سالم» اهـ.

وقـد وهم فى جر (سـالم) على جـعله صـفةً لمذكـر أو لمؤنث المجـرورين بالإضافة، والصـحيح أن الموصوف بالسلامـة هو الجمع لا المذكر ولا المؤنث، وهو فى مقابلة جمع التكسير الذى يُغَيَّرُ فيه الواحد، فقوله (سالم) هنا لا بد أن يكون منصوبًا: فى الأول صفـة الجمع الواقع مفعولاً مطلقاً، وفى الـثانى صفة

الجمع الواقع خبراً عن اسم يكون.

* وقال في (ص٥٠): «وهناك بعض أسماء التأنيث يحدث فيها تغيير عند الجمع، مما يُحْدِثُ خطأً في نطق هذا الجمع» اهـ.

ولا معنى لقوله (مما) هنا، المكون من: (من) الجارة و(ما) الموصولة، ولا موقع إعرابياً ظاهراً له؛ فالأفصح العدول عنه إلى أن يقول: وهو مما يُحْدِثُ خطأً.. أو فيحدث خطأ..

* وقال في (ص٥٣): «نقف في بعض الأحيان حائرين أمام بعض الألفاظ: أهي مذكر أم مؤنث؟» اهـ.

والمقرر في النحو أن الهمزة التي يُطلب بها وبأم التعيين لا بد أن يباشرها أحد ما يطلب تعيينه، فيقال: «أسعيد أنت أم شقي؟ آلتفاح تأكل أم البرتقال؟ أبالسيارة تسافر أم بالطائرة؟ ولا يصح أن تقول: آلنت سعيد أم شقي؟ أتأكل التفاح أم البرتقال؟ أتسافر بالسيارة أم بالطائرة؟ - لا يصح هذا وأنت تريد تعيين أحد هذه الأشياء، قال الله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧] وقال تعالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام ١٤٣] وعلى هذا فالصحيح أن يقول:.. أمذكر هي أم مؤنث؟

* وقال في (ص٦١): «.. في عصر لم يكن قد اكتُشف فيه البخار بعد» اهـ.

والفعل (اكتشف) لم يرد عن العرب، ولا معنى للزيادة فيه فوق معنى مجرده (كشف)؛ فعليه أن يقول:.. كشف فيه البخار.

* وقال في (ص٦٣): «وحدث خلطٌ - ولا يزال - في استخدامها في المقام المناسب الذي يتفق ودلالتها» اهـ.

وفيه الفصل بين الجار والمجرور (في استخدامها) ومتعلقه (خلط) بالأجنبي وهو جملة (ولا يزال) فالأولى أن يقال: وحدث خلط في استخدامها ولا يزال.

وفيه كذلك عطف (دلالتها) على الضمير المرفوع المتصل في قوله (يتفق) من غير أن يؤكد بضمير منفصل أو يفصل بينها بفاصلٍ ما، وذلك لا يجوز في غير ضرورة؛ فعليه أن يقول: يتفق هو ودلالتها.

* وقال في (ص٦٥): «وإليك مثالاً.. كلمات وعبارات راجت في حياتنا

الفكرية والأدبية رغم خطئها» اهـ.

وفيه استعمال (إليك) اسم فعل أمر بمعنى خذ المتعدى فنصب به مفعولاً به هو (مثالاً) والوارد استعمال إليك اسم فعل أمر بمعنى تَنَحَّ أى ابْتَعِدْ، وهو فعل لازم، فيقال: إليك عنى أى ابتعد، وقد يصح استعماله هذا على أن يكون المنصوب مفعولاً لفعل محذوف تقديره: أَسُوقُ أو أُقَدِّمُ، ويكون (إليك) متعلق بهذا المحذوف.

وفى استعماله السابق كذلك استعمالُ اللفظة (رغم) من دون حرف الجر (الباء وعلى) وذلك غير وارد - وإن أجازه بعضهم - فالصحيح أن يقال: على رغم، على الرغم، برغم، بالرغم..

* وقال فى (ص٩١): «الاستماع الإذاعى: التصنُّت» و«ضبط أداء الممثلين الصوتى: التصنت الإيجابي» (ص١٠٤).

واللفظة (التصنت) تفعُّل من الفعل (صنت) ولم ترد هذه المادة فى اللغة بمعنى الاستماع، وإنما الوارد منها: الصِّنْتِيت: السيد الكريم، والصِّنْتُون: الفرد، ولم يرد من ذلك الفعل (صنت).

لكن الوارد فى معنى الاستماع هو الفعل (نصت وأنصت) والتفعل من هذا هو (التَّنَصُّت) بمعنى الاستماع خفية، وواضح أن التصنت لو استعمل بمعنى الاستماع لكان فيه قلب مكانى، والقلب المكانى سماعٌ عن العرب، لا وجه للقياس فيه.

* وقال فى (ص٥٦): «وفى الأعداد المئة والألف تقول: هؤلاء مئة الرجل والخمسمئة الفارس».

وهنا خطأ فى رسم الكلمة (مائة) رسماً إملائياً؛ إذ اصطلح العلماء على أن تكتب بألف زائدة بعد الميم هى ومثناها، وقد خطأ المؤلفُ -نفسه- كتابتها بغير هذه الألف فى (ص٥١).

وبعد: فهذه محاولة جادة مشكورة نهض بعبئها الأخ الدكتور (إبراهيم درديرى) فى إصلاح لغة الكتابة الإعلامية، مع ما جرى فى بعضها من هَنَاتٍ لا تغض من قيمتها وهدفها، وهى محاولة أحرزت كثيراً من غرضها إن لم تحرزه كُلَّهُ، وأرجو أن يكون له أجرها عند الله، وأسأل الله لى وله التوفيق.



من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة

تأليف

د. محمد أبو الفتوح شريف

مكتبة الشباب
الطبعة الثانية
سنة ١٩٧٩م - القاهرة

«نشر في المجلد التاسع»
«العدد الرابع»
«(ربيع الآخر ١٤٠٩هـ)»
«الصفحات: من ٥٦٥ إلى ٥٨٤».
«مجلة عالم الكتب بالرياض - السعودية».

لقد تفضلت مجلة «عالم الكتب» فنشرت لى بحثين لهما الصلة الوُثقَى بالتخطئة والتصويب فى الاستعمال اللغوى؛ أما أحدهما فكان نقدًا لكتاب «الكتابة الصحيحة» للأستاذ زهدى جار الله، وقد نشر فى العدد الثالث من المجلد السابع - محرم ١٤٠٧هـ، وأما الثانى فكان نقدًا لكتاب «لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط» للدكتور إبراهيم درديرى، وقد نشر فى العدد الثانى من المجلد الثامن - شوال ١٤٠٧هـ.

وقد وضَّحتُ فى هذين البحثين الأُسُسَ العامة التى يجب أن يراعيها نَقَدَةُ الاستعمال اللغوى قبل إعلان الحكم بصواب الاستعمال أو بخطئه، وأُلخِّصُ الآن هذه الأسس فى النقاط الآتية:

* أن مقياس الخطأ والصواب يدور فى مجمله حول الاعتداد بأمور معينة أو عدم الاعتداد بها، وهذه الأمور هى:

- اللهجات العربية لغير القبائل الذين أُخذَتْ عنهم اللغة.
- القراءات القرآنية بدرجاتها المختلفة: المتواترة والمشهورة والآحاد والشاذة.
- الأحاديث الشريفة على اختلاف رواتها ودرجاتها.
- أشعار المولدين ممن كانوا عقب زمن الاحتجاج أو بعد ذلك.
- الاستعمال اللغوى للعلماء، ولا سيَّما علماءُ اللغة من بينهم.

* وأن الناقد اللغوى ينبغى أن يكون من ذوى الدُّرْبَة على استخدام معاجم اللغة والبَصَرِ بطرائقها فى عرض المادة اللغوية، إذ من هذه المعاجم ما يعرض الرأىَ وضدَّه، وَفْقًا لآراء العلماء الذين ينقل عنهم، ومنها ما يتغاضى عن المسائل القياسية فى التصريف ويكتفى بالسماع.

* وأن الكلام ليس كلُّه على درجة واحدة من الفصاحة؛ فمنه الأفصح والفصيح والقليل والنادر والشاذ، ولا يقال فيما ورد على شىء من ذلك: إنه خطأ؛ لكونه مما جرى استعماله فى زمن الاحتجاج؛ وإنما الخطأ فيما جاء بعد ذلك وخالف الوارد والقواعد.

* وأن على الناقد اللغوى أن يدرك معظم آراء علماء اللغة فى المسألة التى

يعرض لنقدها بمعيار الصواب والخطأ، وأن يقف على أدلة كلٍّ منهم، ثم يرجح المختار إن بدا له الترجيح.

وفي ضوء هذه الأسس أعرض الآن دراسة لكتاب من كتب النقد اللغوى ، وهو بعنوان (من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة)، لمؤلفه الدكتور (محمد أبى الفتوح شريف) في طبعته الثانية سنة ١٩٧٩م، ومن نشر مكتبة الشباب بالقاهرة.

وفي الملاحظة العامة نجد أن هذا الكتاب يحتوى على مجموعة من الاستعمال اللغوى نحوًا وصرفًا ولغةً - كما يتضح من العنوان - وأن المؤلف قد قَسَمَ كتابه إلى قسمين (أوّلاً وثانيًا)، وفي (أوّلاً) جعل العنوان (من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف) فعرض بعضَ الأخطاء الشائعة وتصويب كلٍّ خطأً في الفعل [من ص ١٥ إلى ص ٢٣] ثم في التعدّى واللزوم [من ص ٢٤ إلى ص ٣٧] ثم في الصياغة والأساليب [من ص ٣٨ إلى ص ٦١] ثم في العدد والجموع [من ص ٦٢ إلى ص ٦٩] ثم في النسب [من ص ٧٠ إلى ص ٧٢].

وفي (ثانيًا) جعل العنوان (من الأخطاء الشائعة في اللغة) وقسمه قسمة داخلية إلى:

أ - أخطاء وصوابها المعلل [من ص ٧٥ إلى ص ٩٦].

ب - صواب لبعض أخطاء متنوعة [من ص ٩٧ إلى ص ١٠٧].

ج - مواجهة بعض الكلمات الدخيلة [من ص ١٠٨ إلى ص ١١١].

د - مما يتوهم عاميته وهو فصيح، وقد رتبه على حسب حروف الهجاء، [من ص ١١٢، إلى ص ١٥٩].

هـ - بعض أخطاء الهجاء، وهى أخطاءٌ في رسم بعض الكلمات، وقد قسمها المؤلف إلى قسمين: مسائل خاصة، وصواب متنوع - من غير حاجة إلى ذلك - وتقع في الصفحات [من ص ١٦٤ إلى ص ١٧٢].

وهذا تقسيم جيد ومحمود، مع ما في بعضه من الخلط، ففى القسم الأول تلاحظ أن الصفحات من [٣٨ إلى ٦١] التى عَنْوَنَ لها بالعنوان (في الصياغة الصحيحة والأساليب المختلفة) قَلِقةٌ في موطنها، إذ هى موزعة بين أخطاء

وقعت فى استعمال المصادر الثلاثية غالباً، وأخطاء فى الاشتقاق الصَّرْفى لبعض الكلمات، وكان من الأفضل أن يكون العنوان على هذا: «أخطاءٌ فى المصادر» ثم «أخطاءٌ فى الاشتقاق».

وفى القسم الثانى - وهو الأخطاء الشائعة فى اللغة - تلاحظ أنه جعل فى أقسامه الداخلية قسمًا بعنوان: (صواب لبعض أخطاء متنوعة) من [ص ٩٧ إلى ص ١٠٧]، وهذا القسم من الممكن رَدُّ كثير من مواده إلى القسم الأول الذى أفرده للأخطاء النحوية والصرفية ، ومن مواده أيضاً ما يمكن رَجْعُهُ إلى الأقسام الأخرى من الأخطاء اللغوية

وكذلك كان من المستحسن ألاَّ يُدْخِلَ أخطاءَ الرسم الإملائى فى القسم الثانى، بل يجعله قسمًا ثالثاً مستقلاً، بعنوان: (أخطاء فى الرسم الإملائى) ومن الواضح أنه لا علاقة بين رسم الكلمة وصحتها أو خطئها لغة واستعمالاً؛ لأن هذا الرسم اصطلاح متفق على أكثره بين العلماء ولم تعرفه العرب؛ وإنما كان من اهتمام جُمَّاع اللغة كالخليل وغيره.

وكذلك تلاحظ أن موادَّ كثيرةً مما خطّأ وصحح قد وردت بلا تحليل أو تعليل أو تعليق، ويظهر ذلك جَلِيّا فى القسم الذى عنوانه (صواب لبعض أخطاء متنوعة) من [ص ٩٧ إلى ص ١٠٧] كما أن من موادّه ما جاء معه تعليلٌ غير مقنع أو غير لغوى أو غير صحيح، وسيتضح ذلك فيما بعد.

وكذلك تجد فى ملاحظتك العامة على هذا الكتاب أن مؤلفه يَسْتَنُّ سُنَّة كثير من النَّقَدَة اللغويين فى العصر الحديث؛ فكتابه خالٍ كذلك من آراء علماء اللغة والنحو والصرف، حتى لَيُخَيَّلُ إليك أنهم جميعًا متفقون على ما يراه، مُسَلِّمُونَ بما يذهب إليه، وعمدته فى التأليف مَدَارُها العبارةُ المشهورةُ: (ويقولون خَطَأً: كذا، والصواب أن تقول: كذا).

أما مراجعه فلم يشأ أن يَبُثَّها فى أثناء الكتاب عند كلّ مادة ينقلها أو يصححها - كما هو المعتاد فى البحوث العلمية لغوية وغَيْرَ لغوية - وإنما اكتفى بسردها فى آخر الكتاب سَرْدًا خلا من اسم المطبعة ورقم الطبعة وسنتها وناشرها، و هو أمرٌ مُجْهِد لقارئه فى تتبع مواده اللغوية من خلال مراجعه.

أما الملاحظات الخاصة فكثيرةٌ وذاتُ شُعَبٍ، نُجمِلُها أولاً فيما يلى:

- أخطاء فى غير موضعها.
- أخطاء مكررة فى غير موضع.
- استعمال خطأه وهو صحيح.
- استعمال أخطأ فى تصحيحه.
- قواعدُ مبتورةٌ أو مُسَاءٌ فهمها.
- تجاوزٌ فى استعماله اللغوى.

وفيما يلى تفصيل ذلك:

أولاً
أخطـــاء فى غير موضعهـــا

(أ) أخطاءٌ لغوية وضعها فى قسم النحو والصرف، وأهم ذلك:

* ذكر من أخطائهم فى الفعل قولهم: **القضاة أعْفَوْا عنه**، والصواب: **عَفَوْا** عنه - بلا همزة فى أول الفعل [ص ١٥].

وليس لهذا الخطأ صلةٌ بمسائل النحو والصرف القياسية، فلا علاقة له بالإعراب الذى هو وظيفة النحو، ولا بالتصريف الذى هو وظيفة علم الصرف؛ لأن الهمزة فيه ليست للتعدية على سبيل الخطأ؛ وإنما هو من باب فَعَلَ الذين يستعملون فيه (أفْعَلَ) مع بقاء المعنى الأصل، والكتب التى عرضت لهذا الباب (فَعَلَ وأَفْعَلَ) معدودةٌ من كتب اللغة لا من كتب الصرف.

* وذكر من أخطائهم فى الفعل فتح وسط المضارع فى الأفعال: **نحت ينحت وكسب يكسب ونكح ينكح** [ص ١٨].

وهذا خطأ لغوى؛ لأن ضبط عين الثلاثى فى الماضى والمضارع سماعٌ عن العرب، ولا صلة له بالتصريف القياسىّ.

* وذكر من أخطائهم فى الفعل قولهم: **سحب فلان الشكوى، والصواب: استردَّ فلان الشكوى** [ص٢١].

وهو خطأ لغوى مرجعه إلى استعمال فعلٍ فى موضع آخر، ولا علاقة له بتصريف الفعل.

* وذكر من أخطائهم فى الفعل استعمال: **أخطأ فلان فهو مخطىء** - لمن يأتى الذنب متعمدًا، والصواب: **خَطِىءَ فلان فهو خاطىء** - بلا همزة فى أول الفعل [ص ٢١].

وواضح أن ذلك من وضع الواضع لا من تصريف المتصرف، فَمَرَدُّه إلى اللغة.

* وذكر من أخطائهم فى الفعل مَدّ الهمزة فى قولهم: **ما آليْتُ جُهْدًا** - بمعنى ما قَصَّرْتُ - و الصواب: **ما ألَوْتُ** [ص ٢٢].

وهذا من باب وضع فعل فى موضع فعل آخر، وضعوا الفعل (آلى) بمعنى حلف - خطأ - فى موضع الفعل (الا يألو) بمعنى قصّر يُقَصِّرُ، وهو وضع لغوى.

* وذكر من أخطائهم فى هذا القسم قولهم: **النقاهة من المرض** (ص ٣٩) **وفَدَاحة الغلاء** - بمعنى شدّته - [ص ٣٩] **والكَلَلَ** - بمعنى التعب - [ص ٣٩] **واللّياقة** - بمعنى الموافقة - [ص ٣٩] والصواب فى ذلك كله: **النَّقَهُ أو النُّقُوْه** من المرض، **وفَدْحُ** الغلاء، **والكَلاَل**، **واللَّيْق واللَّيَاقُ واللَّيَقَان**.

وهذه الأخطاء واقعةٌ فى مصدر الفعل الثلاثى، وهذا النوع من المصادر بابه السماع عن العرب، والسماع مما اختصت به كتب اللغة، لا كتب النحو والصرف.

* وذكر من أخطائهم: **فلان كُفْءٌ لهذا العمل**، والصواب: **كَافٍ وكَفِيٌّ** [ص٤٣] ومرجع هذا إلى كتب اللغة والمعاجم، لا إلى كتب التصريف.

* وذكر من أخطائهم: **إضافة (آل) إلى الضمير فى قولهم**: اللهم صَلِّ على محمد وآله، **والصواب**: وعلى آل محمد [ص٥٨].

وهذه المسألة سماعٌ عن العرب، ليست من مباحث علم النحو ولا الصرف.

* وذكر من أخطائهم: استعمال (**كَيْتَ وكَيْتَ**) فى الكناية عن الأقوال، يضعونهما فى موضع (**ذَيْتَ وذَيْتَ**) والصواب أن تستعمل كَيْتَ وكَيْتَ فى الكناية عن الأفعال، لا الأقوال [ص٥٩].

وهذا أيضا من وضع العرب وتخصيصهم، لا من مسائل الإعراب والتصريف.

* وذكر من أخطائهم: استعمال (المقْراض والمقَص) بصيغة المفرد - للأداتين المعروفتين - والصواب استعمالهـما بصيغة المثنى، فيقال: (المقراضان والمقصّان) [ص ٦٠].

وهذا أيضًا وَضْعٌ عربيّ لا علاقة له باشتقاق أو إعراب، فموطنه كتب اللغة والمعاجم.

(ب) أخطاء نحوية أو صرفية وضعها في قسم اللغة، وأهمها:

* ذكر من أخطائهم: جمع كفء على أكِفَّاء - بكسر الكاف وتضعيف الفاء، والصواب: بسكون الكاف وتخفيف فتحة الفاء [ص ٧٨].

وهذا خطأ يتصل بجمع التكسير وأوزانه، التى يرى كثير من العلماء أنها مقيسة، وموطن هذا الجمع كتب الصرف.

* وذكر من أخطائهم: إلحاق التاء فى: بقرة حَلُوبَةٌ، وامرأة ودودة، وتوبة نصوحة، وامرأة حبيبة، وأسيرة، وعقيمة، والصواب: حذف التاء من كل ذلك [ص ٨٠].

وهو خطأ يتصل بصيغ الزيادة فى الأفعال ودلالة كلّ منها، وهو من مباحث علم الصرف.

* وذكر من أخطائهم: وضع (بينما) الظرفية فى وسط الكلام فى قولهم: ارتكب السائق مخالفة بينما رجل المرور موجود [ص ٨٢] وهو خطأ فى تركيب الجمل، وذلك من مباحث علم النحو.

* وذكر من أخطائهم: الإتيان باسم المكان من الفعل (صاف) على وزن مَفْعَل - بفتح العين - فيقولون: ذهبت إلى المَصَيف، والصواب كسر الصاد ممدودةً؛ لأنه مكسور العين فى المضارع [ص ٨٣].

وهذا خطأ متصل بالاشتقاق القياسىّ الذى هو من مباحث علم الصرف.

* وذكر من أخطائهم: جمع غريب على (أغراب) - بمعنى أجانب - والصواب: غُرَباءُ [ص٨٧].

وهو كذلك من أخطاء الجمع الذى اختص به علم الصرف.

* وذكر من أخطائهم: إدخال الألف واللام على (غير) فى قولهم: الكلام

الغير مفهوم، والصواب: غير المفهوم [ص ٨٩].

وهو خطأ فى التعريف والتنكير، وذلك من مباحث علم النحو.

* وذكر من أخطائهم: **استعمال (أثناء) - وهى جمع ثِنْى - ظرفًا**، فيقولون: سألته أثناءَ الحديث، والصواب: فى أثناء [ص ٩٠].

والخطأ هنا فى استعمال ما ليس ظرفًا فى الأصل منصوبًا على الظرفية، وذلك إنما يكون بـ(فى) المفيدة للظرفية، ومرجع هذا إلى علم النحو.

* وذكر من أخطائهم: **استعمال (مع) المفيدة للمصاحبة مع الأفعال (تحادث وتصادم وتقاتل وتقابل)** وهى صيغ تدلّ على المشاركة فى حدوث الفعل [ص ٩١].

وقد نَصَّتْ كتب الصرف على أن هذه الصيغ تستعمل معها الواو، أو يثنى مرفوعها أو يجمع، وواضحٌ أن ذلك من مباحث علم الصرف.

* وذكر من أخطائهم قولهم: فلان على أُهَبَة الاستعداد للسفر، والصواب: على أُهبَة السفر [ص ٩٣].

والخطأ هنا فى إضافة الشيء إلى مرادفه، والإضافة من مباحث علم النحو.

* وذكر من أخطائهم: **استعمال العدد مكرراً فى نحو**: قَدِمَ الطلاب واحدًا واحدًا، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثةً، **والصواب**: صَوْغُ الأعداد المكررة على وَزْنَىْ فُعَال ومَفْعَل [ص٩٥].

ومعروف أن العدد من أبواب علم النحو.

* وذكر من أخطائهم: **تذكير صفة المؤنث بغير علامة التأنيث**، على توهم أنه مذكر، فيقولون: أدّى الوزيرُ اليمين القانونى، **والصواب**: اليمين القانونية [ص ٩٧] أو عكس ذلك؛ **كتوهمهم التأنيث فى (ميناء)** لكونه مختومًا فى الظاهر بالهمزة الممدودة، فيقولون: ميناء واسعة، والصواب: ميناءٌ واسعٌ [ص١٠٣].

ومعروف أن التذكير والتأنيث وجريان الصفة موافقةً للموصوف من مباحث علمى النحو والصرف.

* وذكر من أخطائهم: **تعدية الفعل (أخطأ) بـ(عن)**، فيقولون: أخطأ عن الصواب، والصواب: أن يعدّى بنفسه [ص ٩٨].

وتعدية الفعل ولزومه من مباحث علم النحو.

* وذكر من أخطائهم في الجمع: **جمع ألَدّ** - بمعنى شديد الخصومة على **(ألِدَّاء) والصواب: لُدٌّ** مثل خُضْرٍ (ص ٩٩)، وجمع مدير على (مُدَرَاءَ) مثل أُدَبَاء، والصواب: مديرون [ص ٩٩].

والجموع بابُها علم الصرف.

* وذكر من أخطائهم قولهم: **اتخذت فلانًا كصديق، والصواب**: حذفُ الكاف [ص٩٩].

وزيادة الحروف من مباحث علم النحو.

* وذكر من أخطائهم قولهم: **يوجد بين المواطنين مجموعةٌ تقصّر في واجبها، والصواب**: حذف الفعل (يوجد) [ص ١٠١].

والخطأ هنا: في ذكر الكون العام الذي هو متعلّق الظرف الدالّ عليه، وقد التزمت العرب حذف الفعل حينئذ، وهذه المسألة مما عرض له العلماء في علم النحو.

* وذكر من أخطائهم: **عدم الإتيان بالفاء بعد (أمَّا) التفصيلية**، في نحو قولهم: أمّا بعد. يسعدني. . ، **والصواب**: أما بعد فيسعدني [ص ١٠٢].

وهذا من مباحث علم النحو.

* وذكر من أخطائهم استعمال (دون) بالباء، فيقولون: بدون دليل، **والصواب**: نصبها على الظرفية أو جرّها بـ(مِنْ)، لأنها من الظروف غير المتصرفة مثل عند [ص ١٠٥].

وذلك من مباحث علم النحو.

* وذكر من أخطائهم قولهم: **مدير عامّ الشركة، والصواب**: المدير العامّ للشركة، أو مدير الشركة العامّ [ص ١٠٦].

والخطأ هنا في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بوصف المضاف، وذلك من مباحث علم النحو.

* وذكر من أخطائهم: **استعمال (مَصُون) وصفًا بلا تاء مع الموصوف المؤنث**، فيقولون: امرأةٌ مصون - على توهم أنه وزن (فَعُول) بمعنى (فاعل) الذي

يستوى فيه المذكر والمؤنث [ص ١٠٧].

وموافقةُ الصفةِ موصوفَها تذكيرًا وتأنيثًا بابها علم النحو، على ما تقدم.

***

ثانيًــا

أخطــاء مكـرّرة

ومن أهمها:

* تخطئتهم فى استعمال الفعل (عيَّر) مُعَدًّى بالباء فى نحو: عيَّرتنى بكذا، ورد فى الصفحة [٢٩] وفى الصفحة [٣٥] وقد كُرِّر فى الصفحة الأخيرة مرتين.

* تخطئتهم فى قولهم: (رميت بالبندقية) ورد فى الصفحة [٣٣]، وفى الصفحة [٣٥].

* تخطئتهم فى تعدية الفعل (كلَّف) إلى المفعول الثانى بالباء فى قولهم: كلّفته بالقيام بهذا العمل، ورد فى الصفحة [٢٧] وفى الصفحة [٣٨] وفى الصفحة [٤٢].

* تخطئتهم فى إدخال الألف واللام على (غير)، ورد فى الصفحة [٥٦] وفى الصفحة [٨٩] وفى الصفحة [٩٨].

* تخطئتهم فى عدم تصدير (بينما) فى الكلام، ورد فى الصفحة [٥٥] وفى الصفحة [٨٢].

* تخطئتهم فى استعمال (أثناء) فى الكلام، ورد فى الصفحة [٥١] وفى الصفحة [٩٠].

* تخطئتهم فى استعمال العدد المكرر من غير صوغ له على (فُعَال) أو (مَفْعَل) ورد فى الصفحة [٦٣] والصفحة [٩٥].

* تخطئتهم فى قولهم: يُصَرَّح لك بالخروج، ورد فى الصفحة [٨٢] وفى الصفحة [١٠٠].

* تخطئتهم فى قولهم: سرّتنى رؤياك، ورد فى الصفحة [٩٦] وفى الصفحة [١٠٢].

* تخطئتهم في قولهم: **خرج كافة الناس**، ورد في الصفحة [٩٨] وفي الصفحة [١٠٦].

* تخطئتهم في قولهم: **ما فعلت هذا أبدًا**، ورد في الصفحة [٥٧] وفي الصفحة [٨٤].

***

ثالثاً
استعمال خطَّأه وهو صحيحٌ

* فقد عَدَّ من الخطأ قولهم: **فلان حَسَّ هذا الشيء**، ورأى صوابه: **أحَسَّ** - بالهمزة في أوّله - وقال: **لأنه لا ثلاثي من هذا الفعل بمعنى شعر** [ص١٧].

وجاء في لسان العرب: «حَسَّ بالشيء يَحُسُّ حَسّاً وحِسّاً وحَسِيسًا وأحَسَّ به وأحَسَّه: شعر به» ، وجاء فيه أيضًا عن سيبويه: «ويقال: حَسْتُ بالشيء، إذا عَلِمْتَهُ وعَرَفْتَهُ، قال: ويقال: أحْسَسْتُ الخَبَرَ وأحَسْتُه وحَسَيْتُ وحَسْتُ: إذا عرفتَ منه طَرَفًا» ا. هـ.

فأنت ترى الفعل قد استعمل مزيداً بالهمزة في أوّله، كما استعمل مجردًا منها، وأن المزيد قد جاء متعديًا إلى المفعول بنفسه وبالباء، وكذلك المجرد من الهمزة جاء متعديًا على هذا النحو، وكُلٌّ من المجرد والمزيد ورد فيه التخفيف؛ إما بحذف السين الثانية، وإما بإبدال الياء منها، على نحو ما جاء من قول أبي زبيد:

خلا أن العتاق من المطايا
حَسَيْنَ به فهُنَّ إليه شُوسُ

ورواية أبي عبيدة لهذا البيت:

أحَسْنَ به فهُنَّ إليه شُوسُ

(لسان العرب: حس)

* وَعَدَّ من الخطأ قولهم: **قد لا يعرف فلان كذا**، ورأى صوابه: **ربَّما لا يعرف، أو قد يجهل**، وقال: **لأنه لا يحسن الفصل بين (قد) والفعل؛ لأن (قد) الحرفية مختصة بالفعل المتصرِّف الخبري المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس؛ فهي معه كالجزء فلا تنفصل منه بشيء** (ص ٢٠]

والنصّ على الإثبات فى مدخول (قد) مما انفرد به ابن هشام فى [مغنى اللبيب ، ص ٢٢٧ من طبعة بيروت الخامسة ١٩٧٩م بتحقيق د. مازن المبارك]، ثم السيوطى في [همع الهوامع (٤/ ٣٧٧ من طبعة الكويت ١٩٧٩م] أما غيرهما فلم ينصّ على ذلك؛ ففى [التسهيل لابن مالك ص ٢٤٢]: «وتكون (قد) حرفًا فتدخل على فعل ماض مُتَوَقَّع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال، أو على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليل معناه ، وعليهما للتحقيق» اهـ.

وفى الجنى الدانى للمرادى [ص ٢٧٠]: «وأما (قد) الحرفية فحرفٌ مختصٌ بالفعل، ويدخل على الماضى بشرط أن يكون متصرفًا، وعلى المضارع بشرط تجرده من جازم وناصب وحرف تنفيس» اهـ.

والتعبير الذى خطّأه المؤلف واردٌ فى بعض شعر القدماء وأمثالهم، وفى استعمال كثير من أئمة اللغة والنحو، وفى عدّه من الخطأ أو الصحيح كلامٌ كثير جمعه اللغوى الباحث الأستاذ (صلاح الدين الزعبلاوى) فى كتابه [مسالك القول فى النقد اللغوى فى ص [٣٣٧ إلى ص ٣٦٦] وعلق عليه، وانتهى إلى عَدِّه صحيحًا، موافقًا فى ذلك رأى مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

* وَعَدَّ من الخطأ أن يقال: رأيت الوحش فاختفيت؛ ورأى صوابه: استخفيت؛ لأن الاختفاء هو الاستخراج، وهو غير مراد هنا [ص ٢٣].

وتحرير القول فى هذه المسألة أن الفعل (خفى) ورد عن العرب لازمًا ومتعديًا؛ فاللازم نحو: خَفِىَ عليه الأمْرُ خَفَاءً - أى لم يظهر له الوجه فيه - والمتعدى نحو: خَفَيْتُ الشىء، وهو من الأضداد؛ إذ جاء بمعنى سترته وكتمته، كما جاء بمعنى أظهرته، ومن الأخير جاء قول امرىء القيس بن عابس الكندى:

فإن تكتموا السِّرَّ لا نَخْفِه

وإن تبعثوا الحَرب لا نقْعُد

أراد: لا نظهره كما تفعلون، وهو بفتح نون المضارعة، من: خفى الشىء خَفْوًا وخَفْيًا وخفِيًا.

أما الفعل المزيد بالهمزة فى أوله (أخفى) فقد جاء متعديًا بمعنى: ستره وكتمه، يقال: أخفيت الشىء؛ أى سترته وكتمته، وجاء المطاوع منه على

(استفعل) كثيرًا؛ كما جاء على (افتعل) في بعض اللهجات، جاء في لسان العرب عن الليث: «أخفيت الصوت وأنا أُخْفيه إخْفاء، وفعله اللازم اختفى، قال الأزهري: الأكثر استخفى لا اختفى، واختفى لغة ليست بالعالية»، وقال في موضع آخر: «أما اختفى بمعنى خفى فلغة وليست بالعالية ولا بالمنكرة»، وجاء في اللسان أيضًا: «وقال ابن برى: الفراء حكى أنه قد جاء: اختفيت بمعنى: استخفيت وأنشد:

أصبح الثعلبُ يسمو للعُلا
واختفى من شدة الخوف الأسد

فهو على هذا مطاوع أخفيته فاختفى» اهـ.

وكذلك جاء الفعل (اختفى). متعديًا بمعنى استخرج، يقال: اختفيتُ الشيءَ بمعنى استخرجته، والاختفاء مصدره بمعنى: الاستخراج، ومنه قيل للنبَّاش: المُخْتَفِي؛ لأنه يستخرج المَوْتَى بعدالدفن بعد نبش قبورهم. [انظر: لسان العرب: خفى].

ومن ذلك تدرك أن استعمال الاختفاء وتصاريفه لازما بمعنى الاستتار مستعملٌ غير منكر.

* وَعَدَّ من الخطأ أن يُعَدَّى الفعل (عَيَّر) إلى مفعوله الثاني بالباء، فلا يقال عنده: عَيَّرْتني بكذا، وإنما يُعَدّى إليه بنفسه فيقال: عيرتني كذا [ص٢٩].

والاستعمالان صحيحان، وقد ذَكَرْتُ أمثلة وشواهدَ لذلك في مقال سابق في العدد الثاني من المجلد الثامن، من هذه المجلة - شوال ١٤٠٧هـ [ص ٢٢٧].

* وَعَدَّ من الخطأ أن يقال: بَنَى فلان بأهله - بمعنى دخل بها - ورأى الصواب: بنى على أهله؛ لأن هذا هو المأثور عن العرب؛ فإن المُعَرِّسَ كان يبنى على أهله خِبَاءً [ص ٣٣].

والاستعمالان صحيحان، وردت بهما أشعارٌ وأحاديث شريفةٌ، وقد أشرتُ إلى ذلك في مقال سابق في العدد الثالث من المجلد السابع من هذه المجلة ص ٣٦٨، كما ذكرت من هذه الشواهد والاستعمال المأثور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة - العدد الأول من [ص١٤٧ إلى ص ١٥٠].

* وعَدّ من الخطأ أن يقال: **لا أكترثُ بهذا الأمر**؛ لأن هذا الفعل مما تستعمل معه اللام، فالصحيح أن يقال: لا أكترث لهذا الأمر [ص ٣٣].

والاستعمالان صحيحان، وفى لسان العرب (كرث): «ما أكترث له، أى ما أُبَالِى به» وجاء فيه أيضًا: «ما أكترث به، أى ما أبالى، ولا يستعمل إلا فى النفى».

* وعَدَّ من الخطأ أن يستعمل حرف الجر (على) مع الفعل صَمَّمَ، فلا يقال: صَمّم على الأمر، ورأى الصواب أن يستعمل معه الحرف (فى) فيقال: صممّ فى الأمر [ص ٣٤].

والاستعمالان صحيحان، جاء فى لسان العرب (صمم): «والتصميم المُضِىُّ فى الأمر، أبو بكر: صَمَّم فلان على كذا، أى مضى على رأيه بعد إرادته، وصمّم فى السير وغيره: مضى».

* ومن الخطأ عنده أن يعدّى الفعل (أسِفَ) باللام فى قولهم: مما يُؤسف له، ورأى الصواب أن تستعمل معَه (على) فيقَال: مما يؤسف عليه [ص ٣٦].

وقد سبقه إلى ذلك الأستاذ (أسعد داغر) فى [تذكرة الكاتب]، ولكن الاستعمالين واردان صحيحان، ومن الاستعمال باللام قول الشاعر:

أسِفْتُ لحلم كان لى يوم بارقٍ
فأخرجه جهل الصبابة من يدى

وقول الآخر:

إذا أبصروا حالى ولم يأسفوا لها
ولم يأنفوا منها أَنِفْتُ لهم منى

وفهم الغرض من الاستعمال هو الذى يحدد نوع الحرف الذى يستعمل مع هذا الفعل؛ فإن كان الغرض بيان الأمر الذى كان الأسف بسبب فقده أو فوته فالتعدية باللام مستساغة، لإفادتها التعليل، وبه فسر البيتان السابقان، وإن كان الغرض ذكر الأمر الذى وقع عليه الأسف والحزن، فالتعدية بـ(على) نحو قوله تعالى: ﴿وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف ٨٤]، وكل ذلك قياس مطرد لا يُخَطَّأُ قائله.

* والفعل (نقم) يُعَدَّى فى رأيه بالحرف (من) فيقال: فلان ينقم من فلان،

كما قال تعالى: ﴿هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٩] ومن الخطأ تعديته بالحرف (على) فلا يقال: ينقم عليه [ص٣٧].

وفي اللسان (نقم): «عن الجوهري: نقمت على الرجل أنقم- بالكسر - فأنا ناقم، إذا عَتَبْتَ عليه، يقال: ما نقمت منه إلا الإحسان» وفيه أيضاً: «قال أبو إسحاق: يقال: نَقَمْتُ على الرجل أَنْقَمُ، ونَقَمْتُ عليه أَنْقِمُ، قال: والأجود: نَقَمَتُ أَنْقِمُ، وهو الأكثر في القراءة» ا.هـ.

ومنه ترى أن الاستعمالين جائزان، دَعْكَ مِنْ أن ابن السكيت في (إصلاح المنطق) قد اقتصر على تعدية هذا الفعل بالحرف (على).

* وعَدَّ من الخطأ أن تكرر (بين)، فلا يقال: ما دار بيني وبين محمود من حديث، ولا يقال: بين فلان وبين منافسه، ورأى الصواب أن يقال: ما دار بيننا من حديث، وبين فلان ومنافسه، وقال: لأنه لا داعي لتكرار الظروف في الجملتين إلا إذا كانت (بين) واقعة بين ضميرين فيمكنك تكرارها مثل: بيني وبينه [ص ٤٨].

ولي هنا ملاحظتان:

الأولى: أن مثاله الأول صحيح ويجب فيه تكرار (بَيْنَ) لأن العطف على الضمير المجرور إنما يكون بإعادة الجارِّ له عند جمهور النحاة، خلافاً لابن مالك والكوفيين، ولهذا خطأ بعضهم قراءة الآية (١) من سورة النساء: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ - بجر الأرحام عطفًا على الضمير في (به)، قالوا: لأن الضمير المتصل متصلٌ كَاسْمِه، والجارّ والمجرور كشيء واحد فكانا في قولك: مررت به وزيد، وهذا علامه وزيدٌ، شَدِيدَيْ الاتصال، فلما اشتدّ الاتصال لتكرره اشتبه بالعطف على بعض الكلمة، فلم يَجُزْ ووجب تكرار العامل، قال ابن مالك موضحًا رأي الجمهور ومذهبه هو:

وعود خافض لدى عطف على
ضمير خفض لازمًا قد جُعِلا
وليس عندي لازماً إذ قد أتى
في النثر والنظم الصحيح مُثْبَتَا

[انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ٢٣٩ بتحقيق الشيخ محيي الدين،

والبحر المحيط لأبي حيان ٣/ ١٥٧، ١٥٨].

وعلى هذا فالمثال (ما دار بيني وبين محمود من حديث) مما يلزم فيه إعادة (بين) الجارة لمحمود بالإضافة، إلا عند ابن مالك والكوفيين، على ما عرفت.

والملاحظة الثانية أن تخطئة نحو «بين فلان وبين منافسه» .. مما ذكره العلماء من قبله كالإمام الحريري في درّة الغواص، وهو محجوج بورود ذلك في الشعر والنثر، وقد أشرت إلى ذلك في مقال سابق في العدد الثالث من المجلد السابع من هذه المجلة - محرم ١٤٠٧هـ [ص ٣٦٨].

* وعَدّ من الخطأ قولهم: **خرجتْ دفعة كبيرة وستخرج دُفْعات** - بضم الدال و سكون الفاء في المفرد والجمع، ورأى الصواب: دَفْعَة - بفتح فسكون - وَدَفَعَات - بثلاث فتحات - [ص ٤٩].

والذى **خطّأه صحيح وأَوْلَى بالاستعمال مما صوب به**؛ ذلك لأن الدفعة - بضم الدال - اسم للشيء المدفوع كالدفعة من المطر، جاء في اللسان (دفع): «والدُّفْعَة: ما دفع من سقاء أو إناء فانصب بِمَرَّةٍ» ا هـ- وهي أَوْلَى بإسناد الفعل - وهو هنا الخروج - إليها، كما تقول: خرج محمد، أما الدفعة - بفتح الدال - فهي اسم للمرة، واسم المرة يدل على الحدث المجرد، والأحداث لا تسند إلى الأحداث إلا على ضرب من المبالغة، فكما لا تقول: خرج الخروج، لا تقول: خرجت الخَرْجَةُ، إلا على سبيل الادعاء وتنزيل غير المحس منزلة المحس المعاين، ولا يجرى ذلك في كلام كل الناس.

وإذا صح ما خطأه من ضم الدال في الدفعة صح جمعه جمع مؤنث سالما على دفعات - بسكون الفاء جريا على مفرده، وفتحها على التخفيف، وضمها على الإتباع لفتحة الدال - على ما هو مقرر في جمع المؤنث السالم.

وكذلك يصح جمعه جمع تكسير على (دُفَع) - بضم ففتح - وقد جاءفي قول الشاعر:

كقطران الشام سالت دُفَعُهْ

وجاء في قول الأعشى:

وسافت من دم دُفَعَا

* **وَعَـدَّ من الخطأ أن يقـال: هذا سُوقٌ كـبير، ورأى الصـواب: هذه سوق كبيرة، لأن «السوق» مؤنثة (ص٥١).**

والمعـروف فى كـتـب اللغـة وكـتب المذكـر والمـؤنث أن (السُّـوق) مما ورد بالوجهـين، ففى اللسان «سـوق»: «والسُّوقُ: موضع البـياعات، ابن سِـيدَهْ: السوق التى يتعامل فيها تذكر وتؤنث، قال الشاعر فى التذكير:

ألم يَعِظ الفــتـيـان مـا صـــار لُمَّتى
بسُـــوقٍ كــثـــير ريحـــه وأعـاصـــره

وجاءفى «البلغـة فى الفرق بين المذكـر والمؤنث» لأبى البركـات بن الأنبارى (ص ٨٣): «والسوق تذكر وتؤنث» ا هـ، وجاء فى [المـزهر للسيوطى نقلاً عن الأخفش ٢/ ٢٢٥]: «أهل الحـجاز يؤنثون الطـريق والصراط والسبـيل والسوق والزقاق والكَلأَء - وهو سوق البصرة - وبنو تميم يذكرون هذا كله» ا. هـ.

كما جاء فى [المذكر والمؤنث للفرّاء، ص ٩٦]: «والسوق أنثى وربما ذكرت، والتأنيث أغلب عند الفصحاء؛ لأنهم يصغرونها: سويقة» ا هـ.

ومن هذه النقول يتضح أن فى (السوق) ثلاثة آراء:

أحدها: أنهـا يستوى فـيهـا التذكـير والتـأنيث، وهو رأى ابن سيـده وابن الأنبارى.

والثانى: أن الغالب فيها التأنيث، والتذكيُر قليلٌ، وهو رأى الفراء.

والثالث: أن مـرجع ذلك إلى اللهجـات، فـالتأنيث لـهجـة أهل الحجـاز، والتذكير لهجة بنى تميم، وهو ما نقله السيوطى عن الأخفش.

وعلى ذلك لا وجه لتخطئة التذكير فى (السوق).

* وعَدَّ من الخطـأ أن يقال: **أقرىء فلانًا السلام**، ورأى الصواب: **اقرأ عليه السلام**؛ لأن معنى: أقرئه السلام هو اجعله يقرأ السلام [ص ٥٧].

والفعل قرأ وتصاريفـه يعدى إلى مفعول واحد، فيقـال: قرأ الرسول السلام على الأمير، واقـرأ منى السلام على الأمير، فإذا زيدت فى أوله الهـمزة تعدى إلى المفعولين بنـفسه، فيقال: أقـرأته السلام، أى أبلغته إياه أو جـعلته يقرؤه، وهذا صحـيح على ضرب من الـتأويل يوضحـه ابن منظور فى اللســان (قرأ) بقوله: «وقرأ عليه السلام يقـرؤه، و أقرأه إياه: أبلغه، وفى الحديث: إن الرب

عز وجل يقرئك السلام، يقال: أقرىء فلاناً السلام واقرأ عليه السلام، كأنه حين يبلغه سلامه يحمله على أن يقرأ السلام ويرده» اهـ.

ومن ذلك ترى أن الاستعمال الذى رده المؤلف من تعدية (أقرأ) وتصاريفه بنفسه إلى المفعولين صحيح على تأويل ابن منظور السابق ولا شيء فيه.

إنما الذى ينبغى أن يُخَطَّأ هو تعدية الثلاثى (قرأ) و متصرفاته بنفسه إلى المفعولين، فلا يقال: قرأه السلام، ولا: اقْرَأْهُ السلام، ولعل هذا هو موطن التخطئة فى كتب القدماء، وما جاء من قطع الهمزة فى الأمر فى كتبهم فعلى توهم أنه من الرباعى (أَقْرَأَ)، وهو من تحريف الناسخ ثم الطَّبَّاع.

* وعد من الخطأ أن يقال: رُبَّ مال كثير أنفقته؛ لأن (رُبّ) تفيد التقليل فكيف يخبر بها عن المال الكثير؟ ورأى الصواب: رُبَّ مال أنفقته، أو أعتقد أننى قد أنفقت مالاً كثيراً [ص ٥٨].

وحصر معنى (رُبَّ) فى إفادة التقليل مسألة غير مجمع عليها؛ إذ اختلف النحاة فى معنى (رُبَّ) على أقوال ذكرها المرادى فى [الجنى الدانى ، ص ٤١٧ وما بعدها] وهى كما يأتى:

الأول: أنها للتقليل، وهو مذهب أكثر النحويين، ونُسِبَ إلى سيبويه.

والثانى: أنها للتكثير، ونُسب إلى الخليل، وابن درستويه وجماعة.

والثالث: أنها تكون للتقليل والتكثير، فهى من الأضداد ، وإلى هذا ذهب الفارسى.

والرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل.

والخامس: أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليلُ بها نادر، وهو اختيار ابن مالك.

والسادس: أنها حرف إثبات، لم توضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مفهوم من السياق.

والسابع: أنها للتكثير فى موضع المباهاة والافتخار.

وانظر تفصيلاً لهذا فى [همع الهوامع ٤/ ١٧٤] وما بعدها، وفى [مغنى اللبيب لابن هشام ص ١٨٠] وما بعدها.

قالوا: ومن إفادتها التكثير قوله تعالى: ﴿رُبما يودُّ الَّذين كفرُوا لوْ كانُوا مُسْلمين﴾ [الحجر: ٢] وقول امرىء القيس:

فيا رُبَّ يومٍ قد لهوت وليلة
بآنسة كأنها خط تمثال

وقول جذيمة الأبرش:

رُبَّمَا أوفيتُ في عَلَمٍ
تَرْفَعَنْ ثوبي شَمَالاَتُ

لأن الآية مسوقة للتخويف، والبيتين مسوقان للافتخار، ولا يناسب واحداً منهما التقليل.

وعلى ذلك يصح قول من قال على سبيل الافتخار: رُبَّ مال كثير أنفقته.

* وعَدَّ من الخطأ قولهم: **أسامة أصغر إخوته**، ورأى الصواب: **أسامة أصغر الإخوة**؛ لأن أفعل التفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو داخل فيه، وأسامة غير داخل في جملة إخوته؛ لأن إخوته هُمْ مَنْ سواه (ص ٥٨).

وهذه المسألة جرى حديث عنها منذ القدم، ففي [شرح الدرة للشهاب الخفاجي، ص ١٩] أن أول من منعها الزجاج، وفي [البغداديات للفارسي ص ٥٨٧] أن أبا بكر بن السراج منعها كذلك، وكذلك لحنها الحريري في [درة الغواص].

ولكن ذكر الخفاجي أن ابن خالويه أجازها رواية ودراية، فالرواية ما حكاه ابن دريد عن حاتم عن الأصمعي أن الفرزدق سئل عن نُصَيْب فقال: هو أشعر أهل جِلْدته، ومنه قولهم: على أفضل أهل بيته.

وأما الدراية فإن (أفضل إخوته) بمعنى أفضل الإخوة؛ كقوله تعالى ﴿يتْلُونَهُ حقَّ تلاوَته﴾ [البقرة: ١٢١] أي حق التلاوة. ويقويه قول الشاعر:

قَتَلْتُ بعبد الله خَيْرَ لِدَاته
ذُؤَبًا فلم أفخَرَ بذاك وأجزعا

... الخ، وقد فصل الشهاب الخفاجي القول في ذلك في [ص ١٩] من (شرحه على درة الغواص).

* وعَدَّ من الخطـأ أن يقال: **ما رأيته من أمس**، ورأى الصواب: **ما رأيته منذ أمس**، وقال: لأن (مـن) تختص بالمكان و(مُـذْ ومُنْذُ) يختـصان بالـزمان [ص ٥٨].

أما اختصـاص (مذ ومنذ) بجر الزمان فلا خلاف فيـه، وهما يجران الزمان الماضي، وأما اخـتصاص (مِنْ) بِجَـرِّ المكان فغيـر متفق عليـه، جاء في [همع الهوامع ٤/ ٢١٢] أن (من) لابتداء الغاية مطلقاً مكاناً وزمانا وغيرهما، وأن مر جرها الزمان قـوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة. ١٠٨]. وقد خـصها البصـريون بالمكان إلا الأخفش والمبرد، قـال ابن مالك: وغير مـذهبهم يعني البصريين - هو الصـحيح، لصحة السـماع بذلك، وكذا قال أبو حيان، لكثرة ذلك في كلام العـرب نظما ونثرًا، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيـد، ا هـ. وانظر مـثل هذا فـي [الجنى الداني، ص ٣١٤] و[مـغني اللبيب ، ص ٤١٩].

وعلى هذا فما خطأه صحيح ولا وجه لِرَدِّه.

* وعَدَّ من الخطأ أن يقال: **لعله ندم على تقصيره**، ورأى الصواب: **لعله يندم على تقصيره**؛ لأن معنى (لعل) التوقع، والتوقـع يكون لما يتجدد، لا لما انقضى وتم حدوثه؛ لذا امتنع دخولها على الماضي [ص ٥٩].

وقد خَطَّأَ هذا من قبله الحريريُّ وبعض علماء النحـو، قال الشهاب الخفاجي [ص ٥٣]: «وهو مردود، فإن (لعل) وإن كان معناها ما ذكر، لكن المترقَّبَ لَمَّا كان وقوعه غير محقق، بل مشكوك فيه و مظنون، وهذا مما يلزمها، فَتُجُوِّزَ بها عن لازمـها وهو الشك والظن، وذلك يكـون في الماضي والمسـتقبل على حَـدٍّ سواء» اهـ. ثم سـاق الخفاجي شواهد لصـحته شعـرًا ونثرًا، فمن الشعـر قول الفرزدق:

لعـلك في حـــدر أَحَلْتَ علـى الذى
تخـيـرت المِعْــزَى على كل حـالب

وقول امرىء القيس:

وبُدِّلْتُ قـرحـا داميـا بعـد صـحـة
لعـل أمـانينـا تَحَـوَّلْـنَ أَبْؤُسَـا

ومن النثر قوله ﷺ: «لعل الله اطَّلَعَ على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» ا هـ [انظر شرح الخفاجى على درة الغواص ص ٥٣].

* وعَدَّ من الخطأ أن يقال: **قال فلان كَيْتَ وكَيْتَ**، ورأى الصواب: قال فلان ذَيْتَ وذَيْتَ؛ لأن العرب جعلوا كَيْتَ وكَيْتَ كناية عن الأفعال، كما جعلوا ذَيْتَ وذَيْتَ كناية عن الأقوال [ص ٥٩].

وهذا مما استدركه الإمام الحريرى على خاصة أهل زمانه، قال الخفاجى [ص ١٤٣]: «قال ابن برى: هذا الفرق مذهبُ ثعلب ومن تبعه، وأما الخليل وسيبويه ومن تابعهم فلا يفرقون بينهما» ا هـ.

وجاء فى لسان العرب (ذيت): «يقولون: كان من الأمر ذيت وذيت، معناه: كيت وكيت ، وفى حديث عمران والمرأة والمزادتين: كان من أمره ذيت وذَيْتَ، وهى من ألفاظ الكنايات» ا. هـ.

* وعَدَّ من الخطأ أن يقال: **صليت الصبح أوَّلاً ثم خرجتُ**، ورأى الصواب: صليت الصبح أوَّلَ، لأن (أول) ظرف مثل قبل وبعد، فلما قطعت عن الإضافة بنيت على الضم مثلهما [ص ٥٩] على حَدِّ قول مَعْنِ بن أَوْس:

لعمرك ما أدرى وإنى لأَوْجَلُ
على أيِّنا تعدو المنيةُ أوَّلُ

وقياس «أول» على قبل وبعد يقتضى صحة المثال المذكور، فإن من أحوال (قبل وبعد) قطعهما عن الإضافة لفظًا ومعنى؛ قصداً للتنكير، فمن قطع (بعد) عن الإضافة قول الشاعر - وهو من بنى عقيل - :

ونحن قتلنا الأُسْدَ أُسْدَ خَفيَّة
فما شربوا بَعْداً على لذة خمرا

ومن قطع (قبل) عن الإضافة قول الشاعر - وهو عبدالله بن يعرب:

فساغ لى الشراب وكنت قَبْلاً
أكاد أَغَصُّ بالماء الفرات

وقول المؤلف فى تعليل البناء على الضم: «فلما اقتطع عن الإضافة بُنِىَ على الضم كبناء قبل وبعد» ليس على إطلاقه؛ فإن (قبل وبعد) لا يبنيان على الضم

إلا إذا حذف المضاف إليه ونُوِيَ معناه، أما إذا حذف ونُوِيَ لفظه فإنهما يعربان من غير تنوين انتظارًا للمضاف إليه المحذوف، وانظر تفصيلا يصحح هذا الاستعمال فى:[همع الهوامع ٣/ ١٩٤] وما بعدها، و[شرح الخفاجي على درة الغواص ص ١١٦، وص ١٦٧].

* وعَدّ من الخطأ استعمال (المِقْراض والمِقَصّ)، هكذا بصيغة المفرد، ورأى أن الصواب: المقراضان والمقصان - بصيغة المثنى [ص ٦٠].

وهذا الذى ذكره هو من تخطئة الحريرى وغيره من أئمة اللغة، وفى اللسان (قرض): «وحكى سيبويه: مقراض، فأفرد» وفيه: «والمقراض: واحد المقاريض، وأنشد ابن بَرِّى لِعَدِيّ بن زيد:

قد جبتها جوب ذى المقراض ممطرة
إذا استوى مُغْفِلاتُ البيد والحدب

وقال أبو الشِّيص:

وجناح مقصوص تَحَيَّفَ ريشه
رَيْبَ الزمان تَحَيُّفَ المِقْرَاضِ

فقالوا: مقراضًا، فأفردوه، اهـ، وانظر أيضًا [اللسان - قصص] و[شرح الخفاجي على درة الغواص، ص ٢٣٦].

* وعَدَّ من الخطأ أن يقال: صرفت علاوات الموظفين، ورأى الصواب: عَلاَوىَ الموظفين - بفتح الواو فى (عَلاَوى) وقال: «فتجمع تكسيرًا(فعالة على فَعَالَى) - ولا تستحق الجمع السالم» [ص ٦٥].

وما خَطَّأَهُ ليس بخطأ؛ فإن علاوة كما تجمع تكسيراً سماعاً تجمع جمعاً سالماً بالألف والتاء، وقد أشرت إلى ذلك بتفصيل فى بحث سابق فى العدد الثانى من المجلد الثامن - شوال ١٤٠٧هـ [ص ٢٢٦] من هذه المجلة.

* وعَدَّ من الخطأ أن يقال: .. فى طَيَّات الرسالة، ورأى الصواب: فى أطواء الرسالة، وقال: «لأن (طى) تجمع على أطواء، (فَعْل) على (أفعال) وليس على فَعْلات» [ص٦٦].

وجمع (طَىّ) على (أطواء) مما سمع عن العرب، ففى [اللسان - طوى]:

«وأطواء الثوب والصحيفة والبطن والشحم والأمعاء والحية وغير ذلك: طرائقه ومكاسر طيِّه، واحدها طِيّ بالكسر، وطَيّ بالفتح وطُوَى» اهـ.

ولا مانع مما خطأه من جهة القياس؛ فإن (طيات) يصح أن يكون جمع طَيّة - بالتاء، اسم المرة من الطى - والذى فيه التاء مقيس جمعه بالألف والتاء، ولا حاجة إلى أن تنص كتب اللغة عليه ما دام مقيسًا، وكذلك يصح أن يجمع هذا المفرد على فُعَل - بضم ففتح - ففى اللسان: «حكى أبو على: طية وطُوَى ككُوَّة وكُوىً» اهـ، وكذلك ورد المفرد «طِية» بكسر الطاء - اسم الهيئة من الطى - ومثله يجمع قياسا على طِيّات - بكسر الطاء -.

وعلى هذا لنا أن نستعمل هذه الجموع:

- أطواء، جمعًا مسموعًا للمفرد طى.
- طُوىً - بضم ففتح - جمعًا مسموعًا للمفرد طَيّة - بفتح الطاء.
- طَيّات، جمعًا مقيسًا للمفرد «طَيّة» - بفتح الأول فيهما.
- طِيَّات، جمعًا مقيسًا للمفرد «طِيَّة» - بكسر الأول فيهما.
- وجمع خامس هو طِيَات - بكسر الأول وتخفيف الياء - جمعاً مقيساً للمفرد» النادر «طِيَة» - بكسر الطاء وفتح الياء غير مشددة - حكاه اللحيانى، كما فى اللسان (طوى).

* وعَدَّ من الخطأ أن تجمع (المرآة) على (المرايا)؛ لأن (المرايا) جمع لقولنا: ناقة مرى - وهى التى تَدِرُّ إذا مرى ضرعها، أما الصواب فى جمع (المرآة) فهو (مَرَاء) [ص ٦٨ وص٦٩].

وما خطأه هنا أشار إليه القدماء كالأزهرى فى التهذيب، والحريرى فى درة الغواص، وقد ذكر الخفاجى [ص ٢١٥] أن (المرايا) جمع مرآة صحيحةٌ، فقد حكى ثعلب فى الفصيح أنه يقال: «هذه ثلاث مَرَاءٍ ، فإذا كثرت فهى المرايا، وذكر ذلك جماعة من أهل اللغة كابن السكيت وابن قتيبة، وكفى بذلك سندًا» اهـ.

وجاء فى اللسان (رأى): «والمرآة - بكسر الميم -: التى ينظر فيها وجمعها المرائى والكثير المرايا، وقيل: مَنْ حَوَّل الهمزة قال: «المرايا» اهـ.

* وعَدّ من الخطأ أن تجمع الأرض على (الأراضى)؛ لأن الثلاثى لا يجمع على وزن (أفاعل)، ورأى الصواب أن يقال فى الجمع: أَرَضُون وأَرَضِين [ص ٦٩].

وما صوب به هنا هو أحد ما ورد من جموع، وبقى منها: أَرَاضٍ - بهمزة غير ممطولة - وآراض - بهمزة ممطولة فى أوله - (عند الأخفش) - وأُرُوض - بضم الهمزة - وأرضات - بفتح الراء - (عند الجوهرى) - وورد أيضًا (الأراضى) - الذى خطأه المؤلف هنا - قال ابن منظور فى اللسان (أرض): «والأراضى أيضاً على غير قياس، كأنهم جمعوا أَرْضًا، قال ابن برى: صوابه أن يقول: جمعوا أَرْضَى مثل أَرْطَى، وأما آرُضٌ فقياسه جمع أوارض» ا هـ.

وانظر تفصيلاً فى [شرح الخفاجي على درة الغواص، ص ٧٨، ص ٧٩].

* وعَدّ من الخطأ أن تجمع (الحاجة) على (الحوائج) ورأى الصواب فى الجمع: حاجات وحَاجٌ [ص ٦٩].

والحوائج جمع واردٌ مستعملٌ، وفيه ثلاثة أقوال:

- أولها: أنه جمع حائجة، وهو مفرد مقدر أنه الأصل للمفرد (حاجة).
- وثانيها: أنه سمع هذا المفرد (حائجة)، وهو مستعمل، إلا أنه نادر جداً.
- وثالثها: أنه جمع حَوْجاء.

والأول رأى الخليل وأبى عمرو بن العلاء وابن دُرَيْد وابن جنى، والثانى رأى الأصمعى، والثالث رأى لبعض اللغويين.

وقد كثر استعمال (الحوائج) فى الكلام منذ القدم، حتى قال الخفاجى (ص٨٦): «إنه لا يحصى نثرًا ونظمًا، ولو أُورِدَ كُلُّه لكان كتابًا ضخمًا» اهـ.

وقد ذكر الخفاجى بعض هذه الشواهد، وقال: إن أول من أنكر (الحوائج) فى جمع (الحاجة) هو الأصمعى، وهو مما عُدَّ من سقطاته وغلطاته، وحكى عنه الرقاشى والسجستانى أنه رجع عن هذا القول» اهـ.

* وعَدّ من الخطأ أن يقال: ساعاتىّ - لبائع الساعات - (ص ٧٠) ومجلس الأمن الدُّوَلِىّ (ص ٧١) لأن فى كلا الاستعمالين نَسبًا إلى الجمع، والصحيح أن ينسب الَى المفرد فى الجمع، على حسب القاعدة.

والردّ إلى المفرد عند النسب إلى الجمع إنما هو مذهب البصريين، وذهب قوم - ذكر أنهم الكوفيون - إلى جواز النسب إلى الجمع على لفظه مطلقًا بلا رد إلى المفرد، ولرأيهم هنا حجته من حيث منع اللبس بين إرادة الدلالة على المفرد وإرادة الدلالة على الجمع، وقد أخذ بهذا [مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاماً - مجموعة القرارات العلمية ص ٧٢] وانظر: [همع الهوامع ٦/ ١٧١] و[المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٣٧٩].

* وعَدَّ من الخطأ أن يقال: **انخسف القمر**، ورأى الصواب: خُسف القمر؛ لأن معنى انخسفت الأرض: ساخت بما عليها [ص ٨٤].

والفعل (خسف) يستعمل فى اللغة متعديًا ولازمًا، يقال: خسفت الشمس تخسف خسوفًا - أى ذهب ضوؤها - وكذلك القمر، ويقال: خسفها الله، قال ثعلب: كسفت الشمس وخسف القمر، وهذا أجود الكلام.

وعلى ذلك لا مانع من أن يكون (انخسف) فعلاً مطاوعًا لخسف؛ لأنه فعل ثلاثى متعد فيه معنى المعالجة، فصح مجيء (انفعل) للمطاوعة منه، وقد نص ابن منظور فى اللسان على ذلك، فقال (خسف): «والانخساف مطاوع خسفته فانخسف» وكذلك جاء الحديث «إن الشمس والقمر لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته» فى إحدى الروايات.

* وعَدَّ من الخطأ أن يُعَدَّى الفعل (حلَّل) بالتضعيف فلا يقال: حللنا لك الحلال؛ وإنما الصواب أن يعدى بالهمزة فيقال: أحللنا لك الحلال؛ لأن الفعل من (أحَلَّ) الشىء إذا أباحه [ص ٨٥].

وكلا التعديتين صحيح، ففى اللسان (حلل): «والحِلُّ والحَلاَلُ، والحِلاَلُ والحليل: نقيض الحرام، حَلّ يَحِلُّ حِلاًّ، وأحله الله، وحَلَّلَهَ» وفيه: «وفى الحديث : لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له..» وفيه «وفى حديث بعض الصحابة: ولا أُوتَى بِحَالٍّ ولا مُحَلِّل إلا رجمتهما» جعل الزمخشرى هذا القول حديثاً لا أثرا، قال ابن الأثير: فى هذه اللفظة ثلاث لغات : حَلَّلْتُ وأحللت وحللت، فعلى الأولى جاء الحديث الأول، يقال: حلل فهو محلل ومحلل، وعلى الثانية جاء الثانى، تقول: أحل فهو محل ومحل له، وعلى الثالثة جاء

الثالث، تقول: حللت فأنا حال وهو محلول له» اهـ.

ثم إن فى التمثيل بقـوله: حَلَّلنا لك الحلال أو أحللناه، سُقْمٌ ولا معنى من ورائه، إذ لا فائدة ترْجَـى من تحليل الحلال أو إحلاله، وكـان الأولى أن يكون المثال: هل حللنا لك الحرام؟ مثلا، أو أن يذكر لفظة بعينها كالزيارة، أو السفر أو التفاح مثلاً.

* وَعَدَّ من الخطأ أن يقال: هم أغراب - بمعنى أجانب - ورأى صوابه: هم غرباء؛ لأن الفعل: تَغَرَّبَ واغترب فـهو غريب وغُرُب - بضم الأول - وفعيل يُجمع تكسيرًا على فُعَلاء [ص ٨٧].

أما كون (أغراب) جمعًا لغريب فغير قياس كما قال؛ لأن فعيلاً يجمع قياسًا على فُعَلاَء بشـروط مذكورة فى موطنها، من كتب الصـرف، وأما كون أغراب جمعًا للمفرد (غُـرُب) بضم الأول والثانى - يقال رجل غريب ورجل غُرُبُ - فله نظائر يصح القـياس عليها مـثل عنق وأعناق وربع وأرباع ودبر وأدبار وأذن وآذان ونصب وأنصاب، وقـد عَدَّه مجمع اللغـة العربية مـقيسًا [انظر: مـجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما - مجموعة القرارات العلمية ص ٤٥].

* وَعَدَّ مـن الخطأ أن يقال: **وجـد صلاح سكنًا** مناسـبًا، ورأى الصـواب: وجد مسكنًا مناسبًا؛ لأن «مسكن» اسم مكان من سكن على مَفْعَل [ص ٨٨].

وما خطأه مستعمل، ففى اللسان (سكن): «وقال اللحيانى: والسكن أيضًا: سُكْنَى الرجل فى الدار، يقال: لك فيـها سكن، أى سُكْنَى، والسكن والمَسْكَنُ والمسكِن: المنزل والبيت، الأخيرة نادرة» اهـ.

فأنت تجـد ابن منظور قد جـعل (السَّكَن) بمعنيين: أحدهـما مصـدر للفعل سكن، والثانى اسم للـمكان سماعًـا، وجعل المَسْكَن - بفتح الكاف - اسـما للمكان قيـاسًا؛ لأنه على وزن مَـفْعَل - بفتح العـين من سكن يسكن - بضم العين فى المضارع - وجعل المسكن - بكسـر الكاف - اسمًا للمكان لغة نادرة؛ لأن المضارع مضموم العين فقياسه فتح الكاف فى اسم المكان، كما سبق.

* وَعَـدَّ مـن الخطأ أن يقـال: فـلان على **أهبة الاستعداد** للسـفر، ورأى الصواب: فلان على أُهْبَةِ السفر؛ لأن الأهبة معناها الاستعداد [ص ٩٣].

ومبنى التخطئة هنـا إضافة الشيء إلى مرادفه، وهو غير جـائز عند جمهور النحاة ، ومـا ورد منه فهـو على التأويل أو هو شـاذ يحفظ ولا يقـاس عليه، وأجازه الكوفـيون من غير تأويـل بشرط اختلاف اللفظيـن، تشبيهـاً بما اختلف لفظه ومعنـاه؛ كيوم الخـميس وشهـر رمضان [انظر: هـمع الهوامع ٤/ ٢٧٥، ٢٧٦].

* وعَدَّ من الخطأ أن يقال: **حضر سائر المدعوين** - يقصدون جميعهم - لأن سائرًا بمعنى الباقى، ورأى **الصواب**: حضر جميع المدعوين [ص ٩٦].

وما خطأه هنا أشـار إليه الحريرى وغيره، وقـد تعقبه الخـفاجى بأن أبا على الفارسى ومن تبعه أجازوه، بناء على أنه من سار يسير ، واستدلوا عليه بأبيات منها قول ابن الرقاع:

وحُـــجْــــراً وزيّانًـا وإن يك ملْـقَطٌ
تُوُفِّي فَـلْيُــغْــفَـرْ له سـائـرُ الذنبِ

وقول ابن أحمر: (فلن يعدموا من سائر الناس راعبا)

[انظر: شرح الخفاجى على درة الغواص، ص٩]

* وعَدَّ من الخطـأ أن يقال: .. **كَافَّةُ الناس**، ورأى الصواب: الناس كـافةً [ص ٩٨].

والتخطئة هنا مـبنية على ما ذكره بعض النحويين من أن العـرب التزموا فى (كافة) التنكيـر والتأخير والنصب على الحالية وفى الناس خـاصة، وهذه المسألة أيضاً مما أنـكره ثعلب والحريرى وغـيرهما من أئـمة اللغة، وعـقب على ذلك الشهاب الخفاجى بقوله: «إذا علمنا وضع لفظ عام بنقل من السـلف وتتبع لموارد استعماله فى كلام من يُعْتَدُّ به ويستشهد بكلامه، ورأيناهم استعملوه على حالة مخصوصة من الإعـراب والتعريف والتنكير ونحوه، فهل يمتنع اسـتعماله على خلاف ما ورد به، مع صدق معناه الوضعى عليه أوْ لا؟وعلى تقدير جوازه فهل نقول : إنه حقيـقة أو مجاز؟ ومثاله ما نحن فيه، فـإن (كافة) ورد عن العرب بمعنى الجميع، لكنهم استعـملوه منكراً، بوجوه الإعراب، فى الناس وغيرهم، والظاهر الجواز، لأنا لو اقـتصرنا فى الألفاظ على مـا استعملته الـعرب العاربة

والمستعـربة حَجَّرْنَا الواسع وعَسُرَ التكلم بالعـربية على مَنْ بعدهم..» اهـ. ثم يذكر الخفاجى بعض المأثور مما خرجت فيه (كافة) عما التزم فيها سابقًا.

وانظر: شرح الخفاجى على درة الغواص ص ٧٠ وما بعدها].

* وعَـدَّ من الخطأ أن يقـال: **تأسست مدرستكم**، ورأى الصواب: أُسِّسَتْ مدرستكم - بالبناء على ما لم يسم فاعله - [ص ٩٩].

وما خـطأه هنا لا وجه له، فـإن الفعل (تأسس) مطاوع من الفـعل (أسس) مـضعف الوسط، وذلك مـن صور المطاوعـة، يقـال: أسس المهندس المصنع، فتـأسس؛ كما يقال: عَلَّمـه فتعلم ونَبَّـهه فتنبه وهذّبه فـتهذب وكَسَّـر الزجاج فتكسر، وقد كثرت أمثلة المطاوعـة على (تَفَعَّلَ) من (فَعّل) - مضعف العين - فجعله مـجمع اللغة العربيـة قياسًا فيـه [انظر: مجمع اللغة العـربية فى ثلاثين عامًا، مجموعة القرارات العلمية ص ٤٠].

* وعَدّ من الخطأ أن يقال: **تفرقت آراؤكم**، ورأى الصواب: افترقت آراؤكم [ص ٩].

وما ذكره هنا أشار إليه الحريرى وغيره، وهو مبنى على أن (افتعل) من هذه المادة تستعمل فى المعانى والصفات فيقال: افترقت عقائدهم، وإخوة مفترقون - أى فى النسب - أمـا (تَفَعَّلَ) من هذه المادة فـتستـعمل فى الأجـسام والذوات فيقال: تفرقوا فى البلاد، واستعمال كُلٍّ فى موضع الآخر ليس من الخطأ، وإنما هو إيثار لـلفصيح على الأفـصح، يدل على ذلك قولـه تعالى: ﴿**وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا**﴾ [آل عمران: ١٠٥] وقـوله تعالى: ﴿**ولا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ**﴾ [الشورى: ١٣] وهذا تفرق اعتقاد وأديان لا تفرق أجسام وأبدان، وقد ورد مثل هذا فى أحاديث شريفة وفى كثير من الاسـتعمال، وانظر: لسان العرب (فرق) وشرح الخفاجى على درة الغواص [ص ١٨٥].

* وعد من الخطأ أن يقال: **هذا، وقد** صرح مصدر مسئول، ورأى الصواب فى حـذف اسم الإشارة المبـتدأ بهـا الكلام، ولم يذكر وجـهتـه فى ذلك [ص ١٠٦].

والمعروف أن هذا الاستعمال فَاشٍ فى أجهزة الإعلام عامة، وأحسبه صحيحًا

على ضرب من التوجيه، فالملاحظ أن ذلك الاستعمال لا يكون إلا بعد خبر سبق ذكره أو بعد كلام تام مطلقاً ، وتأويله أن يجعل مرجع اسم الإشارة إلى المفهوم مما سبق، وكأنه قيل: عرفت هذا أيها المستمع ، أو نقدم لك هذا، أو هذا ما وصل إلينا، ثم حذف ما حذف للعلم به من سياق الكلام (وحذف ما يعلم جائز).

وعليه فيعرب (هذا) مفعولاً به لفعل محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، أو خبرًا محذوف المبتدأ، وتكون (الواو) بعد هذا واو الاستئناف جاءت بخبر جديد، ولا مانع من أن تكون الواو للحال والجملة بعدها فى محل النصب على الحالية.

ولهذا الاستعمال نظير فى القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ ﴿٥٤﴾ هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ ﴿٥٥﴾ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴿٥٦﴾ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [ص ٥٤- ٥٧] وانظر ما قاله أبو حيان فى توجيه (هذا) الثانية والثالثة فى تفسيره [البحر المحيط، ٤٠٣/٣/٧] وما بعدها.

رابعـــا
استعمـال أخطـأ فى تصحيحـه

* يرى أن قولهم: **سوف لن يفهم** المهمل الموضوع - خطأ، صوابه: سوف يخطئ المهمل فى فهم الموضوع، أو : لن يفهم المهمل الموضوع، أو: سوف لا يفهم [ص ٢٠].

وما صَوَّبَ به، بعضه خطأ (وهو قوله: سوف لا يفهم المهمل) لأن (سوف) حرف يقتضى إيجاب الفعل بعده كالسين فى سيفهم، فكل منهما حرف عِدَة وتنفيس، أى وَعْدٌ بحصول الفعل بعده - وهذا معنى العدة - وتخليص المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال - وهذا معنى التنفيس - .

ولهذا لا يدخل حرفا التنفيس (السين وسوف) على فعل منفى؛ لأن الوعد إنما يكون بالأحداث الموجبة، بل نص العلماء على أن حرفى التنفيس لا يفصل بينهما وبين الفعل بفاصل، اللهم إلا ما جاء شاذاً من الفصل بين سوف والفعل بالفعل الملغى فى قول زهير:

ومـا أدرى وسـوف - إخَـالُ - أدرى

أقـــوم آل حـــصـــن أم نســـــاء؟

وانظر تفصيلا فى [همع الهوامـع ٤/ ٣٧٥] وما بعدها، و[مغنى اللبيب ص ١٨٤] وما بعدها، و[لسان العرب - سوف].

* ويرى أن قولهم: **أَحكم بصفتى قاضى المحكمة، أو كقاض للمحكمة** - خطأ، صوابه: أحكم وأنا قـاض للمحـكمة، أو أحكم بصـفـة كونى قـاضيـاً للمحكمة [ص ٥٢].

وتصويبـه الثانى خطأ، وهومن الاسـتعمـال الدخيل وليس من العـربية فى شىء، دَعْكَ مما فـيه من إضـافة الشىء إلى مـا هو بمعناه (بصفـة كونـى) وقد عكس المؤلف هنا كلام الأسـتاذ «أسعد داغـر» فى [تذكرة الكاتب ، ص ٣٣] فجعل الخطأ صوابا والصواب خطأ، ذلـك أن صاحب التذكرة يجعل من الخطأ قولهم: افتتح فلان الجلسة بصفة كـونه نائب رئيس الجمعية، صوابه هو: افتتح الجلسة كنائب رئيس الجـمعية، وقـال: إن هذه الكاف للتمثيل بما لا مـثيل له، ويقـال لها كـاف الاسـتقـصـاء [انظر تذكرة الـكاتب ص ٣٣] وقد أجـاز هذا الاستعـمال مجمع اللغـة العربية بدمشق - فى الجزء الثـانى من المجلد الحادى والخمسين - على أن تكون الكاف زائدة أو للتشبـيه، كما أجازه - بالأكثرية - مجمع اللغة العربية بالقاهرة فـى الدورة الثانية والأربعين [انظر معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ٢٦٤].

* ويرى أن قولهم: **لَمَّا يحضر أشرف أكرمه** - خطأ ، صوابه: إذا يحـضر أشرف أكرمه؛ لأن (لَمَّا) مختصة بالدخول على الماضى [ص ٥٢].

وتصويبه هذا قليـل الاستعمال أو فى جـوازه خلاف، وأَوْلَى منه أن يقول: حين يـحضر أشـرف أكرمـه، أو: إن يحضـر أشرف أكـرمه، ذلك لأن (إن) الشرطية تخلص ما بعدها للاستقبال، سـواء أكان ماضيًا أم مضارعًا، أما (إذا) المضمنة معنى الشرط فقـد زعم الفراء أنه لا يكون بعدها إلا الماضى، وقال ابن هشـام: إيلاؤها الماضى أكـثـر من المضـارع [انظر: همع الهـوامع ٣/ ١٨٠]، و[مغنى اللبيب ص ١٢٧].

* ويرى أن قولهم: **طالما فلان يكذب فلن أحترمه** - خطأ، صوابه: ما دام

فلان يكذب فلن أحترمه، أو لن أحترم فلانًا مادام كاذبًا [ص ٥٤].

وفى التصويت الأول أمران:

أحدهما أن قوله: «ما دام فلان» معمول متعلق بالفعل بعده (أحترم) [انظر: همع الهوامع ٤/٩٣]، و[مغنى اللبيب ص ٣٧٤].

والثانى: أن ما بعد الفاء - وهو هنا الفعل أحترم - لا يعمل فيما قبلها - هو هنا ما دام - فالأولى هجر مثل هذا الاستعمال إلى التصويب الثانى وهو قوله: لن أحترم فلانًا ما دام كاذبًا.

* ويرى أن قولهم: الخطة تحتاج إلى إمكانيات ضخمة - خطأ، صوابه: إمكانات ضخمة، وقال: لأن (إمكان) تجمع على (إمكانات) ولا داعى لياء النسب الواردة فى الجمع الأول [ص ٧١].

وفى تصويبه هذا ما فيه ، فإن (الإمكان) مصدر للفعل (أَمْكَنَ)، وهو هنا للنوع، لوصفه بما بعده، والمصدر النوعى أحد قسمى المصدر المختص (النوعى والعددى) ولا خلاف فى جواز تثنية المصدر العددى وجمعه؛ وأما المصدر النوعى فأجاز بعضهم أن يثنَّى ويجمع عند اختلاف النوع، قال ابن عقيل فى المساعد على تسهيل الفوائد: «وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا ينقاس، وهو اختيار الشلوبين، وحكى سيبويه من كلامهم: الأشغال والعقول والألباب والحلوم، ومنع جمع الفكر والنظر والعلم، قال ابن الخشاب: ولم يُعْتَدَّ بالأفكار والعلوم، إذ الاعتداد بكلام العرب، ومن النحويين من أجاز ذلك قياسًا، وهو ظاهر كلام المصنف - يعنى ابن مالك - فتقول على هذا : قمت قيَامَيْ زيد وعمرو، وقتلت قتولا كثيرة» ا هـ [انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٦٦ - ٤٦٧] و[همع الهوامع ٣/٩٦، ٩٧].

ولا وجه للادِّعاء بأن المصدر هنا قد خرج عن بابه من الدلالة على الحدث فأصبح اسمًا دالاً على الذات، فالمراد بالإمكانات هنا الأدوات المُحَسَّة كالأموال والآلات وغير ذلك مما تحتاج إليه الخطة - لا وجه لذلك؛ لأن نقل المصدر من دلالته على المعنى إلى الدلالة على الذات سبيله السماع عن العرب، فلا يصح مثلاً أن تقول: أكلت أكلاً، ولا أن تقول: شربت شُربًا، وأنت تعنى بالأكل والشرب الطعام المأكول -كاللحم مثلاً -والشىء المشروب - كالماء مثلاً.

* ويرى أن قـولهم فى الدلالة على المشـاركـة: **ساهم يسـاهم فهو مُسـاهم ومسـاهمة** - خطأ، صوابه: **أَسْهَمَ يُسْهِمُ فـهو مُسْـهِم إسهَامًـا**، أو: **سَهَّمَ** - مضعف الـوسط - تسهيمًا، لأن (سـاهم) بمعنى (قَارَعَ)، وتَساهمـوا: تقارعوا [ص ٧٥].

أما استـعمال سَهَّمَ - مـضعف الوسط - وما يتـصرف منه فى الدلالة على المشاركة (وهو التصويب الثانى عنده) فلم يقع لى بهذا المعنى، وإنما معنى سَهَّم الشىء هو: جعل فـيه خطوطًا على شكل السهام، والمُسَـهَّم هو البُرْد المخطط، وفى حـديث جابر: أنه كـان يصلى فى بُرْدٍ مُـسَهَّم، أى مـخطط، فيـه وَشْىٌ كالسهام، قال ذو الرمة يصف دارًا:

كـأنّهـا بَعْـدَ أحْـوالٍ مَـضَـيْـنَ لهـا
بالأَشْيَـمَـيْنِ يَمَـانٍ فـيـه تَسْـهـيم

[انظر : لسان العرب - سهم].

وأما اسـتعـمال (أَسْهَـمَ) وما يتصـرف منه فى الدلالة على المشـاركة «وهو التصويب الأول عنده» فلم يقع لى نَصـًّا فيما بين يدى من كتب اللغة، وكنت أستجيزه جريًا على نهج أستاذنا الشيخ محمد على النجار.

وأما استعمال (سَاهَمَ) ومـا يتصرف منه فى الدلالة على المشاركة فقد وردت باللفظ أبيات تحـتمل معنى المشـاركة، ثم أجازه مجـمع اللغة العربيـة بالقاهرة [انظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ٣٢٨].

* ويرى أن قولهم: **فلانة إنسانةٌ طيبة** - خطأ، صوابه: **فلانة إنسـان طيبة**، لأن كلمة (إنسان) يستوى فيها المذكر والمؤنث [ص ٧٧].

وفى تصويبه هنا بعض الخطأ، وذلك لأن (طيبـة) من صفة (إنسان)، لا من صفة (فلانة) . . هذا هو المألوف المتبادر فى هذا الاسـتعمال - فوجب أن يذكر تبعًا لحاله، فـيقال: فلانة إنسان طيب، لأن النعت الحقيـقىّ يجرى على منعوته تذكيرًا وتأنيثًا.

أما إنسانة - بـالتاء - فقد رأى أكثـر العلماء أنها من ألفاظ الـعامة المولدة،

ويرى الزبيدى صاحب (تاج العروس) أنها عربية صحيحة ولكنها قليلة الاستعمال، وذكر بعض ما جاء منها مستعملاً بالتاء [وانظر تفصيلاً فى: معجم الأخطاء الشائعة ص ٣٠].

* ويرى أن قولهم: **أرضعت الأم الطفل لبنها** - خطأ، صوابه: أرضعت الأم الطفل لبانها؛ لأن اللبن هو ما يشرب من ناقة أو شاة وغيرها [ص ٩١].

وما ذكره من التفرقة بين اللبن واللبان - بكسر اللام - صحيح، فقد جاء فى لسان العرب (لبن): «وهو أخوه بلبان أمه - بكسر اللام - ولا يقال: بلبن أمه، إنما اللبن الذى يشرب من ناقة أو شاة أو غيرهما من البهائم. ا هـ.

لكنى متردد فى صحة تعدية الفعل (أرضع) وتصاريفه إلى مفعولين بنفسه، ويتجه لى أنه يُعَدَّى إلى الثانى بالباء، فيقال: أرضعت الأم الطفل بلبانها، وربما يشهد لذلك ما أنشده ابن سيده من قول الشاعر:

وأُرْضِعُ حاجةً بِلِبانِ أخرى
كذاك الحَاجُ تُرْضَعُ بِاللِّبَانِ

وقال الآخر:

وما حَلَبٌ وافى حَرَمْتُكَ صَعْرَةً
علىّ ولا أُرْضِعْتَ لى بِلِبَانِ

[انظر: لسان العرب - لبن]

* ويرى أن قولهم: **اجتمع المدير بالعمال** - خطأ، صوابه: اجتمع المدير إلى العمال [ص ١٠٠].

وفى تصويبه هذا خطأ، لأن (اجتمع) على وزن (افتعل) الدالّ على المشاركة هنا، ومرفوع هذه الصيغ يكون مثنى أو مجموعًا أو متعددًا معطوفًا بالواو لا غير، لأنها المفيدة للمشاركة من بين حروف العطف، فيقال: اجتمع الرجلان، واجتمع الرجال، واجتمع محمد وعلى وسعيد، واجتمعا واجتمعوا، واجتمعن، ولايقال: اجتمع محمد بعلى، ولا: مع على، ولا : إلى على.

هذا هو الفصيح الوارد، وقد أجاز مجمع اللغة العربية فى القاهرة استعمال

مع أو الباء مع (افتعل) الدال على المشاركة، بناءً على أن الباء ومع تفيدان معنى المعيــة والمصاحبــة والاشتــراك فى الحكم مما يُدَلُّ عليه بالحـرف العاطف [انظر: كتــاب فى أصول اللغــة ٢/ ١٩٢] ويبقى بعد هذا أن اســتعــمال «إلى» مع هذه الصيغة خطأ ولا شبهة فيه.

* ويرى أن قــولهم: لا عاطل عن العــمل فى مــصر - خطأ، صــوابه: لا عاطل من العمل فى مصر [ص ١٠٠].

والتــخطئــة عنده هنا هى فى وضع (عن) فى مــوضع (من) فــقط، مع أن استــعمال العــاطل فى معنى الخالى من العــمل لم ترد به أمهات كــتب اللغة، فالعــاطل فيهــا إنما هو صيــغة خاصــة بالمؤنث، وهى المرأة التى لم تلبس الزينة وخلا جيدها من القلائد، وفى لسان العرب (عطل): عطلت المرأة تعطل عطلاً وعُطُولاً وتَعَطلت: إذا لم يكن عليــها حَلْىٌ ولم تلبس الزينة وخلا جــيدها من القلائد، وامرأة عاطل - بغير هاء - من نسوة عواطل وعُطَّل، وامرأة عُطُل من نسوة أعطال، وامرأة عطلاء: لا حلى عليها» اهـ.

فأنت ترى أن اســتعمــال المادة هنا صحيح للرجــال، ولكن ابن منظور نصّ على الوصف من ذلك وهو عُطْل وعُطُل، وعليه فاستعمال (عاطل) فى الرجال لا وجه له.

* ويرى أن قولهم: اعتذر الأستاذ عن الحضور اليوم - خطأ، صوابه: اعتذر الأستاذ عن عدم الحضور اليوم [ص ١٠١].

فالخطأ عنده مُنْصَبٌّ على مــجرور (عن)، لأن عدم الحضور هــو المعتذر عنه وليس الحضور، ولكن فى الاستعمالين خطأ آخر هو حرف الجر نفسه، فالوارد عن العرب استعــمال (مِنْ) الجارة مع الفعل (اعتذر) ومــا يتصرف منه، وهكذا ورد فى استــعمال الفصــحاء من أئمة اللغة والكتــاب والشعراء، ولم تستــعمل (عن) مع هذا الفعل إلا فى المــصباح المنير ومــن نقل عنه وتبعه كــذلك المعجم الوسيط، والأولى هجــر (عن) واستدعاء (مِنْ) إلى مــوضعها [وانظر: مــعجم الأخطاء اللغوية الشائعة ص ١٦٥].

* ويرى أن قولهم: **فاكهة البَطيخ** - بفتح البـاء - خطأ، صوابه كسـر الباء [ص ١٠٥].

وكسر الباء فى البطيخ هو الموافق للأوزان العربية، إذ إن الوزن (فَعيل) بفتح الفاء وتضعيف العين غير موجود فى كلامهم (انظر المصباح المنير - بطخ).

ولَكِنْ فى التعبيـرين السابقين خطأ تركيبى على مـذهب الجمهور، ذلك لأن البطيخ نوع خاص من الفاكـهة العامة، وهو مضاف إليهـا فيهما، ففـيه إضافة العام إلى الخاص، وذلك غير جائز فى القياس عندهم، وما ورد منه يحفظ ولا يقاس عليه، وتفصيحه بحذف المضاف.

خامسًا
قواعـد مبتورة، أو مُساءٌ فَهْمُها

* فى تخطئـة قولهم: **سوف لن يفـهم المهمل** - ذكـر أن السـبب هو أنه لا يحسن الفصل بين سوف والفعل بـ(لن) [ص٢٠].

وفى تعبيره هذا مأخذان:

الأول: أنه جعل الفصل غير حسن، والقاعدة أنه لا يجوز مطلقًا، فإن قيل فهو لحن.

والثانى: أنه حصر الفصل - الذى لا يحسن عنده - فى الحرف (لن)، والقاعدة أنه لا يجوز الفصل بين حرفَىِ التنفـيس (السين وسوف) والفعل بفاصل ما، سـواء أكان لن أم غيـرها، وقد جاء فى الـشعر الفـصل بين سوف ومدخولهـا بالفعل المُلْغَى، وهو شاذ، قـال المالقى فى [رصف المبانى، ص ٣٩٨]: «سوف حـرف يختـص بالفعل المضـارع أيضًا، ويخلصـه للاستـقبـال مثل السـين، ومعناها التنفـيس فى الزمان إلا أنهـا أبلغ فى التنفيس من السين، وهى متصلة به كبعض حروفه كالسين أيضًا، فلذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه» اهـ.

وقال المؤلف فى الموضع نفسه: «وكذلك تجد أن (سوف) و(لن) تفيدان معنى الاستقـبال، ولا تجتمع على الفـعل أداتان تؤديان معنًى واحدًا فوجب الاكـتفاء

بإحداهما» اهـ.

وفى تعبيره هنا تجاوز ؛ فإن الاستقبال ليس معنًى وإنما هو زمان يقع المعنى فيه، كذلك ادعاؤه أن سوف ولن يؤديان معنًى واحدًا غير مُسَلَّم له، فإن سوف تؤذن بإيجاب الفعل بعدها (عدةٌ وتنفيس) أما لن فهى لنفى الفعل بعدها فى الزمن الآتى.

* وفى تخطئة قولهم: **هذا نتج عن تقصيرك** - ذكر أن الصحيح استعمال الحرف (من) هنا، وقال: فـ (مِنْ) هنا هى التى أفادت إضافة الفعل للاسم بعدها وهى أولى من (عن) [ص ٢٨].

وفى كلامه هذا بعض الإبهام، وأولى منه أن يقول: إن (من) حرف يفيد ابتداء الغاية، و(عن) حرف يفيد المجاوزة، وإرادة الابتداء هنا ظاهرة دون إرادة المجاوزة؛ إذ المعنى أن مبدأ هذا الأمر هو التقصير، وليس المعنى أن النتاج تجاوز التقصير.

* وفى تخطئة إسكان اللام فى «حلْقات» جمع حلقة، قال: لأنه يجب أن تفتح عين مفتوح الفاء الذى سلمت عينه من الإعلال فى جمع المؤنث السالم [ص ٤٨ وص٤٩].

وقاعدته هنا مبتورة؛ ذلك لأن الشرط فى فتح العين فى جمع المؤنث السالم أن يكون المفرد مؤنثًا ثلاثيًا صحيح العين ساكنها غير مضاعف ولا صفة، مع كون فائه مفتوحة حتى يجب إتباع العين الفاء فى حركتها [انظر: همع الهوامع ١/ ٧٢ وما بعدها].

وأنت ترى المؤلف قد أغفل جُلَّ هذه الشروط.

* وفى تخطئة قولهم: **البنتان أحدهما أو كلاهما** - ذكر أن الصواب: البنتان إحداهما أو كلتاهما.. وقال: «حيث تجب مطابقة البدل للمبدل منه فى التذكير والتأنيث» [ص ٤٩].

وهذا وَهَمٌ منه، فقد ظن أن (إحداهما) أو (كلتاهما) فى المثال الذى ذكره يعرب بدلاً من البنتين، وليس كذلك، فإنك إذا قلت: البنتان إحداهما مؤدبة،

كانت إحداهما مبتدأ ثانيًا خبره ما بعده، والجملة خبر المبتدأ الأول - وهو البنتان - وإذا قلت: البنتان كلتاهما مؤدبتان، كانت كلتاهما توكيدًا معنويًا للبنتين، ومؤدبتان خبر عنهما، ولا وجه للبدلية فى المثالين.

ثم إن البدل لا تجب مطابقته للمبدل منه فى التذكير والتأنيث - كما ذكر - إذ يجوز إبدال المذكر من المؤنث والعكس، وفى القرآن الكريم: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ④ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ [البروج: ٤- ٥]، والنار مؤنثة والأخدود مذكر، وهى بدل منه، وقال امرؤ القيس:

كَأَنِّى غَدَاةَ البَيْنِ يَوْمَ تَرَحَّلُوا
لَدَى سَمُرَاتِ الحَىِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ

فأبدل (يوم) وهو مذكر من (غداة) وهى مؤنثة بدل بعض من كل على المختار [انظر: همع الهوامع ٥/ ٢١٦].

* وفى تخطئة قولهم: أىُّ بنت تذاكر تنجح - ذكر أن الصواب (أيَّة) بنت تذاكر تنجح، وقال: «حيث تجب المطابقة كذلك» [ص ٤٩].

وما ادعاه من وجوب المطابقة بين (أىّ) والمضاف إليها غير مسلم له، فإنه جائز لا واجب، قال ابن أبى الربيع فى (البسيط ١/ ٢٨٨) «وأىّ إذا وقعت على المؤنث جاز أن تلحق التاء فتقول: أيتهن وأيهن.

وقال ابن منظور فى اللسان (أيا): «وتكون أى جزاءً وتكون بمعنى الذى، والأنثى من كل ذلك أَيَّةٌ، وربما قيل: أيُّهن منطلقة، يريد: أيتهن...» ثم قال: «وتقول: أى امرأة جاءتك وجاءك، وأيّة امرأة جاءتك، ومررت بجارية أىٍّ جارية، وجئتك بملاءة أى ملاءة، وأيّة ملاءة، كُلٌّ جائز، وفى التنزيل العزيز: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ اهـ.

* وفى تخطئة قولهم: **اجتمع مجلس محلى القاهرة، وقابلت موجه أول العلوم** - ذكر أن الصواب هو: اجتمع مجلس القاهرة المحلى، وقابلت موجه العلوم الأول، وقال: «لأنه لا يجب الفصل بين المضاف والمضاف إليه بوصف المضاف» [ص ٥١].

والمفهوم من عبارته(لا يجب الفصل) أنه يجوز؛ لأن عدم الوجوب لا يقتضى عدم الجواز، وهذا المفهوم مخالف لقاعدة النحاة من أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقًا، إلا عند ابن مالك الذى أجاز الفصل بينهما فى الاختيار بشرط أن يكون المضاف مُشْبِهًا للفعل -وهو المصدر واسم الفاعل- ويكون الفاصل منصوبًا هذا المضاف كالمفعول به أو الظرف وشبهه، قال فى الألفية:

فَصْلَ مضاف شِبْهِ فعل ما نَصَبْ
مفعولاً أو حرفًا أَجِزْ ولم يُعَبْ
فَصْلُ يمين واضطرار وُجِدا
بأجنبىٍّ أو بنعت أو نِدَا

* وفى تخطئة: **هذه عصاتى** - ذكر أن الصواب هو: هذه عصاى، وقال: «لأنهم توهموا تأنيثها بالتاء على حين أنها مؤنثة بالألف المقصورة» [ص ٥٢].

والقول بأن الألف فى (عصا) ألف التأنيث المقصورة غريب فإن الألف فى «عصا» وقعت ثالثة لامًا للكلمة، فهى من أصول الكلمة، وألف التأنيث المقصورة ألف زائدة تقع بعد ثلاثة أحرف فأكثر نحو ليلى وحُبَارى، ولها أوزان مشهورة محصورة فى كتب الصرف [انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٤٣٣] وما بعدها، وعلى ذلك فالتأنيث فى (العصا) ليس من الألف المقصورة فيها، وإنما هو السماع عن العرب.

* وفى تخطئة قولهم: **قرأت الرسالة إيَّاها** - ذكر أن الصواب: قرأت الرسالة نفسها أو عينها، وقال: لأن إياها ضمير نصب لا يختص بالتوكيد مثل نفس أو عين التى تؤكد بها المفردات [ص ٥٣].

وفى تعليله هذا اضطراب وقلق؛ فإن قوله: «لأن إياها ضمير نصب لا يختص بالتوكيد» لا يصلح تعليلاً لتخطئة الاستعمال السابق، وهو يشير إلى أن المؤلف يعرب (إياها) توكيدًا للرسالة قبله، ولا يصح هذا؛ فإنه لا يصح أن يكون توكيدًا لفظيًا له لاختلاف اللفظين، ولا توكيدًا معنويًا، لأن التوكيد

المعنوى محصور فى ألفاظ ليس من بينها الضمير [انظر: باب التوكيد فى كتب النحو].

ثم إن النفس والعين لا تؤكد بهما المفردات فقط - على ما يفهم من عبارته - وإنما يصلحان لتوكيد كل أنواع الاسم: مفردًا، ومثنًى، وجمعًا، فيقال: جاء الرجل نفسه و الرجلان أنفسهما والرجال أنفسهم، وهكذا العين.

هذا والأظهر فى المثال المخطأ قصد الدلالة على الوصفية، ولكن الضمير لا يصلح أن يقع صفة كما لا يصح أن يوصف؛ لأنه اسم جامد غير مؤول بالمشتق، وليس من الأسماء الجامدة التى يصح النعت بها والتى حصرها النحاة فى باب النعت [انظر: النحو الوافى ٣/٤٥٨ وما بعدها] وأرى أن الأولى فى تصحيح المثال السابق أن يقال: قرأت الرسالة التى نعرفها؛ حيث إن ذلك أدلُّ على مقصود المتكلم.

* وفى تخطئة قولهم: **كلما اجتهدت كلما تفوقت** - ذكر أن الصواب: حذف (كلما) الثانية، وقال: «لأن كلما الشرطية لا تتكرر فى الجملة» [ص ٥٤].

وليس هذا من التعليل فى شىء، وإنما امتنع تكرار (كُلَّما) لأنها فى معنى الظرف لإضافتها إلى (ما) المصدرية الزمانية وصلتها، ولا بد لها من شىء تتعلق به وهو جوابها (تفوقت) دون جواب لكل منهما، وهذا يجعل المعنى ناقصًا.

* وفى تخطئة قولهم: **الأمر الغير صحيح** - ذكر أن الصواب: الأمر غير الصحيح، وقال: «لأن المضاف إليه هو الذى يستحق التعريف لا المضاف» [ص ٥٦].

وهذا كلام عام ينبغى أن يخصص بالإضافة المعنوية دون اللفظية، فإن منها مواضع يغتفر فيها دخول (أل) على المضاف، جمعها ابن مالك فى قوله:

وَوَصْلُ أل بذى المضاف مُغْتَفَرْ

إن وُصِلَتْ بالثانِ كالجَعْدِ الشَّعَرْ

أو بالـذى له أضـــيـف الثـــانى

كـــزيد الـضـــارب رأسَ الجـــانى

وكـونـهــا فى الوصف كـــافٍ إن وقع

مُـثنّى او جَـمــعــاً سـبـيلـه اتّبَعْ

* وفى تخطئة قولهم: **هاتا مثالين** - ذكـر أن الصواب: هاتيـا مثـالين، وقـال: «لأن (هاتا) هى اسم إشارة إلـى المفردة المؤنثـة الحـاضرة، أصلهـا (تا) وزيدت عليها (ها) للتنبيه» [ص ٦٠].

وكُلٌّ من تعليله وتحليله لا يصـلح فى المثال الذى خطأه؛ ذلك لأن المقـصود توجيـه خطاب إلى اثنين بإعطاء مثالين، وعليـه فـ(هاتيا) فعل أمـر مبنى على حذف النـون وألف الاثنين فاعل و(مـثالين) مـفعول به لـهذا الفعل مـنصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى.

ولا دلالة فى فعل الأمـر هنا على الإشارة، وليست (ها) فى أوّله للتنبـيه - كمـا قال - وإنما هى بدل من الهمـزة، وفى [لسان العـرب - أتى]: «وتقول: هاتِ: معناه آتِ، على فاعل، فدخلت الهاء على الألف، وفيه أيضًا (هيت): «وقال الخليل: أصل هاتِ: آتِ، من آتى يؤاتى، فقلبت الألف هاء» اهـ.

ثم إنه لو كان المقصود الإشارة إلى المفردة الحاضرة - كما يرى - لصح المثال الذى خطأه بعد رفع ما بعد اسم الإشارة، فيقال للمفردة: هاتا مثالان، و يقال فى الإشارة إلى المؤنثتين: هاتان مثالان.

* وفى تخطئة **جـمع (دير) على أدْيِرَة** - ذكـر أن الصـواب: أديار ودُيُورَة، وقال: «لأن فِعْل - بكسر الفاء - تجمع على أفعال وفُعُولة، أما الجمع الأول - يقصد أدْيِرَة - فلم يسمع» [ص ٦٤].

ولى هنا تعقيبان:

الأول: أن فى ضبطه المفرد (دير) بأنه مكسور الفاء وَهَمًـا، فإنه مفتوح الفاء ساكن العين.

والثانى: أنه أطلق أن فِعْلاً - بكسـر الفاء - تجمع على أفعـال وفُعُولة، وهو يوهم بأن ذلك قاعدة مُطَّرِدةَ فى الجمع، وليس كذلك؛ فإن أفعـالاً من جموع

القلة، ولا يطرد إلا فى جمع الاسم الثلاثى الذى لم يَطَّرِدْ فيه (أفعُل) وهو غير فعل الصحيح العين [وانظر تفصيلاً فى جمع التكسير من كتب الصرف، وفى: الفيصل فى ألوان الجموع ص ٣٦ وما بعدها].

وأما فعولة جمعًا فإن أصله فُعُولٌ، والتاء مُدْخَلَةٌ فيه لتحقيق التأنيث نحو العمومة والخُئُولَة والبعولة والفحولة - جمع عم وخال وبعل وفحل، وإدخال مثل هذه التاء فى الجمع ليس من القياس، فلا تقول: عُيُونَةٌ فى جمع عَيْن، ولا: ضُرُوسَةٌ فى جمع ضِرْس، وهكذا.

* وفى تخطئة قولهم: طَيَّات الرسالة - ذكر أن الصواب: أطواء الرسالة وقال: «لأن (طى) تجمع على أطواء: فَعْل على أفعال وليس على فَعَلات [ص ٦٦].

وإطلاقه أن (فَعْلا) تجمع على أفعال ليس كذلك؛ لأنه مشروط بأن لا يطرد جمعه على (أَفْعُل)، كما قال ابن مالك:

وغـيـر مـا أَفْـعُلُ فـيـه مطَّرِد
من الثـلاثىِّ اسـمًـا بأفـعـالٍ يَرِدْ

وقد سبق تصحيح ما خطأه

* وفى تخطئة (النوادى) فى جمع النادى - ذكر أن الصواب: الأندية، وقال: «حيث تجمع كلمة (ناد) على أَنْدِية وأَنْدِيات، أى فاعل على وَزَنَىْ أفعلة وأفعلات، وذلك أن النوادى معناها الخطوب» [ص ٦٧].

وليس هذا بتعليل، فليس كلّ فاعل يجمع على أفعلة ، فقد يجمع على فواعل أو فَعَلَة أو فُعَّل أو فُعَّال، نحو: حاجز وحواجز، وحائض وحوائض، وساحر وسحرة، وغازٍ وغُزّىّ ، وصائم وصُوَّام، ولكل جمع من ذلك شروطه، وبيانها فى باب جموع التكسير.

وأما أفعِلات التى ذكر أن النادى يجمع عليها فهى جمع الجمع، أى جمع أندية التى هى جمع النادى، و جمع الجمع غير مقيس [انظر: همع الهوامع ١٢٣/٦ وما بعدها].

وكان عليه أن يقول فى تعليل التخطئة للنوادى: لأنه لم يرد عن العرب مع

كونه القياس فيه، لأنه اسم على فاعل نحو كاهل وكواهل، على حدّ قول ابن مالك:

فواعل لفوعل وفاعل
وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله
وشذّ فى الفارس مَعْ ما ماثله

[انظر: همع الهوامع ١٠٦/٦] وقد أجاز هنا الجمع قياسًا الشيخ مصطفى الغلايينى، وجاء به المعجم الوسيط [انظر: معجم الأخطاء اللغوية الشائعة ص ٢٤٤].

* وفى تخطئة **(المرايا) جمع المرآة** - ذكر أن الصواب (المرائى) وقال: «لأنها تأتى مثل مَسْعَى ومَسَاع..» [ص ٦٨ ، ٦٩].

وتنظيره هنا غير مستقيم ، والأولى أن يقول: لأنها تأتى مثل المقلاة والمقالى، إذ كلاهما اسم آلة من معتل اللام اليائى، وقد سبق أن المرايا أيضا صحيحة، على أنها جمع كثرة.

* وفى تخطئة قولهم: **من الطبيعى أن يحدث كذا** -ذكر أن الصواب: من الطَّبَعِىّ أن يحدث كذا، وقال: «لأنه عند النسب إلى كلمة على وزن فعيلة وجب حذف يائها مع تاء التأنيث» [ص ٧٠].

وهذه قاعدة مبتورة؛ فليس كل ما كان على فعيلة تحذف منه الياء مع التاء عند النسب، بل لابد أن يكون صحيح العين غير مضعف، فلا تحذف الياء عند النسب إلى طويلة أو عفيفة، قال ابن مالك:

وفَعَلِىٌّ فى فَعِيلَةَ الْتُزِمْ
وفُعَلِىٌّ فى فُعَيْلَةٍ حُتِمْ
وتَمَّموا ما كان كالطويله
وهكذا ما كان كالجليله

* وفى تخطئة قولهم: **الكوب ملىء بالماء** - ذكر أن الصواب: الكوب مملوء بالماء أو ملآن، وقال: «لأن الاشتقاق الثانى أَوْلَى من الأول» [ص ٧٦].

وليس هذا من التعليل فى شيء، وإنما يقال: لأن فعيلاً الوصف بمعنى مفعول سبيله السماع عن العرب، نحو قتيل ومقتول وجريح ومجروح، فقد ورد ذلك عنهم، ولا يصح أن تقيس فتقول: درس فهيم بمعنى مفهوم، ولا تقول: رجل نصير بمعنى منصور، وهكذا.

* وفى تخطئة قولهم: **امرأة عجوزة** - ذكر أن الصواب: امرأة عجوز، وقال لأن كلمة (عجوز) تستعمل للمذكر والمؤنث [ص ٧٧].

وذلك غير مشهور فى العربية، فإن المعروف أن العجوز صفة خاصة بالمؤنث، فلا يقال: رجل عجوز، إلا على قلة، وإنما يقال: رجل شيخ، وفى القرآن الكريم: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] وجاء فى لسان العرب (عجز): «والعجوز والعجوزة من النساء: الشيخة الهرمة، الأخيرة قليلة» وجاء فيه أيضًا: «قال الأزهرى: والعرب تقول لامرأة الرجل وإن كانت شابة: هى عجوزة، وللزوج وإن كان حَدَثًا: هو شيخها، وقال: قلت لامرأة من العرب: حالبى زوجك، فتذمرت وقالت: هلا قلت: حالبى شيخك» اهـ.

* وفى تخطئة قولهم: **لية الشاة أو إِلْيَةُ الشاة** - ذكر أن الصواب: ألية الشاة، وقال فى ضبطه: «بفتح الهمزة وكسر اللام» [ص ١٠٥].

ولم يقع لى هذا الضبط، وإنما المعروف أن الألية بفتح الهمزة وسكون اللام، وفى لسان العرب (ألا): «والألية - بالفتح: العجيزة للناس وغيرهم، ألية الشاة وألية الإنسان، وهى ألية النعجة، مفتوحة الألف، ولا تقل: لِيَّة ولا إِلْيَةَ فإنها خطأ» هـ.

والدليل على سكون اللام فى المفرد أنها تجمع على أَلَيَات - بفتح اللام اتباعا لفتحة الهمزة، كما هو المعروف فى مثله، والدليل أيضا سكون مثناها فى قوله عنترة:

مَتَى مَا تَلْقَنِى فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ
رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارا

وقول الراجز:

كـــــأنما عَطيّـــــةُ بنُ كـــــعب
ظَعـــــينة واقـــــفـــة فـى ركب
تَرتَـجُّ أَلْيَـــــاه ارتجــــاج الـوطْب

إذ لو كسرت اللام لا ختل وزن الشعر والرجز، والمعروف أن التثنية لا تغير من بنية المفرد ولا من حركاته.

وتلاحظ مما ذكرته أن مثنى ألية جاء بحذف التاء - على غير قياس - وهو الكثير وقد جاء بإثباتها قليلا..

سادساً
تَجَاوُزٌ في استعماله اللغوى

والمرغوب ممن يصنف فى اللحن اللغوى، ويعرض لتخطئة العامة والخاصة، أن يحرر لغته هو من كل ما يَشِينُ، وأن يتحرى الأفصح حيث كان، فيجرى على سَنَنِه ولا يتخطاه، ولا ينبغى له أن يستعمل ما يحتمل الصواب والخطأ، أو ما يحتاج إلى تأويل أو تخريج على مخرج ضعيف، حتى تكون منه القدوة الحسنة فى النقد وفى الاستعمال.

وفيما يلى بعض التجاوز الذى وقع فى الاستعمال اللغوى لمؤلف الكتاب، وبعضه يجوز على وجهٍ ما، ولكن كان حَرَىً به أن ينأى عنه كما ينهى غيره عن مثله.

* قال المؤلف فى المقدمة [ص ٧] «.. آملا أن يظل كتابى.. محل اهتمام العلماء والإعلاميين والدارسين بل وعامة القراء» ا هـ.

ولا وجه فى الفصحى لوقوع الواو تالية للحرف (بل) ولم يرد بذلك الكلام المحتج به، وذلك لأن (بل) إذا وقع بعدها مفرد - كما هنا - كانت عاطفة. والواو التالية لها حرف عطف، ولا يلتقى حرفان من جنس واحد فى كلامهم الفصيح، فالصواب أن يقول: بل عامة القراء (من غير الواو) أو يقول: وعامة القراء (من غير بل) أو الأفضل أن يقول: بَلْهَ عامة القراء، على معنى: دَعْكَ من عامة القراء فهؤلاء أحق بالاهتمام بالكتاب لشدة حاجتهم إليه

* وقال فى المقدمة أيضا [ص ٧]: «وإننى إذ أشكر كلاً من قرأ كتابى وعلّق

عليه لاخصُّ بالشكر . .» اهـ.

والفعل (شكر) أكثر ما يستعمل مُعَدًّى باللام إلى المشكور، لا مُعَدًّى بنفسه، ولم يجئ فى القرآن الكريم إلا كذلك، كقوله تعالى: ﴿كُلُوا من رِزْقِ ربِّكُمْ واشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ [سبأ: ١٥] وقوله تعالى: ﴿ولَقَدْ آتَيْنا لُقْمَان الْحِكْمَةَ أن اشْكُرْ لِلَّه﴾ [لقمان : ١٢]، وأما قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا ممَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالاً طَيِّباً وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّه﴾ [النحل: ١١٤] فالنعمة - فى الحق - ليست هى المشكور، وإنما المشكور هو الله والنعمة سبب داع إلى الشكر، وحذف المشكور للعلم به، وكأن الأصل: واشكروا لله نعمته.

وَرَجَعَ ابن السكيت تعدية الفعل (شكر) إلى المشكور بنفسه أو باللام إلى اللهجات العربية، فقال فى [إصلاح المنطق ص ١٩٤]: «وقد شكرت له صنيعة فأنا أشكر له شكرا، وقد شكرته لغة» أ هـ.

وقال فى موضع آخر [ص ٢٨١]: «وتقول: نصحت لك وشكرت، هذه اللغة الفصيحة، قال الله عز وجل: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْك﴾ وقال فى موضع آخر: «وأنصح لكم، ونصحتك وشكرتك لغة» ا هـ.

* وقال فى المقدمة أيضا [ص ٩]: «والصلاة والسلام على أفصح العرب سيدنا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين» ا هـ.

وقد خطأ هو فى كتابه هذا [ص ٥٨] استعمال (آل) مضافا إلى الضمير، لأنها لاتضاف إلا إلى الاسم الظاهر، فكان عليه أن يتجنب ما خطأ.

* وقال فى المقدمة أيضا [ص ٩] : «ولعل الحافز الذى دفعنى إلى تصنيف هذا البحث هو ممارستى **للعملية التعليمية**» ا هـ.

وتعبيره (العملية التعليمية) مستهجن وغير مستساغ، وإخاله من التأثر بلغة الفرنجة، وإذا عرضته على قواعد اللغة لفظته، فإن (العملية) مصدر صناعى صيغ بإضافة الياء المشدودة والتاء إلى مصدر الثلاثى (عمل) ولا معنى هنا من وراء هذه الزيادة، بل لا معنى فى الجملة أصلاً لهذه (العملية) وَدَعْك مما فى الأسلوب من وصف الشيء بنفسه، فإن العملية هى التعليمية، وخير من هذا أن يقول: . . . . . ممارستى للتعليم.

* وقال فى المقدمة أيضــا [ص ٩]: «ومعاشرة أبنائنا الطلاب، والتعرف على مستواهم فى التحرير والتعبير» ا هـ.

والفصيح أن يقول: وتعرف مستواهم، أى التدرج فى معرفته شيئــاً فشيئا، كما تقول: تحفظت القرآن، وتفهمت المشكلة، وفى اللسان (عرف): «وتعرفت ما عند فلان، أى تطلبت حتى عرفت» ا هـ.

ولا معنى فى كلام المؤلف للحرف (على) الموضوع فى اللغة لإفادة الاستعلاء، وليس هذا الحرف مما يستعمل مع الفعل (عرفت) وما يتصرف منه.

* وقال فى المقدمة أيضا [ص ٩]: «فضــلا عن أننى أعيش فى مجتمع تقوم فيه أجهزة الإعـلام المختلفة من إذاعة مسموعة أو مرئية أو صـحافة، تقوم فيه بدورها الفعال» ا هـ.

وفى هذه العبارة:

- تكرير الجملة (تقــوم فيه) من غير حــاجة إلى توكيد، فليس القــصد هنا إلى التوكيد بالجملة.
- استعمال (الدَّوْر) فى قوله (بِدَوْرِهَا) فى غيــر معناه المعجمى، فهو هنا بمعنى المهمــة والعمل، ولم يرد ذلك فى كــتب اللغة، وخــير من هذه العــبارة أن يقول: فضلاً عن أننى أعــيش فى مجتمع تؤدى فيه أجهــزة الإعلام المختلفة عملها المؤثر.

* وقال فى [ص ٦٥]: «وتستثنى (خضراوات) من هذه القاعدة عند اعتبارها اسماً لا صفة» ا هـ.

فاستعمــل (الاعتبار) بمعنى العدّ والحُسْبَان، وهو فى اللغــة بمعنى أخذ العبرة والموعظة، وكرر هــذا الاستعــمال فى تصريــف هذا المصدر فى [ص ٧١ وص ١٠٤] وقد خَطَّأ هو هذا الاســتعمال فى كــتابه فقال فى باب «صــواب لبعض أخطاء متنوعة» [ص١٠٠]: قولهم: يعتبر عملك جميلا - خطأ، صوابه: يُعَدُّ عملك جميلا.

* واستعمل (حيث) فى إفادة التعليل والسبب، فقال: «والصواب أن تقول: إذا قصرت وجب عقابك، حيث لا تتصل اللام بجواب إذا» ا هـ.

وتكرر هذا الاستعمال عنده فى مواضع كـثيرة، منها الصفحات: ١٩ - ٢٠ - ٢٤ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٣١ - ٣٢ - ٣٤ - ٤٣ - ٦٤ - ٦٨ - وغيرها.

والمعروف فى كتب اللغة والنحـو أن (حيث) ظرف للمكان مبنى على الضم على المشهور، وجوز الأخـفش وقوعها للزمان ولم يرد عن أحد أنهـا تستعمل لإفادة التعـليل [انظر: همع الهوامع ٣/ ٢٠٥] وما بعدها، و[لسـان العرب - حيثُ].



أما بعـد:

فإن هذه النَّقَدات اللغـوية لا تُغَضْغِضُ كثيرا من جـهد مؤلفنا المشكور، ولا تنال من شـرف غايتَهَ، ونُبْـلِ غرضه، وهو خـدمة الفـصحى والسـهر عليـها والرغبـة فى ذيوعهـا نقيةً خـالصةً من كل عيب، وأنـا - حين درست المسائل اللغوية التى وردت فى كتـاب، وعايرتها بمعيار الصـواب والخطأ - إنما امتثلت لدعوته التى جاءت فى مقـدمة طبعته الثانية: «آمـلا أن يظل كتابى من الأخطاء الشـائعـة فى النحـو والصرف واللغـة) مـحلٍّ اهتـمـام العلماء والإعـلامـيين والدارسين، بل وعامة القراء الذين مازلت أنتظر آراءهم حتى يصدر الكتاب فى صورة أقرب إلى الكمال المنشودة فى طبعـته الثالثة بإذن الله.. وما زال صدرى يسع كل رأى ويرحب به» ومن قبل ذلك دعوته فى مقدمة طبعته الأولى وفيها: «والعمل متـواضع لا أدَّعِى فيه كمـالا، بل أطلب النقد والتوجيـه من أساتذتنا وزملائنا وقرائنا».

وهأنذا قد لَبَّيْتُ، مدفوعا بحب العربية والدارسين لها، ولا سيما من يعرض لتصحيح الفاسد وتقويم المعوج، وأسأل الله لنا جميعا التوفيق..



معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة

تأليـف
محمد العدناني

مكتبة لبنـان
الطبعـة الأولـى
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
بيـروت

«نشر في المجلد الحادي عشر»

«العددين: الثالث والرابع»

«محرم ١٤١١هـ ربيع الآخر ١٤١١هـ»

«الصفحات: من ٤٢٤ إلى ٤٤٢»

« والصفحات: من ٥٧٤ إلى ٥٩٩»

«مجلة عالم الكتب بالرياض - السعودية»

المبحث الأول

بحب الفصحى والحرص على بقائها ونقائها، يُهْرَعُ كثير من عشاق العربية ودارسيها إلى الذَّوْدِ عنها، وحمايتها من أدران الخطأ، وسواء منهم من أُتيحَ له أن يكون متخصصًا في العربية ومن لم يكن كذلك، ولكنه مدفوع بحب لغته وقرآنه ودينه.

ومن هنا كان ذلك النَّتاجُ في مجال اللحن اللغويّ، الذي يقوم على دراسة ما قد يدور على ألسنة المثقفين، أو يجرى في كتبهم وصحفهم من ألفاظ وتراكيب تَخْتَلُّ بها عربيتهم على نحوٍ ما، وبعض هذا النتاج يتسم بالعمق والتأنى ومحاولة التقصِّى، وبعضه الآخر له من السطحية والعجلة أوْفَى نصيب.

ومن القسم الأول: ذلك المعجم الذى ألفه «محمد العدنانى»، وسماه (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) وقد صدر عن مكتبة لبنان فى طبعته الأولى سنة ١٩٨٤م.

و «محمد العدنانى» من مواليد فلسطين سنة ١٩٠٣م، وفيها تَلَقَّى تعليمه، ثم فى الجامعة الأمريكية بلبنان من بعد ذلك، حتى نال شهادة (ب. ع) سنة ١٩٢٧م ومارس التعليم فى عدد من الأقطار العربية زمناً طويلاً، ثم انتخب عضو شرف فى مجمع اللغة العربية الأردنى، وله عدة دواوين شعرية، وبحوث أدبية ولغوية، يأتى فى مقدمتها معجمه هذا، ومن قبله (معجم الأخطاء اللغوية الشائعة).

و «معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة» معجم يَرُوعُ القارئ شكلاً ومضمونًا؛ أما شكلاً: فبحجمه الكبير، وورقه الناعم المصقول، وغلافه الفاخر، وطباعته الجيدة، ودقته فى الضبط بالشكل. وأما مضمونًا: فبالقدرة على جمع تلك المواد وترتيبها، وتتبع مَنْ خَطّأ ومَنْ صَوَّبَ، مع إضافة آراء المجتهدين من أعضاء مجمع لغوى، أو ما أقرته هذه المجامع، أو بعضها، كل ذلك فى تَأَنٍّ دءوب، وبصبر لا يكاد ينفد، قَلَّ أن يكون لأحد من علماء هذا الزمان العجِل.

يضم معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (٢١٣٥) مادة لغوية، عُرضت على بساط التخطيء والتصويب مناقشةً واستدلالاً وترجيحًا، يتبعها دليل موجز لهذه المواد، يبين الخطأ وصوابه لمن كان في عَجَلَةٍ من أمره، ثم مراجعُ هذا المعجم لمن رغب في الاستيثاق من مادة، أو الاستزادة من شرح وتفصيل، ومن قبل ذلك صُدِّر المعجم بمقدمة ضافية، عرضت فيها الخطة والمنهاج.

والحق أن هذا المعجم يشهد لصاحبه بطول الباع في النقد اللغوي، ورَحْب الذراع في عرض الآراء وإبداء الرأي وترجيح المختار، وهو أمر يريح قارئه، ويحفظ عليه وقته وتشتيت فكره، ويتعب ناقده، إن حاول أن يظفر بسقطة قلم، أو هفوة ضبط، أو ضحالة محصول، أو سذاجة رأي.

ولكنه - مع هذا - يُغْرِي بالدراسة ويَسْتَحِثُّ، رغبةً في كشف محاسنه، وأملاً في تقويم ما قد يَنِدُّ عن الذاكرة البشرية - ومن سِمَتِهَا السهو والنسيان - ولا سيما مع إلحاح مؤلفه في ذلك، حيث قال: «وما علَى الذين يجيئون بعدي إلا أن يصححوا هفواتي - إن كان ثمة هفوات - ثم يكملوا الطريق الوعر الذى سرت عليه، واحدًا بعد آخر، كما يفعلون في سباق المراوحة، الذى يسمونه سباق المواصلة، أو سباق البريد» (المقدمة: ش).

وقد رأيت أن يأخذ المبحث الأول - من هذه الدراسة - اتجاهات مختلفة، ألخصها فيما يلى:

- منهج العدنانى فى تأليف المعجم.
- منهجه اللغوى.
- منهجه التصويبى.
- موقفه من بعض القضايا اللغوية نظرًا.
- رأيه في الاحتجاج بلغة العلماء.
- استعمال خَطَّأه، وهو يحتمل الصحة.
- استعمال صححه، وهو يحتمل الخطأ.
- مواد تستحق التعليق، ولكنه لم يعلق عليها.
- قواعد مبتورة، أو مُسَاءٌ فهمها.

أولاً
منهج العدنانى العام فى تأليف المعجم

سلك محمد العدنانى فى تأليف معجمه منهجًا يمكن تلخيصه فيما يأتى:

١- أنه رتب المواد المخطأة على نسق المعجمات الحديثة - وهو الترتيب الهجائى - مبتدئًا بباب الهمزة - أى الكلمات التى يكون أولها حرف الهمزة - ومنتهيًا بباب الياء - أى الكلمات التى يكون أولها حرف الياء - وذلك بعد تجريد الكلمات من حروفها الزوائد - إن كان بها زوائد.

٢- وأنه أخذ بعض المهم الصحيح مما أوردته كتب اللحن اللغوى من قبله، بعد دراسة وتمحيص، أما ما خطأه هؤلاء ورأى هو أنه صحيح، فقد أَيَّدَ رأيه بالدليل، وَدَعَمَهُ بالمصادر التى تسانده فى ذلك.

٣- وأنه أضاف إلى معجمه مَوَادَّ جديدة، دار النقاش حولها تخطئة وتصويبًا، ورأى فى ذلك رأيًا، واعتمد دليلاً.

٤- وأنه أعاد فى هذا المعجم بعض موادَّ من معجمه السابق (معجم الأخطاء الشائعة) بعد أن زاد عليها شواهد جديدة، أو بعد ظهور رأى حديث بشأنها من أحد مجامع اللغة.

٥- وأنه لم يأخذ فى تصحيح كلمة أو أسلوب برأى عضو واحد فى أحد المجامع اللغوية، إلا إذا وافق عليه المجمع اللغوى الذى ينتمى إليه، أو مجمع عربى آخر.

٦- وأنه أورد فى معجمه الأفعال مَتْلُوَّةً بحروف جدٍّ خاصة بها؛ ليتقيد بها من يرغب فى انتقاء الأفصح، دون أن يخطئ استعمال هذه الأفعال مَتْلُوَّةً بحروف أخرى - مع عدم تغيير معنى الفعل معها - وإن اختلفت درجة الفصاحة، ولزيادة الإيضاح لهذا النوع من الأفعال أحال القارئ إلى مادتين فى معجمه، هما: مادة (لا يخفى على القراء) ومادة (اعتقد)؛ حيث شرح وفَصَّل آراء العلماء فى التناوب بين حروف الجر.

٧- وأنه اهتم بضبط الكلمات والأعلام بالشكل التام غالبًا؛ خوفًا من الوقوع فى لَبْسٍ أو غموض، ولأن المعجمات قد تهمل ذلك أحيانًا.

٨- وأنه ذكر صواب الـكلمة المُخَطَّأة مرتين: مرة صَـدَّرَ بها عنوان المادة؛ لكى يأخذه نظر القارئ، فـيبقى فى ذهنه، ومرة فى شرح المادة، ليـزداد رسوخًا فى الذهن، أما الكلمة الخطأ، فقد اكتفى بذكرها فى الشرح مرة واحدة.

٩- وأن الكلمات ذات المعـنيين أو أكثر: إذا كـان أحدها أشهـر من الآخر، أو أقوى منه، فإنه يضعه أولاً فى عناوين المواد.

١٠- وأنه التزم الإيجاز - ما استطاع - وذلك بذكر التعريف الواحد، أو المعنى الواحد، مـرة واحدة، مَتْـلُواً بأسماء جـميع ما عنده مـن المصادر التى ورد فيها، أو معظمها، أو بعضـها، ورأى أن هذا يُغْنِى عن ذكر خلاصة ما قاله كلُّ معجم، وغَرَضُهُ من ذلك الإيجاز هو تجنب التكرار المملّ، والحفاظ على وقت القارئ.

١١- وأنه وازن بين عدد المخطئين لاستعمالٍ ما وعدد المصادر التى يعتمد عليها فى التـصـويب، فإذا قَـلَّ عدد المُخَطِّـئِين اكتـفى بذكـر بعض المصـادر فى التصويب، وإذا كثر عددهم زاد من المصادر التى تؤيد وجهته.

١٢- وأنه لم يذكر أسمـاء اللغويين والأدباء الذين خَطَّأ استـعمالهم؛ لأن ذلك ضرب من التشهير بالمخطىء لا يُرْضيـه، وليس لهذا الغرض أَلَّفَ معجمه، اللهم إلا إذا اضْطُّـرَّ إلى ذلك، إما لشهرة المستعمل، أو لأن غيره اقتدى به.

١٣- وأنه ذكر أسـماء الأدباء والعلماء كـافة خِلْوًا من الألقـاب العلمية وغـير العلمية، كلقب «الدكتور» أو «الأستاذ» أو «الأديب»؛ لأنهم خالدون بآثارهم التى أفادت منها اللغة، لا بألقابهم.

١٤- وأنه وضع مصادر معجمه - القديم منها والحديث - على حسب وصولها إليـه، لا على حـسب ترتيب حـروف الهـجـاء، ولا تـاريخ الطبع، ولا موضوعات كل مصدر منها.

١٥- وأنه أورد المراجع اللغوية على حـسب التسلسل التاريخى لوفاة مؤلفـيها، بادئًا بأقدمها، ومنتهيًا بأحدثها.

١٦- وأنه أكثر من الاستطراد إلى غير المسائل المخطأة - مما لا يتصل بموضوعه- مثل: جموع المادة، والنسب، والتـصغير، والاشتقاق، والتـفرقة بين المعانى

للألفاظ المترادفة، وبعض الطُّرَفِ الادبية، وبعض أشعار له، ومن يطالعْ فى المعجم يَرَ من ذلك الكثير.

ثانيـــاً

منهجــه اللغــوى

أما المنهج اللغوى فى معجم العدنانى فيمكن تلخيصه فيما يأتى:

١- إذا كان لحروف الكلمة حركات شـاذة أو نادرة، فإنه يكتفى بالحركات التى يضعها مُنَضِّدُ المطبعة، دون أن يقول بعد ذلك بفتح كذا، أو كسر كذا.

٢- والكلمات الفصيحة التى دخلهـا شىء من التحريف فَظُنَّتْ عامية، يرى أن نَرْجِعَهَا إلى أصلها ونسـتعملها؛ إحياءً لها، وتضييـقًا لِلْهُوَّةِ التى تفصل بين الفصحى والعامية.

٣- وإذا كان للحرف أكثر من حركة واحدة، اكتفى بذكر أكثرها شيوعًا.

٤- وإذا اجتمعت كلمتان فصيحتان، تستعمل العامة إحداهما وتهملَ الأخرى، فإن التى تستعملها العامة هى الكلمة العليا - فى رأيه.

٥- وأما الاجـتهـاد النَّحْوِىُّ واللُّغـوِىّ، فَبَـابٌ يجب أن يكون مـفتوحًـا على مصْرَاعَيْه دائمًا، بشرط أن يكون المجتهد من المتبحِّرين فى اللغة والنحو، مع تَرك الحكم الفصل للمجـامع اللغوية دون غيرها؛ منعًـا للفوضى فى اللغة، ورغبةً فى عدم ترك الحكم على الاستعمال لكل أحد.

ثالثـــاً

منهجــه التصــويبى

اعتـمد العدنانى فى تصويب الكـلمة أو العبارة على وجـودها فى واحد مما يأتى:

١- فى القرآن الكريم.

٢- فى الحديث الشريف، إذا تحققت أمور ثلاثة:

أ- التـأكـد من حرص الراوى علـى نقل اللفظ الذى نطق به الرسـول ﷺ نَصـًا.

ب- التأكـد من أن الراوى غير أعـجمى؛ خشـية أن يكون مِـمَّنْ لا يحسن النطق بالفصحى.

جـ- أن يكون الحديث مما يقبله العقل، فإذا رفضه العقل انصرف العدنانى عن الاستشهاد به.

٣- فى أمهات المعجمات كلها أو بعضها أو واحد منها، على ألا يكون سبب الانفراد خطأ مطبعياً.

٤- فى بيت لأحد أمراء الشعر الجاهلى - على ألا يكون مَنْحولاً - أو فى بيت لأحد فحول شعراء صدر الإسلام والعصر الأموى.

٥- فيما أقرته مجامع اللغة العربية فى القاهرة ودمشق وبغداد وعمان.

٦- فى أمهات كتب النحو، إذا غلب الرأى بتصويبها.

ثم يضيف العدنانى إلى منهجه فى التصويب ما يأتى:

١- الالتزام بما أجمعت عليه المعجمات، وبعض ما أقرته مجامع اللغة، مع عدم الاهتمام بما نسب إلى بلغاء العرب فى صدر الإسلام، عند الشك فى صحة الرواية عنهم، ولا بما قاله أئمة الأدب العربى فى القرون العشرة الأخيرة، إذا لم يجد معجمًا مُوَثَّقًا يَدْعَمُ أقوالهم.

٢- إهمال جميع ما لم تذكره المعجمات، ولم تُقِرَّهُ المجامع اللغوية فى العالم العربى، أو أحدها.

٣- إهمال جميع ما شَذَّ عن قواعد النحو والصرف.

٤- الابتعاد عن معظم الضرائر الشعرية التى يُسْمَحُ بها للشاعر دون الناثر، مع الدعوة إلى إجازة بعض هذه الضرائر فى النثر؛ لتذليل كثير من العقبات اللغوية والنحوية.

٥- فى اللغة بعضٌ من الاستعمال يرى العدنانى أن يُهْجَرَ ويستبدل به غيره، مع أنه صحيح من جهة اللغة؛ لأن استعماله يصرف ذهن سامعه أو قارئه إلى معنى قبيح أو غير مقصود، وذلك نحو قولهم: جامعتُ فلانَةً على أمر كذا - يعنى: وافقتها فى الرأى - فإن هذا التعبير يشعر بمعنًى خاصٍّ يَخْجَلُ بعض الفضلاء من التفوه به، وخير منه أن يقال: أَيَّدْتُ فلانةً، أو رأيت رأيها.. إلخ.

٦- إذا اختلف النحاة فى صحة المادة أو خطئها، فإنه يختار من هذه المذاهب ما يرى أنه أقرب إلى العقل، مع إجازة رأى المذاهب الأخرى.

٧- الكلمات التى يقترح استعمالها - مما جاء فى معجمه - لا يُلزِمُ أحدًا باستعمالها، بل تَوَجَّهَ بها إلى المجامع اللغوية؛ للنظر فى رأيه وإقراره - إن بدا لها ذلك.

٨- لم يقبل استعمال الكمات التى لم تَرِدْ فى معظم المعاجم الموثوق بها، والمشهود لها بالدقة، أو فيها كلها.

٩- لم يَرتضِ رأيًا انفرد به عضو فى أحد مجامع اللغة، إلا إذا وافق عليه المجمع الذى ينتمى إليه، أو مجمع عربى آخر.

ولى على هذا المنهج تعليق:

فإنه - إذ اعتمد على وجود الكلمة فى القرآن الكريم - لم يُشِرْ إلى موقفه من القراءات القرآنية بدرجاتها المختلفة، ولم يَرِدْ فى مواد معجمه ما يشير إلى أنه اعتمد هذه القراءات - أو بعض درجاتها - حجةً فى تصويب الاستعمال، ومن الثابت أن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ،وأن بعض الكلام المُخَطَّأ يمكن تصحيحه على وَفْقِ هذه القراءات.

وكذلك الحديث الشريف، ينبغى أن يكون المقياس هو التأكد من حرص الراوى على نقل اللفظ الذى نطق به الرسول ﷺ فقط، دون اشتراط ألا يكون الراوى أعجمياً؛ إذْ إن من الأعاجم من كان يتقن العربية - درايةً وروايةً ونطقًا- كأبنائها العرب، وأكثر علماء العربية كانوا من العجم. ثم إنه لا علاقة بين عُجْمَةِ الراوى وصحة ما يَرْوِى - مع تحقق الشرط الأول من شروطه - وهو الحرص على نقل النص اللفظى للحديث. وكذلك الشرط الثالث - وهو أن يكون الحديث مما يقبله العقل - لا مدخل له فى صحة اللفظ، فإن من الأحاديث ما يعجز العقل عن إدراك مضمونها، كالأمور الغيبية، ولا ينبغى أن يكون لهذا مدخل فى صحة اللفظ أو الأسلوب أو فسادهما. ولم يُشِرْ العدنانى فى أثناء معجمه - على سَعَتِهِ - إلى حديثٍ رفضه لعدم تحقق الشروط التى اشترطها.

وكذلك دعوته إلى إهمال جميع ما شذ عن قواعد النحو والصرف، دعوة تتضمن شيئًا من المجازفة اللغوية، والعمل بها يؤدى إلى إسقاط بعض ما فى

القرآن الكريم والحديث الشريف والتراث: شعرًا ونثرًا، مع دعم صحة البديل القياسيّ له - والسماع مقدَّمٌ على القياس مُسقطٌ له - ألا ترى أن الفعل (استحوذ) - وما يتصرف منه - مثلاً، شاذ عن القياس؛ لعدم إعلاله - مع استيفاء شروط الإعلال - فهو نظير (استقام) الذى أصله (استَقْوَمَ) ولم يرد هذا الفعل وتصريفاته مُعَلاًّ عن العرب، فلم يقولوا: (استحاذ) وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ ﴾ [المجادلة: ١٩].

ثم إن الشذوذ فى اللغة ليس مَحَلَّ اتفاق بين العلماء، بل هو خاضع للرأى والاجتهاد فى القاعدة والاشتراط لها، فما يُعَدُّ شاذاً عند البصريين قد يكون قياسًا عند الكوفيين، أو قليلاً. وإِذَنْ فما ضابط الشاذ الذى رغب العدنانى فى أن يُلْغِيَهُ كُلَّهُ من كلام الناس!!

رابعًا
موقفه من بعض القضايا اللغوية نظرًا

وضَّح العدناني موقفه من بعض قضايا اللغة - فى مُقَدّمَةِ معجمه وغيرها - على النحو الآتى:

*** المُولَّـد:**

يفرق العدنانى بين الألفاظ والعبارات المولدة قديمًا والمولدة حديثًا، فهو يقبل المولد قديمًا؛ للحاجة إليه، ولكونه القِسْمَ الأكبر من اللغة، ولا كذلك المولد حديثًا، يقول: «وأنا ممن يدعون إلى استعمال الكلمات المولدة دون تردد، وهى الكلمات المستعملة بعد أواخر القرن الثانى الهجرى فى الأمصار، وبعد أواسط القرن الرابع الهجرى فى جزيرة العرب، وقسم كبير جداً من لغتنا مولد، فإذا أنكرنا استعمال المولد نكون قد أنكرنا استعمال القسم الأكبر من الكلمات التى يستعملها اليوم كُتَّابُنَا وشعراؤنا، ونكون قد قتلنا آلاف الكلمات التى عاشت على ألسنتنا أكثر من عشرة قرون» اهـ (الصفحة ى).

ثم يقول: «ولم أقبل الكلمات المولدة الحديثة التى انفرد بذكرها المعجم الوسيط، إذا كان مجمع اللغة العربية بالقاهرة لم يوافق على استعمالها، مع أننى اقترحت على المجمع الموافقة على بعضها؛ لأننى اعتقدت أن المعجم كان مصيبًا فى رأيه» اهـ (الصفحة: م).

*** الأعجمي المعرَّب:**

يدعو إلى التسليم بصحة ما عُرِّبَ قديمًا من ألفاظ العجم، فإنه قد صار عربياً بالاستعمال، ويقول: «وأنا أؤيد الجَوَالِيقِيَّ وابْنَ الجَوْزِيَّ وسواهما من أئمة العربية الذين قالوا: إن الكلمات الأعجمية التي عربها العرب وحولوها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظهم تصبح عربية» اهـ (الصفحة ى).

أما المعرب حديثًا فلم يرد في مقدمته ما يؤيد قبوله أو ما يرفضه، ولكن مَنْ تَتَبَّعِ مواد معجمه يَبِينُ اختلاف رأيه - ولا سيما في المعرب الذى له مقابل عربى - فمرة يرفضه، ومرة يقبله مع مساواته العربيَّ في الاستعمال، ومرة يفضله على العربى، ومرة يفضل العربيَّ عليه، وسيأتى توضيح ذلك عندما أعرض موقفه التطبيقي من بعض القضايا اللغوية

*** الأضداد:**

وهى الكلمات العربية التى ورد لكل كلمة منها معنيان، وقد ذهب إلى صحة استعمال مثل تلك الكلمة في كلا مَعْنَيَيْهَا، ولكنه يختار لها المعنى المشهور المألوف؛ لأنه الأقرب إلى الذهن، وللتيسير على الناس فَهْمًا وإفهامًا، وقد كتب في باب الضاد من معجمه بحثًا مفصلاً عن الأضداد في اللغة، قال في آخره: «وفي هذا المعجم كلمات كثيرة يحمل كل منها معنيين متضادين، علينا ألا نستعمل إلا معانيها المألوفة، وألا نلجأ إلى استعمال المعانى المهجورة إلا عند الضرورة القصوى، وعندما توجد قرينة تدل على المعنى المقصود، والتقليل من استعمال الأضداد يعنى التقليل من التشويش والفوضى اللذينِ يصيب بهما ذلك الاستعمال أذهاننا» اهـ (م: ١١٤٢).

ومن قبل ذلك قال في المقدمة: «وهذه الدعوة - يقصد دعوته إلى إهمال المعنى غير المألوف - لا تعنى أننى أخَطِّئُ من يستعمل المعنى الآخر غير المختار وغير المألوف، ويهمل المختار والمألوف؛ لأن هذا من شأن مجامعنا اللغوية» اهـ (الصفحة ق).

*** اللهجة العاميّة:**

لا يرفض العدنانى لهجة العامة رفضًا باتًا، وإنما يدعو إلى التَّأَنِّي في الرفض

أو القبول، فإذا ما كانت كلمة تتفوه بها العامة فصيحة قَبِلَهَا، بل آثرها على قرينتها في العربية الفصحى؛ لإِلْفِ الناس لها، واتئناسهم بها، يقول: «وأنا فى هذا المعجم وفى تَوْأَمِـه (معجم الأخطاء الشائعة) لا أؤيِّد استعمال الكلمات العامية - كما خُيِّلَ إلىَ بعض النقاد الذين قرأوا مقدمة المعجم الأول، ولكننى أوثر استعمال الكلمة الفصيحة التى تتفوه بها العامة على الكلمة الصحيحة التى تأبى العامة استعمالها أو لا تستحسنه» اهـ (الصفحة ص).

*** التناوب بين حروف الجر:**

يستسيغ ذلك، على ألا نُسْرِفَ فى اللجوء إليه، ولكن الشرط عنده هو ألا يؤدى ذلك التناوب إلى التباس المعانى؛ يقول: «ودعوت القارئ فى نهاية كل مادة من هذا النوع إلى الرجوع إلى مادتى (لا يخفى على القراء) و (أعتقد) ليرى أنه يحق له أن يضع حرف جر مكان آخر، إذا لم يلتبس المعنى، وهذا أوافق عليه موافقة تامة، أو إذا أُشْرِبَ فِعْلٌ معنى فعلٍ آخر؛ لمناسبة بينهما، وهذا أرى ألا نسرف فى اللجوء إليه؛ لأن طريقه وَعْرٌ جدا، لا نأمن فيه العثار» اهـ (الصفحةل). وفى إحدى مواد معجمه وضح العدنانى هذه المسألة، فذكر آراء العلماء فيها قبولاً ورفضًا، ثم عقب فى كثير من الأحوال، لكنها لا تَطَّرِدُ فى كل موضع، ويترك الأمر فيها إلى السماع لا القياس» اهـ (م:٥٧٩). وسيأتى توضيح ذلك تطبيقًا.

*** الشاذّ:**

يدعو إلى إلغاء الشواذ كلها، أو جُلِّها - إن تعذر إلغاء الجميع؛ لتخفيف العبء عن الكُتَّاب والأدباء؛ إذ إن الشاذ يُحْوِجُ إلى الرجوع إلى كتب اللغة والنحو والمعجمات، وربما لا يتيسر لهم ذلك، يقول: ولا أدرى: لماذا لا تحاول مجامعنا الأربعة والمكتب الدائم لتنسيق التعريب فى الوطن العربى بالرباط - إلغاء جُلِّ الشواذ فى اللغة العربية، إذا تعذر إلغاؤها كلها؛ لكى نخفف قليلاً العبء الذى تحمله أذهان أبناء الضاد ومحبيها» اهـ (م: ١٩٨٠) وقد سبق تعليق لى على ذلك عند بيان منهجه التصويبى، وسيأتى توضيح أكثر عندما أعرض بعض مسائله - فى هذا - فى منهجه التطبيقى.

* **الترجمة الحرفية:**

لا يرى وجهًا لترجمة التراكيب الأجنبيـة ترجمة حرفية، إذا كان فى لغتنا ما يؤدى عن ذلك تأدية تامة أو شبه تامة، أما الألفاظ الأجنبية فإنه لا يرى بأسًا - فى الأعلام بوجـه خاص - أن يوضع الاسم الأعجمي بين قـوسين بعد الاسم العربى، إذا كـان العرب قد وضعـوه أولاً، اسمًا لمكان أو لغيـره؛ لكى يعرف المتخرجـون فى المعاهد الأجنبية من أبناء الضـاد الاسْمَ العربىَّ الأصلىَّ قبل أن يُحَرِّفَهُ الأعاجم؛ لأننا إذا اكتفينا بذكر الاسم الأعجمى فقط ابتعدنا عن تاريخنا العربى. (م: ٢٧٧).

* **الخلاف المذهبى:**

هو من أنصار قبول كل ما وافق عليه الـبصريون وخَطَّأه الكوفيون، وكل ما وافق عليه الكوفيون وخطأه البصـريون؛ والغرض من ذلك أن نقلل من عثرات الأدباء فى اللغة، ويقول: «وعلى مؤلفى كتب النحو الحديثة: الجامعية والثانوية - إجازة آراء النحاة البـصريين والكوفيين جميـعها، على أن يُقِرَّ أحد مـجامعنا اللغويـة مواد تلك الكتب وأسـاليبهـا فى التأليف، قـبل إقدام وزارات التـربية والتعليم على طبعها» اهـ (الصفحة د).

وتلك الدعوة منه ربما جاوزت حَـدَّهَا، ولم يُقَدِّرْ هو عاقبةَ أمـرها؛ فالأخذ بها - فى رأيى - يؤدى إلـى تضييع اللغـة - ولا سيمـا القواعـد التى أُسِّسَتْ عليها - ولا يحفظ عليها شيئًا تستمسك به! فهل يدرى الأستاذ أنه لا يكاد يجد مسألة نحوية إلا وجد فيها خلافًا بين المذهبين، أو بين من يسلك مسلكهما من النحاة المتقـدمين والمتأخرين؟ ألا ترى أن المشهور المـألوف لكل أحد أن (الفاعل مرفـوع وأن المفعول منصوب) وعلى ذلك جـرى الكلام شعرًا ونثرًا، وَعُـدَّ ما خالفه خطأً، أو شاذًا فيما ورد من أمثلته لا يقاس عليه، لكنا وجدنا من النحاة من يجيـز (نصب الفاعل ورفع المفـعول) ويقيس على ذلك، مـتى أُمِنَ اللبس ومُيِّزَ أحدهما من الآخر، قال ابن أبى الربيع: «وأما ابن الطراوة فقال: إذا فُهِمَ المعنى فارفع ما شئت، وانصب ما شئت، وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احـتمل كل واحد منهما أن يكون فاعـلاً، وذلك نحو: ضرب زيد

عمرًا، لو لم ترفع زيدًا وتنصب عمـرًا لم يُعْلَمْ الفاعل من المفعول» ويعلق ابن أبى الربيع على هذا بقوله: «فيلزم على قوله أنك إذا قلت: ضربت زيدا هند، يجوز لك أن ترفع زيدا وتنصب هندا، لأن علامة التـأنيث اللاحقة للفعل دالة على أن هندا هى الفـاعل، فـلا يُحْـتَاجُ إلى المحـافظة على الإعـراب - على قوله-» اهـ [البسيط فى شرح الجمل ١/ ٢٦٢].وقديمًا قال الخليل: لغة العرب أكثر من أن يَلْحَنَ متكلم، وروى الفراء عن الكسـائى قال: على ما سمعتُ من كلام العرب ليس أحد يَلْحَنُ إلا القليل.

ومَن شاء الاسـتزادة من هذا الاضطراب المذهبى فليذهب إلى أمهـات كتب النحو، مثل: همع الهـوامع للسيوطى، وشرح المفصل لابن يعـيش، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل.

ثم: كيف نحقق الهدف من تدريس اللغـة والنحو، إذا كان الدارس يعرف - سَلَفًا- أن كل كلام يقوله مُجَازٌ على رأيٍ ما؟ وأن كل شرط فى قاعدة معترض عليـه من جـانب؟ وكان الأَوْلَى بالأسـتـاذ أن يدعـو إلى تدريس الأرجح من الآراء، ويدعو إلى التـمسك باسـتعمال مـا وافقه على شـروطه وتجنب دراسة الخلافـات فى المدارس الثانوية، وفى المرحلة الجـامعيـة لغير المـتخصـصين فى اللغـة، حتى تَمْرُنَ ألـسنتهم على الأفـصح المشهـور من كلام العـرب، وتُترك دراسة المذاهب والآراء ومـا يَعْلَقُ بها إلى المتـخصـصين فى اللغـة، ولا تهمل أصلا، لأن من القرآن الكريم والحـديث الشريف والتراث الشعـرى والنثرى ما ورد به، ولا يمكن التخريج إلاّ عليه.

*** التنازع النحوى:**

ذكر العدنانى بعضًا من أمثلته تحت هـذا العنوان، وبَيَّنَ وجهة العلماء فيها، ثم قال: «هذه الفـوضى - يقصـد فى تخريج أمثلة التنازع - تحـملنى على أن أقترح على مجامعنا الأربعة إلغاء التنـازع من كتاباتنا المعاصرة: نثرها وشعرها؛ لأن الشاعر الفـحل والأديب الكبير لا يحتاجـان إلى هذا الأسلوب المعقد لنظم بيت أو كتـابة جملة، وأقـترح على نحـاتنا المعاصـرين أن يكتفوا بـذكر بعض الأمـثلة التى أوردتها، مع تفـسـير واضح ووافٍ لهـا، على أن يوصوا القـراء

بالابتعاد عن هذا الباب الغامض الشائك»اهـ. [م ١٨٩٣] وانظر هذا المعنى أيضًا فى [م: ١٢٣٢].

*** نزع الخافض:**

إذ ورد عن العرب أمثلة قليلة حذف فيها حرف الجر فنصب ما كان مجرورا به؛ كقولهم: ذهبتُ الشامَ، ومُطِرْنَا السهلَ والجبلَ، ورأى العدنانى فيه هو: «أن نقبل - على مَضَضٍ - بالجمل التى نطق بها العرب وفيها كلمات منصوبة على نزع الخافض، لكيلا نقطع الصلة بيننا وبين ما تَفَوَّهَ به أجدادنا، وأن نُخَطِّىء كل كاتب حديث معاصر يلجأ إلى نصب على نزع الخافض، مستعملاً الفعل الذى استعمله الأجداد وحاذفًا حرف الجر، لكى يُرِىَ المتحذلقين أمثاله أنه يعرف قاعدة النصب على نزع الخافض، وأن نُفْهِمَ كل شاعر معاصر يلجأ إلى نصب الاسم منصوبًا - بدلاً من أن يكون مجرورًا- رِكَّةً يجب ألا تظهر فى شعر الشعراء الفحول، وأنه إذا ورد الأسلوب بروايتين، إحداهما على نزع الخافض. فعلينا أن نأخذ بالرواية الثانية المستقيمة»اهـ [م: ١٨٩٢].

*** الكون العامّ:**

أشار إلى آراء العلماء فى حذف الكون العامّ وجوبًا، أو جواز ذكره وحذفه، وذلك نحو قولنا: الشهامة «موجودة» عند العرب- أو - هذه الكلمة «موجودة» فى المعجم الكبير، ونقل أن ابن جِنّى أجاز ظهوره، وأن ابن مالك جعله أغلبيا، وأن ابن يعيش أجاز ظهوره قبل الظرف، وأن المجمع اللغوى أجاز نحو المثالين السابقين، وجعلهما من باب الكون الخاص، ثم قال العدنانى: «وأرى أن نحذف الكون العام ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً؛ لأن فى الإيجاز البلاغةَ العظمى»اهـ [م: ٢٠٣٩].

*** المنع من الصَّرْف:**

يدعو إلى إجازة صرف الممنوع من الصرف فى النثر والاختيار، كما أجيز فى الشعر والاضطرار، تسهيلاً لجريان اللغة عى ألسنة الأدباء والكتاب، وبُعْدًا عن التعقيد اللغوى؛ يقول: «إن كثرة الأسباب التى تمنع الكلمة من الصرف والتى تدعو إلى صرفها، محافظةً على وزن أو مراعاةً للتناسب فى أواخر الكلمات المتجاورة - أو غير ذلك من أسباب التسامح الكثيرة - تحملنى على أن أقترح

على مجامعنا إجازة صرف الممنوع فى النثر، كإجازة صرفه فى الشعر، تجنبًا للغموض الذى يكتنف الكاتب فى مجاهل هذا الموضوع العويص الشائك» اهـ [م: ١٠٩٩].

* **الضرورة:**

يدعو إلى أن يسمح للناثر باستعمال ما جاء ضرورةً فى الشعر، حتى يستقيم الكلام على وتيرة واحدة، فيستريح المنشئ كما استراح المنشد، يقول: «وأنا أدعو اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية أن يُقِرَّ بالإجماع السماح للناثر بجميع ما سمح به للشاعر، وأطلق عليها اسم (الضرائر)؛ لتزيح عن كواهل الكتاب عبئًا ثقيلاً، لا يزالون يرزحون تحت شدة وطأته» اهـ [م: ١١٤٦].

وعلى هذا أجاز قياسا فى نثر الكلام حذف النون من المضارع (يكون) إذا وليها ساكن؛ نحو: فَلْيَكُ الرسول قدوة لنا، قياسًا على قول الشاعر:

فإن لم تك المرآة أبدت وسامة
فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

[م: ١١٤٦].

وأجاز أن يستعمل (الغُلامة)- بالتاء - للمؤنث، قياسًا على قول الشاعر:

ومُرْكَضَةٌ صَرِيحِيٌّ أبوها
تُهَانُ لها الغُلامة والغلام

[م: ١٤١٧].

خامسًا
رأيه فى الاحتجاج بلغة العلماء

لم يرد عن العدنانى رأى صريح- فى معجمه - يشير إلى أخذه بلغة العلماء - من أهل اللغة وغيرهم- أو عدم الأخذ بها فى تصحيح الاستعمال المُخَطَّأ، وأعنى بلغة العلماء: ما أُثِرَ عنهم من ألفاظ وتراكيب تضمنتها مؤلفاتهم، أو نقلت عن ألسنتهم، مما قد يجافى الفصحى على نحوٍ ما - ولكن مِنْ تَتَبُّع موادِّ معجمه يتضح له أنه يفرق بين لغة علماء اللغة ولغة غيرهم فى الائتناس بهَا فى

تصحيح الاستعمال، فهو لا يعتد بلغة العلماء من غير أهل اللغة، ولذا خطأ:

* (النويرى) صاحب كتاب (نهاية الأرب) حين استعمل الظرف غير المتصرف (دون) بالباء (بدون) في قوله: «كان أكثرها يصدر عني بالكلام المرسل بدون أن يشاركني أحد ممن ينتحل الكتابة بالأسجاع» اهـ. قال العدناني: «وأنا لا أستطيع الاعتماد على قول النويرى؛ لأنه ليس من أعلام اللغويين، الذين يمكننا الاستشهاد اللغوى بما يكتبون» اهـ [م٦٧٩]

أما علماء اللغة فقد أخذ بلغتهم، وصحح عليه بعض الاستعمال، وذكر من هؤلاء:

* (المُبَرِّد) فى كتابه (الكامل فى اللغة والأدب) حيث جمع (المِرْجل)- وهو القدر من الطين المطبوخ أو النحاس- على (المراجيل)- بالياء- مع أن صوابه هو (المراجل) بلا ياء- [م: ٧٣٢].

* (ابن جنى) فى كتابه (الخصائص) حيث قدم (النفس)- مقصودًا بها التوكيد - على المؤكَّد، فقال: «وهى متعلقة بنفس تبًا»، يريد. متعلقة بـ «تبًا» نفسها [م: ١٩٣٦].

كما أخذ باستعماله أيضًا، حيث استعمل الفعل (استرسل)- بمعنى واصل شيئًا ما - وقال: «.. وأنه ليس استرسالاً ولا تنجيحا»، كما قال: «ألا ترى أنهم إذا استرسلوا فى وصف العلة وتحديدها..» [م: ٧٥٢]

* (سيبويه) فى (الكتاب) حيث استعمل (النفس) - مقصودًا بها التوكيد - مقدَّمةً على المؤكَّد، فقال: «وإذا أضفت إلى شاة، قلت: شاهِيٌّ، تَرُدُّ ما هو من نفس الحرف - وهو الهاء» يقول العدنانى: «وحَسْبُنا الاعتماد على هذين العملاقين - يقصد ابن جنى وسيبويه». [م: ١٩٣٦].

سادسًا

رأيه فى بعض المعجمات اللغوية:

(أ) المعجمات القديمة:

ذكر العدنانى - فى مقدمة معجمه- أن منهجه التصويبى وجود المادة المُخطَّأة

في أمهات المعجمات كلها، أو بعضها، أو واحد منها - على ألا يكون سبب الانفراد خطأ مطبعيا [الصفحة ح] كما ذكر أنه لا يقبل الكلمات التي لم ترد في جُلِّ المعاجم الموثوق بها، والمشهود لها بالدقة، أو فيها كلها [الصفحة ل] وهو - بهذا - يضع الثقة فيما روته هذه المعجمات أو نقلته موضع عنايته في تصحيح ما خَطَّأ غيره، ومن هنا كان الغالب على مواده، الأخذ بما جاء في المعجمات القديمة، ولكنه خرج عن ذلك في بعض مواده فخطأ بعض هذه المعجمات فيما جاءت به، ومن ذلك:

* (لسان العرب) لابن منظور حيث أورد: (الرَّهابنة، والرَّهَابين، والرَّهْبَانون، والرهبانيون) جموعًا لـ (رُهْبَان) - وهو من يعتزل الناس ويختلي للعبادة في صومعة، من النصارى - وهذا عند من يرى أن (الرهبان) مفرد. (م: ٧٨٩).

كما خطَّأه إذ ذكر أنه يقال: (مَرَئِيٌّ) في النسب إلى: (امرىء القيس)، قال العدناني: «ولمَّا كان اللسان قد انفرد - من دون المعاجم الأخرى - بذكر النسبة (المَرَئِيّ) فإنني أرى أن نهملها، ونُخَطِّئَ من يستعملها؛ لأننا لا نستطيع الاعتماد على مصدر واحد، ولو كان ثَبَتاً كاللسان» اهـ (م: ١٧٨٥).

وكذلك خطَّأه في الإتيان بالفعل (تصامم) بغير إدغام؛ إذا لا موجب للفك من الوجهة الصرفية. والصحيح هو (تَصامّ)، وَعَدَّ ذلك من عثراته (م: ١١١٧).

* (تاج العروس) للزَّبيديّ: خطأه العدناني في فك الإدغام في الفعل (تصامم) بلا موجب له، ثم قال: «وهذا يدل على أن اللسان عثر، فعثر التاج مثله، دون أن يفطن لذلك، وهو يَحْتِمُ عَلَيَّ تخطئة هذين المعجمين اللذين لا يزالان - حتى يومنا هذا - في قمة معاجمنا دقة وتفصيلاً وندرة في العثرات» اهـ (م: ١١١٧).

* (القاموس المحيط) للفيروز آبادي: خطَّأه في ذكره الجموع السابقة لـ (رهبان) عند من يرى أنه مفرد. (م: ٧٨٩).

* (أساس البلاغة) للزمخشرى: خطأه العدنانى فى ذكر (الوَلِه) - بمعنى: المتحيِّر من شدة الحُبّ - وصفًا للفاعل من الفعل (وَلِهَ)، ورأى أن الصواب: (وَالِهٌ، وَوَلْهَان). (م:٢١٠٣).

كما خطأه فى تسكين الهاء من (الوهم) مصدرًا للفعل (وهم) - بمعنى: غلط فى الحساب -؛ لأن الصواب فتحها (م:٢١١١).

كذلك خطأه فى الإتيان بالمصدر (اللَّحَق) - مفتوح الحاء - للفعل (لَحِق)، والصواب إسكانها. (م:١٧٢٩).

* (المفردات) للراغب الأصفهانى: وقد خطأه فى ضبط (المنخر) بكسر الميم وفتح الخاء؛ لأن الصواب هو: ضمهما، أو كسرهما، أو فتحهما. (٢:١٨٨١).

(ب) المعجمات الحديثة:

لم يُشِرْ - فى مقدمته - إلى رأيه فى المعجمات الحديثة، ولا سيما إذا انفردت بمادة لغوية - ويبدو أنه يَعْتَدُّ بذلك - غالبًا - إذا كان المعجم موضع ثقته؛ كأن يكون من مؤلفات هيئة لغوية، كالمعجم الوسيط مثلاً، الذى وضعه وأَقَرَّهُ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ولا كذلك إذا كان المعجم الحديث من وضع فرد ليس موضع ثقة لغوية أو ضبط - مثل معجم (محيط المحيط) مثلاً - ولكن الأمر ليس على إطلاقه دائمًا، فقد كان العدنانى يعرض المواد التى جاءت فى هذه المعجمات ويمحصها ويختار، ولهذا وجدناه يُخَطِّئُ بعض هذه المعجمات:

* (الوسيط):

خطأه العدنانى فى اتباعه (أساس البلاغة) فى ضبط (الوهم) مصدرًا - بمعنى: الغلط فى الحساب - بسكون الهاء، والصواب فتحها. (م:٢١١١).

وخطأه فى متابعة (أساس البلاغة) حيث ذكر أن وصف الفاعل من (وله) هو: (وَلِهٌ) والصواب: (وَالِهٌ، ووَلْهَان) (م:٢١٥٣).

وخطأه فى متابعة (أساس البلاغة) حيث ذكر أن مصدر الفعل (لحق) هو (اللحق) - بفتح الحاء - والصواب إسكانها. (م:١٧٢٩).

وخطأه فى الإتيان بمصدر الفعل (نعس) مفتوح العين (النعس)، والصواب إسكانها. (م:١٩٢٥).

وخطأه حيث تابع (محيط المحيط) فى جمع: (اظفور) على: (أظافر)، والصواب: (أظافير). (م:١٢٢٩).

وخطأه حيث تبع (محيط المحيط) فأورد (الفطحل) - بمعنى: العالم غزير العلم، فى نحو قولنا: فلان من فطاحل العلماء، والصواب: من فحول العلماء. (م:١٤٨١).

وخطأه فى اتباعه (متن اللغة) الذى أورد قولهم: شكَّلَ الكتاب - بتشديد الكاف - بمعنى: ضبطه بالشكل، وكتاب مُشكَّلٌ - بتشديد الكاف أيضًا - لأن التشديد لم يرد فى اللغة فى هذه المادة. (م:١٠٣٠).

وخطأه إذ اتبع (محيط المحيط) فى ضبط (الضفدع) - وهو الحيوان ذو النقيق المعروف - بضم الضاد، والصواب كسرها أو فتحها. (م:١١٥١).

وخطأه فى إيراده قولهم: تلوع به - بمعنى: تَعَلَّقَ به وحرص - والصواب: ولع به، وأُولِعَ به (م:٢١٠٠).

وخطأه فى إيراد (صُوعَان) جميعًا لـ (صاع)، والصواب: أَصْوُعٌ، وآصُعٌ، وصُوعٌ، وأصواع، وصيعان، (م:١١٢٨).

* (متن اللغة) لأحمد رضا:

خطأه فى متابعة كل من: اللسان والقاموس، فذكروا أن (الرُّهْبان) مفردًا، يجمع على (رهبانون، ورهابنة، ورهابين). (م:٧٨٩).

وخطأه فى ضبط (الشدق) - وهو جانب الفم - بضم الشين، والصواب فتحها أو كسرها. (م:٩٩٣).

وخطأه فى إيراد: شكَّلَ الكتاب، وكتاب مَشكَّلٌ - بتشديد الكاف - ولم يرد هذا الفعل فى اللغة مشددًا، ولا ما تصرفه منه. (م:١٠٣٠).

وخطأه فى الإتيان بالفعل (أكتم السر) - بالهمزة فى أوله - والمعروف أنه لم يرد كذلك، وإنما الوارد: (كَتَمَ، وكَتَّمَ، وتَكَتَّمَ، وكَاتَم). (م:١٦٣٧).

وخطأه في فتح الدال من قولهم: فلان مُعْدم، والصواب كسرها. (م: ١٢٦٠).

وخطأه في متابعة الراغب الأصفهاني في ضبط (المنخر) بكسر الميم وفتح الخاء، والصواب ضمهما، أو كسرهما، أو فتحهما. (م:١٨٨١).

* (مد القاموس) لإدورد وليم لين:

خطأه في ذكر (المطران) - وهو الرئيس الديني عند النصارى - مضموم الميم، والصواب فتحها أو كسرها. (م:١٨١٨).

وخطأه في إيراد (أصْهَرَهُمْ) - بمعنى: تزوج منهم - نقلاً عن (المعرب) والصواب: أصهر بهم، وأصهر إليهم، وصاهرهم، وصاهر إليهم، وصاهر فيهم (م:١١٢٣).

وخطأه في الإتيان بالمصدر (مَنْسَبَة) - بفتح السين - من الفعل (نسب) - بمعنى تغزل بحبيبته شعرًا، والصواب كسر السين. (م: ١٩٠٠).

* (محيط المحيط، لبطرس البستاني - وأقرب الموارد)، لسعيد الشرتوني:

وقد يخطئ العدناني واحدًا منهما منفردًا، وقد يجمعهما في التخطيء؛ لأن الثاني يتابع الأول كَظِلِّه - على حَدِّ قول العدناني.

فقد خطأ (محيط المحيط) وحده في: ذكر (الشراهة) مصدرًا للفعل (شَرِهَ) - بمعنى: اشتد حرصه على الطعام واشتهاؤه له - والصواب هو: (الشره). (م١٠٠٥).

وخطأه في ضبط (الضفدع) بضم الضاد، والصواب كسرها أو فتحها. (١١٥١).

وخطأه في زعمه أن (الغوغاء) - بمعنى الجلبة واللغط - من كلام العامة؛ لأنها كلمة فصيحة. (م:١٤٢٩).

وخطأه في انفراده بقوله: هَرَعَ إليه يَهْرَع هَرَعًا - ببناء الفعل للفاعل؛ لأن الصواب: هُرِعَ يُهْرَعُ - بالبناء للمجهول (م:١٩٩١).

وخطأ (أقرب الموارد) وحده في جمع (أظفور) على (أظافر)، والصواب (أظافير). (م:١٢٢٩).

وخطأهما معًا فى إطلاق (إشباط) - على الشهر المعروف - وصوابه (شُبَاط) - بضم الشين من غير همزة - (م:٩٧٩).

وخطأهما فى إيراد (أصهر فيهم) - بمعنى: تزوج منهم - والصواب: أصهر بهم، وأصهر إليهم، وصاهرهم، وصاهر إليهم، وصاهر فيهم. [م:١١٢٣]

وخطأهما فى إيراد (أضائف) جمعًا للمفرد (ضيف)، والوارد هو (ضيوف، وأضياف، وضِيفَان، وضِيَاف). [م: ١١٦٤].

وخطأهما فى الإتيان باسم الفاعل من الفعل (عَمَّر) بكسر الميم (مُعَمِّر) فى نحو قولهم: فلان مُعَمِّر، والصواب فتح الميم (مُعَمَّر) اسم مفعول من المبنى للمجهول (عُمِّر)، ويقال: عَمَّرَ الله فلانًا، فالله مُعَمِّر له، وفلان مُعَمَّر. [م:١٣٤٤].

وخطأهما فى إيراد (أعْمَاء) جمعًا لـ (أعْمَى) - وهو من فقد بصره - والصواب (عُمْى وعُمْيَانٌ، وعُمَاة، وعَمُون). [م: ١٣٥٠].

كما خطأ العدنانى بعض المراجع غير المعجمية، وذلك فى:

* (الألفاظ الكتابية) للهمذانى: خطأه فى إيراد الفعل (تشوق) متعديًا بنفسه: (تشوقت فلانًا)، والصواب: تشوقت إليه، وقال: «وقد اضطررت إلى تخطئة الهمذانى وكل من يحذو حذوه، حين تعذر عَلَىَّ العثور على مصدر آخر يجيز لنا أن نقول: تشوقت فلانًا». [١٠٥٦].

* (المُغْرِب فى ترتيب المعرب) للمُطَرِّزِىّ: خطأه فى إيراد (أصهرهم) - بمعنى: تزوج منهم، والصواب: أصهر إليهم، وفيهم، وصاهرهم، وصاهر إليهم، وفيهم. [م:١١٢٣].

سابعًا

استعمالٌ خطَّأه، وهو يحتمل الصحة

خطأ قولهم: (بُوَيْت) - فى تصغير بَيْت - والصواب عنده هو: (بُيَيْتٌ)، أو (بِيِيتٌ) - بضم الباء أو كسرها. [م:٢٥١].

وما خطأه شاذ عند البصريين، وجائز قياسًا عند الكوفيين، واختاره ابن مالك، والشاذ وارد عن العرب مستعمل لا يُخَطَّأ، ووجهة الكوفيين فى جواز

قلب الياء هنا واوًا هي الميل إلى التخفيف، بقلب الياء الأولى واوًا؛ لتناسب الضمة قبلها، جاء في همع الهوامع للسيوطي [٦/ ١٣٤]: «وجَوَّزَ الكوفيون الإقرار والقلب واوًا؛ كراهة اجتماع الياءات، واختاره ابن مالك، فيقال: بُوَيْت وشُوَيْخ ومُوَيْت وسُوَيْد ونُوَيْب» اهـ يعني: في تصغير: بيت وشيخ ومَيْت وسيد وناب. [وانظر: ارتشاف الضرب ١/ ١٧٤].

* وخطأ قولهم: **جاء الجنود اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة**، والصواب عنده: جاء الجنود مَثْنَى أو ثُنَاء، أو مَثْلَث أو ثُلاث، وقال: «وأما قول الشاعر.

إذا شربنا أربعًا أربعًا

فقد لبسنا الفَرْوَ من داخل

فقد يكون ضرورة شعرية للمحافظة على الوزن، وربما كان الشاعر ممن لا يحتجُّ بكلامهم» اهـ. [م: ٣٢٥].

ولا وجه لتخطئة ما خَطَّأ هنا، وزعمُه أن البيت السابق ضرورة شعر، إنما يستقيم لو كان هو الواردَ فقط، أما وقد ورد غيره كثيرًا في الشعر والنثر، فذلك يُسْقِطُ دعوى الضرورة فيه. ومن رأى الشهاب الخفاجي أن تكرير العدد - على النحو السابق - مقيس كثير في كلام العرب ، قال: «ولو لم يكن أصلاً شائعًا لما كان أُحَاد معدولاً عنه (يعني عن: واحدًا واحدًا) وكان العدل فيه تقديراً، ولا قائل به، وفي شرح الكافية للحديثي: أسماء العدد المستعملة للتكرير اللغوي بلفظها مُطَّرِدَةٌ، وإنما عُدِلَ عنه؛ ليكون نصًا فيما قُصدَ به، فإن: ثلاثة - مثلاً - يحتمل التأكيد، بخلاف صيغ أُحَاد ومَوْحَد». اهـ [انظر: شرح الخفاجي على درة الغواص ص١٩١].

وقد جمعتُ أنا أمثلة كثيرة من كتب التراث، جاءت على هذا النحو من الاستعمال، ومنها:

- جاء في الأغاني، للأصفهاني [٥/ ١٨٦٣]: «فقال: أَيَضْرِبْن كُلُّهُنَّ أم واحدة؟ فقال: بل تَضْرِبُ اثنتان اثنتان، وتغنى واحدة فواحدة».

- وجاء في الأغاني أيضًا [١٠/ ٣٦٤١]: «بل تضرب - الجواري - اثنتان اثنتان، وتغني واحدة واحدة».

- وجاء في عيون الأخبار، لابن قتيبة [٧/ ٦٠]: «من شعر العتبي»:

فَمَرُّوا على حادثات الزما
ن كَمَرِّ الدراهم بالناقدينا
فَأَفْنَتْهُمُ واحدًا واحدًا
إلى أن أبادتهمُ أجْمَعينا

- وجاء في صحيح البخاري [باب فضائل القرآن] من حديث عبد الله: «قد علمتُ النظائر التي كان النبي ﷺ يقرؤهن اثنين اثنين في كل ركعة...».

- وجاء في لسان العرب [بدد]: «وتَبَادَّ القوم: مَرُّوا اثنين اثنين، يَبُدُّ كل منهما صاحبه».

- وجاء في لسان العرب أيضًا [وخز]: «وإذا دُعِيَ القوم إلى طعام، فجاءوا أربعة أربعة، قالوا: جاءوا وخزا وخزا».

وعندي أمثلة أخرى، وهي تثبت صحة الاستعمال، إن لم يكن على سبيل الاستشهاد، فعلى سبيل الائتناس.

* وخطًّأ قولنا: **جمهورية مصر العربية**، والصواب عنده هو: الجمهورية العربية المصرية، وجعل عُمْدَتَهُ في ذلك ما جاء في المصباح المنير من قوله: «فإن كان في النسبة لفظ عام وخاص، فالوجه تقديم العام على الخاص، فيقال: القرشي الهاشمي، لأنه لو قُدِّمَ الخاصُّ لأفاد معنى العام، فلا يبقى له في الكلام فائدة إلا التوكيد، وفي تقديمه يكون للتأسيس، وهو أولى من التأكيد» اهـ [م: ٣٧٩].

ولي هنا تعقيبان:

أحدهما: ما جاء في نص المصباح السابق من قوله: «فالوجه تقديم العامّ على الخاص» فهو أوجه وأفضل من تأخيره، فالتأخير صحيح، وإن كان غير الأفضل، فلا يُخَطَّأ مَن عكس فقدم الخاص على العام.

والثاني: أن هذا يستقيم إذا تحققت النسبة الصرفية في كل من العام والخاص - كالقرشيّ الهاشميّ - وما هنا ليس كذلك؛ إذ فيه نسبة واحدة هي (العربية) فهي صفة (مصر) مجرورة بالكسرة (ضبطها العدناني بالضمة صفة لـ

جمهورية)، وأما مصر فمضافة إلى (جمهورية)، وقد غالى الأستاذ الفاضل فَعَدَّ (العربية) صفة لـ (جمهورية) وفي ذلك تقدير بعيد؛ فإن القصد الظاهر هو وصف مصر بأنها عربية، لا وصف الجمهورية بأنها عربية، اللهم إلا على ضرب من المبالغة غير مُرَاعًى وغير مأمون.

* وخطّأ قولهم: **أضاعت السيدة مجوهراتها في السوق**، والصواب عنده: أضاعت جواهرها، وقال: «لأنني لم أجد في المعجمات التي لَدَيَّ مَنْ ذَكَرَ كلمة (المجوهرات). . » اهـ. [م: ٤٠٥].

وهو على حق في أن المجوهرات لم ترد نصاً عن العرب، ولكن لا يسلم له تخطئتها؛ ذلك لاختلاف الرأي في الاشتقاق من الأسماء المعربة بين مانع ومجيز بشرط ومجيز بغير شرط، وممن أجاز ذلك بلا شرط مصطفى الغلاييني في كتابه (نظرات في اللغة والأدب ص١٩٨)، ومّمن أجازه بشرط مجمعُ اللغة العربية القاهرة (انظر: كتاب في أصول اللغة ص٦٢).

ويبدو لي أن العدناني نفسه يجيز الاشتقاق من المعرب؛ فقد جاء في معجمه هذا قوله: «ولما كانت المعجمات التي ذكرت (البرنامج) لها وزنها الكبير، ولَمَّا كانت هذه الكلمات معروفة في العالم العربي كلّه، أقترح على مجامعنا الموافقة على قولنا: بَرْمَجَ فلان البرنامج يُبَرْمِجُه برمجةً، فهو مُبَرْمَج، وواضعه مُبَرْمِج» [م: ١٩٥٥].

فأنت تراه قد صاغ الأفعال ومصدرها ومشتقاتها من (البرنامج)، وهي كلمة فارسية أصلها (برنامه) - كما قال - ولم ترد هذه الصياغة في معجمات اللغة الموثوق بها.

ومثل هذا ما ذكره من الدعوة إلى: إجازة صوغ الفعل (زنجر) من الجامد المعرب (الزنجار) - وهو صدأ النحاس - [م: ٨٣٧] وإلى: إجازة صوغ الفعل (قَرْصَنَ، يُقَرْصِنُ، وتقرصن، يتقرصن) والمشتق (مُقَرْصِنٌ ومُقَرْصَن) من الجامد المعرب (القُرْصَان) - وهو من يسرق السفن في البحار - وهي كلمة إيطالية الأصل. [م: ١٥٤٨].

* وخطأ قوله: **حاش اللص**، ونحوه - بمعنى: منعه وأمسكه، والصواب

عنده أن يقال: أمسكه، أو قبض عليه، أو حال بينه وبين السرقة، وقال: «إن المعجم الوسيط ذكر أنها محدثة» اهـ [م:٥٢٢].

ولا يَتَّجِهُ لي ذلك من كلامه في هذه المادة؛ فقد ذكر العدناني للفعل (حاش) بعض الاستعمال الوارد في المعجمات، وفيه المعنى نفسه الذي خَطّأ به القول السابق، فقد قال: «وهناك الفعلان: حاش الإبل، أو الدواب - بمعنى: جمعها وساقها، وحاش الصيد بمعنى: جاءه من حواليه ليصرفه إلى الحبالة» ونقل ذلك عن أمهات المعجمات القديمة والحديثة، فَأَيُّ فرقٍ - إذن - بين هذا الاستعمال السابق المُخَطَّأ في المعنى أو في اللفظ أو في التعدية؟ ألا ترى أن جمع الإبل وسياقتها يتضمن الإمساك بها ومنعها من التفرق والهرب، وأن المجيء من حَوَالَي الصيد يتضمن حصره للإمساك به؟.

* وخطّأ قوله أرسل إليه برسالة، والصواب عنده: أرسل إليه رسالة - على حسب ما جاء في المعجمات في رأيه - [م:٧٥١].

ولا وجه لهذه التخطئة، بل إن الإمام الحريري في (درة الغواص) خَطّأ ما صححه العدناني هنا وصَوَّبَ ما خطأه، وجعل من حجته أن العرب تقول فيما يتصرف بنفسه: أرسلته، كما قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾ [المؤمنون:٤٤] وتقول فيما يُحْمَل ولا يتصرف بنفسه: أرسلت به، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ﴾ [النمل:٣٥] (انظر: دارة الغواص في أوهام الخواص ص٤١).

والتحقيق أن الاستعمالين جائزان، وإن كان كلام الحريري محمولاً على الأغلب، قال الشهاب الخفاجي في رده على الحريري: «ما زعمه ممنوعًا صرح ابن جني بجوازه في شرح ديوان المتنبي.. وقال ابن بري: إن (أرسلت) يقتضي مرسلاً ومرسلاً به متصرفًا كان أو غير متصرف، فلا إنكار لما أنكره المصنف» - يقصد الحريري [شرح الخفاجي على درة الغواص ص٤٢].

ومن هنا تَتَبَيَّن ما في كلام العدناني من عكس لرأي الحريري، وربما دفعه إلى هذا ما وجده من أن الفعل (أرسل) يتعدى بنفسه دائمًا، وهو كذلك، لكنه غفل عن احتمال أن يكون المفعول به محذوفًا في المثال المخطأ؛ للعلم به

(وحذف ما يعلم جائز)، وهذا هو الأقرب؛ إذ الأصل أن تقول: أرسلت فلانًا برسالة.

* وخطأ قولهم: (شتائيّ) في النسب إلى (الشتاء) - وهو من فصول السنة معروف - والصواب عنده: (شَتْوِىّ، أو شِتْوِى)، [م: ٩٨٥].

وما ذكر أنه الصواب هو الوارد المسموع حقاً، ولكنه ليس نصاً فى أنه نسبة إلى (الشِّتاء)، فقد يجوز أنه نسبة إلى (الشتوة) - وهى واردة بمعنى الشتاء -، أو هى المفرد منه، أو مصدر للمرة من: شتا بالمكان، وكأنهم استغنوا بهذه النسبة عن النسب إلى (الشتاء) على لفظه - على ما هو القياس، كما يرى ابن سِيدَه.

ومع هذا، لا مانع من النسب إلى (الشتاء) على قياس ما يماثله، وقد جاء فى المصباح المنير (شتا): «واختلف فى النسبة، فمن جعله جمعًا قال فى النسبة: شَتْوِىّ - رَدّاً إلى الواحد - وربما فتحت التاء، فقيل: شَتَوِىّ - على غير قياس - ومن جعله مفرداً نسب إليه على لفظه، فقال: شتائى أو شتاوى».

* وخطأ (الأشرطة) جمعًا للمفرد (شريط) - وهو الحبل المفتول، أو ما يماثله فى الاستعمال الحديث - والصواب عنده فى الجمع: (الشُّرُطُ، أو الشرائط). [م: ١٠٠٠].

وقد يستقيم هذا على مذهب من يرى أن جموع التكسير سبيلها السماع عن العرب، أما من يقول بقياس كثير منها فغير مستقيم، والمشهور أن بعض جموع التكسير مطرد فيما جاء على صور معينة من المفرد، فإذا ما تحققت هذه الصور جاز جمعه تكسيراً على صياغة خاصة، دون تردد، ولا رجوع إلى كتب اللغة أو غيرها، لمعرفة وروده عن العرب أو عدم وروده، ومثل هذا الجمع يكون صحيحًا فصيحًا، ولو كان غير مسموع، ولا يصح رفضه، ولا الحكم عليه بالضعف اللغوى، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته أو وزنه أو فصاحته - على ما يقول عباس حسن [انظر: النحو الوافى ٤/ ٦٣٣].

ومن هذه الأوزان المقيسة وزن (أَفْعِلَة) فهو مقيس فى الاسم المذكر الرباعي الذى قبل آخره حرف مد، مثل: رغيف وأرغفة، قال ابن مالك:

في اسـم مـــذكـــرٍ رباعـي بمدّْ
ثـالـث أفـــعـلـةُ عـنهـم اطّـرَدْ

[انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١/٤٥٦].

و(الشريط) من هذا الباب، فلا مانع من جمعه على (الأشرطة).

* وخطأ قولهم: الفدائيون يُشكِّلون خطرًا على إسرائيل، وقولهم: تشكلت لجنة التربية من فلان وفلان؛ لأن الفـعل (شكل) وما يتصرف منه لا يأتي بمعنى (كَوَّن). [م:١٠٢٨، م:١٠٢٩].

وما خطأه هنا استـساغه مصطفى الغلاييني عـلى ضرب من التأويل لطيف؛ فإن من مـعاني (شكل الشيء): صوَّرَهُ، و(تشكل الشيء): تَصَوَّرَ - كـما في اللسان والقاموس - فإذا قالوا: شكَّلَ فـلان الحكومة، وتشكلت الحكومة، فهو راجع إلى معنى تصـويرها وتصورها، أي جعلها على شكـل خاص، وأخذها طريقة خـاصة، فـمن صَوَّرَ الشيء فقـد نظمه ورتبـه وعُنِيَ به عناية المنظم في تنظيم الأمور.

بل ذهب الغـلاييني إلى تفـضيل (التـشكيل) على (التـكوين) و(التنظيم)، وقـال: «ينبغي أن يقـال: تشكيل الحكومـة - إذا أرادوا معنى انتـخاب رجـال يقومـون بأعمالهـا (والتنظيم لا يفي بهذا المعنى) وأن يـقولوا (تنظيمـها) - إن أرادوا معنى إصلاحها وتهذيبهـا وترتيب أعمالها - و(التشكيل) يفي بهذا المعنى أيضًا. على أنه ينبغي التفريق في الاستعـمال رغبةً في الإيضاح والتسهيل على الناس». [انظر: نظرات في اللغة والأدب ص٦٩].

* وخطأ قولهم: أَصَرَّ الأب على حـضور ابنه الحفلة، والصواب عنده: أَصَرَّ الأب على ابنه أن يحضر الحـفلة، قال: «لأن الحضور ليس شخـصًا لكي نُصِرَّ عليه أن يفعل أمرًا ما، والإنسان العاقل وحده هو الذي نستطيع أن نُصِرَّ عليه أن يقوم بعمل كذا، أو يكف عن عمل كذا» اهـ [م:١٠٩٥].

وعندي أن التعبـيرين كليهما جـائزان، وإن كان بينهما فـرق من جهة المعنى المراد، فقولنا: أصر الأب على حضـور ابنه، إنما يقال عندما تكون للابن رغبة في الحضـور، ويمنع من ذلك أهل الحفـل. أما قولنا: أصـر الأب على ابنه أن يحضر الحـفل، فإنما يقال عندما لا تكون للابن رغبـة في الحضور ولكن للأب

عليه في الأمر، وإلى الأمر المشدد عليه فيه، تقول: أصررت على فلان أن يفعل كذا - أي عزمت عليه بشدة - وتقول: أصررت على أن أفعل كذا - أي عزمت عزمًا شديدًا - والاستعمال الثانى أكثر - وهو الذى خطأه الأستاذ - ولم يرد الفعل فى القرآن الكريم إلا عليه، قال تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٣٥] وقال تعالى: ﴿وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٤٦] فقد عُدِّىَ الإصرار فى الآيتين إلى كل من الفعل (المصدر المؤول من: ما وفعلوا) والحنث بحرف الجر (على).

وجاء فى لسان العرب (صرر): «وأصر على الأمر: عزم»، وفيه أيضًا: «أصر على فعله يُصِرُّ إصرارًا: إذا عزم على أن يمضى فيه ولا يرجع»، وفيه: «وفى الحديث: ويل للمُصِرِّينَ، الذين يصرون على ما فعلوه وهم يعلمون».

* وخطأ العدنانى أن يكون جمع (الضريح) - بمعنى القبر - هو (الأضرحة، والأَضْرُح)، والصواب عنده: (الضرائح)، قال: «وهو جمع شاذ؛ لأن الضريح مذكر، و(فعائل) مقيس فى كل رباعى مؤنث ثالثه مدة» اهـ. [م: ١١٤٣].

وما ذكره هو الوارد المسموع، وإن كان القياس لا يمنع من (الأضرحة)؛ لأن المفرد - ضريح - اسم مذكر رباعى ثالثه مدّ، فيقاس جمعه تكسيرًا على (أفعلة) وقد سبق توضيح ذلك فى: (الأشرطة) جمع (شريط).

أما الجمع الثانى الذى خطأه وهو (الأَضْرُح) فلا وجه لصحته من السماع - لعدم وروده - ولا من القياس؛ لأن الجمع (أَفْعُل) يقاس من الثلاثى: إذا كان اسمًا صحيح العين وليست فاؤه واوًا، ولا لامه مماثلة لعينه، ويقاس من الرباعى: إذا كان مؤنثًا بلا علامة وقبل آخره مدة، و(الضريح) ليس واحدًا من هذين.

* وخطَّأ قولهم: **أكثر الغرف مغلقة**، والصواب عنده: **أكثر الغرف مغلق**، وقال: «لأن كلمة (مغلق) هي خبر للمبتدأ (أكثر)، و(الغرف) مضاف إليه، لامبتدأ» اهـ. [م:١٤١٥].

وهو يعني بهذا أن الخبر يطابق مبتدأه في التذكير والتأنيث، ولما كان المبتدأ (أكثر) مذكرًا، وجب أن يكون الخبر مذكرًا كذلك..

وهذه هي القاعدة في التطابق بين المبتدأ والخبر، ولكن غاب عنه أن من مسائل باب الإضافة مسألة اكتساء المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث - أو غير ذلك مما هو مذكور في موطنه - فقد يكتسي المضاف من المضاف إليه التأنيث فتجري عليه الصفات والأخبار وغيرها من هذا الاكتساء، وذلك بشرطين:

أحدهما: أن يكون المضاف جزءًا من المضاف إليه، أو مثل جزئه، أو كُلاً له.

والثاني: أن يكون المضاف صالحًا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه من غير أن يتغير المعنى، ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

وما حبُّ الديار شغفن قلبي

ولكن حب من سكن الديارا

فالمبتدأ (حب) مذكر، وخبره الجملة الفعلية (شغفن) والرابط فيها ضمير جماعة الإناث (نون النسوة)، وصح ذلك؛ لاستيفاء الشرطين، فإنه يصح أن يقال: وما الديار شغفن قلبي. قال ابن مالك:

وربما أكسب ثانٍ أولاً

تأنيثًا ان كان لحذفٍ موهلاً

ويقول عباس حسن: «وكلمة (ربما) قد تفيد التكثير، فالقياس عليه صحيح، وقد يكون معناها التقليل، وأن استفادة التأنيث السالفة قليلة، وهذا صحيح، ولكنها قلة لا تمنع القياس عليها؛ إذ هي قلة نسبية لا ذاتية» اهـ [النحو الوافي ٣/ ٦٥].

والشرطان السابقان تجدهما في المثال الذي خطّأه العدناني؛ ألا ترى أن أكثر

الشيء بعض منه؟ وأنه يصح فى المثال حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فنقول: الغرف مغلقة؟ وعلى ذلك فالمثال المخطَّأ صحيح.

* وخطأ قولهم: قَسَّتْ الغربة قلبه، والصواب عنده: أَقْسَتْ الغربة قلبه - أي جعلته قاسيًا، وقال: «لم أعثر على الفعل (قسى) بها المعنى فى أىّ معجم آخر، مما يجعلنى أرجح أن (محيط المحيط) قد أخطأ فى جعل (قَسَّاه) بمعنى (أقساه)» اهـ. [م: ١٥٦٤].

وواضح أن التخطئة هنا تتعلق بتعدية الفعل اللازم، فالمعاجم تذكر التعدية بالهمزة فقط، ومن هنا خُطِّئَ التضعيف، ولكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة جعل تعدية الفعل الثلاثى اللازم قياسيةً بالتضعيف؛ لإفادة التكثير والمبالغة: [انظر: كتاب فى أصول اللغة ص٢٢٤].

* وخطأ قولهم: (النعَس) - بفتح العين - بمعنى النوم، والصواب عنده (النعاس). [م: ١٩٢٥].

وما خطأه صحيح - على مذهب الكوفيين - فقد ورد للفعل (نعس) مصدران: أحدهما (النعاس) والثانى (النعس) - بسكون العين - وجاء فى [شرح الخفاجي على درة الغواص - ص١٤٨]: «قال ابن جنى فى المحتسب: قرأ سهل بن شعيب السهمى: جَهَرَةً وَزَهَرَةَ - فى كل موضع، محركًا - ومذهب أصحابنا في كل حرف ساكن بعد فتح لا يحرك إلا على أنه لغة فيه - كالنَّهْر والنَّهَر، والشَّعْر والشَّعَر، والحلب والحَلَب - ومذهب الكوفيين أنه يجوز تحريك الثانى؛ لكونه حرفًا حلقيًا قياسًا مطردًا، كالبحْر والبَحَر، وما أرى الحق إلا معهم، وكذا سمعته من عامة عقيل» اهـ.

* وخطأهم حين يجيبون بحرف الجواب (نعم) عن سؤالنا: ألم ننتصر فى حرب تشرين ١٩٧٣م؟ لأن إجابتنا بـ (نعم) تعنى أننا لم ننتصر، والصواب هو أن نجيب بحرف الجواب (بلى). وهى حرف جواب يجاب به النفى خاصة، ويفيد إبطاله، سواء أكان هذا النفى مع استفهام أم لا، أما (نعم) فهى تصديق للمخبر في جواب الخبر، ووَعْدٌ للطالب فى جواب الأمر أو النهى، وإعلام للسائل فى جواب الاستفهام. [م: ١٩٢٨].

وما ذكره هنا هو الأصل والقاعدة، ولكن قد يجرى الكلام على مألوف

العرف، الذى لا يفرق بينهما فى الجواب - على ما قال الكرمانى - [انظر: شرح الخفاجى على درة الغواص ص١٤٤]، وقد حلت (بلى) محل (نعم) والعكس فى بعض الحديث، ووردت به بعض أشعار، وهو ما دفع بعضهم إلى استساغته عند أمن اللبس، وقد شرحت هذه المسألة بإفاضة فى كتاب [اللحن فى اللغة: مظاهره ومقاييسه ١/ ١١١ وما بعدها].

ثامنًا

استعمال أجازه، وهو يحتمل التخطىء

* عَدَّ من الصواب أن يقال: **كانت الجياد كلها** من نسل عربى أصيل - أو **كان الجياد كلهم** من نسل عربى أصيل، وقاس ذلك على الآيتين الكريمتين: قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ**﴾ [النمل: ١٨] وقوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ**﴾ [النور: ٤٥].

ولى على هذا تعقيبان:

أحدهما: أن قولهم: كان الجياد كلهم.. لا يصح؛ لأن الضمير فى (كلهم) لجماعة الذكور العقلاء، وهو فى المثال يعود على (الجياد) وهى جمع لغير العقلاء، وإنما يصح لو قيل: (كلهن) - على وجه -.

ومن المقرر فى كتب النحو أن جمع التكسير يصح فيما يجرى عليه أن يعامل معاملة المفردة المؤنثة، وأن يعامل معاملة جماعة الإناث، جاء فى حاشية الشيخ ياسين [باب النعت ٢/ ١٠٩] قوله: «بقى أشياء مستثناة من المطابقة - أى من مطابقة النعت وجوبًا للمنعوت فى الجمع - ومن ذلك: صفةُ مذكَّرٍ ما لا يعقل، قال ابن الحاجب فى أماليِّ القرآن: أنت فيها بالخيار، إن شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث، وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث، فتقول: هذه الكتب الأفاضل، والفضليات، والفُضَل، والفُضْلَى - فالأفاضل؛ على لفظه فى التذكير، والفضليات والفُضَل؛ إجراء له مجرى جمع المؤنث، - لكونه لا يعقل، والفُضْلَى؛ إجراء له مجرى الجماعة، وهذا جارٍ فى الصفات والأخبار والأحوال...» اهـ.

والثانى: فساد القياس على الآيتين السابقتين؛ لأن (النمل) فى قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ ليست جمع تكسير، وإنما هى اسم جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء، على أن (النمل) هنا عومل معاملة مَن يعقل لمَّا صدر منها ما يصدر عن العقلاء من الكلام والتوجيه، وهذا كشأن السموات والأرض، حين استجابتا لأمر الله استجابة مَن يعقل، جرى عليهما الكلام جريانه على العقلاء فى قوله تعالى: **﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾** [فصلت: ١١].

وكذلك الآية الثانية: **﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ..﴾** اختلط فيها العقلاء وغيرهم، فجرى الكلام على تغليب العقلاء، وليس فى مثالى العدنانى سابقًا مثل هذا الاختلاط.

* وعَدَّ من الصواب أن **تجمع (حَلْواء)** - وهى كل ما عولج بِحُلْوٍ من الطعام- **على (حَلْوايات)**. [م: ٤٩٢].

وهذا غير معروف فى القياس، ولم يرد به سماع؛ لأن قياس الجمع فى الاسم الممدود أن تقلب همزته واوًا وجوبًا - إذا كانت للتأنيث - كما هنا، فيقال: حلواوات - على غرار: صحراء وصحراوات - وهمزة الممدود فى أنواعها الأخرى تدور بين الإبقاء والقلب واوًا، وليس فيها ما يقلب ياء فى الجمع ولا فى التثنية، إلا فى شواذ قليلة ليست (الحلواء) من بينها [انظر: النحو الوافى ٤/١٦٧ وما بعدها].

* وعَدّ من الصواب قولهم: **رَوَّحَ فلان إلى منزله** - بمعنى: ذهب إليه، ثم نقل بعض ما جاء فى معجمات اللغة من هذه المادة، وقال: فهذه المعجمات التسعة تُرِينا أن فى وسعنا استعمال (رَوَّح) بمعنى ذهب، تاركة المجال للمتنطعين من النقاد؛ لكى يضعوا علامة استفهام حول هذا الاستعمال، ولكننا نستطيع أن نجعل هذه الجملة قوية بإشراب الفعل (رَوَّح) معنى الفعل (ذهب)، دون أن يستطيع أحد محاسبتنا على ذلك» اهـ. [م: ٧٩٦].

ولى هنا تعليقات ثلاثة:

الأول: أن الأفعال التى جمعها من معجماته التسعة هى: «راح القوم، وتَرَوَّحُوا، ورَوَّحْتُ القومَ، وتَرَوَّحْتهم، ورُحْتُهُمْ، ورُحْتُ إليهم، ورُحْتُ

عندهم - وقال محيط المحيط: بعضهم يستعمل: رَوَّحَ إلى بيته - بمعنى: ذهب» ا هـ.

ويبدو في هذه الأفعال أنها: إما ثلاثيٌّ لازمٌ متعدٌّ، وإما ثلاثي مزيد بالتاء والتضعيف: لازم أو متعد، وإما ثلاثي مزيد بالتضعيف - وهو مُتَعَدٍّ فقط - (روحت القوم)، ولم يرد لازمًا إلا فيما انفرد به محيط المحيط - وهو عنده غير ثقة - وفي عبارته: «بعضهم يستعمل» ما يوحي بالضعف والشك، وربما كانت عامية.

والثاني: أن بوسع النقاد اللغويين أن يحاسبوه على ادعاء «التضمين» بتحميل الفعل (روح) معنى: ذهب؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أن التضمين بابه السماع - على الأرجح المختار - ولم يسمع مثل هذا.

والآخر: أن أصل التضمين وحقيقته إنما يكون في فعلين لكل منهما معنى يخالف معنى الآخر، فيحمل أحدهما معنى الثاني، فيصير ذا معنيين: أصلي وفرعي، ثم يأخذ حكمه في التعدية واللزوم - وما هنا ليس من ذا، فإن الفعلين (رَوَّحَ وذهب) لهما معنى واحد - كما هو الظاهر. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾ [الكهف: ٢٨] كيف ضمن الفعل (تَعْدُ) معنى الفعل (تقتحم)، فصار المعنى: ولا تقتحم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم، ثم إلى قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ**﴾ [النساء: ٢] كيف ضمن الفعل (تأكلوا) معنى الفعل (تضموا)، فصار المعنى: ولا تضموها إليها آكلين، وانظر أمثلة أخرى للتضمين في: (مغني اللبيب ص ٨٩٧ وما بعدها).

وأنت إذا فحصت الفعلين: (رَوَّحَ وذهب) لم تجدهما من هذا الباب؛ لأن لهما معنًى واحدًا، كما هو الظاهر.

أما التعليق الثالث: فهو أن قولهم: رَوَّحَ فلان إلى منزله - قد يصح عند إرادة التكثير في مرات الرواح، لا في معنى الفعل، ولا في الفاعل؛ إذ لا يتأتى التكثير فيهما، ويبقى أنه - مع هذا - ضعيف الوجهة؛ لعدم الفائدة الصرفية من التضعيف؛ إذ المألوف أن التضعيف يُعَدِّيَ الفعل.

* وعَـدَّ من الصواب أن يقـال: **زرت مدينـة القدس مـرة ومرة**، إلى جانب صحة قولهم: زرت مدينة القدس مرتين، وأيد «عباس حسن» فيما ذكره من أن التعبيـر عن الكثرة بقولنا: مرة ومرة، صحـيـح فصيح، مع التكرار، بعطفٍ أو بغيـره - كما نص على هذا النحاة فى بـاب الحال من مطولاتهم، عند الكلام على الحال الدالة على الترتيب أو الاستيعاب [٢: ١٧٩١].

ولى على هذا تعقيبان:

أحدهما: أنه لو كان القصد بقولنا: (مرة ومرة) معنى التثنية، فإنه لا يصح، بل لا بد من الإتيان بعلامة المثنى، فـيقال: (مرتين)، اللهم إلا على ضرب من الشذوذ، لا يقاس عليه.

والآخر: أن ما نقله عن «عباس حسن» مختص عند النحاة بالحال الدالة على ترتيب - كـما نقل هو - نحو قـولنا: ادخلوا الأول فالأول؛ لأنهـا فى تأويل الحال المشتقة، أى: مرتين، أما قولنا: زرت مدينة القدس مرة ومرة، فليس فيها معنى الحال، ولا معنى الترتيب، بل لا يبدو فيها معنى التكثير؛ لأنها فى المثال المذكـور ظرفُ زمـانٍ، أو نائب عن المفـعـول المطلق، والأول رأى سـيـبـويه والفارسى، وهو الأرجح.

* وعندما خَطَّأ قولهم: **هاب من فلان**، وجعل صوابه: هاب فلانًا، استطرد إلى ذكر المشتقات من هذا الفعل، وجاء فيها: أن اسم المفعول من (هاب) هو: مهوب ومهيب ومهاب (بفتح الميم). [م: ٢٠٢٦].

وضبطُ الأخيـر (مهاب) بالفتح، خطأ، قيـاسًا وسماعًا: أما القـيـاس؛ فلأن ضم الميم من اسم المفعول إنما يكون من غير الثـلاثى، نحو: مكرم ومستخرج، وأما الثلاثى فميمه مفتوحة دائمًا، نحو: منصور ومقول ومبيع.

وأما السماع؛ فلأن الوارد هو: مهيب ومهوب، وأما (مهاب) - بفتح الميم- فهى اسم مكان من (هاب)، ولعل العدنانى أخذ بظاهر ما جاء فى لسان العرب (هيب) من قوله: «ومكان مـهاب، أى مهوب» فحـسبها اسم مـفعول، ولكن صاحب اللسان وضح ذلك عندما شرح قول أمية بن أبى عائذ الهذلى:

ألا يا لَـقَـــوْمٍ لِطَـيْـفِ الخَــــيـــــال
أرَّقَ مــــــن نـــــــازح ذى دلال

أجـــــاز إليـنا عـلى بُـعْـــــده
مَـــهَـاوِيً خَـرْقٍ مَـــهَـــاب مَـهَـــال

ففي تفسير ألفاظ البيت الثاني قال ابن برى - كما نقله اللسان -: «ومهاب: مـوضع هيبـة، ومهـال: موضع هول» ا هـ. ومـنه يعلم أنه أراد الدلالة على المكان، لا على اسم المفعول.

* وقد أجـاز أن يقال: **سافروا وُحَادَ وُحَادَ**، أو: **سافروا مَوْحَدَ مَوْحَـدَ**، أو: **سافروا واحدًا واحدًا**. [م: ٢٠٤٤].

والتعبير الثالث صـحيح - وإن خطأه بعضهم، ورأى العدول عنه إلى: أُحَادَ ومَوْحَد).

وأما التعبيران: الأول والثاني (وحُاَد وُحَـاد، مَوْحَد مَوْحَد) فلا وجه لتكرير العدد المعـدول في كل منهمـا، والصحيح أن يقـال: سافروا أُحـاد - أو وُحاد (بقلب الهمزة واوًا جوازًا) أو يقال: سافروا مَوْحَدَ (بلا تكرير) قال الله تعالى: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلاثَ وَرُبَاعَ**﴾ [فاطر: ١].

جاء في التـصريح على التـوضيح للشـيخ خالد - في الممنـوع من الصرف للوصفية والعدل [٢/ ٢١٤]: «وهي - يقصـد: أُحَاد وثُنَاء ونحوهما - معدولة عن ألفـاظ العدد الأصـول مكررة، فأصل: جـاء القوم أُحَـاد: جاءوا واحـدًا واحدًا، وكذا الباقي. ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتًا؛ نحو: ﴿**أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلاثَ وَرُبَاعَ**﴾ أو أحوالاً، نحو: ﴿**فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلاثَ وَرُبَاعَ**﴾. أو أخبارًا، نحو: «صلاة الليل مثنى مثنى»، وإنما كرر- يقصد في المثال الأخير - بقصد التوكيد، لا لإفادة التكرير التأسيس» ا هـ.

وجاء في شرح الخفاجي على درة الغواص [ص ١٩١]: «وفي شرح الكافية للحديثي: أسـماء العدد المستـعملة للتكرير المعنوي بلفظهـا مُطَّرِدة، وإنما عدل عنه؛ ليكون نَصاً فيما قُصِدَ به؛ فإن (ثلاثة ثلاثة) مثلاً يحتمل التأكيد، بخلاف صيغ (أُحَاد ومَوْحد)» ا هـ.

ومنه يعلم أن التكرير إنما يكون في العدد قبل عدله، وأما إذا عُدِلَ إلى وزنَيْ: فُعَال ومَفْعل، فلا تكرير؛ لأن العدل يغني عن التكرير، وما ورد منه مكرراً، فعلى سبيل التوكيد للمعدول، لا على إفادة معنًى جديد.

وقد أشرت إلى هذا؛ ظناً مني أن العدناني ربما وَهِمَ في مثل هذا، وإلا فلو قصد إلى التوكيد بالتكرير لَذَكر الأسلوب الصحيح أول الأمر، ثم قَفَّاهُ بالأسلوب المكرر للتوكيد، وأشار إليه.

تاسعًا

موادّ تستحق التعليق، ولم يعلق عليها

* ذكر أن بعضهم يُخَطِّئُ أن يجمع (السمك) على (أسماك)؛ لأن الوارد في المعجمات القديمة هو: (سِمَاك، وسُمُوك) ثم اكتفى بأن قال: «ولكن: جمع السمك على: سماك، وسموك، وأسماك كلٌّ من...» اهـ [م: ٩٣٣].

وكان عليه أن يعلق ويرجح ويختار؛ فإن (الأسماك) - مع وروده، كما ذكر هو - أفضل من أخويه (سماك، وسموك) في الدلالة على المعنى المقصود؛ فإن الأول (سماك) يحتمل أن يكون جمع (سمك) وأن يكون مفردًا - بمعنى: ما سمك به الشيء، أي: رفع - أو هو نجم، جاء في لسان العرب (سمك):

«والسِّمَاك: ما سُمِكَ به الشيء، وجمعه: سُمُكٌ، وفي التهذيب: والسماك: ما سمكت، حائطًا أو سقفًا، والسماكان: نجمان نيِّران، أحدهما السماك الأعزل، الآخر السماك الرامح» اهـ.

وأما الجمع الثاني (سُمُوك) فيحتمل أن يكون جمع (سَمَك) وأن يكون مصدرًا للفعل (سَمُكَ) الشيء سُمُوكًا، بمعنى: ارتفع ارتفاعًا - ودلالة الاستعمال على المعنى نَصاً أفضل من دلالته عليه احتمالاً.

ثم ما المانع أصلاً مِن جمع (سَمَك) على (أسماك) مع أن النحاة نَصُّوا على أن (أفعالاً) يجمع عليه جمع تكسير للقلة: كل ما لم يجمع على (أَفْعُل) مما لم يَستوف شروطه، قال ابن مالك:

وغَيْرُ ما أَفْعُلُ فيه مُطَّرِدْ ... من الثلاثي اسمًا بـ (أفعال) يَرِدْ

و(سمك) لا يجمع على (أفعل) فلا يقال: (أَسْمُك) لأن (أفعلا) يجمع

عليه من الثلاثى ما كان اسمًا على وزن (فَعْل) - بسكون العين - ليست فاؤه واوًا، وليس مضعفًا. وعلى هذا يصح فيه (أفعال)، وكذلك قاسه مجمع اللغة العربية بالقاهرة [انظر: مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عامًا - ص ٤٥].

* وذكر أنه يقال لبعض أغطية الرأس: (الطَّربوش) - بفتح الطاء - و(الطُّربوش) - بضم الطاء - وجعل الفتح رأى الأكثرية، وقال: «وجميع هؤلاء كالعامة، ذكروا أن حرفه الأول مفتوح، ما عدا (محيط المحيط)، الذى جاء به مضمومًا، فقال طربوش، وما علينا إلا أن نؤيد الأكثرية» ا هـ. [م: ١٧٧٩].

وكان عليه أن يعكس، فيكون مع (محيط المحيط)، ويختار الضم - مع أن محيط المحيط فى رأيه غير ثقة -؛ وذلك لأن الغالب على أبنية العرب مما جاء على (فعلول) أن يكون مضموم الفاء، ولم يجئ منه مفتوح الأول إلا (صعفوق) - وهو مَن يدخل السوق ولا مالَ له، فإذا اشترى التجار شيئًا دخل معهم فيه - جاء فى لسان العرب (صعفق): «ولم يَجِئْ على فعلول شىء غيره، وأما (الخَرْنُوب)، فإن بعض الفصحاء يضمونه ويشددونه مع حذف النون، وإنما يفتحه العامة» ا هـ. ونقل العدنانى نفسه عن الصحاح والنهاية والمختار قولهم: «لا يقال: طَرْسُوس - اسم بلد - إلا فى ضرورة الشعر؛ لأن فعلولاً ليس من أبنيتهم» ا هـ [م: ١١٨٢].

* وذكر أنه يصح أن يقال: «للشجاعة اليد الطُّولَى فى انتصار العرب، كما يصح أن يقال: للشجاعة يدٌ طُولَى فى انتصار العرب»، وأن الاستعمال الثانى مما أجازه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وقد نقل هو عنه: «يستعمل الكاتبون صيغة (فُعْلَى) مجردةً من أل والإضافة فى نحو قولهم: سياسة عليا، ومكرمة جُلَّى، ويَدٌ طُولَى - وترى اللجنة جواز أمثال هذا التعبير على أن الصيغة فيها غير مراد بها التفضيل، وأنها مؤولة باسم الفاعل أو الصفة المشبهة» ا هـ [م: ١٢١٩].

وكان عليه أن يعلق بأن إخراج أفعل التفضيل عن بابه - من الدلالة على أن شيئين اشتركا فى صفة وزاد أحدهما عن الآخر فيها - ليس مقيسًا عند جميع العلماء، فهو مُطَّرِدٌ عند المبرد، وهو مقصور على السماع عند ابن مالك ومَن

معه؛ لقلة ما ورد من أمثلته، وقد شرحت هذا بإفاضة في كتاب [اللحن في اللغة ١/١٠٦ وما بعدها].

* وذكر أنه يصح أن يقال: **رجال عانسون** في جمع: رجل عانس - بمعنى: طال مكثه من غير أن يتزوج - كما قال قيس بن رفاعة:

منَّا الذي هو ما إن طَرَّ شاربه
والعانسون ومِنَّا المُرْدُ والشِّيبُ

[م: ١٣٥٣].

وكان عليه أن يعلق بأن هذا هو رأي الكوفيين، أما البصريون فلا يجيزون جمع (عانس) جمع مذكر سالمًا؛ لأن من شروط جمع الصفة عندهم بالواو والنون: أن تكون لمذكر عاقل، خالية من التاء، ولكنها تقبلها لمعنى التأنيث لا لمعنى آخر - وعلى ذلك، فلا يجمع - عند البصريين - ما لا يقبل التاء أصلاً، نحو: أحمر وسكران وصبور وجريح وعانس، أو ما يقبل التاء لمعنى غير التأنيث، كالمبالغة مثلاً، نحو: رجل راوية للشعر، أو تأكيد المبالغة، نحو: نَسَّابة وعَلاّمة وفَرُوقة ومَلُولة.

وواضح من هذا أن (العانس) صفة تقبل التاء لمعنى التأنيث؛ إذ يصح أن يقال: امرأة عانسة - في رأي بعضهم - أو لا تقبل التاء أصلاً - في رأي آخر -.

وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء نحو البيت السابق، قال السيوطي: «وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه، قال صاحب الإفصاح: عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابًا أو فصلاً، وليس بالجيد» اهـ [انظر: همع الهوامع ١/١٥٣].

* وذكر أن قولهم: **تناولت طعام الغداء**، خطأ، والصواب عنده: تناولت الغداء، أو تغديت، أو غَدِيتُ، وقال: «لأن الغداء: هي الكلمة التي أطلقها مجمع اللغة العربية بالقاهرة على أكلة الظهيرة، ولا حاجة بنا إلى إقحام كلمة (طعام) هنا؛ لأن كلمة (الغداء) وحدها تحمل هذا المعنى، فلا مسوغ لتكراره» اهـ. [م: ١٣٨٦].

وكان عليه أن يعلق بأن قولهم: طعام الغداء، إنما لا يصح؛ لأنه من إضافة

الشيء إلى نفسه، أو من إضافة العام إلى الخاص، وكلاهما لا يجوز في القياس. كما كان عليه أن يضعف قولهم: تناولت الغداء - أو يخطئه - ويستحسن: تغديت، أو غَدِيتُ؛ لأن (تناولت الشيء) - في اللغة - مطاوع للفعل (ناولته الشيء) بمعنى: عاطيته الشيء فتعاطاه، وليس الأكل من هذا المعنى، وإن جرى العرف بأن تناول الطعام مقدمة لأكله عادة، ولكن تناول الغداء في اللغة هو أخذه، ولا يفهم حدوث الأكل إلا في استعمال المعاصرين، بخلاف قولنا: تغديت، أو غَدِيتُ، فهي نص في الدلالة على المعنى المقصود.

* وعَدَّ من الخطأ أن يقال: لَوَّعَ الحبُّ فلانًا، وهو مُلَوَّع - والصواب عنده: لاعه الحب، فهو لائع، والتاعه الحب، فهو ملتاع. ثم نقل أن: (لَوَّعَ ومُلَوَّع) عاميّ لم تنص عليه المعجمات القديمة. [م: ١٧٦١].

وكان عليه أن يعلق بأن: (لَوَّعَ، ومُلَوَّع) - إن لم تنص عليه المعجمات القديمة - فلا مانع منه من جهة التصريف والقياس؛ إذ يصح أن يكون من: لاعه الحب يلوعه (وهو وارد عن العرب) ولكن ضُعِّف وسطه؛ للمبالغة والتكثير، فقيل: لَوَّعَه، والوصف منه مُلَوَّع، ومعنى التكثير والمبالغة واضحٌ في استعمال هذه المادة مع العاشقين والمحبين، ولا مانع من أن يقوّى هذا بأن مجمع اللغة العربية بالقاهرة جعل تضعيف الثلاثي للتكثير والمبالغة مقيسًا. [انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا - ص ٥٥].

* وذكر أن العامة تقول: (المُرُسْتَان)، والصواب عنده هو: المارَسْتان، أو المارِسْتان - بفتح الراء أو كسرها - وهي كلمة فارسية، معناها: المَصَحَّة أو المستشفى. [م: ١٧٩٢].

وكان عليه أن يعلق باختيار الاستعمال الثاني (المصحة، أو المستشفى)؛ لخفته على اللسان، ولأنه عربي له أصل في الاشتقاق - بخلاف المارستان الفارسي المعرَّب -، ولكثرة استعمال الناس له. وهذه هي الأمور الثلاثة التي يعتمد عليها العدناني في تفضيل استعمال على آخر في غير هذه المادة من مواد معجمه!!!

* وذكر أن (النهار) - وهو ضياء ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس - يجمع على: (نُهُر، وأَنْهُر، وأَنْهِرَة) وجمع الجمع: نَهَر - بفتحتين [م: ١٩٥٨].

وكان عليه أن يعلق بتعليقتين:

الأولى: أن هذه الجموع التى ذكرها ليست محل اتفاق؛ فمن العلماء من ذهب إلى أن (النهار) لا يثنَّى ولا يجمع مثل (العذاب والسراب)، وقد ذكر لسان العرب (نهر) ذلك نقلاً عن الجوهرى، كما جاء مثله فى المصباح.

والثانية: أن القول بأن (نهر) - بفتحتين - هو جمع الجمع للمفرد (النهار) هو رأى أحمد بن يحيى ثعلب، نقله عنه ابن منظور فى اللسان (نهر)، ولكن هناك رأيًا آخر - ولعله الأرجح، أو الراجح - وهو أن (النهر) - بفتحتين - مفرد فتح ثانيه للتخفيف، أو هو لغة، نحو: الشعر والشعر، قال صاحب اللسان: «ونصب الهاء أفصح».

عاشـرًا
قواعدُ مبتورة، أو مُسَاءٌ فَهْمُهَا

* بعض النقاد يخطئ قولهم: **فلان أَبْلَهُ من فلان**، وأحمق من فلان، وأَخْرَقُ من فلان، وأَرْعَنُ من فلان - ويرى هؤلاء النقاد أن الصواب: فلان أشدّ بلاهةً، وأشد حمقًا، وأشد خرقًا، وأشد رعونة؛ لأن من شروط صوغ اسم التفضيل من الفعل الثلاثى الذى يدل على عيب أو لون: ألا يكون الوصف منه على وزن أَفْعَل - والأفعال: بَلَهَ، وحَمُقَ، وخَرِقَ، ورَعُنَ - يقال فى أوصافها: رجل أبله، وأحمق، وأخرق، وأرعن. [المواد: ٢٢٦، ٥٠٠، ٥٥١، ٧٦٤].

ورأى العدنانى صحة الاستعمالات السابقة كلها، وقال: «ولكن يرى النحاة أن تلك العيوب والألوان إذا لم تكن حسية ظاهرة، وكانت معنوية - كَالبَلَه والحُمْق والخَرَق والرعونة - صح أن يصاغ اسم التفضيل منها مباشرة» اهـ [م: ٢٢٦].

ولى هنا تعليقتان:

الأولى: أن قـوله: (لا يكون الوصف منه على وزن أَفْـعَل) فى حاجـة إلى تكملة للقاعدة وتوضيح؛ فإن الوصف إذا كان على وزن (أَفْعَل) فهو نوعان:

أحدهما: وصف على (افـعل) ولا مـؤنث له أصـلاً؛ لكونه من أوصـاف الذكور، نحو: رجل أكـمر - أى: عظيم الكَمَرة -، ورجل آدَرُ - أى كبير الأُدْرَة.

والآخر: وصف على (افعل) ومـؤنثه فـعلاء، نحو: أعـور وعوراء، وأبله وبلهاء - وهذا النوع الآخر هو ما نص عليه النحاة (جمهورهم)، وأما النوع الأول فلم يقع لى فـيه نقل، والأرجح أنه مما لا يكون التفـضيل منه إلا بالواسطة (أشد)، ونحوه.

والثانية: أنه عَـمَّمَ الحكم إذ قال: «ولكن يرى «النحـاة» .. إلخ» وليس هذا من مواضع الاتفـاق بينهم، بل نازع فيـه بعض العلماء الأَثْبَـات، وهذه بعض آرائهم من كتب النحو:

- جاء فى همع الهوامع للسيوطى [٦/ ٤١] عند بيـان شروط صوغ صيغتَيِ التعجب والتفضيل: «ولا ما فاعله - أى وصفه - على أفعل، كحَمِرَ، وسَوِدَ، وعَوِرَ - وعلله الجمهور بأن حق ما يصاغان منه أن يكون ثلاثيًا محضًا، وأصل هذا النوع أن يكون فعله على (افـعل)، قال ابن مالك: وأسـهل منه أن يقال: لأن بناء وصـفه على (أَفْـعَل)، ولو بنى منه أفـعل تفـضيل لالتـبس أحدهمـا بالآخر» اهـ.

فأنت تراه هنا قـد أطلق الوزن (أفعل) دون أن يميـز بين ما له (فَعْـلاء) وما ليس له (فعلاء) وهو كذلك لم يفرق بين العيوب الحسية والعيوب المعنوية. يَنِمُّ تعليله هنا عن أن هذا هو رأى جمهور النحاة.

- وجاء فى شرح التصريح على التـوضيح لخالد الأزهرى: «إنما يصاغ أفعل التفضـيل مما صيغ منه فعِلا التعـجُب، وهو كل فعل ثلاثى متصـرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى للفـاعل، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء» اهـ ثم علق الأزهرى على قـوله: «ليس الوصف منه علـى أفعل فـعـلاء» فقـال: هذا مـا

اشتهر، وقيده الرضي - كما أفصح عن ذلك ابن كمال باشا في الفرائد حيث قال: «شاع فيما بينهم أن اسم التفضيل لا يبنى مما منه أفعل لغيره. .» ثم قال ياسين بعد ذلك: «وليس الأمر كما شاع، كما أفصح عنه رَضِيُّ الدين حيث قال في شرح الكافية: وينبغي أن يقال: (في الألوان والعيوب الظاهرة)؛ فإن الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل، نحو: فلان أبله من فلان وأحمق. .» ا هـ.

فأنت ترى صاحب التصريح هنا نص على أن يكون أفعل مما له فَعْلاء، ولم يُشِرْ إلى ما ليس كذلك، ولم يفرق بين العيوب الظاهرة والعيوب الباطنة، ثم ترى ياسين يفرق بين النوعين، فيمنع في الظاهرة، ويجيز في الباطنة، ويطلق القول من غير تحديد لخلاف بين العلماء في ذلك، وكأنه من مُسَلَّمَاتهم، أو كأنه رأى خاص له.

- وجاء في المساعد على تسهيل الفوائد [٢/ ١٦٢]: «وفيما كان - مما يعبر عن فاعله بأفعل فعلاء - عاهة قولان: المنع لجمهور البصريين، والجواز للأخفش وبعض الكوفيين، ومنهم الكسائي وهشام، فأجازوا: ما أَعْوَرَهُ» اهـ.

وأنت تراه لم يفرق بين نوعي العيوب، وأطلق المنع ونسبه إلى جمهور البصريين، كما أطلق الجواز ونسبه إلى الأخفش - وهو من البصريين - وإلى بعض الكوفيين، وذكر منهم الكسائي وهشامًا.

ومن ذلك كُلِّه يَبِينُ أن التفضيل المباشر مما دل على لون أو عيب مسألة خلافية، وكان على العدناني أن يشير إلى ذلك.

* وذكر أن الصاغاني في كتاب (الذيل والصلة) والخفاجي في (شفاء العليل) قد خطأ من يقول: هو جائع وجَيْعان، ويقولان: إن الصواب هو: جوعان - ثم يعلق ويقول: «وقد عثرا - حيث خَطَّآ من يقول: جائع؛ لأن جميع المعجمات تذكر اسم الفاعل هذا، ولأن اسم الفاعل يصاغ من الثلاثي السالم على وزن (فاعل) ومن الأجوف على وزن (فائل) ا هـ.

ولي هنا ملاحظتان:

الأولى: أن صحة (جائع) ونحوه من أسماء الفاعلين لكل ثلاثي أجوف لا تحتاج إلى سماع؛ فهي من المسلمات القياسية عند الصرفيين، والصاغاني

والخفاجى من أعلام اللغة، لا يفوتهم مثل هذا، ولا يحتاجان إلى تذكير، فالخطأ عندهما هو الخطأ عند غيرهما فى هذه المادة، وذلك الخطأ هو فى (جيعان) - بالياء - وصحتها أن تكون بالواو (جوعان)، وربما أساء العدنانى فهم عبارة كل منهما، وكثيرًا ما يتسامح العلماء فى التعبير، أو فى المسائل الظاهرة المألوفة لِلشُّدَاةِ فى العلم، بَلْهَ غيرهم، ثِقَةً بالفطنة، واعتمادًا على استقامة القياس.

والثانية: أنه جعل اسم الفاعل من الأجوف على وزن (فائل) - بالهمزة - ولم يقل بذلك أحد، وإنما هو على وزن (فاعل) أيضًا كالصحيح وغيره من كل ثلاثى، ولكن حدث فيه إعلال صرفى مألوف للطلاب، إذ وقعت الواو عينًا لاسم فاعلِ فعْلٍ أُعِلَّتْ فيه فقلبت همزة وجوبًا، ويبقى الميزان الصرفى (فاعل) كما هو قبل الإعلال؛ لأن الإعلال بالقلب مما توزن فيه الكلمة على صورتها الأصلية قبل حدوثه، وربما اغْتَرَّ العدنانى - بوجود الهمزة فى لفظ اسم الفاعل (جائع) دون أن تكون فى الفعل منه (جاع) فحسبها زائدة، وهو غير صحيح؛ لأنها عين الفعل.

* وأجاز - من باب القياس - أن يقال: **تجول فى البلاد**، وقال: «ولما كان قياس المطاوعة لـ (فَعّل) - جَوَّل - هو (تفعل) - تَجَوَّل - كان هذا الفعل قياسيًا، ولا حاجة بالمعاجم إلى ذكره» اهـ. [م: ٤٠٢]. وهذا سهو منه عن قاعدة المطاوعة عند الصرفيين؛ فإنها لا تكون إلا من فعل علاجى متعد، ومعنى (العلاجى) هو أن يكون الفعل مما يحتاج فى حدوثه إلى تحريك العضو وبذل الجهد العضلى والمحاولة الحسية، ومعنى (المتعدى) أن ينصب مفعولاً به أو أكثر بنفسه، لا بواسطة حرف الجر.

ومن المقرر أن الفعل المطاوع - بكسر الواو - ينقص مفعولاً عن المطاوع - بفتح الواو - فإن كان المطاوع متعديًا إلى واحد جاء مطاوعه لازمًا، نحو: كسرت الزجاج فانكسر، هذبت الطفل فتهذب. وإن كان متعديًا إلى اثنين تعدى مطاوعه إلى واحد، نحو: علمته اللغة فتعلمها [انظر: المغنى فى تصريف الأفعال لمحمد عبد الخالق عضيمة - ص ١١٠].

والفعل (جَوَّل) ليس من ذا؛ لأنه فعل لازم، فلا تأتي منه صيغة المطاوعة، لا قياسًا، ولا سماعًا.

* وخطأ قولهم: **الأمهات الحنايين** - بالياء - جمع (حنون) وجعل صحته: الحنائن - بالهمزة - وقال في تعليل ذلك: لأن جمع التكسير (فعائل) مقيس في كل رباعي - اسم أو صفة - مؤنث تأنيثًا لفظيًا أو معنويًا، ثالثه مدة. .» ا هـ [م: ٥١٤].

وليس هذا بتعليل، وإنما هو قاعدة للجمع على هذا الوزن، وذلك لأن كلاً من (حنائن، وحناين) صيغة منتهى الجموع على وزن (فعائل)، وإنما سبب التخطيء في (حناين) هو الإعلال الخطأ بقلب الواو ياء، وأصله (حناون) ولا وجه لهذا، وإنما الوجه المقيس هو قلب الواو همزة؛ لوقوعها بعد ألف ما يشبه مفاعل وهي مدة زائدة في المفرد (حنون) ومثله: عجوز وعجائز - والألف والياء كالواو في هذا الإعلال، يقول ابن مالك:

والمدُّ زِيد ثالثًا في الواحد .
همزًا يُرى في مثل كالقلائد

* وقال: «**ويخطئون من يضيف الاسم إلى الفعل**، فيقول: هذه ساعةُ يُثأَرُ فيها من العدو، ولكن أجازت العرب ذلك؛ إذ قال سبحانه وتعالى: ﴿**قَالَ ربَ فأنظِرْني إلَىٰ يومْ يُبْعَثُون**﴾ ا هـ. [م: ١١٦٢].

ولا ينبغي أن يحمل هذا الكلام على ظاهره، أو يؤخذ على إطلاقه؛ لما يأتي:

١ - أن ذلك مشروط بأن يكون المضاف دالاً على زمان أو ما في معنى الزمان، فما دل على زمان كالآية السابقة، وما دل على ما في معنى الزمان ألفاظٌ مسموعة تؤدي معنى الزمن لارتباطها به، ومنها (آية) بمعنى: علامة - والوقت علامة لمعرفة الحوادث وترتيبها، كما أن العلامة تتصل بالوقت - ومن ذلك قول الشاعر:

ألا مَنْ مُبْلِغٌ عنِّي تميمًا
بآيةِ ما يُحِبُّونَ الطَّعامَا

بآيَةِ يُقْدِمُونَ الخيل شُعْثًا
كأنّ على سنابكها مُدَامَا

ومن هذه الألفاظ - عند بعضهم - كلمة (ذى) فى قولهم: اذهب بذى تَسْلَم، واذهبا بذى تسلمان، واذهبوا بذى تسلمون.

٢ - أن فى التعبير بجواز إضافة الاسم إلى الفعل تسامحًا من النحاة؛ لأن المقصود هو الإضافة إلى الجملة الفعلية برمتها، وهذه الجملة فى تأويل المفرد، مسبوكة بغير سابك، فالتقدير فى قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ هو: إلى يوم بعثهم، والتقدير فى البيتين السابقين هو: بآية حبهم الطعام، وبآية إقدامهم الخيل شعثًا [انظر: باب الإضافة فى كتب النحو].

وكان على العدنانى أن يوضح ذلك؛ لما فى عبارته من إلباس وخلط، ولأنه من المعاصرين الذين لا ينبغى أن يتسمحوا فى عباراتهم اللغوية.

* وذكر أنهم يُخَطِّئون من يطلق على المقص أو ما يقرض به الثوب وغيره، اسم (المقراضان)، ويقولون: إن الصواب هو: (المقراض).. إلخ [م: ١٥٥١].

وقد عكس هو المسألة؛ فالمعروف فى كتب اللحن أن العامة تخطئ فتقول: المقراض، والمقص - والصواب هو: المقراضان والمقصان، جاء فى أدب الكاتب لابن قتيبة [ص ٣٢٤]: «باب ما يتكلم به مثنى والعامة تتكلم بالواحد منه، يقال: اشتريت مقراضين ومقصين وجَلَمَيْن، ولا يقال: مقراض، ولا مقص ولا جَلَم» ا هـ. وانظر: الاقتضاب للبَطَلْيَوْسيّ - ص ٢٢٣، ودرة الغواص للحريرى - ص ١١٥، وشرح الخفاجى على درة الغواص - ص ٢٣٦.

* وذكر أن (لسان العرب) قد أخطأ حين انفرد بـ (المَرَئِيّ) فى النسب إلى (امرئ القيس). [م: ١٧٨٥].

وليس كما زعم؛ فإن النسب وما يتصل به من أحكام ليس مما تهتم به المعجمات اللغوية، وإنما هو من مباحث علم الصرف، ولم ينفرد لسان العرب بذكر (المرئى)، وإنما وردت هذه النسبة فى كتاب سيبويه [٣/ ٣٧٦] وفى غيره من كتب النحو والصرف.

* وذكر أنهم يفتحون الميم من (الملح) - وهو ما يوضع فى الطعام لإساغته - وإنما الصواب كسر ميمه، ثم قال: «ويجمع الملح على: ملاَح، ويصغر على: مُلَيحَة» ا هـ [م: ١٨٣٢].

وكلامه هنا يوهم أن للملح جمعًا واحدًا هو (مِلاَح) الذى ذكره، مع أن له جموعًا أخرى، منها ما هو أكثر شهرة مما ذكر، وهذه الجموع هى: ملَحَةٌ، ومِلَح، وأملاح - والأخير أشهرها. وما ذكره ليس نَصًا فى جمع (الملح)؛ إذ يحتمل أن يكون جمع (مَلِيح) بمعنى: حسن جميل.

* وَعَدَّ من باب التنازع ما جاء فى معجم مقاييس اللغة فى مادة (فهم) من قوله: (كذا يقولون أهل اللغة)، وفى مادة (فوه) من قوله: (ويقولون أهل العربية). [م: ١٨٩٣].

وليس هذا من باب التنازع، وإنما هو إلحاق علامة الجمع بالفعل مع مرفوعه الظاهر، وهذه لغة لبعض العرب، نسبت إلى بنى الحارث بن كعب، وللعلماء فيها توجيهات عدة. أما التنازع عند النحاة فهو: توجه عاملين إلى معمول واحد، وله أحكام خاصة مبسوطة فى كتب النحو. وقد ذكر العدنانى بعضًا منها.

* وقال: «أما جمع (النحوى) - وهو المشتغل المتخصص فى قواعد اللغة - فهو (نحويون). [م: ١٨٨٠].

وجمع المذكر السالم هنا مقيس؛ لأنه صفة لمذكر عاقل مستوفية لشروط جمعها تصحيحًا، ولو لم يذكر هذا الجمع هنا ما كان عليه من ملام. أما الجمع الذى كان ينبغى أن يذكره فهو جمع التكسير (نُحَاةٌ)؛ فقد يغفل عنه بعضهم، وهو جمع (ناحٍ) بمعنى (نَحْوِىّ) - أى مشتغل بفن النحو المعروف - جاء فى لسان العرب: «ورجل ناحٍ، من قوم نُحَاة: نَحْوِىّ، وكأن هذا إنما هو على النسب، كقولك: تَامِرٌ ولاَبِنٌ» ومثله ما جاء فى القاموس المحيط. وجاء فى عبارة (أساس البلاغة) للزمخشرى ما يوهم أن (نحاة) جمع (نَحْوِىّ)، فقد قال: «وفلان نَحْوِىٌّ من النحاة» ا هـ.



المبحث الثاني

في المبحث الأول من هذه الدراسة بينت منهج العدناني في معجمه هذا: تأليفًا ولغةً وتصويبًا، كما شرحت رأيه في بعض القضايا اللغوية، وفي الاعتداد باستعمال العلماء اللغوي في مؤلفاتهم، وعرضت بعض المسائل من معجمه، وناقشتها تخطئةً وتصويبًا، ثم ختمت المبحث بالإشارة إلى بعض قواعد اللغة مما ورد في معجمه غير مستوفى، أو دَقَّ على الفهم.

وفي هذا المبحث الثاني أستكمل دراسة هذا المعجم، ولْيَكُنْ ذلك في النقاط الآتية:

- رأى العدناني في بعض القضايا اللغوية تطبيقًا.
- مختاراته ومقترحاته.
- استعمالٌ رأى أن يقتصر على الشعر دون النثر.
- ضبط بعض الأعلام.
- أخطاء مطبعية.
- لغة العدناني في معجمه.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً
رأى العدناني في بعض القضايا اللغوية تطبيقًا

(أ) التضاد:

وقد سبق - في المبحث الأول أنه لا يُخَطِّئُ استعمال كلمة في معنييها الواردين لها، ولكنه يختار لها المعنى المشهور المألوف؛ لأنه الأقرب إلى الذهن، وللتيسير على الناس فهمًا وإفهامًا، أما المعنى الثاني فينبغي ألا يجرى به استعمال المعاصرين، إلا مع القرينة الدالة، وعند الضرورة القصوى. وفيما يلي ذكر ما جاء في معجمه هذا، تطبيقًا على ما ذهب إليه:

* **البَيْن**: ورد في اللغة بمعنيين متضادين، هما (الفِراق، والوَصْل)، واختار العدناني له المعنى الأول، وقال: «وأنا أرى ألا نستعمل كلمة (بين) إلا بمعنى

(الفراق)؛ لأنه هو المعنى المألـوف، ولأننا نخشى أن يغضب علينا غـراب البين فَيَنْعَبَ في ديارنا» [م: ٢٦٥].

* الرِّعيب: ورد في اللغة بمعنى (الجبان) وبمعنى (الشجاع)، واختار له المعنى الأول: [م: ٧٦٣].

* السُّدْفَة: وردت في اللغـة بمعنى (الظلمة) وبمعنى (الضـوء)، واختـار لها المعنى الأول، وقال: «لأن هنالك شبه إجماع على هذا المعنى، على ألا نخطئ من يطلق السدفـة على (الضوء)؛ لأن كثـيراً من المعجـمات تؤيد ذلك». [م: ٨٧٢]

* أَسَرَّ: ورد في اللغـة بمعنى (أخـفى) وبمعنى (أظهر)، ونـختـار له المعنى الأول. [م: ٨٧٧].

* السليم: ورد في اللغة بمعنى (السالم) وبمـعنى (الملدوغ)، واختار له المعنى الأول. [م: ٩٢٤].

* تَصَدَّقَ: ورد في اللغـة بمعنى (أعطى الصدقـة) وبمعنى (طلب الصـدقة) واختار له المعنى الأول. [م ١٠٨٩].

* شَرَى: ورد في اللغة بمـعنى (الأخذ بثمن) وبمعنى (الإعـطاء بثمن) - أي البيع - واختـار العدناني المعنى الأول، وقال: «وأنا أرى- دفعـا للالتباس الذي لابد من الوقوع فيه مراراً - أن نكتفي باستعمال: شرى الشيء واشتراه- بمعنى: (أخذه بثمن)، وباع الشيء - بمعنى: (أعطاه بثمن). [م: ١٠٠٦].

* الظن: ورد في اللغة بمعنى (الـشك الراجح) وبمعنى (اليقين)، واختـار له المعنى الأول.[م: ١٢٣٣].

* الاعتذار: ورد في اللغة بمعنى (الإتيان بعذر) وبمعنى (عدم الإتيان بعذر)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٢٦٦].

* العَرُوب: ورد في اللغة بمعنى (المرأة المتحببة إلى زوجها) وبمعنى (العاصية له)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٢٧٢].

* العارف: ورد في اللغة بمعنى (المدرك للشيء بحواسه) وبمعنى (المعروف)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٢٨١].

* **العرف**: ورد في اللغة بمعنى (الرائحة الطيبة) وبمعنى (الرائحة المنتنة)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٢٨٢].

* **الأعور**: ورد في اللغة بمعنى (من ذهبت إحدى عينيه) وبمعنى (من صحت عيناه)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٣٦٥].

* **المُفْرَحُ**: ورد في اللغة بمعنى (المسرور) وبمعنى (المحزون) أو (من أثقله الدين)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٤٥٦].

* **فاز**: ورد في اللغة بمعنى (نجا) وبمعنى (هلك)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٥١٤].

* **اقترف**: ورد في اللغة بمعنى (عمل سيئة) وبمعنى (عمل حسنة)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٥٥٧].

* **كافأ**: ورد في اللغة بمعنى (جازى على خير) وبمعنى (جازى على شر)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٦٦٣].

* **اللحن**: ورد في اللغة بمعنى (الخطأ في اللغة) وبمعنى (الصواب)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٧٣١].

* **الهجر**: ورد في اللغة بمعنى (القطع) وبمعنى (الوصل)، واختار له المعنى الأول، بل خطأ قُطْرُبًا في عَدِّها من الأضداد. [م: ١٩٧٤].

* **هوى**: ورد في اللغة بمعنى (انحدر) وبمعنى (ارتفع)، واختار له المعنى الأول، وقال: «لأن في الضاد أفعالاً كثيرة تعني (ارتفع)، ونحن في غنى عن استعمال الفعل (هوى) بهذا المعنى، حُبًّا في إيصال المعنى إلى ذهن القارىء أو السامع واضحًا دون لبس أو إيهام». [م: ٢٠٢٣].

* **وثب**: ورد في اللغة بمعنى (نهض) وبمعنى (قعد)، واختار له المعنى الأول، وقال: «وأنا أنصح بالاكتفاء باستعمال (وثب) بمعنى (طفر) وإهمال التحمير - يعني لغة حمير- ابتعادًا عن القبلية، وعن تحميل الذاكرة عبئًا هي في غنى عنه». [م: ٢٠٣٧].

* **وراء**: ورد في اللغة بمعنى (خلف) وبمعنى (قُدَّام)، واختار له المعنى الأول، وقال: «ومع أن هناك إجماعًا على أن (وراء) الشيء تعني (خلفه) أو

(أمامه) فإننى أرى أن نكـون على حذر شديد عندما نستعملـها بمعنى (أمامه)؛ لأننا نكاد نستـعملها جميـعً بمعنى (خلفه)، ولسنا فى حاجـة إلى ان نلجأ إلى اللبس والغموض». [م: ٢٠٥٢].

* **الوامق**: ورد فى اللغـــة بمعنـى (المُحِبّ) وبمعنى (المُـحَبّ) - الأول اسم فاعل، والثانى اسم مفعول (المحبوب)- واختار له المعنى الأول. [م: ٢١٠٦].

* **اليَمّ**: ورد فى اللغة بمعـنى (البحر ذى الماء الملح) وبمعنـى (النهر ذى الماء العذب)، واختار له المعنى الأول. [م: ٢١٢٨].

وهكذا وجدنا العدنانى يسيـر على منهجه فى (المتضاد) باختار أحـد معنييه، بشرط أن يكون مألوفًا للناس، ومشهورًا بين الأدباء اليوم.

ولكننا وجدناه - مع هذا - يساوى أحـيانًا بين المعنيـين، فلا يُؤْثِرُ أحـدهما على الآخر، وذلك إذا تسـاويا فى الشهرة والألفة عـلى ألسنة الناطقين، وذلك فى:

* **المفازة**: وردت فى اللغة بمعنى (المنجاة) وبمعنى (المَهْلَكة)، يقول: «ولما كان جُلُّنا - أو كُلُّنا - تقريبًا نعرف أن المفازة تعنى النجاة أو المهلكة، فإننى لا أنصح باستـعمال أحد المعنيـين المتضادين دون الآخر، على أن توجـد قرينة تدل على المعنى الذى نريده منهما». [م: ١٥١٥].

* **التهجد**: ورد فى اللغة بمعنى (السهر) وبمعنى (النوم) ولم ينصح باستعمال أحد المعنيين وإهمال الآخر، بل ساوى بينهما. [م: ١٩٨٣].

(ب) الشاذ:

تقدم أنه يدعو إلى إلغـاء الشواذ كُلِّها - أو جُلِّها - إن تعذر إلغـاء الجميع، وناقشت دعوته هذه، وبينت ما لها وما عليها، وأذكر هنا الأمثلة التطبيقية التى جاءت على وَفْقِ دعوته هذه:

* ورد عن العرب بعض ألفاظ جرت فى الإعراب أو التصريف على غير ما هى له؛ إذ تَبِعَتْ مجاورها فأخذت حكمه:

فمما جرى على مجـاوره فى الإعراب قول بعض العرب: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فالخرب من صـفات الجُحْر، فحقـه الرفع، ولكنه جُرَّ، لمجاورته الضَّبَّ

المجرور بالإضافة، وقد استساغ ذلك بعض العلماء - كالخليل وسيبويه - وجمعوا له أمثلة غير هذا، كما وجهه ابن جنى وغيره على توجيه آخر، لكن العدنانى يرفض ذلك ويقول : «وأنا أرى أن نجتنب استعمال الجر على المجاورة، ولا نلجأ إلى ذلك إلا إذا أحوجنا إليه وزنٌ أو قافيةٌ، وأدعو مجامعنا إلى تخطئة ما قاله الخليل وسيبويه - رغم عظمتهما - تخفيفًا للشذوذ، وانسجامًا مع العقل والمنطق». [م: ٣٩٦].

ومما جرى على مجاوره فى التصريف قول النبى ﷺ: «ارجعن مأزورات غير مأجورات» فـ(مأزورات) مأخوذة من (الوِزْر) - بمعنى الذنب - وحقها (موزورات)، ولا ينطبق عليها قياس الإعلال الصرفى بقلب الواو همزة، ولكنها جاءت هكذا لَمَّا جاورت (مأجورات) - وهى مهموزة - لأنها من (الأجر).

* كذلك قولهم : (آتيه بالغدايا والعشايا)- فالغدايا جمع (غدوة) وحق هذا المفرد أن يجمع على (غُدُوَات) ولا يجمع قياسًا على (غدايا)، لأن (فعائل) مقيس فى كل رباعى مؤنث ثالثه مدة، نحو: عشية وعشايا، ولكن (الغدايا) جاءت هكذا مخالفة لقياس الصرفيين، لمجاورتها (العشايا) «وقد يؤخذ الجار بجُرْمِ الجار».

* وذكر أن الوارد فى النسب إلى (حَرَّان) - بلد فى سوريا - هو: (حَرْنَانِيّ)- على غير قياس- والقياس هو : (حَرَّانِيّ)، وهذا الأخير انفرد بذكره معجم البلدان، والأعلام للزركلى، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة- وهى كلها مصادر حديثة، وليست من كتب اللغة، ثم قال العدنانى :«وأنا لا أرى ما يُسَوِّغُ تخطئة (حَرَّانِيّ) ما دام هذا العدد الضخم من الأعلام (حَرَّانِيِّين) دون أن نجد بينهم علمًا واحدًا (حَرْنَانيا) - يقصد عدم استعمال البنية الشاذة التى وردت فى المعاجم القديمة - وإن كنت لا أستطيع تخطئة من يقول : (حرنانى) ما دامت معاجمنا لم تخطئ ذلك، ليت مجامعنا تزيل من لغتنا جميع الشواذ التى لا ضرورة لها» [م: ٤٤٨].

* وذكر أن الوارد فى النسب إلى (صنعاء)- عاصمة اليمن- هو (صَنْعَانِي)-

على غير قياس - والقياس هو: (صنعاوى)؛ لأن همزته الممدودة للتأنيث فتقلب همزة وجوبًا، ثم يقول: «فيا ليت مجامعنا تجعل النسبة إلى (صنعاء) قياسية، لكي تريحنا من هذا الشذوذ والخروج عن قاعدة النسب، وتجعلنا نسير خطوة قصيرة جدا شطر هدفنا اللغوى الأسمى - هدف التبسيط والتسهيل». [م: ١١٢٢].

* وذكر أن الزبيدى وغيره يرون أن (النَّبْل) لا مفرد له من لفظه، وإنما له مفرد من معناه - وهو سَهْم - وفضل العدنانى أن يجارى بعض العلماء فى جعل مفرده من لفظه (نبلة)، ثم قال: «ولما كان حرمان النبل من هائه أو تائه المربوطة شذوذًا فى اللغة العربية، فإننى أنضم إلى المصادر الخمسة التى تؤيد استعمال (النبلة) مترددة. . وأهيب بمجامعنا الأربعة أن تدخل (النبلة) فى معاجمها، وأن تزيل التردد فى استعمالها». ثم يقول: «ثم: ما هو المنطق الذى يسوغ جمع (سهم) أو (نُشَّابة) على (نَبْل)؟ أليس من المعقول أن يكون مفرد (النبل) كلمة من لفظها (نبلة)، بدلاً من كلمتين لهما أصلان بعيدان جدا عن (نبلة) هما: (السهم) و(النُّشابة)؟. [م: ١٨٧٠].

وهكذا تجد العدنانى يرفض الشاذ، ويدعو إلى نبذه، حتى تستريح لغة الضاد من كل نافر، وحتى يستقيم لها الاستعمال المقيس المألوف، وهى دعوة مخلصة، لولا خطرها على العربية فى مستقبل الزمان، فمن المعروف أن بعض ألفاظ القرآن الكريم وأساليبه وقراءاته، ورد على غير القاعدة القياسية صرفًا أو نَحْوًا، وكذلك الحديث الشريف، والشعر القديم، وفى الدعوة إلى هجر ما خالف القاعدة ما يباعد بين الناشئة والتراث، ويؤدى - على مرور الأيام - إلى تخطئة مثل هذا، وفيه خطر أىُّ خطر، وتصديق لمفتريات أعداء الإسلامِ واللغة، ممن طعن فى القرآن، وفى غيره من تراثنا.

على أن العدنانى نفسه لم يحتمل مواصلة هذه الدعوة؛ فقد جاء فى معجمه ما يخالف دعوته، وذلك أنه:

* ذكر أنهم ينسبون إلى (عبد الدار) فيقولون: (عبد الدارى)، أو: (دارى)، وقال: إن الصواب هو: (عَبْدَرِىّ)، ثم قال: «وأجاز لنا التاج أن نقول: هذا

(عَبْدِى) أيضًا، وأنا أرى أن نهمل هذه النسبة؛ لأنها تصح أن تكون نسبة لكل اسم يبدأ بكلمة (عبد)». [م: ١٢٣٧].

والمعروف أن (عبد الدار) مركب إضافى، والقاعدة الصرفية فى النسب إليه هى أن ينسب إلى صدره إلا إذا أَوْقَعَ فى لبس فينسب إلى عجزه، فمثال ما لا يوقع فى لبس (امرؤ القيس) - لشهرته بين العرب وتفرده - فيقال فى النسب إليه: (امْرِئِىٌّ)، ومثال ما أوقع فى لبس أن يُصَدَّرَ المركب بـ(أب أو أم أو ابن أو بنت) فينسب إلى العجز، نحو: أبو بكر، فيقال: بكرى [انظر: باب النسب فى كتب الصرف].

وعلى هذا كان القياس فى النسب إلى (عبد الدار) هو: دَارِىّ، والذى اختاره العدنانى هنا (عَبْدَرِىّ) هو من النسب الشاذ، صاغ بعض العرب من هذا المركب كلمة على وزن (فَعْلَل) ثم نسبوا إليها، وذلك شاذ، لا يقاس عليه.

* وذكر أنهم ينسبون إلى (فوق) فيقولون: (فَوْقِى) ظانِّين أن النسبة قياسية، ورأى العدنانى أن الصواب هو (فَوْقَانِىّ) - وهى نسبة غير قياسية. [م: ١٥٢٠].

وواضح من ذلك أنه يُخَطِّئ ما جاء على قياس، ويأخذ بما جاء على الشذوذ.

(جـ) التضمين:

يفضل العدنانى أن نُقَلِّلَ من اللجوء إلى التضمين، أى إشراب الفعل معنى فعل آخر، لمناسبة بينهما، ابتعادًا عن الفوضى، واجتنابًا لكثرة العقبات التى قد يضعها فى سبيلنا ما أجازه ابن سيده والغلايينى ومجمع اللغة العربية بالقاهرة.

وهو - لهذا - لم يرفض أن يعدَّى الفعل (قَبِلَ) بالباء - وهو مما يعدى بنفسه، فيقال: قَبِلَ الشىء، كما يقال: قَبِلَ به - والثانى على تضمين الفعل معنى (رَضِى) وإن كره هو ذلك.

ولكن فى معجم العدنانى بعض ما أجازه على سبيل التضمين (الذى كره اللجوء إليه)، ذلك أنه انفرد بإجازة قول العامة: (رَوَّحَ فلان إلى منزله) على تضمين الفعل معنى (ذهب)، دون أن يستطيع أحد محاسبتنا على ذلك» [م ١٥٣٢].

وقد سبق - فى المبحث الأول - توضيح فساد وجهته هذه، وغفلته عن شرط التضمين عند النحاة.

(د) التناوب بين حروف الجر:

ذكر بعض آراء العلماء فى هذا، كابن عصفور الذى يراه ضرورة شعرية، والكسائى الذى لا يراه كذلك - وإنما هو مقيس عنده- وتبعه ابن هشام فى (مغنى اللبيب)، ثم ذكر رأى ابن جنى الذى لا يراه مقيسًا في كل موضعٍ، وإنما هو على حسب الحال الداعية إليه، ثم ختم برأى ابن السِّيدِ البَطَلْيَوْسِيِّ فى (شرح أدب الكاتب) وقد قال: «أجازه أكثر الكوفيين، ومنع منه أكثر البصريين، وفى القولين جميعًا نَظَرٌ».

ثم عَقَّبَ العدنانى بقوله : «فمن هذا كله نرى أن إنابة حرف مكان آخر جائزة فى كثير من الأحوال، لكنها لا تطَّرد فى كل موضع، ويترك الأمر فيها إلى السماع، لا القياس». [م: ٥٧٩].

وقد أحال بعض مواده الأخرى - التى ورد فيها ما يحتمل أن يكون من هذا الباب - إلى كلامه فى هذه المادة، لأنه فصل هذا القول ووضحه وبين رأيه، وهذه هى المواد المحالة:

* قولهم :(**تَلْمَذَ عليه، وتَتَلْمَذَ عليه**) مع أن الوارد هو: **تَلْمَذَ له، وتتلمذ له،** فيصح على إنابة (على) مناب (اللام). [م: ٢٩٦].

* وقولهم: (**اختلفوا على الأمر**) مع أن الوارد هو: **اختلفوا فى الأمر**، فيصح على إنابة (على) مناب (فى). [م: ٥٨٩].

* وقولهم :(**هذا كلام عارٍ عن الحقيقة**) مع أن الوارد هو: **كلام عارٍ من الحقيقة**، فيصح على إنابة (عن) مناب (من). [م: ١٢٨٦].

* وقولهم: (**أغراه على شراء القلم**) مع أن الوارد هو: **أغراه بشراء القلم**، فيصح على إنابة (على) مناب (الباء). [م: ١٣٩٩].

* وقولهم : (**المفروض فينا أن نجاهد**) مع أن الوارد هو: **المفروض علينا**، فيصح على إنابة (فى) مناب (على). [م: ١٤٦٤].

* وقولهم: (**ينقسم الناس إلى صالحين وطالحين**) مع أن الوارد هو: **ينقسم الناس على**، فيصح على إنابة (إلى) مناب (على). [م: ١٥٦٣]

* وقولهم :**(نَزَّهَهُ من الشيء)** مع أن الـوارد هو: **نَزَّهَهُ عن الشيء**، فيصح على إنابة (من) مناب (عن). [م: ١٨٩٨].

* وقولهم : **(نص الحديث الشريف عن فلان)** مع أن الوارد هو: **نص الحديث إلى فلان** - بمعنى رفعه - فيصح على إنابة (عن) مناب (إلى). [م: ١٩١٣].

* وقولهم : **(هزئَ منه)** مع أن الوارد هو: **هزئ به**، فيصح على إنابة (من) مناب (الباء). [م: ١٩٩٤].

* وقولهم : **(تهكم على فلان)** مع أن الوارد هو: **تهكم به**، فيصح على إنابة (على) مناب [الباء]. [م:١٩٩٩].

* وقولهم : **(هنَّأهُ على نجاحه)** مع أن الوارد هو: **هنأه بنجاحه**، فيصح على إنابة (على) مناب (الباء). [م: ٢٠١٣].

*وقولهم : **(توارى في الـشيء)** مع أن الـوارد هو: **توارى بالشيء**؛ بمعنى: استتر به، فيصح على إنابة (في) مناب (الباء). [م:٢٠٥٩].

(هـ) المصدر الصناعي:

جاء في (المعجم الوسيط): المصدر الصناعي هو مـا انتهى بياء مشددة وتاء، مأخوذًا من المصدر - كالخصوصية والفروسية والطفولية - أو من أسماء الأعيان - كالصخرية والخشبية - وقد يؤخذ من المشتقات - كالقابلية والمسئولية والحرية - أو من أداة من أدوات الكلام - كالكمية والكيفية والماهية.

ولم يُبْدِ العدناني رأيه الصريح في اقتـباس المصدر الصناعي، ولكننا وجدناه يوافق على صحة بعض الاستعمال، إذا أمكن التخريج عليه، وذلك في:

* قولهم: (الشبوبية)، فقد خطأها المنذر، وجعل صوابها هو: التَّبِعَة، ولكن العدناني يرى أنها صحيحة؛ لأنها مصدر صناعي، ولم ينقل ذلك عن القدماء. [م: ٩٧٦].

* وقولهم : **(اللصوصية)**، فقـد خطأها المنذر، وجعل صـوابها هو: جُرْمُ السلب، ولكن العدناني يرى أنها صحيـحة، لأنها مصدر صناعي، ونقل ذلك عن الصحاح. [م: ١٧٣٥].

* وقولهم: (المسئولية)، فقد خطأها المنذر، وجعل صوابها هو: **التَّبِعَة**، ولكن العدناني يرى أنها صحيحة، لأنها مصدر صناعي، ولم ينقل ذلك عن القدماء. [م: ٨٥٤].

لكني وجدت العدناني لا يرتضي التخريج على المصدر الصناعي في قولهم: (اقتصاديات البلاد مزدهرة)، فقد خطأ هذا وقال: «والصواب: (**اقتصاد البلاد مزدهر**)، ولا أرى مُسَوِّغًا لإقحام المصدر الصناعي هنا». [م: ١٥٦٨].

(و) دخول حرف الجر على حرف آخر:

لا يرى العدناني بأسًا في إدخال حرف الجر على حرف آخر، وقد بنى هذا على فهمه لرأي بعض الكوفيين، وارتياحه لما ذهبوا إليه - على حسب ما نقل - وفيما يلي توضيح ذلك:

قال العدناني: «ويُخَطِّئونَ من يقول: **جلس تميم من عن يسار أبيه**، لامتناع دخول حرف الجر على حرف جر آخر، ولكن: لا يرى بعض الكوفيين مانعًا من دخول حرف جر على آخر» ثم قال في نهاية تلك المادة: «وأنا أرى أن نجاري أولئك النحاة الكوفيين الذين يجيزون دخول حرف جر على آخر، على أن تكون (على) - وهي التي وردت في بيت شعر ذكره - اسمًا مجرورًا بحرف الجر الذي جاء قبله». [م: ١٨٤٧].

وهذا النقل عن بعض الكوفيين ليس على إطلاقه، وإنما هو مختص ببعض الحروف: داخلة أو مدخولاً عليها، كما أنه في هذه الحال لا يكون الكلام من دخول الحرف على الحرف، وإنما من دخول الحرف على اسمٍ كان في أصله حرفًا، فخرج عن الحرفية إلى الاسمية.

- أما اختصاص ذلك ببعض الحروف، فلأن ما ورد منه في الحروف الداخلة هو (من، والباء، وعلى، والكاف) وفي الحروف المدخول عليها هو (على، وعن، والكاف). وأنقل لك الآن ما جاء في (أدب الكاتب) لابن قتيبة (باب: دخول بعض الصفات على بعض) - وهو يقصد بالصفات (حروف الجر)- وذلك من مصطلحات الكوفيين - لأنها تحدث صفة للاسم من ظرفية أو بعضية أو فوقية أو تشبيه أو غير ذلك، قال ابن قتيبة. [ص٣٩١] وما بعدها:

*تدخل (مِنْ) على (عند)، تقول: جئت من عندك، وتدخل على (على) أنشد الكسائي:

باتت تنوش الحوض نَوْشًا مِنْ عَلاَ
نَوْشًا به تَقْطَعُ أجواز الفلا

وتدخل على (عن) قال ذور الرمة:

إذا نفحت من عن يمين المشارق

وقال القُطَامِيّ:

من عن يمين الحُبَيَّا: نَظْرَةٌ قَبَلُ

قال: وتقول: كنت مع أصحاب لي فأقبلت مِنْ مَعَهم، وكان معها فانتزعته مِنْ مَعَها، وقال الكسائي: سمعت بعض العرب يقول: أخذته من كمكان ذلك.

قال سيبويه: والعرب تقول: جئت من عليه، كقولك: من فوقه، وجئت من معه، كقولك: من عنده، وقال مُزَاحِم:

غدت من عليه بعد ما تَمَّ ظِمْؤُها

وقال الكسائي: (مِنْ) تدخل على جميع حروف الصفات إلا على (الباء، واللام، وفي)، وقال الفراء: ولا تدخل أيضًا عليها نفسها، قال: وإنما امتنعت العرب من إدخالها على (الباء واللام)؛ لأنهما قَلَّتَا، فلم يتوهم فيهما الأسماء، لأنه ليس من أسماء العرب اسم على حرف.

وأدخلت على (الكاف)؛ لأنها في معنى (مثل).

و(الباء) تدخل على الكاف ، قال الشاعر:

وَزَعْتُ بِكَالهِراوةِ أَعْوَجِيّ إذا وَنَتْ الركاب جرى وِثَابا

وقال امرؤ القيس:

وَرُحْنا بِكَابْنِ الماء يَجْنَبُ وَسْطَنَا تَصَوَّبُ فيه العين طَوْرًا وترتقي

كأنه قال: بمثل ابن الماء.

وأنشد سيبويه:

وصاليات ككَمَا يُؤَثْفَيْنْ

فأدخل (الكاف) على (الكاف).

وأنشد القاسم بن معن:

عَلَى كالخنيف السَّحْقِ يدعو به الصَّدَى

اهـ. كلام ابن قتيبة.

ومن هذا النقل يتضح أن هذا رأى لبعض الكوفيين - الكسائى والفَرَّاء - وأنه مختص بحروف معيَّنة وليس مطلقًا فى كل الحروف. وأما أنه يصير من دخول الحرف على اسم؛ فواضح من كلام سيبويه السابق؛ إذ نَظَّرَهُ فقال: «تقول: جئت من عليه، كقولك: جئت من فوقه» أى أن (على) استعملت اسما بمعنى (فوق). وواضح كذلك من قول الفراء السابق: «وإنما امتنعت العرب من إدخالها (من) على (الباء) و(اللام)، لأنهما قَلَّتا. فلا يتوهم فيهما الأسماء، لأنه ليس من أسماء العرب اسمٌ على حرف واحد، فهذا دليل على أنه يَعُدُّ الحرف المدخول عليه اسمًا، والباء واللام لا يصلحان للاسمية، لأنهما وُضِعَا على حرف واحد، وليس بين الأسماء ما هو على حرف واحد.

وقد نقل العدنانى نفسه ما يشير إلى عَدِّ الثانى اسمًا، هو قول ابن مالك:

شَبِّهْ بكاف، وبها التعليل قد يُعْنَى، وزائدًا لتوكيد يَرِدْ
واستُعْمِلَ اسمًا، وكذا عَنْ وعلى من أجل ذا عليهما (مِنْ) دخلا

وكذا ما نقله عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة من إجازة مثل هذا الاستعمال على هذا التأويل.

ونقل السيوطى عن بعض الكوفيين أن الثانى يظل باقيًا على حرفيته [انظر: همع الهوامع ٤/٢١٩]، وهو رأى ضعيف.

ومن هذا كله ترى ما فى كلام العدنانى من تعميم فى القول بأن الكوفيين يجيزون إدخال حرف جر على آخر، كما تعرف حال ما اختاره هو من ذلك من حيث القوةُ أو الضعفُ.

(ز) تكلمة مادة لغوية:

حفظت لنا معجمات اللغة بعض المشتقات القياسية، دون أن تنقل عن العرب الأفعال التى اشتقت منها، وكذلك حفظت لنا بعض أنواع الفعل، دون أن تنقل عن العرب تصاريفه الأخرى، أو المصدر الذى أخذت منه. فهل لنا أن

نستعمل ما لم ينقل من ذلك، اهتداءً بما نُقِلَ، واستدلالاً به؟

يجيز ذلك ابن جني - في بعض المشتقات - ومن مذهبه أنه «إذا حصلت الصفة فالفعل في الكف» أي إذا ثبت ورود الوصف عن العرب آذن ذلك بصحة استعمال الفعل منه بلا حرج، كذلك أجازه المجمع اللغوي بالقاهرة، سواء أكانت المادة ثلاثية أم غير ثلاثية (على تفصيل). [انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما - ص١٨]. ويميل العدناني إلى الأخذ بهذا، وهذا هو الدليل:

* صحح العدناني ما خطّأه غيره من قولهم: (جذف السفينة بالمجذاف)- أي دفعها به- [بالذال في كل من: جذف، والمجذاف] مع أن الفعل (جذف) بالذال لم يرد، والوارد هو (جدف) بالدال المهملة، وحجته في ذلك: أن ورود (المجداف) - بالذال المعجمة - وهو اسم آلة مشتق يدل على صحة استعمال الفعل (جذف)، قال: «وليس من المعقول أن يوجد اسم الآلة (المجذاف) دون أن يوجد له فعل يشتق منه». [م: ٣٤٢].

* وصحح ما خطأه غيره من استعمال الفعل الماضي (سوى) الذى لم يرد، والوارد هو المضارع (يسوى)- بمعنى: يساوى كذا، أى ثمنه كذا - فوروده يدل على صحة استعمال الماضى، قال: «لأن وجود الفعل المضارع يحتم وجود فعله الماضى، وإن أهمل الناس استعماله». [م: ٩٦٣].

* وصحح ما خطأه غيره من استعمال الماضى الرباعى (أفجعه الأمر) ولم يرد ذلك عن العرب، وإنما الوارد هو الثلاثى المجرد (فجعه الأمر)؛ لأن ورود اسم الفاعل (مُفْجِع) يدل على صحة استعماله، فورود الوصف المشتق المقيس يؤذن بوجود ما اشتق منه. [م: ١٤٤٧].

* وصحح ما خطأه غيره من قولهم: (جرى وراءه وبالكاد أدركه) ولم يرد (الكاد) بهذا المعنى عن العرب، والوارد هو (كاد يكاد)- من أفعال المقاربة، و(كاد يكيد) بمعنى المكر والحيلة، وتصحيح العدنانى للاستعمال السابق مجاراة لتصحيح المجمع اللغوى لهذا الاستعمال، ومبناه هو أن يكون (الكاد) مصدرًا سهلت همزته، وأصله (الكَأْد)- وهذا المصدر أخذ منه فعل ثلاثى هو (كَأَد)

بمعنى شق وصعب، وهذا الفعل الثلاثى لم يرد، ولكن ورد الوصف منه، وهو قولهم :(عقبة كئود)، فورود الوصف (كئود) مؤذن بورود الـفعل (كاد). [م: ١٧٠٥].

(ح) المُوَلَّــد:

سـبق أن العدنانى يفـرق بين الألفـاظ المولدة قـديمًا، والألفـاظ المولدة فى العصر الحديث، فـهو يدعو إلى استعمـال النوع الأول لكثرته فى اللغة، ولأن السابقين قد أقروه واستعملوه دون حرج. أما المولد حديثًا فلم يقبله، ولم يُقِرَّهُ إلا إذا وافق على ذلك المجمع اللغوى، وعلى ذلك:

* خطأ العدنانى استـعمال (الحضرة، والجناب) فى نحو قـولنا: أَذِنَ حضرة الحاكم - أو : جناب الحاكم بكذا، ورأى الصـواب أن يقال: أذن السيـد فلان الحـاكم بكذا؛ لأن هاتين اللفظتـين - بمعناهمـا المعروف اليـوم - لم تؤثر عن العرب، وإنما دخلتا فى العـربية من التركية، يقـول العدنانى : «وأرى أن نهمل استعمال كلمتى: الحضـرة والجناب - بمعناهمـا المولد فى أحـاديثنا وكتـاباتنا - ونقول: إلى السيد فلان، بدلاً من : إلى حضرة فلان، أو: جنابه، و لن نستطيع مواصلة الإقدام على استعمال هاتين الكلمتين المولدتين إلا إذا صدر بذلك قرار مجمعى نستطيع الاعتماد عليه». [م: ٤٦٩].

(ط) الغريب فى الاستعمال:

ينصح العدنانى: بإهمال الكلمات العربية إذا كانت غريبة على السمع، وغير مألوفة لعلماء هذا العصر وكتابه وأدبائه، ويبدو ذلك فيما يأتى:

* (الخُزَزُ): - وهو ذَكَـرُ الأرانب - لا ينصح باستـعمـاله؛ لأنه اسم غيـر مألوف، ولأن كلمة (الأرنب) المألوفة تسد مسده، فيقال للأنثى: هذه الأرنب- أو: الأرنبة، وللذكر: هذا الأرنب. [م: ٧٨٦].

* (الخِلْفَة): - وهى الثمـر الذى ينضج بعد بضعة أسـابيع من نضج الفوج الأول من الثمر نفسه - لا ينصح باستعماله، ويوصى باستعمال (الرَّجْعِىّ) بدلاً منه، لأنها شـائعة، وقد وُفِّقَت العامـة فى اختيارها، إذ إنهـا تدل على رجوع الثمر إلى الظهور ثانية بعد فوات أوانه، بخلاف (الخلفة) فإنها مدفونة فى بطون المعجمات. [: ٧٢٦]

* (الخُنْعُبَة): - وهى النُّقْبَة فى ذقن الصبى الصغير - ويطلق عليها أيضًا : (الثُّومَـة، والهزْمَـة، والوَهْدة، والقَلْدَة، والهرتمة، والعـرتمة، والخَثْـرَمة)، ولا ينصح العدنانى باستـعمال (طابع الحسن) أو (النونة) بدلاً منها؛ لخفـتهما، وإن كـان يفضل (النونـة) على (طابع الحسن)؛ لأنهـا كلمـة واحدة، ذات أحـرف قليلة، وتشبه نونًا صغيرة مكتوبة على ذقن الصبى. [م: ١١٦٦].

* (فلان بيضة البلد): أسلوب ورد فى اللغة فـى مقام المدح - بمعنى: سـيد فى بلده - وفى مقـام الذم - بمعنى: لا نسب له ولا عشـيرة تحمـيه، أو: هو حقير مهين كالبيضة التى تفسدها النعامة، فتتركها ملقاة لا تلتفت إليها، واختار العدنانى أن يكون هذا الأسلوب بمعنى المدح؛ لأنه المعنى المشهور المتداول. [م: ٢٦٠].

* (أثنيت على فـلان): فـقد ورد الثناء فى اللغـة فى مـقام الخيـر والشـر، واختـار العدنـانى للثناء أن يكون فى مقـام المدح؛ لأنه المشهـور المألوف. [م: ٣٢٦].

(ى) المُعرَّبُ حديثًا:

مَنْ تتبع ما جـاء فى معجم العدنانى يجد تفـاوتًا فى نظرته إلى الألفاظ التى عُرِّبَتْ حديـثًا - ولاسيما فـيما كان له مـقابل عربى - فمـرة نجده يرفض هذا المعرب، ومرة نجده يقبله ويساويه بمقابله العربى فى الاستعمال، ومرة ثالثة نجده يفـضله عليه، ومـرة رابعـة نجده يقـبله ولكن يفـضل العربى عليـه، وهذا هو التوضيح:

١ - تفضيل العربى على المعرب:

* (الرِّجيم): كلمة مـعربة عن الفـرنسيـة، ويطلقونها بمعـنى : الإقلال من الطعام لإنقاص الوزن، ويقابلها فى العربية (الحِمْيَة)، وهى كلمة معجمية تعرفها العامة والخاصة، ويفضلها العدنانى على (الرجيم). [م: ٧٣٣].

* و(الفِهْرِسْت): كلمة مـعربة عن الفارسيـة، ويقال: (الفِهْرِس) ويطلقونها على اللَّحَق الذى يوضع فى أول الكتاب أو فى آخره لتوضيح محتواه، ويقابلها فى العربية (الدليل)، وأجاز العدنانى الاستعـمالين، ولكنه آثر العربى، وقال:

«**لسنا فى حاجة إلى الفارسية هنا، ما دامت لدينا كلمة (الدليل) العربية التى تؤدى المعنى الذى تحمله كلمة (الفهرست) كاملاً من جميع وجوهه**». [م: ١٥٠٩].

* و(**الكتالوج**): كلمة معربة عن الفرنسية، ويطلقونها بمعنى: الكتاب الذى توضع فيه أسماء المعروضات أو صورها، ويقابلها فى العربية (**كتاب المعروضات**)، وفضل العدنانى ذلك على (**الكتالوج**)، كما فضله على اقتراح تيمور (**دفتر المعروضات**) وقال: «لأن صفحات الدفتر تكون بيضًا، وصفحات الكتاب تكون مملوءة بالحروف والصور»، وناشد مجامع اللغة أن توافق على ذلك. [م: ١٦٣١].

* و(**البرنامج**) كلمة معربة عن الفارسية، ويطلقونها بمعنى: الخُطَّة المرسومة لعمل ما، ويقابلها فى العربية (**المنهج، والنهج، والمنهاج، والخُطَّة**)، وفضل العدنانى الكلمة العربية، وقال: «**أما أنا فأوثر ألا أستعمل كلمة (البرنامج) المعربة، ما دامت لدينا كلمات عربية أصيلة تحل محلها**». [م: ١٩٥٥].

٢- تفضيل معرب على معرب آخر:

* (**الميكروفيلم**): كلمة معربة، يطلقونها بمعنى: نوع من الأفلام صغيرة الحجم يكثر استخدامها فى تصوير الكتب - وأطلق عليه مؤتمر مجمع اللغة العربية اسم (**الفيلم الصغير**)، وقال العدنانى: «وأنا أقترح على مجامعنا أن نطلق أيضًا عليه اسم (**الفُلَيْم**)؛ لأن فى ذلك إيجازًا». [م: ١٨٦٣]. ومعروف أن (الفلم) بمعناه المعروف اليوم ليس من ألفاظ العربية، فأخذه العدنانى وصرفه - بالتصغير - ليدل على معنى (المَيْكرُو).

٣- تساوى المعرَّب والعربى فى الاستعمال:

* خطأ بعضهم استعمال (**الكُشْك**)- للمكان الصغير المصنوع من الخشب أو غيره؛ لبيع الصحف وغيرها، لأن له مقابلاً عربيًا أقدم منه جاء فى الشعر القديم هو (**الجَوْسَق**) فى جواز الاستعمال، يقول: «وما علينا إلا أن نستعمل كلتا الكلمتين (**الجَوْسَق، والكُشْك**) ما دامت جُلُّ المعجمات قد أجازت استعمال أولاهما، وما دام بعض المعجمات ومجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أجازوا استعمال ثانيتهما». [م: ٣٩٧].

* وخطأ بعضهم استعمال (الدُّوش)- وهو الأداة ذات الثقوب يَنْصَبُّ منها الماء بغزارة على من يَسْتَحِمُّ - لأن فى العربية ما يؤدى معناها، وهو (المِشَنُّ) أو (الثَّجَّاج)، وقد أقر المجمع الكلمة الأولى دون الثانية، لكن العدنانى يسوى بين (الدوش) و(المِشَنّ) فى الاستعمال. [م: ٧٥٦].

* وخطأ بعضهم استعمال (الزُّنَّار) - وهو ما يُشَدُّ على وسط رهبان النصارى والمجوس- لأن فى العربية ما يؤدى عنه: وهو (النطاق)، ويسوى العدنانى بين الكلمتين استعمالا، ويقول: «وأنا لا أرى ما يمنع من استعمال كلمة (الزنار) كاستعمال كلمة (النطاق)، لكى نزيل الطائفية من لغتنا». [م: ٨٣٨].

٤- تفضيل المعرب على العربى:

* خطأ بعضهم استعمال (الدَّرَابْزِين) - وهو الحاجز على جانبى السلم، يستعين به الصاعدون والنازلون - لأنها كلمة فارسية، وفى العربية ما يغنى عنها، وهو (الخلفق، والجلفق، والتفاريج)، ويؤثر العدنانى الكلمة المعربة، ويقول :«ولما كانت كلمتا (خلفق، وتفاريج) العربيتان غير مألوفتين، وكانت كلمة (الدرابزين) الفارسية معجمية ومجمعية، فإننى أرى أن نستعمل كلمة (الدرابزين) ونتناسى الكلمتين الأُولَيَيْنِ». [م: ٦٣٤].

* وخطأ بعضهم استعمال (الدُّلْفين) - وهو نوع من الحيوان من رتبة الحوت يعيش فى البحار - لأنها معربة، وَفى العربية ما يحل محلها، وهو (الدُّخَس)، ويؤثر العدنانى الكلمة المعربة، ويقول: «وأنا أوثر استعمالَ (الدلفين) المعرب؛ لأنه معروف فى العالم العربى كله، وإهمالَ (الدخس) الكلمةالعربية الأصل؛ لأنها يكاد يجهلها جميع العرب». [م: ٦٥٣].

(ك) تصريف المعرَّب:

الكلمات المعربة حديثًا، التى ارتاح إليها العدنانى، استساغ أن تجرى مجرى الكلمات العربية الأصيلة: تصرفًا واشتقاقًا، وفيما يلى توضيح ذلك:

* **(الزِّنجار)**: - وهو صدأ النحاس- اسم أعجمي، لم يذكره سوى عدد قليل من المعجمات، استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه، وقال: «ولما كان هذا الاسم (الزنجار) لابد له من فعل، ولما كانت المعجمات كلها قد أهملت ذكر: **زنجر النحاس**، وذكرت للفعل (زنجر) معاني أخرى؛ فإنني أقترح على مجامعنا الموافقة على استعمال الفعل (زنجر)». [م: ٨٣٧].

* و**(السمسار)**: اسم أعجمي دخل العربية منذ القدم عن الفارسية أو الآرامية- استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه، وقال: «ولست أرى بأسًا في قولنا: **سمسر يسمسر سمسرة. فهو سمسار، وهم سماسرة، وهي سمسارة، وهن سمسارات**». [م: ٩٣٠].

* و**(الطربوش)**: أعجمي معرب - وهو ضرب من غطاء الرأس - استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه. فيقال: **تطربش فلان يتطربش تطربشًا** - أي: لبس **الطربوش**. [م: ١١٧٩].

* و**(القرصان)**: أعجمي معرب عن الإيطالية - وهو اللص يسرق السفن في البحار - استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه، قال: «وأقترح على مجامعنا وضع: **قرصن يقرصن قرصنة، وتقرصن يتقرصن تقرصنا، ومُقَرْصِن، ومُقَرْصَن**». [م: ١٥٤٨].

* و**(الدُّش، أو الدُّوش)**: أعجمي معرب - وهي الآلة ذات الثقوب المستعملة في الاستحمام - استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه، فيقال: **تَدَشَّشَ** (من الدش) أو: **تَدَوَّشَ**(من الدوش). [م: ٧٥٦].

* و**(البرنامج)** أعجمي معرب، استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه، وقال: «ولما كانت المعجمات التي ذكرت **(البرنامج)** لها وزنها الكبير، ولما كانت هذه الكلمة معروفة في العالم العربي كله، **أقترح على مجامعنا** الموافقة على قولنا: **بَرْمَجَ فلان البرنامج، يبرمجه، برمجة، فهو مُبَرْمِجٌ، وواضعه مُبَرْمِجٌ**». [م: ١٩٥٥].

(ل) الترجمة الحرفية:

*** الأساليب:**

يرى أننا لسنا فى حاجة إلى ترجمة العبارات الأجنبية ترجمة حرفية؛ ما دام لدينا عبارات أخرى عربية تؤدى معناها تأدية تامة، أو شبه تامة؛ وعلى ذلك فمن الخطأ ما شاع الآن فى كلام الإعلاميين وغيرهم، من قولهم: (لعب فلان دورا مهما فى السياسة)، فهذا أسلوب مترجم ترجمة حرفية عن الإنجليزية أو الفرنسية، وعندنا فى العربية ما هو خير منه، ويؤدى معناه، وهو قولنا: قام **بدور فعال**، أو: **أدى دورا**، أو: **أسهم بدور**، أو: **اضطلع بدور**.. إلخ، ثم يقول: «لا نستطيع استعمال عبارة: **لعب دورًا فى كذا**، ما لم تُقِرَّها مجامعنا أو أحدها أو اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية». [م: ١٧٣٧].

*** الألفاظ:**

لا يرى بأسًا فى وضع الاسم الأعجمى بين قوسين بعد الاسم العربى - إذا كان العرب قد وضعوه أوّلاً اسمًا للمكان أو لغيره - لكى يعرف المتخرجون فى المعاهد الأجنبية من أبناء الضاد الاسم العربى الأصلى قبل أن حَرَّفَهُ الأعاجم؛ لأننا إذا اكتفينا بذكر الاسم الأعجمى فقط، ابتعدنا عن تاريخنا العربى، وقد طبق هو ذلك على **(الطَّرَف الأغَرّ)** - وهو رأس جزيرة فى الجنوب الغربى من أسبانيا، دارت عنده معركة مشهورة بين الإنجليز والفرنسيين - وهذه التسمية من إطلاق أجدادنا العرب، الذين فتحوا الأندلس، ثم حرفها الأجانب إلى **(ترافلغار)**، ويرى العدنانى أن توضع الثانية بين قوسين بعد التسمية العربية الأولى. [م: ٢٧٧].

(م) اللهجات العربية:

لاحظت أن العدنانى يرفض بعض اللهجات الواردة عن العرب، ولاسيما إذا كانت تلك اللهجة لقبيلة غير مشهورة، وتوضيح ذلك:

*** لغة بَلْعَنْبَر:**

(الصُّدْغ):- وهو جانب الوجه من العين إلى الأذن- يستعمله معظم قبائل

العـرب بالصاد، وروى قطرب أن قـومًا من بنى تمـيم - يقال لهم: بَلْعَنْبَـر - يقلبون السين صادًا عند أربعـة أحرف، عند [الطاء، والقاف، والعين، والخاء] إذا كُنَّ بعد السين، يقول العدنانى: «وأنا أرى أن نتـجنب الاقتداء بالبلعنبريين، لننجو من العـثرات اللغوية التى كانت اللهـجات القبليـة المتباينة سبـبها». [م: ١٠٨٨].

* لغة بنى يربوع، وبنى عقيل:

وفى صوغ اسم المفعـول من الثلاثى الأجوف الواوى (صاغ) أجاز الكسائى أن نقول: هذه حـلية مَصْوُوغَةٌ، ونسبـها إلى بنى عقـيل وبنى يربوع، وحكاها البطليوسى فى (الاقـتضاب)، يقول العـدنانى: «وأنكرها سيبويه وجـماعة من البصريين الذين أؤيدهم؛ اجتنابًا للشذوذ، ومـراعاة لقاعدة الإعلال والتسكين، وأنا - وإن كنت لا أسـتطيع تخطئـة من يقـول: المَصْوُوغ - أرى أن البـلاغة تقتضي أن نهمل استعمالها. [م: ١١٣٠].

* لغة بني الحارث بن كعب:

وهي إلحاق علامة الـتثنية أو الجمع بالفعل مع مرفـوعه الظاهر، وتعرف في كتب النحـو بلغة (أكلوني البراغـيث) أو لغة (يتعـاقبون فيكم مـلائكة)، يقول العدناني عن هذه اللـغة: «أما بنو الحارث بن كـعب، فعلينا أن ننسف لغـتهم هذه، فَحَسْبُنَا الحملات الشعواء التى يَشُنُّهَا على الضاد أعداؤها الكُثْرُ، الذين لا يكفون عن الدَّسِّ لها، مع أنها أرحب اللغات صَدْرًا، ومن أقلها تعقيدًا». [م: ١٨٩٣].

ثانيـًا
مختــاراته ومقترحاتـه

من جملة ما تميز به العدناني في معجمه هذا، عدم اقتصاره على سرد الآراء تخطيئًا وتصويبًا، وإنما كان يبدي رأيه، ويختار ما يوائم الاستعمال المعاصر، أو تألفه الأسـماع، أو يشتـهر بين الأدباء والكتاب، أو يجـد الحاجة إليه مـاسَّةً، وكثيـرًا ما كان يَقْرِنُ اخـتياره باقتـراح يتقدم به إلى المجمع اللغـوي: لإقرار ما اختار، وَيَبِينُ ذلكَ مما يلى:

* أجاز العدناني أن تستعمل **(المحاضرة)** في معناها المعروف لها اليوم - إلى جانب استعمال **(الخطبة)** أيضًا - واختار أن تستعمل **(الخطة)** في الموضوعات التي تُلقَى من فوق المنابر، والتي تسُودُ في مادتها العاطفة، وأن تستعمل **(المحاضرة)** في الموضوعات العلمية والأدبية التي تلقى من فوق المنابر، والتي يَسُودُ في مادتها العقل [م: ٤٧٠].

* ويطلقون اسم **(الخارطة)** أو **(الخريطة)** على ما يرسم عليه مسطح الكرة الأرضي أو جزء منه - واختار العدناني أن يطلق عليه أيضًا اسم (المصوَّر الجغرافي) [م: ٥٤٦].

* وأجاز مجمع اللغة العربية أن يقال: **(المريض أحسن من ذي قَبْل)** على أن تكون (ذي) هنا اسم موصول معرب على لغة طيئ، وأن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: حال المريض أحسن من التي قَبْل - واختار العدناني أن نتجنب استعمال (ذي) قدر استطاعتنا، لأنها زائدة، ولأن وجودها أو حذفها لا يؤثر في معنى الجملة، وفي حذفها إيجاز يحسن التمسك به. [م: ٧٠٠].

* وأجاز مجمع اللغة العربية أن يقال: (العضو الرئيسي: أو: الشخصيات الرئيسية) بشرط أن يكون المنسوب إليه أمرًا من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددة - واختار العدناني التجاوز عن هذا الشرط «حبًا في تسهيل الأمور، واجتنابًا لتعقيدها بهذا الشرط، الذي يجعل المرء يقف هُنَيْهَةً حائرًا إزاءه» [م: ٧٠٢].

* وفي اللغة يطلقون (الانسجام) على الانصباب، نحو: انسجم الدمع - واختار العدناني أن يكون أيضًا بمعنى (الملاءمة) للمناسبة بين المعنيين فقد جاء في بعض المعجمات أن (انسجم) معناها: انتظم، «ولا تنتظم حَبَّاتُ المِسْبَحَة والكلماتُ في بيت من الشعر إلا إذا كانت يلائم بعضها بعضًا شكلاً ووزنًا» [م: ٨٦٣].

* ويطلقون **(السَّرَاي)** و**(السَّرايا)** على كل بناية كبيرة يقيم فيها موظفو الحكومة - ولكن العدناني يختار كلمة **(دار الحكومة)** بدلاً منها، [م: ٨٨٣].

* و**(السُّعَال)** و**(السُّعْلَة)** مصدران صحيحان للفعل **(سَعَلَ الطفلُ)** - وهو داء عارض يصيب حنجرته - ولكن العدناني يُؤْثِرُ استعمال **(السعال)** على **(السُّعْلة)**

دفعًا لحدوث التباس بين كلمتى (السُّعْلة) و(السَّعْلَة) - والأخيرة بفتح السين، اسْمَ مَرَّة من الفعل الثلاثى (سَعَل). [م: ٨٩١].

* أجاز المجمع اللغوى أن يطلق على نوع من الأمراض التناسلية اسم (الزُّهَرى) - بضم الزاى وفتح الهاء أو سكونها - ولكن العدنانى يختار (الزِّهْرىّ)- بكسر الزاى وسكون الهاء، وقال: «ولما كانت (الزِّهْرة) تعنى (الوَطَر) وهذا الداء التناسلىّ يأتى من قضاء الزَّهْرَة (الوَطَر) فإننى أقترح على مجامعنا أن نطلق عليه اسم (المرض الزِّهْرِى) . [م: ٨٩٥]

* وكل من (الساقى) و(السَّقاء) يستعمل فى اللغة لمن يسقى الناس الماء أو يحمله إليهم، ومن جموع الساقى: (سُقَاة) وجمع السقَّاء: (سَقَّاءُون) - واختار العدنانى أن يفرق بينهما فى الاستعمال، فيستعمل (السُّقَاة) لمن يقدمون الخمر، ويستعمل (السَّقَّاءُون) لمن يَسْقُون الناسَ الماء أو اللبن [هـ: ٨٩٨]- وهو فى هذا متأثر بما اشْتَهَرَ بين المعاصرين.

* و(السلاح) فى اللغة يستعمل مذكرًا ومؤنثًا، فيقال: هذا السلاح جديد، وهذه السلاح جديدة - واختار العدنانى الاقتصار على استعماله مذكرًا، وقال: «لأنه الأعلى، ولأن العامة تذكره». [ن: ٩٠٩].

* واختار أن يقال: ثوب سميك، كما يقال: ثوب ثخين - وهو بمعناه - مع أن ذلك لم يرد فى اللغة إلا فى استعمال المحدثين، وقال: «فَلَيْتَ مجامعنا - أو أحدها- تصدر قرارًا مجمعيًا تجيز به استعمال (السميك) واستعمال الفعل: سَمُكَ سَمَاكَة وسَمْكًا بمعنى (ثَخُنَ). [م: ٩٣٤].

* والوارد فى النسب إلى (السَّهْل) - وهو المكان المستوى - هو (سُهْلِىّ) - بضم السين على غير قياس - واختار العدنانى أن ينسب إليه على القياس - بفتح السين - وقال: «أقترح أن تنسف المجامع هذا الشذوذ فى النسب الذى لا أجد له مسوِّغًا» [م: ٩٥١].

* والقنابل التى تطلقها الشرطة عادة لتفريق المظاهرات تسمى (القنابل المُسِيلة للدموع) وهى تسمية لا غبار عليها، ولكن العدنانى يختار أن تسمى (القنابل المُسَيِّلَة للدموع)، لأن الاستعمال الثانى مأخوذ من (سَيَّلَ) المشدّد، والتشديد فيه

يدل على الغزارة والكثرة والمبالغة - مثل قتّل وذبّح وجرّح - بخلاف الفعل (أسال) فهو لمجرد الحدث. [م: ٩٧٠].

*وقولنا: **(فلان مُشب)** يطلق في اللغة على (الشابّ الفتيّ) وعلى (المُسِنّ الكبير) - واختار العدناني الاستعمال الأول، وقال: «وأنا لا أنصح باستعمال (المُشِبّ) إلا للشباب، لأنهما - لغوياً - من جذر واحد» [م: ٩٧٧].

*وانفرد المعجم الوسيط بقوله: **(الشَّرْشَرَةُ)** هي المِنْجَلُ الصغير، وقال إنها كلمة مولَّدة - واختار العدناني أن يطلق عليها **(المُنَيْجِل)** مصغر **(مِنْجَل)** لأن **(الشرشرة)** غير معروفة في كل العالم العربي؛ ولأن القواعد الصرفية لا تأبى مثل هذا الاستعمال (م: ٩٩٩).

* وتسمى الصحف العربية بعض أنواع القنابل: **(القنبلة الانشطارية)** - ويختار لها العدناني اسم **(القنبلة النثارة)** وهو اسم مأخوذ من تأثيرها المُدَمِّر؛ إذ إن كل جزء منها يتفجر إلى أجزاء قاتلة تنثر هي وأجزاء أجزائها هنا وهناك. [م: ١٠٠٨].

* ويجوز أن يقال: **أصيب فلان بصداع**، كما يجوز أن يقال: **أصيب فلان بصداع الرأس** - واختار العدناني الاستعمال الأول، وقال: «وأنا - حُبّاً في الإيجاز - لا أنصح بذكر (الرأس) مع (الصداع) ولكنني لا أستطيع تخطئة من يذكره». [م: ١٠٨٧].

* وهل يقال: **امرأة صلعاء**، كما جاز أن يقال: **رجل أصلع**؟ خطّأ ذلك ابْنُ سيدهْ، وأجازه آخرون - واختار العدناني إجازته، وقال: «ولما كانت النساء يُصَبْنَ بالصلع كالرجال أحيانًا، فإنني لا أجد أي مسوِّغ للخروج عن القياس، ومنع تأنيث أفعل **(أصلع)** على فعلاء **(صلعاء)**. [م: ١١١١].

* و**(الصَّيْدَلانيّ، والصَّنْدَلانيّ، والصَّيْدَنانِي)** أسماء تطلقها اللغة على من يُعِدُّ الأدوية ويبيعها، وعلى العالِم بخواصِّ الأدوية - ويختار العدناني أن يطلق عليه أيضًا: (الصَّيْدَلِيّ)، بل فضّلها على أخواتها، مجاراة لذلك العدد الكبير من الأمة العربية الذين يجهلون الأسماء الثلاثة الفصيحة، ويعرفون (الصيدلي) [م: ١١٣٦].

* وأطلق المعجم الوسيط على التَّبغ اسم (**الدُّخَّان، والدُّخَان**) - بتشديد الخاء، أو تخفيفها - واختار العدناني التشديد، وقال: «وأنا أقترح الإبقاء على الكلمة الأولى (**الدُّخَّان**) وحذف (**الدُّخَان**) للتفريق بينه وبين ما يتصاعد عن النار من دقائق الوَقُودِ غير المحترقة» [م: ١١٦٨].

* وذكر أمثلة من باب (التنازع) عند النحاة، ومن بينها آيات قرآنية وأشعار، ولكنه رأى فى استعماله اليوم تكلفًا وغموضًا، وقال: «أرى أن نبتعد عن التنازع؛ لأنه يترك على المعنى مَسْحَةً من الغموض». [م: ١٢٣٢].

* وخطأ بعضهم استعمال صيغة التعظيم فى مخاطبة الواحد حين يقال: جُودُوا عَلَىّ بعفوكم، وفى حديث الواحد عن نفسه بقوله: نحن فعلنا كذا - وأجازه العدنانى موافقًا غيره من العلماء، ولكنه نصح بتجنُّبه، وقال: «وأنا - مع كل هذه البراهين الدامغة المؤيدة لاستعمال التعظيم - أرى أن نبتعد عن أسلوب التعظيم هذا، وعن لغة الحكام والملوك، فمَن تواضع للـه رفعه». [م: ١٣١٥].

* و(**العَظْم**) ورد فى معجمات اللغة مفردًا، فجمع على (**عظَام**)، كما ورد مستعملاً استعمال الجمع، كما فى قوله تعالى: ﴿**رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي**﴾ [مريم: ٤] - واختار العدنانى أن يكون (**العظم**) جمعًا مفرده (**عَظْمَة**)، وأن تكون (**العظام**) جمعًا للجمع (العظم). [م: ١٣١٦]، مع أن المفرد (**عَظْمَة**) لم يَرِدْ به استعمال مأثور.

* وأجاز المجمع اللغوى بالقاهرة استعمال كملة (**المقصوصة**) لتلك المغرفة المسطحة المثقبة ينشل بها اللحم من القدر - ولكن العدنانى يختار لها اسم (**المغرفة المثقبة**)، لأن (المقصوصة) لا تَمُتُّ بصلة من حيث معناها أو فعلها إلى نوع العمل الذى تقوم به [م: ١٣٩٦].

* وأجاز المجمع اللغوى أن يستعمل (**الغامق**) من الألوان: بمعنى المائل إلى السواد منها - ولكن العدنانى يتوسع فى ذلك، ويختار أن يشمل (**الغامق**) جميع الألوان، بدلاً من أن يقتصر على الأسود وحده. [م: ١٤٢٢].

* و(**الغنم**) ورد فى اللغة للمفرد وللجمع، للمذكر والمؤنث، وهو فى حال

استعمـاله جمعًا يكون له مفرد من غيـر لفظه، وهو (الشاة) - ولكن العدنانى يخـتار أن يكون له مـفـرد من لفظه، هو (غَنَمَة)، ودعا المجـامع اللغوية إلى إقراره، [م: ١٤٢٤].

* وقالوا فى اللغـة: هذا الأمر (فاجع)، وهذا الأمر (مفجع) أما الأول فهو اسم فاعل من: (فجعه) الأمرُ، وأما الثانى فلم يرد له فعل (أفجعه) الأمر، أى أنه اسم فاعل لـفعل لم يُتكَلَّم به - واخـتار العدنانى أن يسـتعمـل هذا الفعل (أفجع) وإن لم يرد؛ لأن ورود الوصف منه دليل على وروده، [م: ١٤٤٧].

* والوصف إذا كـان على (فعول) بمعـنى فاعل - مما يستـوى فيـه المذكر والمؤنث - فإنه يجمع تكسيرًا على (فُعُل)، نحو: رجل صبور، وامرأة صبور، والجمع فـيهما: (صُبُرٌ)، ولا يجمع ذلك تصحـيحا عند البصـريين، وأجازه الكوفيـون، قالوا: صبـورون، وصبورات- واخـتار العدنانى رأى الكوفـيين، «تقليلاً للشذوذ والاسـتثناء فى اللغة، وكَمّاً لأفـواه خصومها الكُثْـر وحُسَّادها» [م: ١٤٥٠].

* والوارد عن العرب هو: فقَصَ الطائر بيضه، وفقسها وفقشها - كل ذلك بتخفـيف القاف - بمعنى: كسرها لـيخرج الفرخ، ولم يرد التـشديد فى واحد منها - لكن العدنانى لم يمنع تشديد القـاف فى ذلك، وقال: «ولما كان تشديد الفعل لإفادة المبالغة (فقس مثلاً) سماعـيًا لا قياسيًا، ولما أجمعت المعاجم على عدم ذكر هذا الفـعل، ولما كانت هناك حالات لإفادة المبالغة أو إفـادة التكثير - كالدجاجـة التى تحتضن ثلاثين أو أربعين بيـضة ، ثم تفقصهـا لإخراج الفراخ منها - فـإن هذا يحملنى علـى أن أقترح على مـجامـعنا الأربعة الموافـقة على استعمال الأفعال الثلاثة مضعفة» [م. ١٤٩٤].

* و(قلم الحبر) معروف - وقد اقترح العدنانى على المجامع اللغوية أن يقروا ما اختاره له من اسم، وهو (المَدَّاد)، لأن المِدَاد - وهو الحبر - يخزن فيه. [م: ١٥٩٤].

* و(الكُشكُول والكَشكول) - بضم الكاف الأولى أو فتحهـا - كلمة فارسية معربة - اخـتار العدنانى فتح الكـاف، وقال: «ولما كانت الكلمة هذه فـارسية

الأصل، فإننا نستطيع فتح الكاف الأول وضمها، وإن كان فتحها أعلى، لأن العامة تفتحها، ولأن المصادر التى تفتحها ثلاثة، ولا يضمها إلا مصدر واحد - هو الأب أنستاس الذى عرف بكثرة العثرات، ولأن الكتاب المشهور الذى ألفه محمد بهاء الدين العاملى أطلق عليه اسم (الكشكول) كما سمعنا من أساتذتنا وممن ذكره من الأدباء فى إذاعاتهم». [م: ١٦٦٨] وكان عليه أن يختار ضم الكاف الأولى، لأنه هو الموافق لمألوف الأوزان العربية.

* والوارد فى معجمات اللغة أن (الكُفْء) بمعنى: النظير والمساوى - واختار العدنانى أن يطلق أيضًا على القوى القادر على تصريف العمل، وقال: «أقترح على مجمع القاهرة أو المجامع الثلاثة الشقيقة الموافقة على استعمال (الكفء) بمعنى: القوى القادر على تصريف الأمور؛ لأن جُلَّ أدباء العرب يستعملونها، حتى ظنها الوسيط صحيحة». [م: ١٦٧٤].

* ويخطئ النقدة اللغويون قول من يقول: استنزف فلان دمه أو دمعه، لأن هذه الصيغة المزيدة (استنزف) لم ترد عن العرب، وإنما الوارد هو: نزف فلان دمه، أو دمعه - ولكن العدنانى يجيز ذلك - مع اعترافه بعدم وروده - ويقول: «ولما كان جملة: استنزف الدمع أو الدم، شائعًا فى العالم العربى كله، فإنى أقترح على مجامعنا الموافقة على استعمالها وضمها إلى معاجمنا؛ لأننى لا أجد مانعاً لغويًا يحول دون تلك الموافقة». [م: ١٨٩٤].

* ويخطئ العدنانى صاحبَ المصباح المنير فى استعماله اللغوى، إذ قال: (والأنسب تقديم القبيلة على البلد)، ويرى الصواب أن يقول: وتقديم القبيلة على البلد أكثر مناسبة، لأن الفعل هو (ناسب) - بمعنى: لاءم ووافق - واسم التفضيل يصاغ مما فوق الثلاثة بوضع (أكثر أو أشد) قبل مصدره، ثم قال: «ولم أجد بين الشعراء من العرب ما يسمح بصياغة التفضيل من الرباعى» [م: ١٩٠٢].

وهذا الذى ذكره العدنانى ليس موضع اتفاق بين العلماء، فقد أجاز الأخفش الإتيان باسم التفضيل على وزن (أفعل) من كل فعل مزيد، قال السيوطى: «كأنه راعى أصله، لأن أصل جميع ذلك المجرد» [انظر: همع الهوامع ٦/ ٤٢].

* واختلفوا في نحو قولهم: (هأنا) منطلق إلى القدس، فمن النحاة من قال بأن العرب لا يكادون يقولون: (هأنا) وإنما يقولون: هأنذا - وذلك قول الفراء، وقال ابن مالك: إن الأكثر هو استعمال أداة التنبيه (ها) مع الضمير واسم الإشارة، وقال ابن هشام: إن استعمال (هأنا) من الشذوذ - وذكر العدناني كل هذه الآراء، وساق أمثله لجواز (هأنا) - دون اسم الإشارة - وذهب إلى أنه أفضل وأعلى من ذكر اسم الإشارة بعد ضمير الرفع المنفصل أعلى من حذفه، وأنا أرى أن حذف اسم الإشارة أعلى، لأن في الحذف إيجازًا بلاغيًا، ولأن المعنى بعد حذفه يبقى كما كان قبل الحذف». [م: ١٩٨٠] وواضح أن هذا خلاف ما عليه النحاة، وهم لم يذهبوا إلى رأيهم هذا إلا بعد استقراء كلام العرب، ولا قيمة لما ادعاه العدناني من أن في الحذف إيجازًا بلاغيًا، إذ البلاغة تأتي بعد الوفاء بمقتضى قواعد اللغة.

* ويخطئ بعضهم قول من قال: ليس الجرح بذي (أهمية) لأن (أهمية) لم ترد عن العرب، ويجعل الصواب: ليس الجرح بذي خطر أو بذي شأن، - واختار العدناني جواز استعمالها؛ لأن كل كلمة غيرها لا تؤدي المعنى الذي تؤديه هي؛ يقول: ولما كانت هذه الكلمة ضرورية لنا، ولما لم أجد كلمة خيرا منها نترجم بها كلمة importance الإنجليزية، فإني أقترح على مجامعنا الموافقة على استعمالها». [م: ٢٠١٢].

ثالثًا
استعمالٌ رَأَى أن يقتصر على الشعر دون النثر

وذلك فيما يأتي:

* **الجر على المجاورة**: وهو أن تتبع كلمةٌ كلمةً أخرى سبقتها في اللفظ والمعنى، رفعًا أو نصبًا، فيعدل عن ذلك وتجعل تابعة لكلمة مجاورة لها في الإعراب (اللفظ) دون المعنى، نحو ما جاء عن العرب من قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ - يقول العدناني: «وأنا أرى أن نتجنب استعمال (الجر على المجاورة)، وألا نلجأ إلى ذلك إلا إذا أحوجنا إليه وزنٌ أو قافيةٌ». [م: ٣٩٦].

* **زيادة (ذا) بعد كم الخبرية**: نحو: (كَمْ) ذا نصحتك! - قال العدناني، «وأنا أرى أن نقتصد جدا في استعمال (ذا) بعد «كَمْ» في الشعر، ونهمل استعمالها: في النثر، لأنها حَشْو لا لزوم له، ما دمنا قادرين على تأدية المعنى الذي نريده دون (ذا). [م: ٦٨٤].

* **استعمال (الذُّكْر)** - بضم الذال - في معنى (الذِّكْر) - بكسر الذال - وهو التذكر، قال: وأرى ألا نلجأ إلى استعمال (الذُّكْر) إلا عند الضرورة القصوى، لأن كلمة (الذِّكْر) كلمة فصيحة ومألوفة». (م: ٦٩٢).

* **الازدواج**: وهو أن تتأثر كلمة بأخرى، فتنهج منهجها في الضبط بالشكل أو في التصريف، إما لمجاورتها، وإما لوقوعها في رَوِيّها أو ما يشبه رَوِيّها، بشرط أن يكون لكل كلمة منهما معنى خاص مفيد على سبيل الاستقلال، وهذا القيد الأخير لإخراج الإتباع اللغوي؛ نحو: هذا حَسَنٌ بَسَنٌ، فإن الثانية لا معنى لها استقلالاً، وإنما هي تَبَعٌ لما قبلها في المعنى.

فمثال التأثر بالحركة قولهم: (أخذه ما قَدُمَ وما حَدُثَ) - أي الهموم والأفكار القديمة والحديثة - فقد ضمت الدال من (حدث) وحقُّها الفتح، لمجاورتها الفعل (قَدُمَ) وهو مضموم الدال.

ومثال التأثر في التصريف قولهم: (إني لآتيه بالغدايا والعشايا) فالمفرد (غداة) حقه أن يجمع على (غَدَوَات) ولكن الازدواج مع (العشايا) سوغ تكسيره على (الغدايا). وقوله ﷺ: «ليت شعري أيّتكُنّ صاحبة الجمل الأدْبَب، تنبحها كلاب الْحَوْأَب» يقول العدناني: «لا نخطئ من يضطر من الأدباء إلى استعمال الازدواج، وإن كنت أرجو أن نتجنبه ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً» «م: ٨٤٣».

* **الحمل على المعنى**: وذلك أن يقتضي ظاهر اللفظ حكمًا نحويًا أو صرفيًا، فيعدل عنه إلى حكم آخر، مراعاةً لمعناه، مثل عدم إلحاق التاء بالعدد مع أن معدوده مذكر في قول عمر بن أبي ربيعة:

فكان مِجَنّي دون من كنت أتقي ثلاث شخوص: كاعبان ومُعْصِرُ

فالشخص مذكر، وكان عليه أن يقول: ثلاثة شخوص، ولكنه ذكّر العدد،

حمـلاً على معنى شخوص - وهو: نـساء - ومثل ذلك أيضًا تذكـير **(الكف)** وهى مؤنثة - فى قول الشاعر:

أرى رجـــلاً منهم أســـيـفـًــا كـــأنما
يضمُّ إلى كَـشْـحَـيْه كَـفّـاً مُـخضَّـبـا

فحمل **(الكف)** المؤنثة على معنى (العضو) وهو مذكر.

قال العدنانى: «ومع ذلك كله أرى ألا نلجأ إلى حمل اللفظ على المعنى فى تذكـير المـؤنث وتأنيث المذكـر، إلا إذا اضطررنا إلى ذلك فى الشـعـر، إقامـةً للوزن» [م: ٦٩٢].

* **التضمين**: وقد سبق شرح مـعناه وأمثلةٌ له - قال العدنانى: «وأنا أرى أن نقتصد كثـيرًا جدا فى اللجوء إلى ما أجاز ابن سيدهْ استعـماله فى النثر (يقصد التضمين) وألا نلجأ إليه فى الشعر إلا عند الضرورة القصوى، إقامة للوزن، أو تَقَيُّدًا بالقافية» [م: ١٣٢٥].

* **النصب على نزع الخافض**: وقد سبق حديث عنه - يقول العدنانى: والذى أراه أن نقبل - علـى مضض - بالجمل التى نـطق بها العرب، وفـيهـا كلمات منصوبة على نزع الخـافض.. وأن نُخطئ كل كاتب حديث معـاصر يلجأ إلى النصب على نزع الخافض، مـستعـملاً الفعل الذى اسـتعمله الأجداد وحـاذفًا حرف الجـر.. وأن نُفْـهِمَ كل شاعـر معـاصر يلجـأ إلى نصب اسم على نزع الخافض فى نظمه أن فى البيت الذى ورد فيه ذلك الاسم منصوبًا - بدلاً من أن يكون مـجرورًا - رَكّـةً، يجب ألا تظهـر فى شعـر الشعـراء الفحـول». [م: ١٨٩٢].

* **زيادة (ما) بعد (إذا)**: نحو: إذا ما جاءت هدى جـئت، وقال: «ولما كانت (ما) تدل على النفى أحيانًا، فقد يتـبادر إلى الذهن أن معنى الجملة الثانية هو: إذا لم تجئ هدى جئت، فتجنبًا لذلك أرى أن نهمل استعمال (ما) بعد (إذا) لأن وجودها أو حـذفها لا يؤثر فى الجـملة من حيث مـعناها أو بلاغتهـا، ولأنها زائدةً، وفى حذفـها إيجـاز، علينا أن نتمـسك به إلا فى الشعـر، حيث يكون وجودها ضروريًا أحيانًا، محـافظةً على الوزن، على ألا نخطئ مَن يضعها بعد

(إذا) في النثر. [م: ٧٧٠].

* **فك التضعيف**: في نحو: (تَصَامَمَ الناس عن تحذير الأطباء) - بمعنى: لم يستمعوا إليه عَمْدًا - يقول العدناني: «أنا أرى أن استعمال الفعل (تصامم) لا يجوز إلا في الشعر، محافظةً على الوزن، وهذه ضرورة شعرية». [م: ١١٧].

* **استعمال (العَصَاة) بالتاء** - وهي العصا المعروفة - وقال: «وأرجو ألا يلجأ أحد إلى استعمال كلمة (العصاة) إلا إقامةً لوزنٍ، أو مراعاةَ لقافيةٍ». [م: ١٣١٠].

* **استعمال (الصارخ والصريخ) بمعنى (المغيث)**، مع أنهما يصلحان لغة لكلٍّ من: المغيث والمستغيث، وقال: وأنا أرى ألا نلجأ إلى استعمال (الصارخ والصريخ) بمعنى (المغيث) إلا عند الضرورة القصوى، وعند وجود قرينة تدل على ذلك، وأن نكتفي - تجنبًا لِلَّبْس والغموض - باستعمال (الصريخ والصارخ) بمعنى (المستغيث) لأن هذا المعنى نعرفه جميعًا». [م: ١٠٩٤].

* **استعمال (الغَدْو) بدلاً من (الغد)** -وهو اليوم الذي يأتي بعد يومك - وقال: «ويخطئون من يستعمل كلمة (الغَدْو) بدلاً من (الغد)، وهم مصيبون إذا كانوا يخطِّئون من يستعملها في النثر، ويُخْطِئُون إذا كانوا يُخَطِّئُون من يستعملها في الشعر». [م: ١٣٨٥].

* **استعمال صيغة الجمع في موضع التثنية**: وذلك في:

قولهم: فلانة طويلة الأجياد - جميع (جيد) بمعنى العنق - إذ ليس لكل فتاة إلا جيد واحد. [م: ٤٠٦].

وقولهم: فلان غليظ الحواجب، إذ ليس للإنسان الواحد إلا حاجبان فقط. [: ٤٢٣].

وقولهم: قطعت رءوس الكبشين، إذ ليس للكبش إلا رأس واحد. [م: ٧٠٣].

وقولهم: امرأة ذات أرداف كبيرة، إذ ليس لكل إنسان سوى رِدْفَيْنِ فقط - والرِّدْفُ هو العجز - [: ٧٤٢].

وقولهم: فلان شديد المرافق، إذ ليس لكل إنسان سوى مِرفَقَيْنِ - [م: ٧٧٠].

وقـولهم: امرأة ذات أكـتاف - جـمع كَـتِف - إذ ليس لكل إنسان سـوى كَتِفَيْن. [م: ١٦٣٥].

وقولهم: الأسد ذو لَهَـوَات قوية - جمع (لهاة) وهى اللحمـة المشرفة على الحلق - إذ ليس لكل مخلوق سوى لهاة واحدة. [م: ١٧٥٣].

وقولهم: فلان صـغير المناخر - جـمع (منخر) وهو ثقب الأنف - إذ ليس لكل إنسان سوى منخرين. [م: ١٨٨٢].

وقولهم: فـلان عظيم المناكب - جمع منكب، وهو مـجتمع رأس العـضد والكتف -، إذ ليس لكل إنسان سوى منكبين. [م: ١٩٥٠].

وقولهم: فـلانة حمراء الوجنَات - جمع (وَجْنَة) إذ ليس لكل إنـسان سوى وجنتين. [م: ٢٠٤٢].

وقـولهم: فلانة كـبيـرة الأوراك - جـمع (وَرِك) وهو ما فـوق الفخـذ من الإنسان، إذ ليس لكل إنسان سوى وَرِكَيْن. [م: ٢٠٥٧].

وذكر العدنانى بعد كل مادة من هذه المواد أنه لا يُخَطِّئُ من يستعمل صيغة الجمع فيها، بدلاً من المثنى أو المفرد - ولكنه يوُصِى بأن يكون ذلك فى الشعر، لا فى النثر.

رابعًـا

ضبــط بعض الأعــلام

ورد فى معجم العدنانى بعض الأعلام، حَرَصَ على ضبطها بشكل خاص، وليس هذا الضبط بلازم، وذلك:

* المبرد: حرص على ضبط الراء المشـددة منه (بالفتح) فى كل مواد معـجمه التى ورد فيـها هذا الاسم، وربما أَوْهَمَ ذلك الحرص منه أن(كـسر) الراء خطأ، وليس كـذلك، فإن الراء المشـددة من (المبـرد) تفتح وتكسـر، وممن ذكر أنهـا مفتـوحة ابن خلكان فى (وفيات الأعـيان) والقِفْطى فى (المقتـبس) وابن فضل الله العمرى فى (مسالك الأبصار) وابن خيرِ فى (الفهرس). وممن ذكر أن الراء مكسورةٌ السيرافىُّ، نقلِ ذلك عنه السـيوطى فى (المزهر)، وياقوت الحموى فى

(معجم الأدباء)، وتشدد الشنقيطي في كسر الراء، وكان ينشد في ذم في فتحها:

والكسر في (راء) المبرِّد واجب وبغير هذا ينطق الجهلاءُ

أما معنى (المبرد) وسبب تلقيبه بهذا، فقد تعددت الروايات في ذلك، ويمكن الرجوع إليها فيما سبق من كتب التراجم، وانظر مقدمة كتاب (المقتضب) للمبرد التي كتبها محققه أستاذنا محمد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله.

* **الصقلي**: حرص على ضبط الصاد والقاف منه (بالكسر) في مواد معجمه التي ورد فيها هذا الاسم، وربما أوهم ذلك الحرص منه أن فتح الصاد والقاف خطأ، وليس كذلك، فإنه منسوب إلى (صقلية)- وهي جزيرة بَحْرية تقع قريبًا من بلاد المغرب- وجاء ضبطها في (وفيات الأعيان) لابن خلكان.[٢/ ٣٨٣] بفتح الصاد والقاف- ضبطًا مكتوبًا بالحروف - وقد ضبطت قبل ذلك في بيت من الشعر [٢/ ٣٨٢] بكسرهما، ويبدو أنه من خطأ مُنَضِّد الحروف.

* **ابن درستويه**: حرص على ضبطه بضم الدال والراء وسكون السين وضم التاء. وهذا الحرص منه ربما أوهم أن غيره خطأ، وليس كذلك؛ فقد جاء في (وفيات الأعيان) لابن خلكان [٢/ ٢٤٨] : «درستويه: بضم الدال والراء وسكون السين وضم التاء وسكون الواو وفتح الياء وبعدها هاء ساكنة- هكذا قاله السمعاني - وقال غيره: هو بفتح الدال والراء والواو، وهذا القائل هو ابن ماكولا في (كتاب الأعمال).

خامسًا
أخطاء مطبعية

وقع بالمعجم بعض الأخطاء المطبعية، أشيرُ إليها فيما يلي:

* قال العدناني : «والقاعدة النحوية تقول: إذا كان النعت اسم عدد، وكان منعوته في الأصل معدودًا محذوفًا، نحو: اشتريت عدة بيوت، بِعْتُ منها في هذا العام أربعة أو أربعًا؛ (لأن) النعت هنا يجوز أن تلحقه تاء التأنيث وأن

يتجـرد منها» [م: ٢٥٢]- والصـواب: فإن النعت.. إلـخ؛ لأنه جواب (إذا) الشرطية فى أول كلامه.

* ونقل عن معـجم ألفاظ القرآن الكريم قوله: «هذا إذا قـويت (الإمارة)، وأما إذا ضعـفت (الإمارة) جدا فيكون الظن توهما» وضـبط العدنانى (الإمارة) بكسر الهمزة - والصواب (الأمارة) بفـتح الهمزة، لأنها هنا بمعنى العلامة - لا بمعنى الولاية - [انظر: لسـان العرب: أمـر]، ثم إنها بفـتح الهمزة أيـضًا فى معجم ألفاظ القرآن الكريم، الذى نقل عنه.

* وذكر قول الشاعر:

بدأتم فـأحسـنتم فـأثنيت جـاهدا

وإن عـدتم أثنيتُ والـعَـوْدُ أحـمـد

وضبط الميم فى (عدتم) بالسكون- والصـواب: ضم الميم مشبعة؛ ليسـتقيم وزن البيت (من الطويل). [م:١٣٤٦].

* وقال: «ولأنها تعنى - مجازيا - (الخصومـة) والهمة» - وضبط الخصومة بضم التاء [م: ١٦٨٨] - والصواب فتح تاء (الخصومة)، لأنها مفعول به.

* وقال: «ويفسـر الصحاح البيتين بقوله: يـريد أن تتكلم وهى تريد غيره، وتعرض فى حديثها فتزيله عن (جـبهته)، من فطنتها وذكائها». [م: ١٧٣١]. والصواب: فتزيله عن جهته، أى عن وجهه المراد.

* وقال: «لسان الحذاء: (الهنة) الناتئة تحت فتـحته فوق ظهر القدم» وضبط (الهنة) بكسر الهاء الأولى - والصواب: فتحها. [م: ١٧٣٣].

* وقال: «أما إذا أردنا أن نصوغ مصدرا صناعيا من (اللصوص) فإننا نقول: (لصوصيـة) أيضا» وضبط (لصوصيـة) بفتح اللام. [م: ١٧٣٥] - والصواب: ضم اللام، لأن المصدر الصناعى لا يغير من ضبط الكلمة.

* وقال: «.. بعد أفـعال القلوب وما يشبـهها تكون (إنْ) شرطيـة (معلقة) سدت مسد المفعول الواحد أو الاثنين» ثم قال: «إن كل ما له الصدارة (يعلق)» وضبط (مـعلقة، ويعـلق) بفتح اللام المشـددة [م: ١٧٦٨]- والصواب: كـسر اللام فيهـما؛ لأن (إن) هى التى تعلق الفعل القلبى عن العمـل - فهى الفاعلة

لذلك - أما الفعل القلبى فهو المُعَلَّق عن العمل- فهى الفاعلة لذلك- أما الفعل القلبى فهو المعلق عن العمل - فهو المفعول - أى المُبْطَلُ عن العمل فى اللفظ، وإن بقى فى المحل.

* وقال: «فمن حديث أخرجه الهروى لعمران بن حصين: «إن (لفى) المعاريض لمندوحة عن الكذب». [م: ١٨٨٤]- والصواب: إن فى المعاريض.

* وقال: «أقترح على مجامعنا الأربعة (الغاء) التنازع» [م: ١٨٩٣]- والصواب: إلغاء (بكسر الهمزة الأولى).

* وقال «.. قول الحريرى فى المقامة الصورية: «وأرسل البكاء مدرارا، حتى إذا استنزف الدمع. استنصت (الجمع)» - وضبط (الجمع) بضم العين- [م: ١٨٩٤]- والصواب فتح العين من (الجمع)، لأنه مفعول به للفعل (استنصت)، وهو بهذا الضبط فى مقامات الحريرى الذى نقل عنه.

* وقال: «.. على أن المصنف فسر التنزه بالتباعد مطلقا، ولم يقيده، فتغليطه (الناس) عجيب بلا مراء» - وضبط السين من (الناس) بالكسر- [م: ١٨٩٧]- والصواب فتحها، لأنها مفعول به للمصدر (تغليط).

* وقال فى صدر إحدى مواده: (النعنع) وضبط النون الأولى بالفتح والثانية بالضم. [م: ١٩٣٠]- والصواب: ضم النونين، أو فتحهما، أو الفتح مع زيادة ألف بعد الثانية (النعناع).

* وقال: «أما إجازة بعض النحاة.. فهى (أجازة) ضعيفة»، وفتح الهمزة من (أجازة) الثانية [م: ١٩٣٨] - والصواب كسرها.

* وقال: «وعلى هذا تكون (النية) فى جمعها على (نوايا) مثل كلمات أخرى كثيرة جمعت على (فصائل)» [م: ١٩٧٦]- والصواب: فعائل.

* وقال: «.. ولأن كلمة مهمة (التى) اعتدناها، لكثرة استعمالها، ولفهمنا معناها الحقيقى الذى استقر فى أذهاننا خلال عشرات السنين» [م: ٢٠١٠] - والصواب: حذف (التى) من بعد (مهمة)، أو الإتيان بـ(قد) بدلا منها، وإلا بقيت (أنَّ) بلا خبر.

* وقال: «التوشيح- كما جاء فى مستدرك التاج - هو اسم لنوع من

(الشعر)، استحدثه الأندلسيون». [م: ٢٠٦٨]- وضبط (الشعر) بفتح الشين، والصواب: كسرها.

* ونقل قوله تعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٣] فى [م: ٢٠٨٣]- وضبط (يكذبون) بفتح الياء وسكون الكاف وكسر الذال غير مشددة - والصواب: (يكذبون) بضم الياء وفتح الكاف وكسر الذال مشددة، ولم يشر العدنانى إلى أن الضبط الأول قراءة؛ حتى نَعُدَّ ضبطه صحيحًا.

سادسًا
لغة العدنانى فى معجمه

وعلى من يؤلف بالعربية أن يراعى قواعدها النحوية والصرفية، وأن يلتزم ما التزمه العرب فى كلامهم، وأن ينأى بأسلوبه عن الحاجة إلى تأويل المؤول، أو الحمل على غير الظاهر.

وتزيد حاجته إلى هذا الالتزام إذا كان يؤلف بالعربية فى العربية - أى فى علوم اللغة والنحو والصرف والأدب - حتى لا تؤخذ عليه المآخذ، ويعاب بضعفه فى اللغة، أو بعدم حرصه على سلامتها، وحبه لها. والأمر آكَدُ وأقوى إذا كان هذا المؤلف ممن يتصدى لتخطئة الناس ونقد استعمالهم اللغوى، فمثله يجب أن يجرى كلامه على الأفصح المختار دائمًا، لئلا يكون غرضًا لغيره من نَقَدَة الأساليب، اللهم إلا إذا قصد إلى إحياء لفظةٍ يراها صحيحة مهجورة، أو تركيبٍ يراه مظلومًا حين عُدَّ خطأ - وعليه أن يشير إلى ذلك كله.

ومن هنا يجىء تتبعى للغة العدنانى فى معجمه، وأنا أعرف أن بعضًا مما أذكر قد يكون له جانب من الصواب، أو مما يتردد الرأى فيه بين الصحة والخطأ، ولكنه يبقى - مع هذا - من غير الأفصح، أو خلاف ما أخذ به جمهرة النحاة واللغويين عمومًا. وفيما يلى بعضٌ من استعمال العدنانى فى معجمه مما هو من هذا القبيل:

* (أىّ):

المعروف فى كتب النحو أنها تأتى على أوجه، هى: الموصولة، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، والاستفهامية؛ نحو

قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، والشرطية، نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، والنعتية إذا كان منعوتها نكرة؛ نحو: مررت بفارس أى فارس، والحالية بعد المعرفة؛ نحو: أصغيت إلى عَلِىٍّ أَىَّ خطيب (وكل من النعتية والحالية تدل على الكمال فى الوصف)، كما تأتى (أىّ) (وُصْلَةً) لنداء ما فيه أل، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]. [انظر: همع الهوامع١/٣١٨ وما بعدها] و[النحو الوافى ١/ ٢٦٥ وما بعدها].

وقد جاءت (أَىٌّ) فى كلام العدنانى من غير هذه الأنواع، إذْ استعملها دَالَّةً على التعميم والإبهام، وفى استعمالها على هذا الطَّرْزِ خلافٌ بين نَقَدَة الاستعمال: فبعضهم أجاز، وبعضهم منع، وليس لمن أجاز شاهدٌ من مأثور كلام العرب مقطوعٌ بدلالته، وإنما استعمالات مأثورة من غير عصور الاحتجاج يستأنس بها، ويردها من منع أو يؤولها بما يخرجها عن إرادة التعميم [انظر تفصيلاً فى: لغويات محمد على النجار ص٣٣ وما بعدها]، وفيما يلى استعمال (أىّ) هذه فى معجم العدنانى:

قال: «.. والتى يقولون: إنها لا توجد فى مكتبة (أىّ) أديب واحد آخر فى العالم العربى كله». [المقدمة: د].

وقال: «ولم أعثر على الفعل جلس فى (أى) معجم آخر. [م: ٣٦٤].

وقال: «ويقول دورى: إن المخاليب هى جمع مخلاب، الذى لم أجده فى (أىّ) معجم آخر». [م: ٥٨٣].

وقال: «لم أجد كلمة شوشة فى (أىّ) معجم آخر». [م: ١٠٥٣].

وقال: «وليس فى معجماتنا (أىّ) ذكر لهذا الفعل». [م:١١٠٩].

وقال: «وقد عثر الوسيط هنا، لأننى لم أعثر على هذا الجمع فى (أىّ) معجم آخر» [م: ١١٢٨].

وقال: «ولم يجار فرايتاغ فى ذلك (أىّ) معجم آخر».[م: ١٣٥٢].

وقال :«وكلمة الشبك لم أجدها فى (أىّ) معجم آخر». [: ١٤١٨].

وقال: «لم أعثر على الفعل قَسَّى فى (أىّ) معجم آخر». [م:١٥٦٤].

وقـال: «ولم أعثـر على هذه الكلمـة فى (أىّ) مـصـدر لغوى آخـر». [م: ١٩٤٩].

وقال: «ولم أعثر على كلمة أهمية فى (أىّ) معجم آخر». [م: ٢٠١٢].

وقال: «وهذا المثل جعل المفهوم من الجعـجعة هو الثرثرة دون القيام (بأىّ) نوع من أنواع العمل» [م: ٢٠٨٢].

*** (أم.. أو..؟)**

والمعروف أن العطف بعد همزة التسوية إنما يكون بـ(أم) المتصلة، لا بـ(أو)- وهمزة التسوية هى التى يطلب بها وبأم التعيين - وذلك على غرار ما جاء فى القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّى أَمَدًا﴾ [الجن: ٢٥]، وقول زهير:

وما أدرى وسوف إخال أدرى
أقوم آل حِصْنٍ أم نساء

وقد جاء فى مغنى اللبيب لابن هشام: «إذا عطفت بعد الهمزة بـ(أو): فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياسًا، وقد أُولِعَ الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا أو كذا - والصواب العطف بـ(أم)، وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياسًا، وكان الجواب بـ(نعم) أو (لا)، وذلك أنه إذا قيل: أزيدٌ عندك أو عمرو؟ فالمعنى: أأحدهما عندك أم لا؟». [انظر تفصيلاً فى: شرح عيون الإعراب ص ٢٤٤].

وقد جاء فى استعمال العدنانى (أو) بعد همزة التسوية فى: قوله: «وقال الأصمعى: لا أدرى أهو الحِبْرُ أو الحَبْرُ». [م: ٤١٥].

*** (بينما)**

أصلها (بين) الظرفية، زيدت عليها (ما)، فأكسبها ذلك وجوب التصدر فى جملتها؛ إذ أصبحت مضمنة معنى الشرط، تقتضى شرطًا وجوابًا - وأدوات الشرط لها صدر الكلام -

وقد خطأ العدنانيُّ نَفْسُهُ وقوع (بينما) في وسط الكلام في قوله «ويقولون: قد أحسن باهر إليك (بينما) أنت قد أسأت إليه - والصواب: أحسن باهر إليك وأسأت إليه» ثم عَـلَّلَ ذلك بقوله :«لأن بينما - ومثلهـا بَيْنَا التي أصلها (بين) فأشبعت فتحتها فصارت ألفًا - هما من كلمات الابتداء» ثم نقل عن محمد علي النجار قوله في باب أخطاء في الاستعمال :«يقولون: هذه الجرائم يرتكبها الجناة (بينما) رجال الشرطة موجودون على مقربة منهم - والصواب: على حين رجال الشرطة . . ؛ لأن بينما يجب أن تكون في بدء الكلام». [م: ٢٦٦].

ومع أن العدناني خَطَّأَ مثل هذا، ورأى أن تصدر (بينمـا) أو يستبدل بها واو الحال - وقع هو في مثله في كثير من كلامه في المعجم:

فقال: «ووضعتُ الأغلاط بحسب ترتيب المعاجم الحديثة؛ لكي يسهل الرجوع إليها، مع دليل (فهرست) في نهاية المعجم يرشد المستشير المستعجل إلى المادة، (بينما) يبقى متن المعجم الشامل مرجعًا للكاتب المدقق». [المقدمة: ل].

وقال: «فبعضهم قال: إن معنى الجهد هو المشقة - ويقال في غير الحجاز - (بينما) كلمة الجهد حجازية». [م: ٣٨٨].

وقال: «لأن حبه القليل النادر الشاذ يكون اسم المفعول منه محبوب، (بينما) اسم المفعول من أحب - المحب- هو النادر الشاذ». [م: ٤١١].

وقال: «لأن الهَرْسَ هو الكسر والدَّقّ، (بينما) المرداس الكبرى هي أن يسوى ويدلك». [م: ٤٣١].

وقال: «ويجيز المد وأقرب الموارد: الحصر أيضًا. (بينما) يرى ابن بزرج» [م: ٤٦٥].

وقال: «وقال اللسان: إنها لغة، (بينما) قال المتن: إنه أفصحها» [م: ٥٤١].

وقال: «ولم يهمل ذكره مادة (خَمّ) سوى المصباح، (بينما) ذكر بمعنى: أنتن..». [م: ٦٠١].

وقال: «ولا يؤيدهم في ذلك سوى الوسيط، (بينما) أهمل ذكر الفعل - اندحر - كل من..».[م: ٦٢٣].

وقال : «ويسميه آخرون مرآبا، (بينما) يقول الوسيط: إن المرآب هو الذى يرأب الصدع». [م: ٧٠١].

وقال: «وأنكر ابن السكيت الجص، (بينما) أنكر ابن دريد الجص» [م: ٧٣٢].

وقال: «رغب عن السفر يعني تركه متعمدًا وزهد فيه، (بينما) رغب فى السفر معناه: أراده». [م: ٧٦٥].

وقال: «وأيدهما الصحاح واللسان.. (بينما) خطأ أبو الهيثم كل من يفتح الرادّ». [م: ٨٠٠].

وقال: «وقد أجمعت المعجمات المذكورة آنفًا على أن المصدرين: زيدا، وزيادة - هما للفعل زاد، لازما ومتعديا، (بينما) يرى الدكتور مصطفى جواد..». [م: ٨٥٠].

وقال: «ويظن مسلم بن قتيبة.. أنه نسبة إلى سلوق باليمن، (بينما) ترى المصادر الأخرى..». [م:٩١٧].

وقال: «واكتفى المختار بقوله: ساق إلى امرأته صداقها، (بينما) ذكر القاموس كلا الفعلين». [م: ٩٦٠].

وقال: «لأن أولهما يدل على الخياطة الخفيفة المتباعدة، (بينما) يعنى ثانيهما الخياطة الثابتة المتقاربة». [م: ١٠٣٢].

وقال: «ويجمع الصاحب على صَحْب وأصحاب وصِحَاب، (بينما) يجمع الصاحب على صحابة..». [م: ١٠٧٦].

وقال: «ويقول التاج: يتصامم عما يسوؤه وإن سمعه، (بينما) يقول التاج بعد ذلك..». [م: ١١١٧].

وقال: «فهنا: معنى: شجانى: أفرحنى، (بينما) المشهور هو استعمال هذا الفعل - شجانى- بمعنى: أحزننى».[م:١١٤٢].

وقال: «ولا يؤيد هؤلاء إلا المعجم الوسيط وحده، (بينما) تهمل مصادر أخرى ذكر الضاوى..». [م: ١١٦٠].

وقال: «الطباق معروف لدى العرب قبل الإسلام، (بينما) التبغ لم يعرف إلا بعد اكتشاف أمريكا الجنوبية». [م: ١١٦٨].

وقال: «ولأن المعجمات على أن مفرد أطايب هو أطيب.. (بينما) يختلفون في مفرد مطايب..». [م: ١٢٢٤].

وقال: «ذكر التضاد أن العروب من الأضداد، (بينما) أهمل ابن الأنبارى ذكرها». [م: ١٢٧٢].

وقال: «.. فوجدتها تقول: إن العديد هو العدد، (بينما) قال الراغب الأصفهانى..» [م: ١٤٤٥].

وقال: «وذكر أن العدد هو الكثرة كل من.. (بينما) ذكر التاج والمتن..» [م: ١٤٤٥].

وقال: «ويقول: «ويقول المتن: إن الفعل فقش لغة، (بينما) تقول المصادر الأخرى..» [م: ١١٥٦١].

وقال: «ويقول الوسيط: كبس الشيء: ضغطه.. (بينما) يقول محيط المحيط..» [م: ١٦٢٩].

وقال: «.. ويكسر كافها، (بينما) المحيط يضمها..». [م:١٦٤٩].

وقال: «... والعامة تسميه: كهرمان، (بينما) الكهرمان هو الذى..». [م: ١٦٩٨].

وقال: «.. يفهم أننا ندعو عليه، (بينما) نحن نريد الدعاء له». [م: ١٧١٩].

وقال: «... ومعتمدين أيضًا على ابن سِيدَهْ.. (بينما) اكتفى بإيراد..» [م: ١٧٤٢].

وقال: «وقد ذكر الأساس وهامش القاموس.. (بينما) ذكر محيط المحيط..». [م: ١٧٤٦].

وقال: «. . . إذ خطأ الكسائي من يقول ذلك. . (بينما) اكتفى معجم ألفاظ القرآن الكريم. . .» [م. ١٧٨٩].

وقال: «. . . لأن المن هو طل ينزل من السماء. . (بينما) السلوى. .». [م: ١٨٤٩].

وقال: «لا يستعمل القرآن الكريم الفعل مات من باب نصر. . (بينما) استعمل الفعل مات من باب علم. .» [م: ١٨٥٦].

وقال: «وقد استعمل ١٨ مرة أخرى في القرآن الكريم، (بينما) لم يستعمل - نظره - سوى مرتين. .» . [م: ١٩٢٠].

وقال: «وقال المصباح: ربما كان هناك اسم آخر هو النياح، (بينما) قال المد: إن النياح هو مصدر. .». [م: ١٩٦٣].

وقال: «. . وأرجح أن قُطْرُبًا قد أخطأ حين قال. . (بينما) يرى أثنان وعشرون مصدراً. .» [م. ١٩٨٤].

وقال: «. . ويرون أن الصواب هو الوحل. . (بينما) أجاز فتح الحاء. .». [م: ٢٠٤٩].

وقال: «. . لأن المرء يفترض فيه أن يزاول الحرفة طول عمره عادة، (بينما) قد يكون الوزير. .». [م: ٢٠٦].

* (بسيطة، والتبسيط):

والمعروف أن (البسيط) في اللغة معناه: الواسع الممتد، ومنه سميت الأرض (البسيطة)؛ لامتدادها، ومن صفات الله (الباسط) أي الذي يبسط الرزق لعباده ويوسعه بجوده ورحمته.

ولم يرد (البسيط) عن العرب المحتجّ بكلامهم في معنى: (الساذج) الواضح لكل أحد؛ وإنما هو من استعمال المحدثين، وجاء في استعمال العدناني:

قال: «وهي غلطة شائعة جداً، مع أنها بسيطة) جداً، وفي وسع المرء اكتشافها بسهولة». [م: ٥٣٣].

وقال: «. . وتجعلنا نسير خطوة قصيرة جدا شطر هدفنا اللغوي الأسمى - هدف (التبسيط) والتسهيل». [م: ١١٢٢].

(بُزُرْج)

وهو علم أعجمي ممنوع من الصرف؛ لأنه فوق ثلاثة أحرف، فيقال: ابن بزرج (بالفتح بلا تنوين)، وقد استعمله العدناني كذلك في [م: ١٧٥٤] ولكنه ذكره مصروفا منونا (ابن بزوج) في المادة نفسها، ولم أَعُدَّ هذا من الخطأ المطبعي، لاحتمال أن يكون العدناني ممن يراه ذا وجهين في الاستعمال مصروفا وممنوعا من الصرف.

* تنوين الموصوف بـ(ابن)

إذا وقع لفظ (ابن) بين اسمين علمين، أو ما يقارب العلمين - وهو الكنية - وكان (ابن) صفة للعلم الأول، غير مصغر ولا مثنى ولا مجموع، فإن العلم الأول لا ينون، تخفيفا: إما لكثرة الاستعمال، وإما للتخلص من التقاء الساكنين، قال ابن عصفور في شرح الجمل [٢/٤٤٨]: «ولا يجوز إثبات التنوين في الموصوف بـ(ابن) إذا كان على ما ذكر، إلا في ضرورة، مثل قوله:

جاريةٌ من قيسٍ بْنِ ثعلبه

بتنوين (قيس)

وقد جاء مثل هذا العلم منونا في كلام العدناني:

قال: «قالت امرأة من العرب ترثي (عَمْرًا) بْنَ عَبْد وُدٍّ». [م. ٢٦٠]. - ولم أَعُدَّ هذا من الخطأ المطبعي، لوجود الألف في (عَمْرًا)، وهي آية التنوين قصدا.

* (التبانة):

والمشهور عند الصرفيين أن المصدر الدال على حرفة يكون على وزن (فِعَالة) - بكسر الفاء - نحو: الزراعة والنجارة والحياكة.. إلخ، وجعله مجمع اللغة العربية بالقاهرة مقيساً في الحرفة أو شبهها من أبواب الثلاثي عموما [انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما - ص ٢٢].

وفتح العدناني التاء من (التبانة) بعد أن جعلها مصدرا دالا على حرفة، فقال: «والتبانة: حرفة التبان».[م: ٢٧٣] - ولم أَعُدَّ ذلك من خطأ الطباعة لأمرين:

أحدهما: أن الوارد في المعجمات القديمة هو (التَّبْن) مصدرا للفعل: تَبَنَ الدابة - بمعنى: علفها التبن - وأما (التبانة) - بفتح التاء - فهى الفطنة والذكاء، وقد نقل هو ذلك.

والثاني: أنه أراد أن يقيس المصدر الدال على حرفة من ذلك الفعل - فيما يبدو - لأنه لم يرد فى معجمات اللغة القديمة.

* (ثنى):

واستعمل الفعل (ثنى) بمعنى: قال خيرا، وأتى بمضارعه مفتوح حرف المضارعة، فقال: وإذا أردنا أن (نَثْنِى) على الميت فذلك يسمى تأبينا». . [م: ١٥٥٥] - والمستعمل في اللغة بمعنى المدح هو الفعل المزيد بالهمزة (أثنى) ومضارعه مضموم حرف المضارعة (يُثْنِى)، أما (ثَنَى يَثْنِى) فمعناه: رد بعضه إلى بعض.

* (حسب):

وهى - مفتوحة السين - بمعنى العد والتقدير، فَعَلٌ بمعنى مفعول، نحو: النَّفَض بمعنى المنفوض - من الفعل: حَسَبَ الشيء يَحْسِبُهُ حَسَبًا وحِسَابًا وحُسْبَانا، وحِسَابَة، والحَسَبُ - بمعنى: رِفْعَة شأن الآباء - من هذا، لأنهم كانوا إذا تفاخروا حَسَبَ كُلٌّ واحد منهم مناقبه ومناقب آبائه.

وأما (حَسْبُ) - ساكنة السين - فهى مصدر للفعل السابق، ولكن الكثير فيها أن تستعمل اسما غير ظرف، مضافة لفظاً ومعنى، وتجرى عليها العوامل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يُرِيدُوا أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، أو مضافة معنى لا لفظا، فتبنى على الضم وتلزمها الفاء غالبا، نحو: قرأت ثلاثة كتب فَحَسْبُ.

وقد ذكر العدنانى أن الاستعمال الأعلى فى (حسب) مفتوحة السين أن يدخل عليها أحد الجارَّين (على، والباء) قال: «والأعلى أن تقول: على حسب ما أمر به الرئيس أو: بحسب ما أمر به الرئيس، وجُلُّ الأدباء اليوم يجردون (حسب) من حرفى الجر على والباء)، وكأن تخريجه أن يقال: إن (حَسَبًا) - بمعنى : قدر - ضمنت معنى مثل فاستعملت استعماله، فإذا قلنا: فعلت ذلك

حَسَبَ ما أمر الرئيس، فالمعنى: مثل ما أمر الرئيس». [م: ٤٥٣].

ويفهم من كلامه أن هذا الاستعمال (من غير أحد الجارين) لم يؤثر عن القدماء، وأنه استعمال مرجوح، كاد يخطئه، إذْ قال: (وكأن تخريجه..) فضلا عن أن تضيمنه معنى (مثل) لم يرد له نظير.

ومع هذا تجد العدناني يستعمل (حسب) من غير الجارَّيْن(على والباء): فقال: «.. وفعله: حرص يحرص [جاء في الآية ٣٧ من سورة النحل حَسَبَ قراءة معظم القراء: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَاهُمْ﴾ [م. ٤٣٨].

وقال: «.. وهي ليست كذلك حَسَبَ رأى الأستاذ الكِرْمِليّ». [م: ١٧١٦].

*** الحيوانات:**

جاء في المصباح (حيي) : «والحيوان: كل ذي روح ناطقا كان أو غير ناطق، مأخوذ من (الحياة) يستوى فيه الواحد والجمع، لأنه مصدر في الأصل» ومثله ما جاء في لسان العرب (حيي)، ونقل العدناني ذلك في [م: ٥٣٢] ومن هنا تجد أنه قد جاوز الوارد في جمعه الحيوان على (الحيوانات) حين قال: «ويطلقون على نوع من (الحيوانات) اللبونة من رتبة الحُوتِيَّات.. اسم: الدُّلْفين». [م: ٦٥٣].

وحين قال: «.. ويسمون نوم (الحيوانات) فصل الشتاء كله - كالدَّبَّة -: النوم الشتوى». [م: ١٩٧١].

*** (الحفلة):**

الأصل في (الحفل) أنه مصدر للفعل: حَفَلَ القوم يَحْفِلُون حفلا: بمعنى اجتمعوا واحتشدوا، ثم أطلق هذا المصدر على القوم الذين يجتمعون، فقيل: عنده حفل من الناس، أي جمع - وعلى ذلك، فلا واحد له من لفظه، وأما (الحفلة) في استعمال المعاصرين فيقصد بها: تهيئة مكان ما للفرح والسرور، لغرض خاص، ومثله لم يرد عن العرب - وإن أمكن تصحيحه على أن يكون اسم مرة من الفعل (حفل) بمعنى: اجتمع، فكأن (الحفلة) هي اجتماع القوم مرة واحدة لغرض خاص.

و(الحفلة) التي جاءت عن القدماء، معناها: المبالغة في أمر يشرع فيه صاحبه، جاء في لسان العرب (حفل): «ورجل حَفِلٌ وحَفِلَةٌ: مبالغ فيما أخذ فيه من الأمور» وجاء فيه أيضا: «ورجل ذو حفلة: إذا كان مبالغا فيما أخذ فيه، وأخذ للأمر حفلته: إذا جَدَّ فيه».

وأنت ترى أنه لا يمكن حمل مقصود المعاصرين من (الحفلة) على المعنى القديم، إلا بضرب من التأويل، وخير منه أن يستعمل الحفل بلا تاء ومن ثَمَّ جرى العدناني على غير الوارد حين قال: «ويقولون: أَصَرَّ الأب على حضور ابنه (الحفلة)، والصواب: أصر الأب على ابنه أن يحضر (الحفلة). [م: ١٠٩٥] وكرر ذلك مرتين في ص ٧٩٨.

* (بدون...):

تستعمل (دون) في العربية اسما غير ظرف - بمعنى: الساقط من الناس - وذلك قليل، وأنكره بعضهم، وهي حينئذ تتأثر بعوامل الإعراب الداخلة عليها، وتستعمل مع ضمير الخطاب فتكون اسم فعل أمر يفيد الإغراء، نحو: دُونَكَ الكتاب - بمعنى: خذه.

وتستعمل اسما بمعنى: غير وسوى فتفيد الاستثناء عند بعض العلماء وتستعمل ظرفا بمعنى: قبل، أو بعد، أو عند، أو أمام، أو فوق، أو تحت، أو وراء، وهي حينئذ ظرف غير متصرف عند سيوبه وجمهور البصريين، ومعنى عدم تصرفها أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجر بـ(من)، ولم ترد في القرآن إلا كذلك، قال تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١] وقال تعالى: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٠٧]، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنها قد تكون ظرفا متصرفا - ولكن بقِلَّة - [انظر: همع الهوامع ٣/ ٩] و[لسان العرب: دون].

ومن هذا تعرف أن دخول الباء الجارة عليها لم يرد في كلام من يحتج به، وإن ورد في استعمال الأخفش، إذ قال في كتابه (القوافي) - وقد ذكر أعرابيا أنشده شعرا مُكْفَأً: «فرددناه عليه وعلى نفر من أصحابه، فيهم من ليس بدونه»، وبعض النقدة يَعُدُّ هذا الاستعمال خطأ، وبعضهم يجيزه واختار

العدناني في معجمه أن تكون الباء هنا زائدة في خبر ليس، وذلك مقيس؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَيْس ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠] قال: «والذي أراه أنا أن الباء في قول الأخفش هي حرف الجر الزائد الذي يجيز النحاة أن يأتي قبل خبر ليس، دون أن يغير محله من الإعراب» [م. ٦٧٩].

وذلك التخريج يدل على أن العدناني يُخَطِّئُ إدخال الباء على (دون)، أو يكاد، ولذلك لا وجه له حين استعملها.:

فقال: «وذكرت الآية نفسها (بدون) كلمة: رب في الآية ١٤ من سورة الأعراف» [م. ١١٦٢].

وقال: «ويقضي أوقات فراغه في مزاولته (بدون) أن يحترفه» [م. ٢٠٢٤].

*** (دور):**

الوارد في اللغة في معنى (الدور) هو: (الطواف)، وهو مصدر للفعل دار حول البيت يدور دورا، ودورانا- بمعنى: طاف به، ودوران الفلك: تواتر حركاته، بعضها إثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار، ومنه قولهم: دارت المسألة: أي كلما تعلقت بمحل تَوَقَّفَ ثبوت الحكم على غيره فينتقل إليه، ثم يتوقف على الأول، وهكذا [انظر: المصباح المنير (دور).

وأما (الدَّوْر) الجاري في كلام المعاصرين - بمعنى: أداء الإنسان لمهمة أسندت إليه - فليس ذلك مما ورد به الاستعمال، ومع ذلك تجده في استعمال العدناني:

قال: «وقام (بدور) فعال في سياسة بلده، لا: لعب (دورا) فعالا» [م. ١٧٣٧]، وقد كرر (الدور) في هذه المادة من معجمه عدة مرات: فيما خطأه، وفيما صوب به، كما ذكره في (دليل المعجم) ص ٨٢٧.

*** (رغم):**

الرغم في الأصل مصدر للفعل: رَغَمَ أنفه يَرْغُمُ رَغْمًا (من باب قتل) ورَغِمَ يَرْغَمُ رَغَمًا (من باب تعب) وهو كناية عن الذل؛ كأنه لصق بالرغام، وهو التراب؛ هَوَانًا.

وجاء الرغم في اللغة مجرورا بـ(الباء) أو بـ(على) سواء أكان مضافا أم

مقرونا بـ(أل) وبعده (من) فإن كـان بغير هذين الحرفين وجب أن يكون منصوبا على أنه حال أو مفعول لأجله، نحو: فعلت ذلك رغما - أى كرها - ويمنع أن يكون مـضافا، دون أن يجـر بأحد الحـرفين السابقين، وعلى هذا فـالوارد من الاستعمال هو (على رغم كذا، وعلى الرغم من كذا وبرغم كذا، وبالرغم من كذا) وفي اسـتعماله على غـير هذا خلاف بين العلمـاء، ومن هنا تدرك ما في استعمال العدنانى لهذه الكلمة فقد:

قال: «أدعو مجامـعنا إلى تخطئة ما قال الخليل وسيبويه (رغم) عظـمتهما» [م: ٣٩٦].

وقال: «لا نستطيع (رغم) كل هذه البراهين الدامغـة تخطئة من يستعمل. .» [م. ٥٠٥].

وقال: «وأنا لا أنصح للأدبـاء بالحمل على اللفظ والمعنى للمـجاورة (رغم) الأدلة الدامغة». [م: ٧٣٠].

وقال: «. ولأن الحلأ - (رغم) حلاوة وقلة حروفه - غريب علينا». . [م: ١٥٣٣].

وقال: «وأرجح أنهم أخطأوا (رغم) اشتهارهم بالدقة.».[م: ٢١١١].

*** (الغيـر):**

المشهور عن النحـاة أن (غير) لا تتعرف بـ(أل) ولا بالإضافة؛ لأنـها متوغلة فى الإبهام، ولذا وقعت صفة للنكرة مع إضافتها إلى المعرفة، فى نحو قولك: جاءنى رجل غيـرك، ويرى بعضهم أنها قـد تتعرف بالإضافة إن كـان المقصود بالمغايرة مغـايرة خاصة، وذلك أن تقع بين متضادين؛ كـقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

وجاء فى حواشى (الكشـاف) أن الألف واللام لا تدخل على (غير) إلا فى كلام المولدين، وارتضى مـجمع اللغة العـربية بالقاهرة الرأى القـائل بأن كلمة (غير) الواقعة بين متضادين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة، فيصح فى هذه الصورة - التى تقع فيها بين متضـادين وليست مضافة - أن تقترن بـ (أل) فتكتسب التعريف [انظر: النحو الوافى ٣/ ٢٥ - هامش].

وعلى هذا، إذا لم تقع بين متضادين لا تدخل عليها الألف واللام إلا في كلام المولدين - على ما سبق - وقد استعمل العدناني ذلك: فقال: «.. وتطلق قانونا على الالتزام بإصلاح الخطأ الواقع على (الغير)». [م: ٨٥٤].

* (فَوْر...):

(فَوْر) في أصلها مصدر للفعل (فارت) القدر: إذا غلت، فاستعير ذلك للسرعة، ثم سميت به الحال التي لا ريث فيها ولا تعريج على شيء من صاحبها، فقيل: خرج من فوره، كما تقول: من ساعته، لم يلبث (انظر: لغويات الشيخ النجار ص ٩٤] نقلا عن الزمخشري.

والوارد في استعمالها أن تكون مجرورة بـ(من) كثيرا، وبـ(في) قليلا، قال الله تعالى: ﴿ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا ﴾ [آل عمران: ١٢٥] وجاء في حديث مُحَلِّم: «نعطيكم خمسين من الإبل في فورنا هذا».

ويلتمس النجار مخرجا لقول من يقول: جاء فورا - بأن يكونَ على تقدير محذوف، أي: جاء مجيء فور، وقال: «وقد عرفت أن ما أثر عن العرب ومن على سَنَنِهِمْ على غير هذا الوجه»، وذكر العدناني أن المجمع أجازه على الحالية [م: ١٥١٣].

وعلى هذا تجد في استعمال العدناني تجاوزًا عن المأثور، إذ: قال: «... يعني أن الطلاق وقع (فَوْر) تفوهه بهذه الجملة [م: ١١٩٩].

* (اكتشف وتصريفاته):

يستعمل المعاصرون الفعل (اكتشف) الشيء: في معنى: أنشأه من العدم، يقولون: اكتشف أديسون الكهرباء، أو في معنى: ظهر له جديد فجأة وعلى غير انتظار، يقولون: بعد الفحص الطبي اكتشف فلان أنه مريض بكذا - وهذان المعنيان متلاقيان، ولم يردا في معاجم اللغة، إذ الوارد: اكتشف الكبش النعجة، بمعنى: نزا عليها، والبَوْنُ شاسع بين هذا وبين غرض المعاصرين من استعمال (اكتشف) وتصريفاته.

وقد يقال: إن (اكتشف) صيغة (افتعل) من: كشف الشيء - بمعنى: أظهره - ويرد عليه أن زيادة الأفعال سبيلها السماع، ولو صح القياس، فلا وجه

لزيادة الهمـزة والتاء على أصل الفعل هنا، إذا المـألوف أن تكون الزيادة لغرض فوق معنى الفـعل الأصل، ولا يصح معنى من معانى (افـتعل) هنا، فلا يصح حمله على المطاوعة، لأنه متعـد، ومطاوع المتعدى إلى واحد يكون لازما، ولا يصح حـمله على معنى الاتـخاذ - كـما فى: اشـتويت اللحم - أى اتخـذته شواء، ولا يصح حـمله على معنى الاجـتهاد فى تحـصيل الفعل - كـما فى: اكتسب المال - لعدم تحقق ذلك فى قولنا: (اكتشف الشىء)، فهو يحصل فجأة من غير إعداد ولا انتظار، وسائر معانى (افتعل) مرجعها إلى السماع.

وقد استـعمل العدنانى الفعل (اكتـشف) وما يتصرف منه - على استـعمال معـاصريه - وقد عرفت مـا فيه من خـروج عن مألوف الصرفـيين واللغويين، وذلك حين:

قال: «. . وكان محيط المحيط قبله قد ذكر ذلك، ثم (اكتشف) أنه أخطأ». [م: ٥٣١].

وقال: «وهى غلطة شائعـة جداً. . وفى وسع المرء (اكتشافهـا) بسهولة [م: ٥٣٣].

وقال: «. . زيت الزاج، وهو الاسم الذى أطلقه عليه (مكتشفه) العربى أبو بكر الرازى». [م: ٨٤٩].

وقال: «ويقولون: (اكتشفوا) زيف إخلاص فلان لأمته». [م: ٨٥١].

وقـال: «. . بينما التـبغ لم يعرف إلا بـعد (اكـتشـاف) أمريكا الجنوبيـة». [م. ١١٦٨].

* (ممـا..):

ورد فى استعـمال العدنانى - ومثلـه كثير من المعاصـرين - (من) الجارة - بمعنى التبعـيض أو السببية - داخلة على (ما) المحتـملة أن تكون موصولة وأن تكون نكرة موصـوفة أو تامة، وليس هذا موضع النظر؛ وإنما مـوضعه أن هذا الجار ومجروره فى حاجة إلى متعلق، وإلى موقع من الإعراب - ولم يتجه لى موقـعه الإعرابى إلا على أنه خبـر لمبتدأ محـذوف، تقديره: وهو. . أو: وهذا (مثلا).

وحذف المبتدأ هنا غير مستساغ؛ لأنه يقدر ضميرا، أو اسم إشارة غالباً، وربما لا يستقيم له اسم ظاهر يرجع إليه، فقد يكون راجعاً إلى المعنى المفهوم من جملة سبقته، وخير من ذلك أن يظهر المبتدأ، فيقال: وهو مما.. أو: وذلك مما.. ولذلك كان من الأفضل أن يتجنب العدنانى مثل هذا الاستعمال حين:

قال: «.. ولكننى رحت أبحث عنها فى جميع المعاجم. كلما رأيت أديبًا شهيراً أو لغويا كبيرا استعملها (مما) حملنى على مواصلة البحث». [المقدمة: ن].

وقال: «وانفرد المتن بذكر الجعوة، (مما) يجعلنا نهمل هذا الاسم» [م. ٢٥٤].

وقال: «.. فإن هذا الواحد لا بد له أن يختلف.. (مما) يشكل مجموعات متباينة». [م: ٣٨٩].

وقال: «ويجيز بنو أسد تأنيث فعلان على فعلانة، (مما) يسمح لنا بأن نقول:...» [م: ٣٩٩].

وقال: «.. جعل الثلاثة الذين جاءوا بعده ينقلون عنه رأيه، (مما) جعل المخطئين أربعة» [م. ٤٥١].

وقال: «.. التى أجمعت على أن هذه الكلمة فارسية، (مما) جعل المعاجم الأخرى تهمل ذكرها». [م: ٨٣٦].

وقال: «ثم صدرت الطبعة الثانية من المعجم دون أن تذكر فيه كلمة الشاورمة، (مما) يدل على أن..» [م. ١٠٥٢].

وقال: «وروى الصحاح واللسان والتاج قول تابط شرا.. (مما) يدل على أن الطباق معروف لدى العرب قبل الإسلام» [م: ١١٦٧].

وقال: «ويروى الصحاح.. أن الطابع أو الطابع تعنى الخاتم أو الخاتم، (مما) يجعل استعمالنا للطابع.. مجازيا» [م. ١١٦٧].

وقال: «ولم يجار فرايتاغ فى ذلك أى معجم آخر، (مما) يحمل على الظن..». [م: ١٣٥٢].

وقال: «ثم راجعت الصحاح و.. فلم أجد واحداً منها يذكر.. (مما) حملنى على تخطئة من يستعمل..» [م. ١٦٢٩].

وقال: «وعندما ينطقون بالدال تكون قريبة من الطاء، (مما) جعل الزبيدى..» [م: ١٦٧١].

وقال: «ولم أجد هذا الفعل المزيد.. (مما) يدل على أن المتن عشر هنا..» [م: ١٦٣٧].

وقال: «وتقول المعجمات: إن المزادة وعاء.. (مما) يجعلها والمطرة كلمتين مترادفتين». [م: ١٨١٧].

وقال: «.. وأهمل المفتوحة والمكسورة.. (مما) يدل على أنه لم يبحث..» [م: ١٨١٨].

وقال: «.. فذكر أن اسم وعاء الملح هو المملحة.. (مما) يدل على أنه نسخ..». [م. ١٨٣٧].

وقال: «وكنت أوردت.. عشرات الأخطاء التى اقترفها الحريرى.. (مما) يجعلنا نشك أحيانا فى صحة بعض أقواله» [م: ١٨٩٤].

* (شَكَّلَ):

خطأ العدنانى استعمال الفعل (شَكَّل) وتصريفاته - بمعنى: كَوَّنَ - ورأى الصواب فى قولهم: تشكلت لجنة التربية من فلان وفلان - هو: تكونت لجنة التربية من فلان وفلان [م: ١٠٢٩] - وقد سبق فى المبحث الأول أن مصطفى الغلايينى أجاز ذلك - على تأويل - ووقع العدنانى فيما خطأه:

فقال: فإن هذا الواحد لابد له من أن يختلف من حيث قوته.. مما (يشكل) مجموعات متباينة». [م: ٢٨٩].

* (هل.. أم... ؟):

وقد سبق أن (أم) إما متصلة أو منقطعة، وأن المتصلة هى المعادلة، أى التى تقع بعد همزة يطلب بها وبـ(أم) التعيين، وهذه تقتضى جوابا، نحو قوله تعالى: ﴿أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ﴾ [النازعات: ١٧] أو بعد همزة التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١].

وهذه لا تقتضى جوابا، أما (أم) المنقطعة فلا تقع بعد ما سبق، ومعناها إبطال الحكم عما قبلها وصرفه إلى ما بعدها، فهى بمنزلة بل، وعلامتها أن تقع

مسبوقة بخبر محض، أو بهمزة لغير استفهام، أو باستفهام بغير الهمزة، وتفصيل ذلك فى (مغنى اللبيب ص ٦١ وما بعدها].

وقد استعمل العدنانى أم المعادلة (التى تقتضى جوابا) بعد (هل) وهو خلاف القاعدة حيث المقام للهمزة مع أم، أو لـ(أو) بعد (هل)، وأشار العدنانى نفسه إلى هذا - وإن أجاز استعماله - [م: ٢٠٠٠]، ولكنه استعمال مرجوح، وعليه جاء استعمال العدنانى:

فقال: «.. (وهل) نقول: جزاه بإحسانه (أم) جزاه بإساءته» [م: ٣٥٩].

وقال: «.. ولم تأت مرة واحدة بمعنى: ما به حياة الناس، لنرى (هل) تأتى دائما مذكرة.. (أم) تأتى مؤنثة أيضا». [م: ٧٩٣].

وقال: «(فهل) يعنى قولنا: كتب عديدة، أنها كثيرة، (أم) يعنى أنها معدودة، (أم) يعنى كِلْتَيْهما؟.. و(هل) يحقق لنا أن نقول:.. (أم) يجب أن نقول:...». [م: ١٤٤٥].

*** (ضمير الفصل: هو، وهى، وهما):**

كثر فى كلام العدنانى استعمال هذه الضمائر حيث يمكن الاستغناء عنها، وهو استعمال شبيه بقول من يقول: زيد هو مؤدب - فالضمير هنا لا حاجة إليه، وهو - على كلام النحاة - لا يصلح أن يكون ضمير فصل؛ لأن من شروطه أن يكون ما بعده معرفة أو كالمعرفة، وشرط الذى كالمعرفة أن يكون اسماً، وألا يقبل الألف واللام - وذلك هو اسم التفضيل، نحو قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠] - وانظر تفصيلا لضمير الفصل في [مغنى اللبيب ص ٦٤١ وما بعدها].

ثم إنه لا فائدة من إعراب الضمير فى نحو المثال السابق توكيدا ولا بدلا، أما التوكيد، فلأنه ليس من ألفاظ التوكيد المعنوى، وليس من التوكيد اللفظى، وأما البدل، فلعدم الفائدة من عَدِّه بدلا، ولا وجه لإعرابه مبتدأ، وما بعده خبر عنه، والجملة برمتها خبر عن المبتدأ الأول (وإن صح ذلك)، إذ يؤول التعبير إلى جملتين من غير داع؛ لأن المبتدأ الثانى هو الأول عينه، والمشهور فى ذلك أن يكون المبتدأ الثانى غير الأول ولكنه مرتبط به على نحو ما، نحو: زيد أبوه

مسافر، وهذا إلى جانب فضل الجملة البسيطة على الجملة المركبة فى تأدية المعنى نفسه من أقرب طريق بأوجز كلام ومن هنا كان من الأفضل للعدنانى أن يحذف الضمائر (هو، وهى، وهما) من استعمالاته الآتية:

(هــو)

قال: «وقال محيط المحيط: إن البوس (هو) معرب بوش الفارسية» [م:٢٤٧].

وقال: «.. ويقولون: إن البوم (هو) جمع بومة» [م: ٢٤٩].

وقال: «.. لأن استعمال الفعل - جَرّسه - بمعنى شَهَّره (هو) استعمال مجازى [م: ٣٥٢٠].

وقال: «،، إن أصل الكلمة الإنجليزية (هو) فرنسى» [م: ٣٦٢].

وقال: «.. إن الكشك (هو) من أقوال العامة» [م: ٣٩٧].

وقال: «ويظنون أن إطلاق الجوقة.. (هو) من أقوال العامة» [م: ٤٠٠].

وقال: «.. والحقيقة هى أن كل حج (هو) أكبر» [م: ٤٢٥].

وقال: «.. ويظنون أن قولنا: حمش فلان - أى غضب - (هو) من أقوال العامة» [م: ٤٩٥].

وقال: «.. إن الكشك (هو) من أصل تركى..» [م: ٣٩٧].

وقال: «جاء فى هامش المتن أن الفعل حاش - بمعنى استولى على الشيء (هو) من أقوال العامة» [م: ٥٢٢].

وقال: «ويظنون أن قولنا: خَسٌّ وزن نزار (هو) من أقوال العامة» [م:٥٥٦].

وقال: «.. لأن الخلوق (هو) ضرب من الطيب» [م: ٥٩٠].

وقال: «ويقول المتن: إن المحمل (هو) كساء له خمل» [م: ٦٠٠].

وقال: «ويظنون أن الفعل دحمه - بمعنى دفعه بشدة - (هو) من أقوال العامة..» [م: ٦٢٧].

وقال: «ويظنون أن قولنا: دعك الثوب.. (هو) من أقوال العامة» [م:٦٤٣].

وقال: «.. ومن تلك المعجمات الحديثة التى ذكرت أن المدفع (هو) من آلات الحرب..» [م: ٦٤٨].

وقال: «ويظنون أن الوعاء من الخزف المحروق - (هو) من أقوال العامة..» [م: ٨١٤].

وقال: «ويقول محيط المحيط: إن السبت (هو) معرب شبت بالعبرانية» [م:٨٥٦].

وقال: «ويظنون أن قولنا: سحنت الآلة الحجر.. (هو) من أقوال العامة» [م:٨٦٦].

وقال: «.. السنونو - بضم السين والنونين - (هو) نوع من الخطاطيف» [م: ٩٤٨].

وقال: «ويظنون أن قولنا: ذهب صوب فلان: (هو) من أقوال العامة» [م: ١١٢٥].

وقال: «ويقول: إن الطير (هو) جمع أيضا، كل من..» [م: ١٢٢٥].

وقال: «وإذا كان لا يحق لنا ذلك، فما (هو) المانع...» [م: ١٤٤٥].

وقال: «ويظنون أن قولنا: لعب فلان - بمعنى تعب وأعيا أشد الإعياء - (هو) قول خطأ». [م: ١٧٤٠].

وقال: «.. ظنا منهم أن استعمال الفعل - مزع - هنا (هو) استعمال عامى»، [م. ١٨٠١].

وقال: «ثم ما (هو) المنطق الذى يسوغ جمع سهم أونشابة على: نبل؟». [م: ١٨٧٠].

وقال: «.. ومن ذكر أن المنام (هو) مصدر ميمى من الفعل نام ينام» [م. ١٩٧٠].

(هى)

قال: «وكلمة القاموس التى أطلقها الفيروز آبادى على معجمه (هى) أعجميه معربة» [المقدمة: ى].

وقال: «يقول شفاء الغليل: إن كلمة بَاسَ - بمعنى: قَبَّل (هى) مولدة عامية» [م: ٢٤٧].

وقال: «. . لأن الإساءة إلى الضاد (هى) إساءة إلى قوميتنا» [المقدمة: ذ].

وقال: ولما رأى مؤتمر مجمع اللغة العربية أن كلمة جاط (هى) كلمة أعجمية. .» [م: ٣٩٨].

وقال: «. . قالوا إن الكلمة بهذا المعنى (هى) مصرية» [م: ٥٢١].

وقال: «ويقولون: إن التاء المربوطة فى: حية (هى) للإفراد» [م. ٥٣٤].

وقال: «ويظنون أن جملة: خش فى الشيء - بمعنى: دخل فيه (هى) جملة عامية». [م. ٢٥٨].

وقال: «ويظنون أن جملة: دلك الجسد - بمعنى: دعكه - (هى) من أقوال العامة» [م: ٦٥٥].

وقال: «ويظنون أن كلمة الدون - بمعنى: الخسيس - (هى) من أقوال العامة». [م: ٦٨٠].

وقال: «فالصحاح يريد أن يقول: إن المرقاة (هى) اسم مكان» [م: ٧٧٥].

وقال: «. . قال: إن زغل الصائغ الذهب - أى غشه بالنحاس - (هى) جملة عامية» [م: ٨٢٨].

وقال: «. . ولكن المسئولية (هى) مصدر صناعى من: مسئول» [م: ٨٥٤].

وقال: ويظنون أن كلمة السفرة. . (هى) من أقوال العامة» [م: ٨٩٢].

وقال: «ويظنون أن كلمة: السلانية (هى) كلمة عامية» [م. ٩١١].

وقال: ويظنون أن كلمة: القرصان (هى) جمع مثل البلدان» [م: ١٥٤٨].

وقال: «. . . وذكر أن: المرقسى (هى) نسبة خاصة بالجد الرابع». [م:١٧٨٥].

وقال: «وجميع هؤلاء قالوا: إن كلمة: المارستان (هى) معربة» [م: ١٧٩٢].

وقال: «. . لأن على هنا (هى) اسم بمعنى: فوق» [م: ١٨٤٧].

(هما)

قال: «. . لأن الفعلين: خشى وبقى (هما) ناقصان يائيان» [م: ٥٥٩].

*** (وفقا لـ..):**

خَطَّأَ مصطفى جواد استعمال هذه الكلمة دون حرف الجر (على) إذا كانت

بمعنى: حَسْب، قال فى كتابه (قل ولاتقل - ص ٨٢) «: قل: هَادَنَه على وفق شروط، ولا تقل: هادنه وفق شروط» وقال: «إن (على وفق) بمعنى: على حَسَب» واستشهد بعدة نصوص، منها قول عمر بن أبى ربيعة:

فما جئتنا إلا على وَفْقِ موعد على ملأ منا خرجنا له معا

ثم قال: «أما استعمال (الوفق) بغير حرف جر، فله وضع آخر ومعنى آخر، يقال: كَسْبُ فلانٍ وَفْقُ عياله - أى قدر كفايتهم لا فضل فيه - وهذا المقدار من المال وَفْقٌ لكثرة حاجتهم» كما قال: «إن قولهم: ألف الكتاب وَفْقًا لمنهج الوزارة، غلط، والصحيح: على وفق منهج الوزارة».

وأجاز الاستعمالين كليهما صبحى البصام فى كتابه: «الاستدراك على: قل ولاتقل - ص ٣٦)، واستأنس لذلك باستعمال علماء اللغة وغيرهم، وعلى كل حال، فاستعمال: وفقا لكذا (بلا جار) موضع نزاع وحِجَاجٍ، وكان حَرِى بالعدنانى أن يتحاماه، لكنه استعمله:

فقال: «.. متلوا بأسماء جميع ما لدىّ من المصادر التى ورد فيها.. (وفقا) لدرجة الشك» [المقدمة: س].

وقال: «.. عرض التفاصيل لموضوع ما، (وفق) نظام معين فى جدول» [م: ٣٤٣].

وقال: «... ويستعملها (وفقا) لمعانيها..» [م: ٨٧٧].

وقال: «.. لأننا نضع الحركات، (وفقا) لتلفظنا بها..» [م: ٩٠٧].

وقال: «... (وفقا) لما جاء فى مصحف عثمان الذى بين أيدينا» [م:١٩٨١].

*** (لا بُدَّ وأَنْ..):**

(الواو) فى مثل هذا الاستعمال لا تؤدى مَعْنًى، فلا هى عاطفة، ولا هى حالية، ولا هى زائدة؛ لأن الواو من حروف المعانى، وحروف المعانى لا تزاد إلا بسماع، ولم يرد بمثل هذا سماع. لأن ما بعد الواو هنا فى موقع خبر (لا) النافية للجنس، العاملة عمل (إنَّ) ولا تزاد الواو فى الخبر مطلقًا. والصواب فى مثل التعبير السابق أن يقال: لابُدَّ أنّ تفعل كذا، أو يقال: لابُدَّ من أن تفعل

كذا. وفي التعبير الأول من هذين يكون المصدر المؤول من (أنْ والفعل) في محل جرّ بـ (مِنْ) محذوفة، والحذف هنا قياس..

وعلى هذا تجد ما في كلام العدناني في حين قال: «.. لأنه لابُدّ وأن يستدبر بعض المحيطين به..» [م: ٢٠٦٤].

*** (مات بداء الطاعون)**

الأصل في المتضايفين هو التغاير فلا يضاف الشيء إلى نفسه، ولا يضاف الأعمّ إلى الأخص أو العكس عند جمهور البصريين، قال ابن مالك:

ولا يضاف اسم لما به اتَّحَدْ مَعْنًى، وأَوِّلْ مُوهِمًا إذا وَرَدْ

ومما ورد من ذلك وأُوِّلَ قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الحاقة: ٥١]، وأجازه الكوفيون بلا تأويل، وشرطوا لذلك اختلاف اللفظ فقط، تشبيها له بما اختلف لفظه ومعناه، قال أبو حيان: لا يتعدى السماع، بل يقتصر عليه، فلا قياس. [انظر: همع الهوامع ٤/ ٢٧٥ وما بعدها].

وقد خطأ العدناني أسلوبا أشبه بهذا، وهو قولهم: سافر محمد بطريق الجو، أو البحر، أو البر، وجعل الصواب: سافر جوا، أو بحرا، أو برا، وقال: وهي جملة فيها إيقاع وإيجاز، علينا أن نستعملها دائما، ونهمل الجملة الأولى» [م: ١١٨٨].

ونستطيع أن نُجْرِي هذه التخطئة نفسها في استعمال العدناني إذ قال: «إن معجماتنا تقول: إن المطعون هو المصاب بداء الطاعون أيضا [م: ١١٩٢] وصدر مادته هذه بالمثال نفسه (مات بداء الطاعون) على أنه فصيح إلى جانب فصاحة قولهم: مات مطعونا، كما ذكره في دليل معجمه (ص ١٠٢).

ومن الواضح أن قوله: بداء الطاعون فيه إضافة الداء إلى الطاعون، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه، أو من إضافة الأعم إلى الأخص، وفيه ما ذكر سابقا، والأولى أن يقول: مات مطعونا، أو : مات بالطاعون.

*** (عملية جراحية):**

يُخَطِّئُ كثير من النقاد كلمة (عملية) في هذا الاستعمال، ويرون أنها من

جملة ألفاظ العوام؛ لأنهم لم يظفروا بها فى معجمات اللغة، وأن استقامة الكلام بحذفها، فيقال: أُجْرِيَتْ لفلان جراحة.

ويصحح ذلك الاستعمال آخرون على أن تكون (العملية) مصدرا صناعيا وقد قاسه مجمع اللغة العربية بزيادة ياء النسب وتاء النقل على الاسم، سواء أكان مصدرا، أم مشتقا، أم اسم عين، أم حرفا.

ومع إجازة المجمع هذه فأنا أرى أن من الخير العدول عن هذا الاستعمال لمن رغب الفصاحة ولا سيما من تصدى لنقد الاستعمال اللغوى، إذ لا فائدة ترجى من ذكر (العملية) هنا، فضلا عن أن المصدر الصناعى هنا لم يأت بجديد فوق معنى (العمل) - على ما هو القاعدة فى جواز الإتيان بالمصدر الصناعى، نحو الرجولة والرجولية، والإنسان والإنسانية - إلى جانب التشبه بالعوام ومجاراتهم فى هذا الاستعمال.

ولذا كان من المستحسن أن يَعْدلَ عنه العدنانى حين قال: «ويقولون: إن الصواب هو: عملية جُرْحِيَّة.. وهذا يجيز لنا أن نقول: أجريت لفلان عملية جُرْحِيَّة، أو أجريت له عملية جراحية» [م: ٣٥٠] وكرر ذلك فى دليل المعجم ص ٧٦٤.

*** (العطف على معمولى عاملين):**

وقد نص النحاة على أنه لا يجوز أن يعطف بعاطف واحد معطوفين على معمولين لعاملين مختلفين، ولذلك قالوا فى قول الشاعر:

أَكُلَّ امرئٍ تحسبين امرءا
ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارا

إن (نار) فى الشطر الثانى مضاف إلى (كل) محذوفة، مع بقاء جر المضاف إليه بعد الحذف، حتى تكون الواو عاطفة (كل نار) و(نارا) فى آخر البيت على كل من (كل امرئ) و(امرءًا) فى الشطر الأول: وهما معمولان لعامل واحد نصبهما هو قوله (تحسبين).

ومنعوا أن يقدر الكلام على أن (نار) فى أول الشطر الثانى معطوفة بالواو على (نار) المضافة إلى (كل) فى أول البيت، و(نارا) فى آخر البيت معطوفة بالواو نفسها على (امرءا) فى آخر الشطر الأول؛ لاختلاف العاملين حينئذ، إذ العامل فى (امرئ) هو (كل) بناء على أن العامل فى المضاف إليه هو المضاف،

والعامل فى (امرءا) هو (تحسبين)، إذ هو مفعول ثان له، وذلك لا يجوز [انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ٧٧].

وقد جاء فى كلام العدنانى شىء كهذا، إذْ:

قال: فلماذا يكون تسريح المرأة طلاقها من قيود الزواج، ولا يكون معنى تسريح السجين إطلاقه من قيود السجن، والموظف إطلاقه من قيود الوظيفة - على سبيل المجاز». [م. ٨٧٥].

فأنت تجد أنه قد عطف بالواو كلا من : (الموظف) و(إطلاقه): أما الأول فقد عطفه على (السجين) وهو معمول لقوله: (تسريح) إذ هو مضاف إليه، والمضاف يعمل الجر فى المضاف إليه - على المشهور - وأما الثانى فهو معطوف على (إطلاقه) السابق الواقع خبرا لقوله (يكون) وهو عامل النصب فيه، فقد اختلفت جهة العمل فيما عطف عليه، وذلك غير جائز عند النحاة - على ما سبق.

ولا يستقيم هنا التخريج الذى استقام فى البيت السابق، ذلك لأننا لو قدرنا أن (الموظف) مجرور بالإضافة إلى مثل ما أضيف إليه (السجين) - وكان التقدير: (وتسريح الموظف) - لظل اختلاف جهة العمل أيضا، إذ إن (تسريح) معمولة (معنى) وهو غير العامل فى (إطلاقه)، اللهم إلا أن تقدرهما معاً، وكأن الكلام (ومعنى تسريح الموظف) وفى ذلك حذف مضاف ومضاف إليه معًا، وهما (معنى تسريح) مع بقاء جر مضاف آخر إليهما، ولم يرد لذلك نظير، ولا سيما مع بقاء جر المضاف إلى المضاف إليه المحذوف.

ثم: ما الذى يدعو إلى استعمال مثل هذا التركيب فى سعة الكلام، وهو لم يرد إلا فى اضطرار الشعراء، وبعض القراءات الشاذة، إذ القاعدة أنه إذا حذف المضاف قام المضاف إليه مقامه وأخذ حكمه الإعرابى رفعا ونصبا وجراً.

*** (نعت المُحَلَّى بـ (أل) باسم الإشارة):**

ينعت المُحَلَّى بـ(أل) بشيئين: أحدهما: ما فيه الألف واللام، نحو: مررت بالرجل العاقل، والثانى: بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام، نحو: مررت بالرجل صاحب الخلق، ولا يوصف ما فيه الألف واللام بغير ذَيْنِ؛ لأنه أقرب إلى الإبهام من سائر المعارف، بدليل أنه قد يوصف بما توصف به النكرات، فتقول: مررت بالرجل مثلك، وإنى لأَمُرُّ بالغلام غَيْرِكَ فيكرمنى.

وعلى هذا، لا يوصف المُحَلَّى بـ (أل) بالعَلَم؛ لأن العَلَم أخص منه، ولا باسم الإشارة، فلا تقول: مررت بالرجل هذا - على أنه صفة له - وذلك أن اسم الإشارة أخص منه كذلك، فإن تعريف الإشارة يتعلق بالعين والقلب معا، وتعريف ما فيه (أل) يتعلق بالقلب وحده، وما تعرف بشيئين أخص مما تعرف بشيء واحد [انظر: التبصرة والتذكرة، للصيمرى ١/ ١٧٢ - وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٧ - وشرح عيون الإعراب للمجاشعي: هامش ص ٢٢١].

وعلى هذا يبَينُ لك ما فى استعمال العدنانى، إذ:

قال: «.. واكتفيت فى (المعجم هذا) بذكر أسماء المرجع..». [المقدمة: ف].

وقال: وفى (المعجم هذا) بحث مفصل عن الأضداد [المقدمة: ق].

وقال: «وما كانت (الكلمة هذه) فارسية الأصل..» [م: ١٦٦٨].

وقال: «.. وأري أن نبتعد عن (أسلوب التعظيم هذا)»: [م: ١٣١٥].

وقد يصح تخريج هذه المُثُل على غير الوصفية، بأن يكون اسم الإشارة بدلا مما فيه الألف واللام أو عطف بيان عليه - إن كان المؤلف يقصد واحدا منهما - لكنى أظن أن العدنانى يقصد الوصفية، إذ استعمال البدل أو عطف البيان قليل - بمثل هذا - فى أساليب المعاصرين من الأدباء والكتاب، ومن هنا كان الأولى أن يتجه إلى الاستعمال الصريح الذى لا شائبة فيه، ولا تخريج يحتاج إليه، فيقول: وفى هذا المعجم..

*** (إلباس المقصود):**

وذلك أنه قال: «ولم أجد معجماً واحدا يؤيد الوسيط..» [م: ٥٢٢].

فوصف (المعجم) بقوله: (واحداً): فألبس فى مقصوده، وأغمض فى عبارته، ذلك لأنه يريد نفى عثوره على معجم يؤيد الوسيط فيما قاله، ولا مدخل للعدد فى ذلك، فهو نفى مطلق، لكن وصفه بقوله: (واحدا) قد يفهم منه أنه ربما وجد اثنين أو ثلاثة أو فوق ذلك، بدليل المفهوم المقابل، فأنت تقول: ما رأيت رجلا - تنفى أصل رؤية هذا الجنس - فلا يصح حينئذ أن تقول: ما رأيت رجلا بل رجلين، لأن الإضراب بـ(بل) بعد النفى يفيد إثبات الفعل لما بعدها، وفى هذا تضارب، أما إذا وصفت وقلت: ما رأيت رجلا واحدا، فإن النفى مسلط هنا على القيد (وهو الوحدة) فيصح معه أن تقول:

ما رأيت واحداً، بل رجلين.

وكان من الأفضل للعدناني حين أراد نفي جنس المعجم أن يتغاضى عن قيده بالوحدة، فيقـول: ولم أجد معجما يؤيد الوسيـط، أو يقول: ولم أجد مطلقا معجما يؤيد الوسيط، أو ما شابه ذلك.

*** (علامة التأنيث مع المذكر):**

وقال العدناني: «.. ما دامت جُلُّ المعجمات قـد أجازت استعمال أولاهما» [م. ٣٩٧].

فَألْحَقَ بالفـعل (دام) والفعل (أجاز) تاء التأنيث مع أن مـرفوعهمـا مذكر، وهو (جُلّ) وكان الصحيح - أو الأفصح - أن يذكر الفعل فيقول: ما دام جل المعجمات قـد أجاز ولا سيما أنه خَطَّأ نظيراً له هو قولهم: أكثر الغُرَف مغلقة وجعل صحته: أكثر الغُرَف مغلق [م: ١٤١٥].

هذا، وقـد سبق أن صـححت ذلك الذى خـطأه على اكتسـاء المضـاف من المضاف إليه التأنيث ولكن جريان الأسلوب على الأفصح غير المحتاج إلى تأويل أفضـل للكتاب، بَلْهَ مَنْ يؤلف فى النقـد اللغوى ويـعرض لتخـطئة غيـره من الكتاب والأدباء.

أما بعد:

فكمـا قلت لك: أنا لا أقطع بخطأ المؤلـف فى كل ما أخـذته عليـه، وإنما وددت أن تجرى عبارته على الأفصح المشهـور، لا على الصحيح المحتمل، ولا المُحْوِجِ إلى تأويـل، وما كانت هذه الهَنَاتُ لـتنال من قيمـة (معـجم الأغلاط اللغويةَ المعاصـرة)، وما قصدت إلا إلى أن يزدان المعـجم، ويزداد دقة وإحكاما فوق ما اتَّسَمَ به مـن دقة وإحكام يشهدان ببراعـة صاحبه، وصـبره على جمع مادتـه وَجَلَدَهَ على تتبـعهـا فى المظانِّ، فى زمن عَزَّ فـيه الصـابر على العلم، الحريص على فصحاه، وكثر فيه الطامـعون فى شهرة يصيبونها، المتطلعون إلى منصب ينالونه، أو درجـة يَرْقَـوْنَ إليهـا - إنْ بالحق وإن بالبـاطل - رحم الله العدنانيَّ رحمته الواسعة، وجعل الجنة مثواه، جَزَاءَ ما قَدَّم للعربية ومُحِبِّيها من جهد يرضاه.

****

أخطاءُ ألِفْنَاها

تأليف

نسيم نصر

نشر دار العلم للملايين
الطبعة الأولى
إبريل ١٩٩٤م
بيروت

«نشر في المجلد الثامن عشر»
«العددين الثالث والرابع»
«ذو القعدة ١٤١٧هـ والمحرم ١٤١٨هـ»
«الصفحات: من ٢٠٨ إلى ٢٢٤».
«والصفحات: من ٣٢٢ إلى ٣٣٥»
«مجلة عالم الكتب بالرياض - السعودية».

إذا كان فى التأليف الجاد - عموماً - نوع من المشقة والعناء، فإن هناك نوعاً من التـأليف على من يرتاد حَقْلَهُ أن يُوَطِّنَ نـفسه على كـثيـر من العناء، وأن يتحلَّى بعزيمة قوية، وصبر شديد؛ إنه التـأليف فى اللغة: فقها ونحوا وصرفاً؛ حيـث الألفاظ على قـدر المعانى بلا زيادة أو نقص، وحـيـث لا مجـال للكلام الإنشائى المطول، بلا سَنَدٍ يَسْنُدُهُ، ولا حجة تَعْضُدُهُ، وحيث كُلُّ كلمة تكتبها محسوبة لك أو عليك.

ومن التأليف فى اللـغة نوع أخَصُّ، يقتـضى يقظة تامة، وحرصًـا شديدًا، وكثرة اطِّلاع على كتب التخصص الدقيق، مع جودة موازنة واستخلاص رأى، وتفنيد حجة بحجة ، ومقارعة دليل بدليل، فى صبر لا يكاد ينفد، وأَنَاةٍ بعيدة عن حـساب الزمن، إنه التـأليف فى (النقد اللغـوى) ذلك الذى يعـرض كلام الناس - وفيهم أهل اللغـة والتخصص - على معـيار الصواب والخطأ، ويَنْصِبُ من نفسه حَكَماً عَدْلاً، يحكم للكلام أو عليه.

وكثيرًا ما كتـبت فى هذه المجلة الغَرَّاء، ناقدًا بعض المؤلفات التى تخرج إلى أيدى الناس من هذا النوع الأخَصِّ، وكنت أحرص على أن أبدأ كل نقد بمقدمة ألخص فيـها (الوسـائل) المعينة لمن يريد ان يَنْقُـدَ، ومن أهمهـا حُسْنُ الاطلاع والتَّرَيُّثُ فى الفهم لما يرد فى المعجمات اللغوية الموثوق بها، والإلمامُ بمعظم آراء العلماء فى المسألة موضع النـقد، وإدراك أن الكلام ليس كله على درجة واحدة فى الفـصاحة، بل منـه الأفصح والفصـيح والشاذ، وكُلُّ ذلـك لا يُعاب، ولا يُوصَمُ قائله بخطأ.

كمـا كنت أحرص على التذكـير بـ (المعايير) الـتى ينبغى - بل يجب - أن تُراعَى فى النقد، حتى لقد حفزنـى الحرص على ذلك كُلِّهِ إلى وضع كتاب فيه بعنوان «المعيار فى التخطئة والتصويب».

وبين يَدَيَّ الآن كـتـاب من هذا النوع الأخَصِّ، مـتـوسط الحـجم، جـيـد الإخراج، يعرض بـعض الاستعمال اللغـوى على بساط البحث، ويُبْـدِى فيه رأيًا من بعده دليل.

يضم الكتاب «٣٠٤» أربعًا وثلثمائة مادة لغوية، منهـا ما يتـصل بالنحو، ومنها ما يتصل بالتـصريف، ومنها ما يتصل بالورود في المعجـمات، ومنها ما يتصل بالحس اللغوى الذى لا صلة له بنحو أو صرف أو لغة . إنه كتاب بعنوان «أخطاء ألفناها» للأستاذ الكريم «نسيم نصر».

وفي الكتاب مـحاسنُ كثـيرة يطول الوقت إن ذكرتهـا مفصلة، وقـد قَدَّمْتُ بعضًا منها، وأضيف الآن أنه مرتب على حسب حروف التهجى، وأن المهم من ألفاظه أو الُملبس جرى ضبطه بالشكل .

وجريًا على عادة النقاد أضرب صفـحًا عن حسنات الكتاب الكثيرة، وأُهْرَعُ إلى عرض ما كنت أرغب أن يتضمنه أو أن يتلافاه؛ حرصًا منى على أن يخرج الكتاب إلى أيدى الناس فى الصـورة التى ينشدها كل مؤلف، أقـرب ما تكون إلى الكمال الذى يَعِزُّ على كل البشر، ومن أَلَّفَ فقد استهدف، وسبحان من له الكمال:

من ذا الذى ترضى سجـاياه كلها   كـفى المرءَ نُبْلاً أن تُعَـدَّ مـعايِبُـه

وجعلت دراسة هذا الكتاب فى مبحثين:

المبحث الأول: خصصته لما جاء فى الكتاب مخالفًا قواعد اللغة، أو أُسِيءَ فهمه من هذا القواعد.

والمبحث الثانى: خصصته لما ورد من الاستعـمال اللغوى للمؤلف فى كتابه، مما كان ينبغى أن يراعيه، وهو الذى يحكم على استـعمال غيره بما يبدو له، من خطأ أو صواب.



المبحث الأول
مخالفة قواعد اللغة أو سُوءُ فَهْمِهَا

* **فى الصفحة (١٠):**

خَطَّأ ما جاء فى إعلان خاص بمدرسة ثانوية هو: «التسجيل لجميع الصفوف من الروضة وحتى البكالوريا الثانية بفروعها الثلاث» وانحصرت تخطئته فيما يلى:

١- إدخال الواو العاطفة على «حتّى».

٢- عدم إلحاق التاء بالعدد المفرد «الثلاث» مع أن معدوده «فروعها» مذكر؛ إذ المُعتَدُّ به فى تذكير العدد وتأنيثه مفردُ المعدود، لا لفظه المجموع، على المشهور.

٣- إحلال الباء محلَّ «فى» فى قوله: «بفروعها».

- أما الأولى: فهو مُحِقٌّ فيها؛ إذ لا وجه لدخول الواو على حرف الغاية (إلى) ولا (حتى) المؤدية معناه، وذلك لاتصال المبدأ بغاية من غير فاصل - كما قال - ألا ترى أنك تقول: حضرت من المنزل إلى الجامعة، ولا تقول: وإلى الجامعة.

غير أنه لم ينتبه هنا إلى مسألة دقيقة، هى أن إحلال (حتى) هنا محل (إلى) لا وجه له، إذ لا تذكر (حتى) بعد (مِنْ) المفيدة لابتداء الغاية، وسيأتى توضيح ذلك فى المبحث الثانى (لغة المؤلف وقواعد اللغة).

- وأما الثانية: فإن الأصل فى ألفاظ العدد المفرد (من ثلاثة إلى عشرة) أن تخالف معدودها تذكيراً وتأنيثًا، إلا أن النحويين قد استثنَوْا من ذلك الأصل مسائل، جمع أكثرها الأستاذ «عباس حسن» فى الجزء الثالث من كتابه (النحو الوافى) باب النعت، وأورد منها (النعت) إذا كان اسم عدد، وكان منعوته فى الأصل معدوداً، محذوفًا كان أو مذكوراً، فيجوز فى النعت (الذى هو العدد) أن تلحقه التاء، وأن يتجرد منها؛ فمثال ما معدوده محذوفٌ: اشتريت عدة كتب، قرأت منها فى هذا الأسبوع ثلاثًا - أو ثلاثة. ومثال المذكور: قرأت

كُتُباً ثلاثًا - أو ثلاثة، فحذفُ التاء من لفظ العدد حينئذ إنما يكون جريًا على القاعدة المألوفة من مخالفة العدد للمعدود، وذكر الباء فى العدد - والحالة هذه - إنما يكون جريًا على قاعدة المطابقة بين النعت الحقيقى ومنعوته فى التذكير والتأنيث.

والمثال الأخير، الذى ذكره الأستاذ «عباس حسن» يوافق ما خطَّأه المؤلف هنا فى (بفروعها الثلاث).

- وأما الثالثة: وهى إحلال الباء محل (فى) فى (بفروعها) فلم يعتمد فى تخطئة هذا على قاعدة نحوية، بل قال: «ومستدركين ضعف الباء كبديل من (فى) لتضمين البكالوريا الثانية فروعها».

ولست أدرى المقصود بهذا التضمين - على وجه اليقين - فهل يريد أن البكالوريا الثانية تشتمل على الفروع الثلاثة وتحتويها؟ هذا معنى معروف لُفَّ فى عبارة غامضة!

ثم إن إحلال الباء محل (فى) أو العكس مسألة لا شىء فيها من جهة الصنعة النحوية، ما دام المقصود هو الدلالة على الظرفية، وكلا الحرفين مفيدٌ لها: (فى) بطريق الأصالة، و(الباء) بالحمل عليها، وفى القرآن الكريم ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٢] وفيه: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢].

وقد تتبعت آيات القرآن الكريم فى هذا الشأن، فألفيت «الباء» مستعملة دالة على الظرفية فى الأماكن المحصورة المحدودة بحدود معينة - كما فى الآيتين السابقتين - أما (فى) فألفيتها مستعملة دالة على الظرفية فى الأماكن غيرالمحصورة؛ كالسماء والأرض، قال تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ (٢٠) وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ (٢١) وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٢٠ -٢٢].

على أن للباء فى المثال الذى خطأه معنى آخر غير الظرفية يفيد ما قد يكون المؤلف المُخَطِّئُ قد أراده من قوله: «لتضمين البكالوريا الثانية فروعها الثلاثة» هذا المعنى هو: اشتمال الشىء على أجزاء، كل جزء منها يتصل بصاحبه،

وكُلُّها تتصل بالأصل الـذى تفرعـت عنه اتصـال الجزء بكُلّه؛ أرأيت أن أحـدًا لا ينكر أن يقال: استمتعت بالكتاب، بكل فصوله.

فالكتاب مشتمل على هذه الفصول، وكذلك «البكالوريا بفروعها الثلاثة».

وهذا المعنى هو مـا عبـر عنه النحـويون بقولـهم: «من معـانى الباء الجـارة الإلصاقُ حـقيـقة أو مجـازًا» والإلصاق حـقيـقى فى «الكتاب»، مـجازى فى «البكالوريا»، فلا وجه للتخطئة ما دام للاستعمال وجه مقبول يُخَرَّجُ عليه.

* وفى الصفحة (١٢):

خَطَّأ قولهم: أسـاتذةُ وطلاب المدارس يستحـدثون مشاركـة تربوية، وقال: «والصواب ألاّ نفصل بين المضاف والمضاف إليه بشىء، فنقول: أساتذة المدارس وطلابها، وهذا الخطأ لم تعرفه العربية قبل الدخيل عليها من اللغات» اهـ.

وتخطئتُهُ هذه مبنية على أمرين: أحـدهما الفصل بين المضاف والمضاف إليه، والثانى أن هذا الاستعمال دخيل على العربية.

- أما الأول، فالأصل عدم الفـصل بين المضاف والمضاف إليـه؛ لشدة التلازم بينهما؛ كالجار مع مجروره، والصلة مع موصولها، والتابع مع متبوعه، وكثيراً ما تجد فى كلام النحويين: «المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد».

لكن ورد مـا يخالف هذا الأصل، فـتأولـه أهل النحو على أنه من حـذف المضاف إليه مع بـقاء المضاف على إعرابه، وهذا هو تأويل المبـرد، واختاره ابن مالك، وعليـه فلا فصل بين المتضـايفين، ولَكِنْ حذفٌ للمضـاف إليه، لكنهم اشترطوا لاسـتساغة هذا الحذف أن يعطف عليه اسمٌ عـامل فى مثل المحذوف، وهذا الشرط متحقق فى المثال الُمخَطَّأ.

ويرى سيبويه والجمهور أن هذا ونحوه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وأصله عندهم «أساتذة المدارس وطلابها» ثم أقحم «وطلابها» بين المضاف «أسـاتذة» والمضاف إليـه «المدارس»، فصـار: «أساتذة وطلابهـا المدارس»، ثم حذف الضمير من «وطلابها» إصلاحًا للفظ، فصار: أساتذة وطلاب المدارس.

يقول الشيخ المرحوم «مـحمد محيى الدين عبدالحميـد» تعليقًا على المذهبين السابقـين: «ولا شك أن مذهب أبى العـباس المبرد أقـرب مأخـذاً من مذهب

سيبويه والجمهور، ولهذا اختاره ابن مالك رحمه الله » [هامش أوضح المسالك ٣/ ١٧٢- طبعة دار الجيل - الخامسة].

ومن ذلك يبَين لك أن من الممكن حَمْلَ مثل هذا الاستعمال على وجه مقبول؛ فلا داعى لأن نحكم عليه بالخطأ.

وللفراء فى مثل هذا الاستعمال رَأْىٌ طَيِّبٌ، وهو أن يكون الاسمان معًا مضافين إلى ما بعدهما، لكنه يشترط أن يكون هذان الاسمان متصاحبين فى الاستعمال الكثير؛ كاليد والرجل، وقبل وبعد، والليل والنهار - وعليه فلا حذف، ولا تقديم ولا تأخير. وفى هذا الرأى راحة وتيسيرٌ، وإن كان غير دقيق من حيث الصنعة النحوية.

وأما الثانى: وهو أن هذا الاستعمال دخيل على العربية من لغات أخرى - فمردود؛ إذ هو استعمال عربى قديم، ورد فى الشعر وفى النثر، فمما جاء فى الشعر قوله:

عَلَّقْتُ آمالى فَعَمَّتْ النِّعَمْ

بمثلِ أو أنفعَ مِن وَبْلِ الدِّيَم

وقول الفرزدق (وهو من شواهد سيبويه):

يا من رأى عارضًا أُسَرُّ به

بين ذِراعَىْ وجَبْهَةِ الأسدِ

وقول الأعشى ميمون بن قيس:

ولا نقاتلُ بالعصىّ

ولا نرامى بالحجارة

إلا عُلالةَ أو بدا

هة قارح شَهْدِ الجزارة

ومن النثر قولهم: قطع الله يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قالها، وقولهم: خذ رُبْعَ ونِصْفَ ما حصل.

*** وفى الصفحة (١٥):**

ذكر أن (من) اسم موصول مشترك، يأتى للمفرد وللمثنى وللجمع، ثم ذكر أنه «لا يصح أن يتناوب المفرد والجمع فى العبارة الواحدة» وبناءً على ذلك خطأ

ما جاء فى أحد الكتب المدرسية من قول أحدهم: «وقد لحق بهم كل من كان هناك، وهم متشوقون إلى رؤية الحدث الغريب»، فبعد أن استعمل المؤلف «كان» للمفرد أكمل قائلاً: «وهم متشوقون» أى أنه ناوب بين المفرد والجمع بعد (من) الاسم الموصول المشترك. ثم صحح هو العبارة السابقة بأن جعلها كلها للجمع فقال: «وقد لحق بهم كل من كانوا هناك وهم متشوقون» كما حكم لـ «ما» الموصول المشترك لغير العاقل بما حكم به لـ «مَنْ».

وما ذكره من أن «مَنْ» و«ما» اسما موصول مشترك بين المفرد والمثنى والجمع صحيح مشهور، ولكن ما استنكره من تناوب المفرد والجمع على المشترك الواحد منهم لم يَقُلْ به أحد ممن يُعْتَدُّ برأيه، بل المشهور صحة هذا التناوب، وحَسْبُكَ بالقرآن الكريم حُجَّةً على ذلك؛ قال تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢] فالضمائر فى الشطر الأول من الآية مفردة مذكرة - روعى فيها لفظ «من» - وفى الشطر الثانى منها جاءت مجموعة - روعى فيها معنى «من» وهو من يقصد توجيه الكلام إليه.

ومثل ذلك قوله تعالى يخاطب أزواج الرسول ﷺ: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣١] ففاعل الفعل «يقنت» ضمير مذكر روعى فيه لفظ «من»، أما الضمائر بعده فلجمع المؤنث أو للمفردة روعى فيها معنى «من».

ومثله قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا﴾ [محمد: ١٦] ففاعل الفعل «يستمع»- ضمير مفرد مذكر - روعى فيه لفظ «من»، وفاعل «خرجوا» و«قالوا» - لجماعة الذكور - روعى فيه معنى «من».

*** وفى الصفحة (٢٣):**

خطأ قولهم: «المسئول أوشك على الانتهاء من دراسة المشروع» وصحح الخطأ بقوله: «أوشك المسئول أن ينتهى من دراسة المشروع» ثم قال: «وهكذا نرى أيضًا فى التصويب أن خبر (أوشك) - كفعل من أفعال المقاربة - لا يأتى

إلا جملة فعلية» ا هـ.

وفى عبارته الأخيرة بَعْضٌ من سوء الفهم؛ فإن الخبر هنا ليس جملة فعلية - كما ذكر - وإنما هو مصدر مؤوَّل من (أنْ) والفعل المضارع بعدها، والمصدر المؤول بمنزلة المفرد، لا الجملة، غير أن العرب التزمت مع (أوشك) وأخواتها من أفعال المقاربة والشروع والرجاء ألاَّ يُذْكَرَ هذا المصدر الصريح؛ فلا تقول - فى القياس -: أوشك المسئولُ الانتهاء وإن كان المعنى على ذلك، والدليل على ذلك أنه قد جاء الاسم المفرد مصرحًا به فى بعض الشعر مع «أوشك» كقول حسان بن ثابت «فى إحدى الروايتين»:

من خمر بَيْسَان تَخَيَّرتُهَا

ترياقة توشك فَتْرَ العظام

فقال: «فَتْرَ» مفردًا منصوبًا خبرًا لـ «توشك»، وهذا شاذ لا يقاس عليه، ولكنه يرشدك إلى أصل الاستعمال، وإن كان مرفوضًا.

وما جاء من كلام النحويين من أن خبر هذه الأفعال جملة فعلية فعلُها مضارع مقترن بـ «أن»، ربما أوهم أنه جملة فعلاً، ولكنه عند التحقيق والتثبت فى تأويل المفرد، وإلا كانت «أن» فيه زائدة فى غير مواطن زيادتها.

وقد يقال: إنه يلزم على جعله مصدرًا مؤولاً أن يقال: أوشك المسئول الانتهاء، وفى ذلك الإخبار باسم المعنى «المصدر» عن اسم الذات، وهو مرفوض عندهم، وقد أَوَّلُوا الوارد من ذلك، وللعلماء فى ذلك عدة آراء:

أحدها: أن الكلام على تقدير مضاف قبل الاسم، وكأنه قال: أوشك أمر المسئول الانتهاء، أو قبل الخبر، وكأنه قال: أوشك المسئول صاحب انتهاء.

والثانى: أن هذا المصدر مؤول بالصفة المشتقة التى لا خلاف فى وقوعها خبرًا، وكأنه قال: أوشك المسئول منتهيًا، وتأويل المصدر بالوصف المشتق مُتَعَالَمٌ مشهور.

والثالث: أن الكلام على ظاهره، والمقصود المبالغة فى «المسئول» وكأنه هو الانتهاء نفسه.

وهناك رأى رابع لا يلتفت إليه، وهو أن تكون «أن» زائدة، وليست مصدرية، ووجه فساده أنها هنا عاملة النصب فى المضارع بعدها، والزائدة لا تعمل، وأنها تلازم الفعل هنا ولا تُحذف إلا شذوذاً، أما الزائدة فالأصل فيها السقوط من الكلام.

*** وفى الصفحة (٣١):**

بعد أن خطأ إحلال «بل» محل «لا» العاطفة في بعض الأمثلة قال «ونذكر في هذه المناسبة أن حرف (لا) **إذا استعمل كحرف عطف عمل عكس عمل (بل)»** اهـ.

وفى عبارته سوء فهم؛ إذ أثبت عملاً لحرفى العطف (بل ولا) وأن أحدهما يعمل عكس عمل الآخر، والمقرر فى كتب النحو أن حروف العطف لا تعمل إعرابًا؛ لأنها من الحروف المشتركة، تدخل على كل من الأسماء والأفعال، وما كان هذا سبيله لا يعمل رفعًا ولا نصبًا ولا جراً ولا جزمًا؛ إذ ليس عمله فى نوع بِأَولَى من عمله فى نوع آخر، أما الحروف المختصة بنوع من الاسم أو الفعل فتعمل فيه خصوصًا، هذا هو المعتمد عند النحويين.

ولعله يقصد هنا المعنى لا العمل، وهذا صحيح - إن أراده - فإن (بل) بعد الإيجاب أو الأمر تفيد سلب الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها، مثل: حضر سعيد بل علىّ، وليَدْخُلْ سعيد بل علىّ - فالحضور والدخول لعلى بعد أن كان لسعيد فَسُحِبَ منه. وهى بعد النفى والنهى تفيد تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها، مثل: ما كنت فى الدار بل فى المسجد، ولا يدخل سعيد بل علىٌّ - فإثبات وجودك فى المسجد، وإثبات دخول عَلِىّ أمران محكومٌ بهما على وجه التوكيد وعدم الشك. أما (لا) فتفيد تقرير حكم ما قبلها ونفيه عما بعدها، فإذا قلت: حضر الطالب لا الأستاذ، تكون قد نفيت حضور الأستاذ، وأثْبَتَّ حضور الطالب، على وجه التوكيد، ولا يعطف بـ (لا) بعد النفى، وللعطف بهذين الحرفين شروط فى كتب النحو.

*** وفى الصفحة (٣٢):**

خطأ قولهم فى التأكيد المعنوى (النفس والعين): «حضر الرئيس الحفلة

بنفسه، وأنت لى السعادة بعينها» وقال: «والصواب أن نقول: حضر الرئيس نفسه الحفلة، وأنت لى السعادة بعينها؛ لأن كلمتى (نفس وعين) جاءتا لفظتى توكيد للرئيس والسعادة، ولفظة التوكيد لا تحتاج إلى هذه الباء التى أصبح دخولها على لفظة التوكيد خطأ مألوفًا، فالتوكيد تابع فى الإعراب لمؤكده».

وهذا سهو منه، أو عدم اهتمام بالاطلاع على كتب النحو المعتمدة؛ فإن مما جاء فيها أن كلمتى (النفس والعين) تنفردان دون بقية ألفاظ التوكيد المعنوى بجواز جرهما بالباء الزائدة؛ تقول حضر الرئيس نفسه - أو بنفسه، وتقول: حضر الرئيس عينه - أو بعينه. فكل منهما حينئذ مجرور لفظًا بحرف الجر الزائد، أما محلاً فعلى حسب الحال الإعرابية للمؤكد قبله رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، وانظر فى هذا (مغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى، عند الكلام على الباء المفردة) و(حاشية الصبان على الأشمونى - باب حروف الجر).

*** وفى الصفحة (٣٥):**

وَضَّحَ طريقه تثنية نحو (مباراة ومحاماة)، وقال: «ولما كان بعض مذيعى الأخبار الرياضية قد ألفوا تثنية مباراة فى قولهم: مباراتين أو مباراتان؛ وفاقًا لصحة الإعراب، رأينا أن نُذَكِّرَ بأن كل مصدر للفعل الرباعى الناقص على وزن (فاعل) تعتبر تاؤه مقلوبة عن حرف علة، تعود إليه عند التثنية والجمع، فمثل هذه الأفعال: حَامَى وقَاضَى وبَارَى، نقول فى مصادرها: محاماة ومقاضاة ومباراة، وعند التثنية والجمع نقلب تاءها ياء، فنقول فى تكرار المباراة مرتين: جرت مباريان، وفى تكرارها ثلاثًا أو أكثر نقول: جرت مباريات، وهكذا الأمر فى تكرار: محاماة ومقاضاة وغيرهما من الأسماء المقلوبة تاؤها عن حرف علة» اهـ.

ولى هنا ملاحظات عدة:

الأولى: أنه عَدَّ التاء فى مصدر الرباعى الناقص على وزن (فاعل) مقلوبة عن حرف علة. ولست أدرى من أين استقى هذه القاعدة؟ وإلام استند؟

إن أحدًا من الصرفيين لم يقل ذلك، فالمعروف عندهم جميعًا أن مصدرَ ما كان على (فاعلَ) - صحيحًا أو معتلاً - هو (الفِعَالُ والمفاعلة) قال ابن مالك:

لِفَــاعَـلَ الفِــعَــالُ والمُفَـــاعَـلَهْ
وغــيــر مــا مَــرَّ الســمــاعُ عَــادَلَهْ

قد يرد المصدران معًا للفعل الواحد، وقد يكتفى بأحدهما؛ لأن استعمال الثاني يؤدى إلى لبس، فمثال ما ورد له المصدران: قاتل قتالاً ومقاتلة، ومثال ما ورد له واحد؛ لأن الثاني مُلْبِس: حارب محاربة. لم يقولوا: حِرابًا؛ لئلا يلتبس بجمع حربة.

ومن ذلك الفعل المعتل نحو: باراه مباراة، أصله (مبارية) على وزن (مفاعلة) تحركت ياؤه وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا. فالتاء فيه وفى نظائره زائدة للتأنيث، وليست مقلوبة عن حرف علة - خلافًا لما زعمه هنا.

والثانية: أنه جزم بـأنَّ التاءَ فى هذا المصدر تعود إليه عند التثنية والجمع، وليس الأمر بهذا التعميم، بل هذه التاء الزائدة - وليست المنقلبة عن غيرها كما قلنا - تبقى عند التثنية، وتُحذف عند الجمع؛ فنقول فى تثنية (مباراة): مباراتان ومباراتين - على حسب الموقع الإعرابى للكلمة. ونقول فى جمعها: مباريات، بحذف التاء وقلب الألف قبلها ياء.

والسر فى هذا الاختلاف بين تثنية ذلك وجمعه: أن علامة المثنى لا دلالة فيها على تذكير أو تأنيث، إنما هى تدل على عدد فقط هو (اثنان)، فكان لا بد من إبقاء ما يدل على التأنيث - عند إرادته - وهو هنا التاء، فتضاف علامة التثنية بعدها؛ حتى لا يلتبس بالمذكر، والصحيح يوضح لك ذلك؛ ألا ترى أنك تقول فى مثنى (طالب): طالبان. وفى مثنى (طالبة): طالبتان، فلماذا لا تطبق ذلك على معتل الآخر من الأسماء؟.

أما فى حال جمع ذلك ونحوه، فإن علامة جمع المؤنث - وهى الألف والتاء المزيدتان - تحمل المعنيين معًا: الدلالة على الجمعية، والدلالة على التأنيث، فتحذف التاء من المفرد؛ لئلا تجتمع علامتا تأنيث فى الاسم الواحد، ولأن علامة التأنيث تقع دائمًا آخر جزء فى الكلمة، وعلى هذا نقول: مباريات، ولا نقول: مباراتات.

وأما قلب الألف فى (مباراة) ونحوها ياء عند الجمع، فلأنه بعد حذف التاء أشبه الاسم المقصور، فعومل معاملته، وألف المقصور إذا وقعت رابعة فصاعدًا تقلب ياء مطلقًا، قال ابن مالك:

آخــرَ مــقــصــور تُثَنِّى اجــعـله يا
إنْ كـــان عن ثـلاثة مـــرتقـــيـــا

والجمع كالتثنية فى ذلك، كما قال ابن مالك:

. . . .
وإن جـــمـعـتـه بتـــاء وألفْ
فــالألفَ اقلب قَلْبَـهـا فى الـتـثنيـه
وتاء ذى الـتَّـا الْزِمَـنَّ تنحيـــه

والملاحظة الثالثة هى فى قوله: «وعند التثنيـة والجمع نقلب تاءها ياء». وقد وضح مما سبق أن الذى قُلِبَ ياء إنما هو الألف وليس التاء، وأن ذلك جرى فى الجمع دون التثنية.

والملاحظة الرابعة هى فى قـوله: «فنقول فى تكرار (المبـاراة) مرتين. جـرت مباريان».

وهذا خطأ منه؛ فـإن المثنى لا قلب فيـه للألف، ولا حذف منه للـتاء، بل الصحيح أن يقال: مباراتان، وقد سبق توضيحه.

والملاحظة الخامسة هى فى قوله: «وهكذا الأمر فى تكرار (محاماة ومقاضاة) وغيرهما من الأسماء المقلوبة تاؤها عن حرف علة».

وهذا خطأ منه وسـوء فهم لمسائل الـصرف اليسـيرة؛ إذ ليس فى الأسـماء حرف علة يقلب تاء، اللهم إلا فـيما تصرف من وزن (افـتعل) مما فاؤه واو أو ياء، نحو: مُـتَّصِل واتِّصال، وذلـك بشروط خاصـة معروفـة فى باب الإعلال والإبدال من كتب التصريف.

والملاحظة السادسة أنه جمع وثَنَّى نحو (مباراة ومحـاماة ومقاضاة) على أنها مصادر خـالصة، وليس الأمر كذلك، فـإن المصادر المبهمـة لا تثنى ولا تجمع؛ لعدم الفائـدة؛ إذ هى فى إبهامها تدل على القليل والكثـير. إنما يصح أن تثنى وتجمع إذا سُمِّىَ بهـا، فانتقلت بالتسميـة من الدلالة على الحدث فقط الذى هو معنى المصدر، إلى الدلالة على الذات الذى هو معنى الاسم.

*** وفى الصفحة (٣٨):**

فرق بين (الـتدوية) و(التداوى) وادَّعَـى أن العامة لا تـفرق بينهـما، مع أن بينهما فـرقًا فى المعنى، هو: أن (التدوية) بمعنى ترجيع قصف الرعـد، مأخوذ

من (الدو) أى البـرية، ونقلت إلى كل صدى يتـردد. أما (التـداوى) فبمـعنى الاستشفاء من المرض، ثم خطأ قول أحدهم فى سرعة انتشار خبر ما: «تداوت أصداؤه فراح الناس يتحدثون عنه فى كل مكان» وصحيح هذا أن يقال: تَدَوَّتْ أصداؤه. . .» ا هـ.

أما ما ذكره من فرق فلا اعتراض عليـه، وإنما الاعتراض على تصحيحه هو الاستعـمال السابق بقوله: «تَدَوَّتْ أصـداؤه»؛ إذ لم يرد هذا الوزن بهذا المعنى ولا بغيره فى المعـجمات العربية، إنما الوارد بالمعنى المـراد هنا هو الفعل الثلاثى المزيد بالتـضعيف، جـاء فى لسان العـرب (دوا): «والدَّوِىُّ: الصوت، وخص بعـضهم به صـوت الرعد، وقـد دَوَّى. التهـذيب: وقد دَوَّى الصـوت يُدَوِّى تدوية، ودَوِىُّ الريح: حـفيفـها، وكـذلك دَوِىّ النحل، ويقال: دَوَّى الـفحل تدوية، وذلك إذا سمعت لهديره دويا».

ومن ذلك تجد أن المستـعمل من المادة هو الفعل (دوى) مضعفًـا وتصريفاته، ولـم يرد - ولم يستعمل - وزن تَفَعَّلَ مـنه، ولا تصريفات هذا الوزن، كما لم يستعـمل المجرد الثلاثى، وصيغ الزيادة - أوزانا ومعانى - مـوقوف أمرها عند حد السماع عند المحققين من علماء التصريف.

*** وفى الصفحة (٣٩):**

جاء قوله: «لقـد كَثُرَ استـعمال فعل (ذَنَّبَ) ومـصدره (تذنيب) بمعنى أخطأ تخطيئًا، أى ارتكـب إثما، وهذا خطأ، فـ «التذنيب» لا يستـعمل قطعًا إلا فى قصـدين من المعنى، فنقول: تَذَنَّبَ الطريق، أى تبـعه. ونقول عن الْمُـعْتَمّ أى المعتمر بعمامته (كذا): ذنب الْمُعْتَمّ عمامته، أى أرخى لها ذيلاً، أما إذا اقتضى الأمر التعبير عن ارتكاب الذنب والشر فلا نقول: الحكم العادل ذنب فلانًا، أو قضى بتـذنيبـه، بل نقول: الحكم العادل قـضى بتذنيب فـلان على فلان، أى باعتدائه عليه، فحرف الجر (على) يكسب التذنيب معنى الاعتداء».

أما قصره معنـى (التذنيب) على الاثنين المذكـورين فغـير دقيـق؛ لأمرين:

أحدهمـا: أن قوله: تذنـب الطريق، أى تبعـه، لم يرد فى معـجمات الـلغة.

والثـانى: أن هناك معانى أُخَرَ للتذنـيب لم يذكرها هو، ومنها: ذَنَّبَتَ البُسْرَةَ، فهى مُذَنِّبَة: وَكَتَتْ من قبلَ ذَنَبهَا، قال الأصمعى: إذا بدت نُكَتٌ من الإرطاب فى البسر من قبل ذنبها قِيَل: قَد ذَنَّبَت

وذَنَّبَ الجراد والفَرَاش والضَّبَاب: إذا أرادت التعاظل والبَيْض فغرزت أذنابها.

وذَنَّبَ الضب: أخرج ذَنَبَه من أدنى الجحر ورأسه فى داخله، وذلك فى الحر، قال أبو منصور: إنما يقال للضب: مُذَنِّب، إذا ضرب بِذَنَبِه من يريده من محترش أو حيَّة، وقد ذَنَّب تذنيبًا، إذا فعل ذلك.

وأما تخطئته الاستعمال، ثم تصحيحه فى آخر كلامه السابق، فلا وجه لكل من التخطئة والتصحيح، إذ لم يرد الفعل (ذنبه) بمعنى حكم عليه بارتكاب ذنب، لا متبوعًا بحرف الجر (على) ولا غير متبوع به، إنما الوارد استعمال وزن (أفعل) من الذنب، فيقال: أذنب فلان، أى ارتكتب ذنبًا يعاقب عليه. وحرف الجر (على) لا يكسب الفعل معنى الاعتداء - خلافًا لما ادَّعَى - والمثال الذى ذكره مُخَطِّأً ومُصَوِّبًا - استعمال عامىّ، أُجْرِىَ عليه الإعراب.

*** وفى الصفحة (٣٩) أيضًا:**

جاء قوله: «من الشائع خَطَأً استعمالُ فعل (تَرَامَى) بمعنى وصل إلى أو بلغ، فيقول أحدهم: ترامت إلينا أنباء تدعو إلى القلق، وهو يعنى: بلغتنا أنباء، وقد ورد الفعل (ترامى) فى صحيح استعماله - كما جاء فى مراجع اللغة - هكذا: ما زال الشر يترامى بينهم، أى يتتابع، وترامى السحاب: انضم بعضه إلى بعضه الآخر، إذن الصواب أن نقول: جاءتنا - أو بلغتنا، أو وصلت إلينا - أنباء تدعو إلى القلق» ا. هـ.

وفى كلامه هنا ما يَرُدُّ بعضه بعضًا، ذلك أن ما نقله عن المعاجم من قولهم: ما زال الشر يترامى بينهم، وترامى السحاب، بمعنى انضم بعضه إلى بعض - هو المؤدى نفسه للعبارة التى خطأها؛ ألا ترى أن قولهم: ترامت إلينا أنباء، فيها معنى التتابع والانضمام، أن الأنباء قد تتابعت وانضم بعضها إلى بعض حتى بلغتنا أو وصلت إلينا، ولا فرق إلا فى اللفظ والألفاظ ليست تعبدية.

ثم من قال: إن اللفظ الذى خطأه لم يرد فى المعاجم ؟ ها هو ذا (لسان العرب - رما) يقول: «وفى حديث زيد بن حارثة أنه سُبِىَ فى الجاهلية، فترامى به الأمر إلى كذا، أى صار وأفضى إليه، وكأنه تفاعل من الرمى، أى رمته الأقدار إليه» وفيه أيضًا: «وقال طفيل الغنوى يصف الخيل:

إذا قيل: نَهْنهًا وقد جَدَّ جدها
ترامت كَخُذْرُوف الوليد المثقف

ترامت: تتابعت وازدادت» وفيه كذلك: «يقال: ترامى أمر فلان إلى الظفر أو الخذلان، أى صار إليه».

والمعانى - قبل الأخير- متقاربة توصل إلى المعنى الذى خطَّأه، أما المعنى الأخير فهو نص فى الدلالة على صحة هذا الاستعمال.

*** وفى الصفحة (٤١):**

فرَّق بين: **«تشكلت الوزارة»** و**«تألفت الوزارة»** وخطأ الاستعمال الأول من جهتين:

من جهة الإسناد؛ إذ التشكيل يصدر عن مُكَلَّف به يعرف بالرئيس المكلف، والتشكيل يصدر عن الوزراء، إن صح أنهم يشكلون أنفسهم.

ومن جهة المعنى المقصود، لا يؤدى (التشكيل) مضمون المراد؛ إذ من معانيه الالتباس وتزيين الشعر والضبط.

أما التأليف فمن معانيه المقاربة والمواصلة والتنظيم والتوافق والانسجام، كذا قال.

وما خطأه هنا استساغه الشيخ مصطفى الغلايينى فى كتابه (نظرات فى اللغة والأدب) على مذهب من التأويل لطيف، وقال: إن من معانى شكَّلَ الشىء: صَوَّرَه، وتَشكَّلَ الشىء: تصور - كما فى اللسان والقاموس - فإذا قالوا: شكل فلان الحكومة، وتشكلت الحكومة، فهو راجع إلى معنى تصويرها وتصورها، أى جعلها على شكل خاص، وأخذها طريقة خاصة، فمن صَوَّرَ الشىء فقد نظمه ورتبه وعنى به عناية المنظم فى تنظيم الأمور.

بل ذهب الغلايينى إلى تفضيل التشكيل على التكوين والتنظيم وما يُشْبِهِهما، وقال: ينبغى أن يقال: (تشكيل الحكومة) إذا أرادوا معنى انتخاب رجال يقومون بأعمالها، و(التنظيم) لا يفى بهذا المعنى، وأن يقولوا: (تنظيم الحكومة) إن أرادوا معنى إصلاحها وتهذيبها وترتيب أعمالها، و(التشكيل) يفى بهذا المعنى أيضًا.

* وفى الصفحة (٥٧):

قال عن (حاشى): «إنها وحيدة بابها، فهى أداة استثناء جامدة لا تتصرف، وخطأ من يقول: (تحاشى) بمعنى تجنب، و(التحاشى) بمعنى التجنب، وغيرهما مما لا يصح وجوده» ا. هـ.

والذى ذكره هنا من جمود (حاشى) وقصرها على أنها أداة استثناء، لم يتفق عليه علماء اللغة؛ فمنهم من يرى أنها متصرفة؛ بدليل ما جاء من قول النابغة الذبيانى:

ولا أرى فاعلاً فى الناس يشبهه

ولا أُحَاشى من الأقوام مِن أحد

فـ (أُحَاشِى) فعل مضارع من (حاشى) بمعنى (استثنى) وفيه معنى التجنب والإبعاد ضرورةً؛ لأنك إذا استثنيت شيئًا من شىء فقد جنبت كلاً عن الآخر وأبعدته عنه.

وبهذا البيت استدلَّ المبرد على أن (حاشى) الاستثنائية فعل وليست حرفًا، إذ الحرف لا يتصرف.

وفى لسان العرب (حشا): «قال الفراء فى قوله تعالى: ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٥١] هو من حاشيت أحاشى، قال ابن الأنبارى: معنى (حاشى) فى كلام العرب: أعزل فلانًا عن وصف القوم بالحشى، وأعزله بناحية، ولا أدخله فى جملتهم.

* وفى الصفحة (٥٩):

وتحت عنوان (حذف تاء التأنيث أو قلبها)، جاء قوله: «تاء التأنيث تحذف من آخر الاسم الرباعى فما فوق، وذلك عند استعمال الصفة النسبية، فتقول من (ثورة) ثَوْرِىّ، ومن (وحدة): وَحْدِىّ، ومن (ملحمة): ملحمى. . .

وهكذا تحذف التاء الواردة حرفًا ثالثًا فى مثل: مئة وفئة ورئة، فتقول فى النسب إليها: مئوى وفئوى ورئوى، وهذه الأسماء المختومة بالتاء ثالثة تعتبر واوها قبل ياء النسبة مثل واو النسبة إلى دم: دموى، ويد: يدوى، وغد: غدوى، أى أن الواو كانت محذوفة فَرُدَّت عند النسبة».

«أما التاء المربوطة الشبيهة بتاء التأنيث فى مثل (مباراة ومناداة ومعاداة) وما

إليـها من مـصادر الرباعى الـناقص على وزن (فاعل) فـتقـلب ياء عند التثنيـة والجمع، فتقول: مباريان ومباريات، وقِسْ عليهما، والقول (مباراتان) خطأ».

«وأما بالنسبة إلى هذه الأسماء - هذا إن استُعملت - فتقلب فيها التاء واوًا؛ منعًا لتتابع ثلاث ياءات في كلمة واحدة، فتقول: التصـرف المعادَوِىّ، بمعنى العدائى». ا هـ.

وهذا الكلام إنما يقـوله مَنْ لا دراية عنده بمبـادئ علم التصـريف وقواعـده السهلة المنال لكل طالب - بَلْهَ أحكامه التفصيلية - ففيه من الخلط والاضطراب مـا يكفى للحكم على مـؤلف الكتـاب بما يرى القـارئ اليقِظ، وأكـتـفى هنا بالإشارة إلى هذه الملاحظات:

١ - قوله: «تاء التـأنيث تحذف من آخـر الاسم الرباعى فمـا فوق» كلام غـير دقيق؛ ذلك لأن التاء تحذف عند النسب مطلقًـا: ثلاثيًا كان أو غير ثلاثى، وما مَـثَّلَ به هو من (وحدة وثورة) أسـماءٌ ثلاثيـة، وليست رباعـية كـما تصور، و(ملحمة) رباعـية، وليست خماسية كمـا تصور؛ إذ المعتد به فى الثلاثى وغيره الأحرف الأصول، والتاء هنا ليست أصلاً.

٢ - قوله: «وهكذا تحذف التاء الواردة حرفًا ثالثًـا فى مثل مئة وفئة ورئة» التاء هنا ليـست من بنيـة الكلمة فـلا تُعَـدُّ ثالثة، إنمـا الحرف الثـالث من هذه الكلمـات محـذوف - وهو لام الكلمـة - والتاء جـاءت عوضًـا من هذا الأصلى المحذوف، فهى تاء العوض.

والقاعدة الصـرفية فيـما حُذفت لامه: أنها تُرَدُّ وجـوبًا عند النسب إليه إن كانت قـد ردت فى مثناه أو فى جـمعه التـصحيـحى، فيـقال فى (أب): أبوى؛ لأنهم قـالوا فى مـثناه: أبوان - فَـرَدُّوا الواو، ويقـال فى (سنة): سَنَوِىّ أو سَنَهِىّ؛ لأنهم قالوا فى جمـعه سَنَوَات أو سَنَهَات - فَرَدُّوا الواو أو الهاء، على خلاف.

أما إذا لم تُـرَدّ اللام المحذوفة فى تـثنية أو جمـع مصحح، فـإن رَدَّهَا عند النسب جائز وليس بواجب، وذلك نحو (يد ودم) فيصح فى النسب: يَدِىّ ويدوى، ودمىّ ودموى.

ومن هنا تدرك أن الرد غير واجب فيما ذكر من أمثلة (مئة وفئة ورئة)؛ لعدم الرد فى مثنى تلك وجمعها المصحح.

٣ - قوله: «أما التاء المربوطة الشبيهة بتاء التأنيث فى مثل مباراة ومناداة... » إلخ، فلم أقرأ عن أحد من العلماء أنه صرح بأن هناك تاء شبيهة بتاء التأنيث! وما وجه الشبه بينهما إذن؟ إن التاء الموجودة فى الأمثلة المذكورة عقب كلامه هى تاء التأنيث المجازى لا الحقيقى، وللتاء فى اللغة أنواع ليس من بينها النوع المذكور، إنما هناك: تاء التأنيث، وتاء التعويض، وتاء المبالغة، وتاء تأكيد المبالغة..... إلخ.

٤ - وأما قوله: «إن التاء فى مصدر الرباعى الناقص على وزن (فاعل) تقلب ياء عند التثنية والجمع» وقوله: «إن مباراتان خطأ» فمن غُفْلِ القول، وقد سبق الرد عليه.

٥ - وأما قوله: «وأما النسبة إلى هذه الأسماء فتقلب فيها التاء واوًا؛ منعًا لتتابع ثلاث ياءات فى كلمة واحدة، فتقول: التصرف المُعَادَوِىّ» فمن عدم الدراية بعلم التصريف؛ ذلك لأن القاعدة فى مثل ذلك أن تحذف التاء أولاً، فيبقى الاسم شبيهًا بالمقصور، فيعامل معاملته، وهنا وقعت الألف خامسة، فتحذف وجوبًا كألف المقصور إذا وقعت كذلك، فكما تقول فى النسب إلى (مُصْطَفَى): مصطفىّ، تقول فى النسب إلى (معاداة): مَعَادِىّ - بحذف الألف من بعد حذف التاء.

*** وفى الصفحة (٩٠):**

عَـدَّ من الخطأ فتح الهاء فى قولهم (شركة مساهَمة) وجعل الصواب: (مساهِمة) بكسر الهاء، وذكر علة ذلك فقال: «فالمذيع الذى كان يعنى أن الشركات المسهمة فى المسئولية المتلاقية المنافع فى موضوع كذا دعت إلى عقد اجتماع؛ إذ به يخرج الشركات عن تشاركها فى السعى إلى تنسيق تصرفاتها واتجاهاتها العملية إلى وصفها بأنها شركات مساهمة من حيث تكوينها ونوعها».

ومع أنى لم أفهم - على وجه الدقة - مُرَادَهُ من هذا التعليل العام الذى لا

صلة له بنحو أو صرف من قريب ولا بعيد - مع هذا فإننى أرجح أنه يريد أن يفرق بين الضبطين: الكسر والفتح؛ فالكسر يجعل الكلمة اسم فاعل يقع منه الفعل، ويشارك فى إحداثه، والفتح يجعل الكلمة اسم مفعول يقع عليه الفعل ولا يشارك فى إحداثه. كذا وقع لى الفهم.

ومع هذا فإننى أَعُدُّ الاستعمالين كليهما خطأ؛ إذ لم يرد الفعل «ساهم» فى اللغة بمعنى الدلالة على المشاركة نصًا، والوارد نصا هو بمعنى المقارعة، كما فى قوله تعالى: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ [الصافات: ١٤١].

فالأولى اختيار كلمة بديلة تدل على المعنى المراد، وهى (شارك مشاركة) أو الإتيان بوزن (أَفْعَلَ) من (السهم) وهو الحظ والنصيب، فيقال: أسهم فى كذا إسهامًا، وهو مُسْهِمٌ، وشركة مُسْهِمَة بمعنى اشترك بسهم معين.

ولم يقع لى هذه الإجازة الأخيرة نصًا فى معاجم اللغة، وإنما أوردتها جريًا على نهج أستاذنا المرحوم الشيخ «محمد على النجار».

ثم لا يفوتنى هنا أن أشير إلى أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد رأى إجازة استعمال «ساهم» وما يتصرف منها فى معنى المشاركة، ولكن يبقى أن للاستعمال من يعارضه، وخير لمن يؤلف فى النقد اللغوى أن يختار الأفصح دائمًا، ويبتعد عمًا فيه قيل وقال.

* وفى الصفحة (٩٨):

فرق بين «الضُّعْف» و«الضَّعْف» بضم الضاد وفتحها، فجعل الفتح ضد القوة فى الرأى والعقل، والضم ضد القوة فى البدن.

وهذه التفرقة غير مُسَلَّمة له من كل وجه؛ فقد جاء فى لسان العرب «ضعف»: «الضُّعْف والضَّعْف: خلاف القوة، وقيل: الضُّعْف - بالضم - فى الجسد، والضَّعْف- بالفتح - فى الرأى والعقل، وقيل: هما معًا جائزان فى كل وجه، وخص الأزهرى بذلك أهل البصرة فقال: هما عند أهل البصرة سيّان، يستعملان معًا فى ضعف البدن وضعف الرأى، وفى التنزيل: ﴿اللَّهُ الَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾ [الروم: ٥٤] قال قتادة: خلقكم من ضعف، قال: من النطفة، أى من المنى، ثم جعل

من بعد ضعف قوة؛ قال: الهَرَمُ، وروى عن ابن عمر أنه قال: قرأت على النبى ﷺ ﴿الله الذى خلقكم من ضُعْف﴾ فأقرأنى ﴿من ضَعْف﴾ بالفتح، وقرأ ابن كثير وأبو عوف ونافع وابن عامر والكسائى بالضم» اهـ.

* وفى الصفحة (١٠١):

خطأ أن يقال للمؤنث: امرأة «عضوةٌ فى المجلس» ورأى الصحيح أن يستعمل للمذكر والمؤنث بغير تاء، ونقل عن المعاجم كلامًا جعله علة لهذا الاستعمال، فقال: «عضا الشىء يَعْضُوه بمعنى: فرقه أجزاء، وعضا القوم: جعلهم أعضاء، وأعضاء الجسد: مجموعة أجزائه، وأعضاء جمعية ما، هم الأفراد التى تتألف منها هذه الجمعية» اهـ.

وما ذكره هنا لا يصلح أن يكون علة للتخطئة أو التصويب: إذ هو تفسير للمعنى، أما العلة الحق فهى أن كلمة «عضو» اسم جامد، و الأسماء الجامدة إذا أُوقِعَتْ مَوْقِعَ الصفات المشتقة، فلا تلحقها علامة التأنيث مع المؤنث.

نظير ذلك المصدر إذا وصَفْتَ به، فإنه يلزم حالاً واحدةً هى الإفراد والتذكير، وإن كان موصوفه مؤنثًا أو مثنى أو مجموعًا - على الرأى المشهور، إلا ما شذَّ. نقول: رجل عَدْلَ، وامرأة عَدْل، ورجلان عدْل، ورجال عدْل، ونساء عدْلٌ.

ونظير المصدر فى الجمود هنا كلمة «عضو» فهى اسم جامد، يراد به الواحد من أجزاء الجسم، وقعت صفة فى المثال السابق، فينبغى أن تلزم حالا واحدة هى «الإفراد والتذكير» وعلى هذا جرى أكثر اللغويين، وقد حكى ابن جنى أن التاء تلحقه إذا وقع صفة، و قال: «أنَّثُوا المصدر لَمّا جَرَى وصفًا على المؤنث، وإن لم يكن على صورة اسم الفاعل، ولا هو الفاعل فى الحقيقة، وإنما استهواه لذلك جَرْيُهَا وصفًا على المؤنث» وله فى ذلك كلام كثير، انظره فى (لسان العرب «عدل»).

* وفى الصفحة (١١٦):

خطأ أن يقال: «غَلاَّية» للآلة التى تُغْلَى فيها الحشائش والأزهار والأبازير، ولا سيما الآلة الكهربائية، والصواب عنده أن يقال: «مِغْلاة» مثل «مِقْلاة»،

فأسماء الآلة من الأفعال العربية لها أوزانها القياسية التي يجب اعتمادها دون سواها» اهـ. وما ذكره هنا هو الأصح لغة وقياسًا، غير أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد ناقش مجيء اسم الآلة على صيغة «فَعَّالَة» مثل «غَسَّالة وثلاجة» وانتهى إلى إجازته والقياس عليه.

* وفي الصفحة (١٢١):

قال: «وعلى ذكر (المباريات) جمع (مباراة) نُذَكِّرُ بأن مثنى مباراة: (مباريان)، فالتاء المربوطة المقلوبة عن ألف مقصورة تُرَدُّ إلى أصلها، وهكذا فعلنا في الجمع، فقلنا: مباريات، فالتثنية المألوفة خطأ (مباراتان) لا مبرر لها».

وقدم تقدم الرد على ذلك كله وتفنيده، وبيان دلالته على قدر ما حصل صاحبه من علم التصريف العربي، وليته ما ذَكَّرَ هنا، فإن الذكرى لا تنفعه، ولا تريح الصرفيين.

* وفي الصفحة (١١٧):

خطأً (ثقاة) بالتاء المربوطة، وصححه (ثقات) بتاءمفتوحة: لأنه جمع مؤنث سالم، ولكنه قال بعد ذلك: «وتاء (ثقات) طويلة في نعتي الرجال والنساء؛ لأنها تاء مزيدة على المؤنث، وهي غير التاء المربوطة المقلوبة عن حرف العلة في جمع الاسم المنقوص، أي اسم الفاعل من الثلاثي الناقص في مثل قولنا: مجلس القضاة وتاريخ الغزاة» ا. هـ.

وفي هذا ما يلي:

١- أن التاء ليست مزيدة على جمع المؤنث - كما قال - ولكنها جزء من علامة هذا الجمع، وهذه العلامة هي (الألف والتاء المزيدتان) على آخر المفرد، نحو (هندات) جمع هند. وكلامه موهِمٌ أن التاء إضافة إلى الجمع، وليست علامةً له.

٢- وأن التاء المربوطة في جمع اسم الفاعل من الثلاثي الناقص، نحو «قضاة وغزاة» ليست مقلوبة عن حرف العلة - كما ذكر - وإنما هي زائدة على أصول الجمع، وحرف العلة فيه - وهو الألف - مقلوبٌ عن الواو أو الياء، وقد سبق توضيح ذلك.

ويبدو من تكرار ذلك منه فى غير موضع أن محصوله من علم التصريف كمحصولى أنا من اللغة الصينية، وسبحان الله!

* **وفى الصفحة (١٣٧):**

خطأ أن تجيء لفظة (كافة) سابقة ما أكدته فى نحو قولهم: بحثنا فى اجتماعنا كافة المواضيع، وقال: «إنها لا تأتى إلا متأخرة منصوبة على الحالية من جماعة العقلاء، فنقول: «حضر المصلون كافة» ثم عقب بقوله: «ولا يجوز أن تسبقه (أى المؤكد بها) كما تسبق ألفاظ التوكيد مؤكدها» ا. هـ.

وما ذكره أولاً صحيح من حيث القاعدة النحوية، فلفظة (كافة) ترد فى اللغة - أصلاً - نكرة مؤخرة منصوبة على الحالية لصاحب عقل، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨].

حتى إن العلماء تأولوا مجيئها متوسطة فى الجملة فى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً﴾ [سبأ : ٢٨].

وأما تعقيبه بعد ذلك بأنها «لا تسبق مؤكدها، كما تسبق ألفاظ التوكيد مؤكدها» ففيه بعض تعميم؛ فإن من المقرر فى كتب النحو أن «النفس والعين» من ألفاظ التوكيد المعنوى لا يجوز تقديمها على المؤكد، فلا تقول: جاء نفسُ الرجل، ولا عينُ الرجل، تريد: الرجل نفسه، والرجل عينه.

أما بقية ألفاظ التوكيد المعنوى فيجوز فيها التقديم، وتأخذ - حينئذ - إعراب الأسماء الأخرى، على حسب موقعها الإعرابى، لكنها لا تعرب توكيدًا، وإن بقى فيها الدلالة اللغوية على التوكيد، فهى ليست - حينئذ - من ألفاظ التوكيد المعنوى المصطلح عليها عند النحويين.

ثم إن فى هذا التعقيب، وفى هذه التخطئة أصلاً، شيئًا تنبغى الإشارة إليه، ذلك هو أنها وردت على خلاف أصولها السابقة فى مؤلفات الثقات من علماء اللغة والنحو كالفارسى وابن جنى وغيرهما، جاءت معرَّفة بأل وبالإضافة، وجاءت مرفوعة أو مجرورة، وجاءت لغير العاقل، وتخطئة هؤلاء وأمثالهم ليست بالأمر الهيِّن الذى يلقى على عواهنه، وقد أحصيت أنا بعض استعمالها فى مؤلفات الثقات من أهل اللغة، واخترت مقياسًا لتخطئة استعمال العلماء، وذلك فى كتاب «المعيار فى التخطئة والتصويب - دراسة تطبيقية».

* **وفي الصفحة (١٤٠):**

فرّق في المعنى بين **«الكفاية» و«الكفاءة»** ثم قال: **«ففي العربية نراوح بين الياء والهمزة دون احتراز من تغيير المعنى، كما في كلمتي «مصائب» و«مصايب» فهما لفظتان لمعنى واحد، هو جمع مصيبة» ا هـ.**

أما «مصائب» - بالهمزة - فصحيح استعمالاً شاذ قياسًا، وأما «مصايب» - بالياء - فعاميّ غير صحيح، لا قياسًا ولا استعمالاً، ولا أدرى: من أين أتى به؟

ولْيكُنْ توضيح ذلك بما جاء في لسان العرب «صوب» قال: «والصابةُ والمصيبة: ما أصابك من الدهر، وكذلك المصابة والمصوبة - بضم الصاد - والتاء للداهية أو المبالغة، والجمع مصاوب ومصائب، الأخيرة على غير قياس، توهموا «مُفْعلة» «فعيلة» التي ليس لها في الياء ولا الواو أصل. التهذيب. قال الزجاج: أجمع النحويون على أن حكوا «مصائب» في جمع مصيبة - بالهمز. وأجمعوا على أن الاختيار «مصاوب»، وإنما «مصائب» عندهم - بالهمز - من الشاذ، قال: وهذا عندى إنما هو بدل من الواو المكسورة، كما قالوا: وسادة وإسادة» وجاء في اللسان أيضًا: «وأجمعت العرب على همز (المصائب) وأصله الواو، كأنهم شبهوا الأصلي بالزائد» ا. هـ.

ومن هذا تعرف أن أصل (مصائب) بالواو لا غير، ولم ترد (مصايب) في (صيب) من لسان العرب.

يبقى أن أوضح وجه الشذوذ في «مصائب» وأصله «مصاوب»؛ وهو أن القاعدة في إعلال الواو - ومثلها الياء والألف - بقلبها همزة بعد ألف الجمع الأقصى: أن تكون مدة زائدة في المفرد، مثل عجوز وعجائز - ومثلها صحيفة وصحائف ورسالة ورسائل - فلو كانت غير مدة أصلاً لا تقلب نحو: «قَسْوَرَة (الأسد) وقساور، ولو كانت مدة أصلية غير زائدة لا تقلب أيضاً نحو: معيشة ومعايش.

والواو في (مصيبة) مدة أصلية، وأصلها (مُصْوِبَة) على وزن مُفْعِلَة، فكان حقها ألا تقلب همزة، لكنهم قلبوها في الاستعمال الفصيح المأثور عمن يحتج بكلامه، وإذا تعارض السماع والقياس، قُدِّمَ السماع ونُحِّيَ القياس.

* وفي الصفحة(١٤٠):

تحت عنوان (كلَّما بين الشرط والتناسب) ذكر أن (كلما) قد تفيد الشرط، كما في نحو: أكلما تودتك تجافيني، وقال: «وهذه قد أجيز تكرارها فصحَّ القول: أكلما تودتك كلما جافيتني، فكأن هذه العبارة اشتملت على الشرط الظرفي المشار إليه بـ «ما» المصدرية الظرفية» ثم قال: «أما أن يقول قائل - وقد استطاب تحصيل المعرفة - :«كلما تقدمت في المعرفة كلما ازددت شوقًا إلى الاستزادة منها» فهذا لا يصح، لماذا؟ لأن المقصود هنا التناسب بين مقدار التقدم في المعرفة ومقدار الشوق إلى الاستزادة منها، فيجب أن نقول: بقدر تقدمك في المعرفة يكون ازدياد شوقك إلى الاستزادة منها» اهـ.

وفي كلامه هذا ما يشير إلى أنه يتصيد الحكم النحوي بالجهد الذاتي، ومن غير طريقه المحدد الواضح!، إذ ما معنى «التناسب» و«الشرط الظرفي» وهذه لم تَرِدْ ضمن مصطلحات النحويين، وطريقهم واضح محدد، أختصره أنا فأقول:

إن «كُلمَّا» مركبة من لفظ «كل» و«ما» المصدرية الزمانية، أما أنها مصدرية، فلأن ما بعدها في تأويل مصدر، و أما أنها زمانية: فلأنها نابت بِصِلَتِها عن ظرف الزمان، لا أنها ظرف في نفسها، ولذلك تعرب «كل» التي في «كَلما» - مفتوحة اللام دائمًا - منصوبة على الظرفية دائمًا؛ لأنها مضافة إلى شيء هو قائم مقام الظرف.

وتحتاج «كُلَّما» هذه إلى شرط وجواب في المعنى، لا تعمل هي فيهما شيئًا، أما شرطها فمضاف إلى «كل» في التقدير، بعد التأويل بالمصدر، وأما الجواب فهو الذي يتمم لها الفائدة، ويعمل فيها النصب، إن كان صالحًا لهذا العمل، وإلا فناصبها محذوف يدل هو عليه.

وهي بهذا مضمَّنة معنى الشرط، ولكنها لا تعمل في شيء، ولا تكرر - خلافاً لما زعمه هو - لأن تكرارها لم يرد عن العرب أولاً، ولأنها في معنى الظرف - كما سبق - فلا بُدَّ لها من شيء تتعلق به، وهو الجواب - كما أوضحت- ولولا ذلك لبقي الكلام ناقصًا، فلو قيل: كلما اجتهدت كلما نجحت، كان كلٌ من «اجتهدت» و«نجحت» فعل شرط لها، ولا جواب حينئذ.

ولا يقال: إن التكرار هنا للتوكيد اللفظي؛ إذ لا داعي هنا لتوكيد، ولأنه لا يفصل بين التوكيد اللفظي وما أكَّده بشيء، على الصحيح.

ويبدو لى أنها قد تكرر أحيانًا إذا طال الكلام بين شرطها وجوابها، وتكرارها آنئذ إنما هو من باب التذكير بها لربط الكلام ووصل الجواب بشرطه، ولا بد من أنْ يكرر معها ما يشير إلى مفهوم الكلام السابق؛ كأن تقول: كلما استذكرت دروسك صباح كل يوم بعد أن تؤدى صلاة الفجر، وتقرأ شيئًا من القرآن الكريم، وتتناول يسيراً من فطور، وتمارس قليلا من رياضة البدن - كُلَّما كان ذلك منك- نجحت آخر العام بإذن الله.

وبعد هذا البيان الموجز عن «كلما» تدرك ما فى كلام المؤلف من الخلط والإرباك وسوء التعبير، كما تدرك غثاثة ما صحح به هو من قوله: أكلما توددتك كلما جافيتنى!

*** وفى الصفحة (١٤٢):**

خطأ قول أحد الباحثين فى علم النفس: **معرفة الإنسان لنفسه أساس كل معرفة**، وقال: «صاحب هذه العبارة يعنى: «أن يعرف الإنسان نفسه أساس كل معرفة» ولكن هذه اللام التى أدخلها على «نفسه» أفسدت القصد؛ إذ وقع الالتباس بين «أن يعرف الإنسان نفسه» وبين أن تكون معرفته لذاته دون سواه» اهـ.

ولو اطَّلَعَ - جَادًّا - على ما قاله النحويون ما خَطَّأ هنا وما صحح؛ ذلك لأن «معرفة» مصدر صريح، و«أن يعرف» مصدر مؤول، ولا فرق بينهما فى الدلالة، وإن كان فرق، ففى إفادة الزمن المستقبل فى «أن يعرف»؛ لوجود صريح الفعل المضارع المقتضى للزمن مع «أن» التى تمحضه للاستقبال.

وإفادة الزمن المستقبل هنا غير مطلوبة، ولا يترتب على تحديد الزمن هنا أو عدم تحديده ضرر فى الاستعمال؛ إذ المقصود أن تتم معرفة الإنسان لنفسه فى الزمن المطلق، يستوى فى ذلك الماضى والحاضر والمستقبل.

واللام هنا - مع المصدر الصريح «معرفة الإنسان لنفسه» - ليست هى اللام المُعَدِّيَة للفعل اللازم؛ لأن الفعل هنا «عرف» وتصريفاته مما ينصب المفعول به بنفسه، وإنما هى لام التقوية، اجْتُلِبَتْ لكون المصدر - ومثله سائر المشتقات العاملة - فرعًا فى العمل عن الفعل، فالأصل فى العمل للأفعال، والأسماءُ تعمل بالحمل عليها، ومن هذه الجهة الفرعية ألحقت اللام بالمفعول به تقويةً

للمصدر فى العمل، وليست الفـروع فى القوة كالأصول، على أن الإتيان بهذه اللام أمر جوازى لا وجوبىّ، فيصح أن يقال أيضًا: معرفة الإنسان نفسه أساس كل معرفة.

*** وفى الصفحة (١٢٥):**

خطَّأ أن تفتـح الميم من «متحف» وصـححه بأن تـضم ميمـه، وقال: «لأن الفعل «تحـف» الثلاثى مفـقود، والموجـود هو «أتحف» بمعنى: أهْدَى وأعطَى، وعلى هذا فاسم المكان من الرباعى «مُتْـحف» بضم الميم، لا «مَتْحف» بالفتح؛ لأنه قياسى من الفعل الرباعى على وزن (مُفْعَل)».

وكلامه هنا صحـيح من حيث قاعدة التصريف، ومن حـيث فقدان الثلاثى «تحف»، لكننا أمام معنى مراد، يترتب عليه تحديد ما اشتق منه اللفظ، لقد قال هو: «والموجود هو أتحف بمـعنى أهدى وأعطى» فهل هذا المعنى هو المقـصود؟ هل تُقَدَّمُ تحفةٌ إلى كل من يدخل هذا المكان الجامع لهذه التحف الأثرية النادرة؟ إذَنْ لَنفَدَتْ التحف والآثار بعد أيام أو بضعة أشهر!

هذا المعنى يُضْعِفُ أن يكون مَدَارُ التصريف على (أفعل) الرباعى المفيد لمعنى الإهداء والإعطاء، وإن كان هو القياس:

وما رأيك أن يكون المعنى هو ما نريده اليوم، وهو ما قُصِدَ أصْلاً عند تشييد هذا الصرح الجامع لنوادر التـحف؟ ألا توافقنى أن المراد بـ«المتحف» ذلك المكان الخاص الذى يضم ما خَلَّفَ الأجداد، ومن عصور خَلَتْ، كى يراها كل راغب؟

وعلى ذلك لا مـانع أن يكون اشـتقـاق «المتـحف» من الاسم الجامـد وهو «التُّحْفَـة» بمعنى الشىء النادر الطريف، و«التحفة» كلمـة ثلاثية الأصول، اسم المكان منهـا على وزن «مَفْـعَل أو مَـفعَلَة» بفـتح الميم، وقـد جاء عن العـرب الاشتقاق من أسماء جامدة، قالوا: أرض مَـأْسَدَة ومَسْبَعة ومَذْأبَة ومَضَبَّة - أى يكثر فيها الأُسُودُ والسباع والذئاب والضباب، وكُلُّ ما يؤخذ على هذا هو عدم الكثرة فى الاشـتقاق الوارد من الجامـد، وإن كان المجمع اللغوى أباح القـياس عليه.

* وفى الصفحة (١٦٣):

قال: «فى اللغة العربية بضعة أسماء تنتهى بتاء التأنيث المربوطة، ولكن هذه التاء غير واردة إلا بعد ثلاثة أحرف فما فوق، فالتاء فى «بنت» وهى صميم المؤنث ليست للتأنيث؛ فهى طويلة، فى حين أن تاءابنة للتأنيث، فهى مربوطة».

«أما الأمثلة على التاء علامة تأنيث فى (مئة ورئة وفئة وشفة) فلم تخرج فيها هذه التاء عن كونها بعد ثلاثة أحرف؛ لأن النسبة إلى مئة: مئوى، وإلى رئة: رئوى، وإلى فئة: فئوى، ولست أدرى لماذا كان الشذوذ الذى لا مبرر له فقيل: (امتحان شفهى) ولم تحترم القاعدة فيقال: امتحان شفوى؛ لأن التاءالمربوطة حرف غير أصيل» اهـ.

وفى هذا الكلام:

١- أن اللغة العربية فيها كثير جدًا من الأسماء والصفات التى تنتهى بتاء التأنيث المربوطة، وليس «بضعة» أسماء، كما ذكر.

٢- أنه عَدَّ التاء فى «بنت» لغير للتأنيث، مع أنها مؤنث حقيقى «عَبَّرَ عنه هو بأنه صميم المؤنث» بخلاف التاء فى «ابنة» فهى للتأنيث، والمعروف فى كتب الصرف أن التاء فى بنت تاء تعويض من حرف أصلى محذوف هو لام الكلمة، وأصله «بَنَوٌ»، وهذا لا يمنع من إفادتها التأنيث أيضاً.

٣- أن التاء فى «مئة ورئة وفئة وشفة» تاء تعويض أيضًا من حرف محذوف هو لام الكلمة، وليست خالصة للتأنيث، على نحو ما هى عليه فى فاطمة قائمة.

٤- أن ما ذكره من شذوذ الهاء فى «امتحان شفهى» وقياس الواو فى «امتحان شفوى» غير مُسَلَّم، وَهَاَكَ ما جاء فى لسان العرب «شفـه»: «الشفتان من الإنسان: طَبَقَا الفم، الواحدة شَفَةٌ، منقوصة لام الفعل، ولامها هاء، والشفة أصلها: شَفَهَةٌ؛ لأن تصغيرها: شُفَيْهَة، والجمع شفَاهٌ - بالهاء - وإذا نسبت إليها فأنت بالخيار: إن شئت تركتها على حالها وقلت: شَفِىّ، مثل: دَمِىّ ويَدِىّ وغَدِىّ. وإن شئت: شَفَهِىّ. وزعم قوم أن الناقص من الشفة واو؛ لأنه يقال فى الجمع: شفوات، قال ابن برى رحمه الله: المعروف فى جمع شفة: شِفَاهٌ - مكسراً غير مُسَلَّمٍ - ولامُهُ هاء عند جميع

البصـــريين؛ ولهذا قالوا: الحــروف الشفهيــة، ولـم يقولوا: الشفــوية، قال الليث: إذا ثَلَّثُوا الـشفة قـالوا: شفهـات وشفوات، والهــاء أقيس، والواو أعم؛ لأنهم شبهوها بالسنوات، ونقصانها حذف هائها» ا.هـ.

ومنه يتضـح أن الهاء فى «شفـهى» هو القياس لا شــذوذ فيـه، وأنه مذهب البصريين المختار.

*** وفي الصفحة (١٦٥):**

خطأ أن يقــال: مقــال مُمْـتِع، أى يقع فى النفس مـوقعًـا حسنًا؛ لإجـادته الفائقــة، وصحيحــه - فى رأيه - هو: مقال مــاتع، وقال: «لأن الماتع من كل شىء هو البالغ غاية الجودة فى بابه ونوعه والراجح القــيمة، وإذا وصفنا إنسانًا فقلنا: هذا رجل مــاتع، فقد وصفناه جـامعًا خصــال الخير. أما «الممـتع» فهو الطويل من كل شىء، وإذا قلت: متع الله فلانًا، أو أمتعه بكذا فقد دعوت بأن يلتذ بما رجونا له» اهـ.

وكلامه هذا هو بعض الوارد فى اللغة، وليس كُلَّهُ، والـقياس لا يأبى «مقال ممتع» أى يُمْتِعُ من يقرؤه، تقــول: أمتعنى المقال، أى جعلنى أشعــر بمتعة، أى لذة أرتاح إليها بقراءته.

وما ذكره هو من أن الصــحيح «مقال ماتع» لا يراد منـه المعنى الذى يقصده من يقول: «مـقال ممتع»: ذلك أن القـصد هو بيــان مدى تأثير المقــال فى نفس قارئه، وليس القصد وصف المقال بأنه بالغ غاية الجودة، فقد يكون كذلك لكنه لا يؤثر فى النفس التأثير الذى ينبغى، بسبب تخصصه الدقيق الذى يخفى على غير أصحابه، أو بسبب تفاوت مستـوى الاستيعاب عند قارئيه، وكم من جميل لا يلتفت إليه أحــد من الناس و غيرهم؛ لعدم تأثيــر جماله فى النفس!، وكم ممن حظى بقدر من جمال،هَامَ به من يراه؛ لإحداث جماله أثراً محموداً عنده!.

ولا ينبغى أن يتوهم أن «المتعة» مقصورة على معنى العمرة أو ما يقدم للمرأة عند طلاقها من هدايا مستــحسنة ترضيةً لها، فهذه معــانٍ اصطلاحية، إنما المتعة فى الأصل كل ما يتمتع به مما ترتاح إليه النفس وتلتذ به.

وعلى ذلك يجرى كلامك، فتقول : مـقال «ماتع» إذا أردت وصفه بالجودة فى بابه ونوعه، دون ربط بينه وبين وقعه فى النفس، كالمقالات العلمية الخالصة التى تهتم بالحقائق المجردة، وتقول: مقال «ممتع» إذا أردت الربط بين جودته فى

نظرك وتأثيره المحمود فى نفسك، حتى إنهـا قد ارتاحت بقراءته وسَعِدَتْ، كلا التعبيرين صحيح على حَسَبِ ما تريد.

* وفى الصفحة (١٧٠):

قال: «رُبَّ» حرف جـر يتصدر الجملة التي يدخلها، وقـد اختص بالدخول على النكرة، كـما ورد فى القول المـأثور: «رُبَّ أخ لك لم تلده أمك، ويعتـبر مستغنيًا عن متعلق، لأنه يأتى مساعداً للفعل اللازم على تعديته، شأن غيره من حروف الجر، غيـرأن اقترانه بـ «ما» يخرج به عن التـزامه الدخول على الاسم النكرة، فيدخل على المعرفة، ويدخل على الفعل» اهـ.

أما قوله: «رُبَّ» حرف جر يتصدر الجملة التى يدخلها» فكلام صحيح، لكن يشينه نقص ظاهر؛ ذلك لأن «رُبَّ» ليست حـرفًا بإطلاق، وإنما هى حرف جر «شبيه بالزائد»، والمقرر فى كتب النحو أن حروف الجر على ثلاثة أقسام:

١- حروف جـر أصلية، وهى تلك التى تفـيد مـعنى خاصًا، ولهـا فى الكلام متعلق، مثل «مِنْ» و«إلى» المفيدتين لابتـداء الغاية وانتهائها فى قوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِىَ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا ﴾ [الإسراء: ١].

٢- وحروف جر زائدة، وهى التـى لا تفيد معنى خاصًـا وليس لها فى الكلام متعلق، وإن أفادت معنى عامًا هو العموم أو التوكيد، وهذه الحروف يعرب ما بعد كل منها على حسب موقـعه فى الكلام بعد حذف الحرف، كما فى قوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣] وقوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النسـاء: ٧٩] وقوله تعـالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر: ٣٦] فما بعـدها فى الآية الأولى يعرف مبتدأ مـجروراً لفظًا بحرف الجر الزائد، مرفوعًـا محلاً. وفى الثانية يعرف فاعلاً مـرفوعًا محلا، وفى الثالثة يعرب خبرًا لـ «ليس» منصوبًا محلا.

٣- حـروف جـر شـبـيهة بـالزائد، وهى التى تفيـد معنى خاصًـا فى الكلام، ولكن ليـس لهـا متـعـلق تتعلـق به، ومن هـذه الحروف «رُبَّ» التى تفـيد معنى التقليل أو التكـثيـر - على خـلاف - ومنها «لَعَلَّ» عند من يَجُرُّ بها، وهى تفيد معنى الرجاء، ويعرب مـا بعد هذه الأحرف، على تقدير سقوط

هذا الحرف، وعلى حسب موقعه فى الكلام.

وبهذا البيان يظهر لك فساد قوله فيما بعد: «ويعتبر مستغنيًا عن متعلق؛ لأنه يأتى مساعداً للفعل اللازم على تعديته، شأن غيره من حروف الجر»؛ إذ إن تعليله هنا يجعله حرف جرّ أصلياً؛ لأنها حروف يتوصل بها إلى تعدية الفعل اللازم، كما فى نحو: مررت بسعيد، وهذا الفعل اللازم هو متعلق الحرف، و«رُبَّ» لا متعلق لها أصلاً، فكيف تساعد الفعل اللازم على تعديته وهى لا تقع بعد فعل أصلاً ، فضلاً عن تعلقها به، إنما لها صدر الكلام -كما قال- ففى كلامه اضطراب بيِّنٌ.

ثم إنه قال بعد ذلك: «غير أن اقترانه بـ «ما» يخرجه عن التزامه الدخول على الاسم النكرة، فيدخل على المعرفة».

وهذا سوء فهم منه؛ ذلك لأن اقتران «ما» بـ «رُبَّ» يخرجها عن اختصاصها بالدخول على الجمل فقط، سواء أكانت جملاً فعلية أم جملاً اسمية؛ وهى بهذا لا تدخل على اسم معرفة مفرد - خلافًا لما يفهم من كلامه - بل تدخل على جملة اسمية صدرها معرفة، وعلى جملة فعلية خبرية.

*** وفى الصفحة (١٨١):**

خطأ قولهم: لقد أُشبِعَ هذا المشروع درسًا فلابُدَّ وأن يُنَفَّذَ، ورأى صحته أن تحذف الواو من «وأن ينفذ» ثم قال: «فكلمة (لابُدَّ) هنا اسم لحرف (لا) النافية للجنس، وجملة (أن ينفذ) خبر لحرف (لا) أيضًا» اهـ.

وتصحيحه سليم، ولكن قوله فيما بعد: «وجملة (أن ينفذ) خبر لحرف (لا) أيضًا» غير مستقيم؛ ذلك لأن «أن ينفذ» ليس جملة، وإنما هو مصدر مؤول من (أنْ) والفعل بعدها، والمصدر المؤول فى تأويل المفرد، كالمصدر الصريح.

ثم إن هذا المصدر المؤول - الذى دعاه هو بالجملة - ليس خبراً لـ (لا) النافية للجنس - كما ذكر - إذ يصير الكلام «فلابد تنفيذه» وهو لا يستقيم عربيةً، إنما هو مجرور بحرف جر محذوف اطِّراداً، والتقدير: فلابد من تنفيذه، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف هو خبر «لا» فى أشهر اللغات، ويكثر حذف حرف الجر مع أنَّ وأنْ ، كما قال ابن مالك:

وَعَدِّ لازماً بحرف جر
وإن حُذِفْ فالنصب للمُنْجَرّ

نـقـــــــــــلاً، وفـى أنْ وأنْ يـطَّـرِدْ
مع أمن لـبس كـــعـــجـــبت أن يَدُوا

* وفي الصفحة (١٨٩):

خطأ أن يقال: إذا حانت مـواعيد الامتحـانات فيومها تَبْـيَضُّ وجوه و تَسْوَدُّ وجوه. والصواب عنده أن يقـال: إذا حانت مواعيـد الامتحانات فيـومئذ - أو حينئذ - تَبْيَضُّ وجوه وتَسْوَدُّ وجوه، وقـال: «لأن هاء الضمير الملحقة بها ألف التأنيث في لفظة (يومـها) لا تعوض عن الشأن الظرفي الذي اخـتصت به (ئذ) الملحقة باسم الزمان، تنويها بقدره وخطره» اهـ.

وفي كلامه هذا:

١ - أن تخطئتـه أن يقال: «فيومهـا» لا وجه لها، إذ إن الضمـير هنا «ها» له مرجع سابق، والدلالة على الزمـان مستفادة من كلمة «يوم»، ومـرجع الضمير كما يكون اســماً ظاهراً سبقه، يصح ان يكون اســماً متصيـداً من كلام سابق، فعل أو غيره، يرشد إليه ويشاركـه في ناحية من نواحي الاشتقاق، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٥] كيف رجع الضـمير «هو» إلى مفهوم من فعل الأمر «اعدلوا» لأن الفعل يتضمنه ويدخل عليه، ولكن من غير تصريح كـامل بلفظه، وتقدير الكلام: اعـدلوا فالعـدل أقرب للتقـوى. و«العدل واعدلوا» مـشتركان في المعنى العـام وفي ناحية من نواحي الاشتـقاق، وهو أن أحدهما مأخوذ من صاحبه وفرع عنه - على خلاف في تحديده - .

ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] أي «وإن الاستعانة» ، وقول الشاعر:

إذا نُهِيَ الـســـفـــيـــهُ جَـــرَى إليـــه
وخـــالف ، والســفـــيـــهُ إلى خـــلافِ

أي «جرى إلى السَّفَه» ، والأمثلة كثيرة.

وعلى هذا فتأويل المثال المخطَّأ: إذا حانت مواعيد الامتحانات فيوم حينونتها تَبْيَضُّ وجوه وتَسْوَدُّ و جوه، لا ضير فيه، ولاقواعد تأباه.

على أن من الخير لطالب الفـصيح في مثل هذا الاستعمـال أن يحذف كلمة «فيومـها - أو حينئـذ - أو يومئذ» برُمَّتـهَا، حتى لا يفصل بين فـعلي الشرط

والجواب بفاصل غير محمود يستغنى عنه الكلام، وخير الكلام ما قَلّ ودَلّ، فما رأيه لو قال: إذا حانت مواعيد الامتحانات تَبْيَضُّ وجوه وتَسْوَدُّ وجوه. ويرجح هذا الذى أستحسنه عدم إطالة الكلام بين الشرط وجوابه، فالسامع على ذكر قريب بالأداة وفعل الشرط.

ثم إن قوله: «لأن هاء الضمير الملحقة بها ألف التأنيث فى لفظة(يومها)» يوهم أن هذه الألف هى ألف التأنيث المقصورة، نحوها فى حبلى وليلى وليس كذلك، فإنها ألف فارقة بين هاء المذكر وهاء المؤنث، لذلك جرى العرف أن يقال: «ها» ضمير الغائبة، تيسيراً. وقوله: «لا تعوض عن الشأن الظرفى الذى اختصت به (ئذ) الملحقة باسم الزمان، تنويها بقدره وخطره» هو بكلام الأعاجم أشبه، إذ ليس فى كلام أهل اللغة العرب ولا من مصطلحاتهم ما يسمى بـ «الشأن الظرفى» ولا أن «ئذ» تلحق به: تنويها بقدره وخطره. إنما الذى قالوه: إن التنوين قد يلحق «إذ» عوضاً من المضاف إليه إذا حذف وكان جملة، كما فى قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ (٨٣) وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٣] أى حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون. فحذفت الجملة التى أضيفت (إذ) إليها، وعوض عنها بالتنوين.



المبحث الثاني
لغة الكتاب وقواعد اللغة

قدمت في مفتتح المبحث الأول أن التأليف في النقد اللغوى تأليف من نوع أخص، يجذب انتباه القارئ والسامع، ويمكن لصاحبه مكانة خاصة لدى المهتمين بالفصحى، ويكسوه ثوب تميز وتفرد ربما لا يتاح لغيره من المؤلفين.

لكنه - مع هذا - يثير في النفس سؤالين ذَوَىْ خطر:

أحدهما: هل استوعبت أيها الناقد معظم آراء العلماء في المسألة موضوع التخطئة أو التصويب، إن لم تتح لك كلها، ثم وازنت فاخترت فرجحت بالسند المأثور، والدليل المنقول المقبول؟

والآخر: هل راعيت أنت ذلك وتَحَرَّيْتَهُ في استعمالك اللغوى عمومًا، وفي كتابك هذا الذى تُخَطِّئُ فيه وتُصَوِّبُ خصوصًا؟ أم هل التزمت الجادة والأفصح في العربية، وبعدت عما فيه القيل والقال، وسقيم الاستعمال؟ أفلا ترى أن تحصين كتاب يهتم بالتخطئة والتصويب، من هفوات القول وهنوات الاستعمال - وإن انحطت هذه وتلك إلى رتبة الشبهة أو الوهم - أوجب وألزم؟

وكثيراً ما نصحت نفسى وإخوانى الذى يؤلفون في هذا الفن، بأن الحقل الذى نؤلف في ميدانه ينبغى أن يثير شكَّنا، نحن قبل غيرنا، في اللغة التى نؤلف بها، فندقق ونحقق، ونستوثق قبل أن نكتب، فنعمد إلى الأفصح من القول، والأقوى من الاستعمال، وبه لا نُبْقِى معابًا لعائب، ولا مُسْتَدْرَكًا لمستدرك، رائدنا في هذا كله كلمة قالها أبو الأسود الدؤلى، أو المتوكل الكنانى، أو الأخطل:

يأيها الرجل المعلم غيره
هَلاَّ لنفسك كان ذا التعليمُ
تصف الدواء لذى السَّقام وذى الضنى
كيما يَصِحَّ به وأنت سقيم
ابدأ بنفسك فانهها عن غَيِّها
فإذا انتهت عنه فأنت حكيم

فهناك يُسْمَع ما تقول، ويُشْتَفَى
بالقول منك، ويَنْفَع التعليم
لا تَنْهَ عن خلق وتأتيَ مثله
عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيم

وقانا الله شر قول بلا عمل، وعظة بلا تطبيق.

والآن، أشرع في سرد ما ورد من استعمال للمؤلف الكريم، مما رأيت أنه يجافي قواعد اللغة بفروعها الشَّتَّى، أو أنه لا يمكن استساغته إلا على وجه ضعيف، أو رأي مستحدث متساهل، لا يركن إليه ضليع، وليس له في الفصحى شفيع.

*** في الصفحة (١٣):**

قال في العنوان: «**استبدال تاء افتعل بطاء**» ثم قال تحت هذا العنوان: «إذ تقلب فيها التاء من وزن افتعل **بطاء**؛ عملاً بطواعية النطق بالأحرف في مخارجها الصوتية» اهـ.

والمعنى المراد معروف مشهور لدى الصرفيين، وهو أن تاء (افتعل) وما يتصرف منه تبدل طاء، إذا وقعت بعد حرف من أحرف الإطباق (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، ولكن تعبيره هنا غير دقيق لغةً.

أما في العنوان: فإن الفعل (بدل) والمزيد منه تدخل الباء معه على المبدل منه (المتروك) وينصب غيره (المبدل المأخوذ) على المفعولية لفظًا، أو حكمًا، فالنصب اللفظي نحو: استبدلت القلم بالكتاب، أي أخذت القلم وتركت الكتاب (وهذه تسمى باء العوض) فـ(القلم) هو هنا المأخوذ، وهو منصوب لفظًا على أنه مفعول به للفعل، قال الله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١] معناه: أتتركون الطعام الخير لكم وترغبون فيما هو دونه. وأما نصب المأخوذ حكمًا لا لفظًا فيأتي في مصدر هذا الفعل والمشتقات منه، حيث تُجَرُّ لفظًا بالإضافة، ولكنها منصوبة الأصل أو عند قطع الإضافة، نحو: استبدال القلم بالكتاب لا يضر، أنا مستبدل القلم بالكتاب. لك أن تضيف، ولك أن تنون وتقطع الإضافة فتنصب وتقول: استبدال القلم، ومستبدل القلم.

وعلى هذا كان الأجدر بالعنوان أن يكون: «استبدال الطاء بتاء افتعل»، أى الإتيان بالطاء بدلاً من التاء فى وزن (افتعل).

وأما ما جاء تحت هذا العنوان من قوله: «إذ تقلب فيها التاء من وزن افتعل بطاء» فإن (الباء) فى قوله: «بطاء» زائدة على غير قياس ولا سماع فى مثله، إذ الفعل (قلب) وتصريفاته من الأفعال التى تُعَدَّى إلى المفعول به بأنفسها، لا بحرف الجر، فضلاً عما فيه من دخول الباء على المبدل المأخوذ - على ما سبق - وصحيحه أن يقال: «إذ تقلب فيها التاء طاء» أو يقال: «إذ تبدل فيها الطاء من التاء» أو نحو ذلك.

* وفى الصفحة (١٣) أيضًا:

قال: «وهذا الخطأ لم تعرفه العربية قبل الدخيل عليها من اللغات التى تتلمذنا على أساليب تعبيرها، وخاصة الفرنسية والإنكليزية» اهـ.

ومعروف أن كلمة (التلميذ) مُعَرَّبَةٌ لم ترد فى معجمات اللغة القديمة، وهى جامدة لا فعل لها، والاشتقاق من الجامد وكيفيته أمران مختلف فيهما، بين منع وإجازة بشرط وبغير شرط، والذين أجازوه قالوا منه: تلمذ - بتاء واحدة - وَعَدَّوْهُ باللام الجارة فقالوا: تَلْمَذَ لفلان - بمعنى صار تلميذًا له - كما عَدَّوْهُ بنفسه حينًا فقالوا: تلمذ فلانًا: اتخذه له تلميذًا، والذى ذكروا هذا الاشتقاق هم أصحاب المعجمات الحديثة.

وينبغى أن أنقل لك ما جاء عن هذه الكلمة ملخصًا فى «معجم الأخطاء اللغوية المعاصرة»، للأستاذ محمد العدنانى ص ٩٩ ففيه كل المراد، قال: يقولون: تتلمذ الطالب فلان على الأستاذ فلان، والصواب: تَلْمَذَ الطالب للأستاذ (المد، محيط المحيط، أقرب الموارد، المتن، الوسيط)، وانفرد محيط المحيط بقوله: تَلْمَذَ فلانا، أى اتخذه له تلميذًا. وجاء فى محيط المحيط وأقرب الموارد وحدهما: تتلمذ له. وانفرد الوسيط بقوله: تتلمذ عليه. والمتن بقوله: تلمذ عليه. ويجيز ابن جنى الجملة الأخيرة وحدها (راجع مادة «لا يخفى على القراء» فى هذا المعجم)؛ لأن استعمال الفعل (تلمذ) صحيح، ،واستعمال الفعل (تتلمذ) خطأ.

وانفرد الوسيط بقوله: تلمذ عنده، دون أن يذكر أن المجمع اللغوى بالقاهرة وافق على ذلك. ولم أعثر على المصدر الذى استقاها مؤلفو المعجم الوسيط منه» اهـ كلام العدنانى.

ومنه يعلم ما يوجه من نقد إلى (تتلمذ على) الواردة فى كلام مؤلفنا (أخطاء ألِفْنَاها).

أما كلمة (خاصة) فقد استعملها المؤلف هنا مصدرًا - وهذا الوزن من المصادر غير مشهور ولا متداول، ولو ثبتت صحته لكان مما جاء مصدرًا على وزن (فاعلة) نحو العاقبة والعافية، وهى مصادر محصورة، وفى بعضها خلاف.

والدليل على أنه استعمله مصدرًا - فى كلامه هنا - أنه نصبه بفعل مقدر، وأنه أعمله النصب على المفعولية فى قوله: «وخاصة الفرنسيةَ والإنكليزية».

وبعض النحويين ينكر أن تكون (خاصة) من المصادر أصلاً، ويتأول فى الآية التي قد يفيد ظاهرها ذلك، وهى قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِين ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] تأويلات مختلفة تخرجها عن المصدرية، انظرها فى كتب التفسير فى موطن الآية.

أما المصدر المشهور المتفق عليه من هذه المادة فهو «خصوصًا» وكان الأجدر بالمؤلف أن يستعمله، خصوصًا أنه يعرض لنقد الاستعمال اللغوى، أو كان عليه أن يخرج الكلمة من باب المصدرية أصلاً، فيأتى لها بالباء الجارة، ويقول: «وبخاصة» فيكون الجار والمجرور خبرًا مقدمًا، ويرفع ما بعده (الفرنسية والإنكليزية) مبتدأ مؤخرًا. على أننى أرتاح كثيرًا للاستعمال الأول (خصوصًا) لصراحته فى المصدرية، وبُعْدِه عن كل اعتراض.

أما الثانى فلا أرتاح إليه، لما فيه من حذف؛ لأن الأصل فيه (وبصفة خاصة)، حذف (صفة) وحل محلها (خاصة) وليست هذه الصفة مما يختص بالموصوف ويُعَيِّنُهُ عند حذفه - وهو الشرط الذى اشترطه النحويون لحذف الموصوف على نحو ما جاء فى قوله تعالى فى قصة داود: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١] أى دروعًا سابغات، فإن ﴿سَابِغَاتٍ﴾ صفة خاصة بالدروع، نابت

منابها فى الآية، فَدلَّتْ عليها بعد حذفها، بخلاف (خاصة) فى الاستعمال السابق. فقد يكون الموصوف هو: بصفة، بعقلية، بحياة، بنتيجة، بطريقة.. إلخ، فهو غير محدد - كما ترى.

* **ومثل هذا التعقيب الأخير يقال فيما جاء فى الصفحة (١٨٠) من قوله:** «يجب أن نحرص على تطبيق التعريفات الرسمية خاصة أننا بلد سياحى»، وقوله فى الصفحة نفسها: «**خاصة لأننا**، أو **خاصة أننا**...».

* **وفى الصفحة (١٠):**

خطأ تعبيرًا ورد فى إعلان خاص بمدرسة ثانوية هو: «التسجيل لجميع الصفوف من الروضة وحتى البكالوريا الثانية بفروعها الثلاث» وقال: «فنقول العبارة صحيحة كما يلى: التسجيل لجميع الصفوف من الروضة حتى البكالوريا الثانية فى فروعها الثلاثة» ثم أضاف: «مستدركين ضعف الباء **كبديل** من (فى)؛ لتضمين البكالوريا الثانية فروعها الثلاثة» اهـ.

ولى هنا ملاحظتان:

إحداهما: أنه أتى بالكاف فى قوله (كبديل)، والمقرر فى اللغة أن لاستعمال الكاف الجارة معانى أربعة هى: التشبيه - وهو أكثر معانيها - والتعليل، والاستعلاء، والتوكيد - وهذا المعنى الأخير يختص بالكاف الزائدة عند بعض العلماء، وبه فسر قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ولم يثبت المحققون هذا النوع من معانى الكاف، وتأولوا الآية بما يخرجها عن ذلك، إذ الكاف من حروف المعانى، وحروف المعانى لا تُزَادُ قياسًا، إنما مرجع زيادتها السماع - إن ثبت - وعنده يتوقف.

وأنت تجد الكاف فى قوله هنا: (كبديل) لا تصلح للمعانى الثلاثة المذكورة (التشبيه والتعليل والاستعلاء). وأن إجراءها على المعنى الرابع (الزائدة للتوكيد) فيه كلام كثير، ولو ثبت زيادتها فى كلام عربى، لا يصح تطبيقه هنا؛ لعدم الحاجة إلى التوكيد فى كلامه: إذ هو تقرير حكم نحوى، لا توكيد معنى يراد تقويته وإزالة شبهة منكر له أو متردد فيه، أو مُنَزَّلٍ منزلة واحد منهما.

وَخَيْرٌ له أن يعدل عنه فيحذف الكاف، ويقول: مستدركين ضعف الباء بديلاً

من (فى) (انظر: النحو الوافى ٢/ ٥١٥ وما بعدها).

والملاحظة الثانية: أنه استعمل (حتى) الجارة بعد (من)، ولم يرد ذلك فى الفصحى؛ فإن (من) تستعمل متلوة بحرف الجر (إلى) المفيدة لانتهاء الغاية المكانية أو الزمانية، وهذا مما انفردت به (إلى) عن (حتى) الموافقة لها فى المعنى وفى العمل.

جاء فى (مغنى اللبيب) لابن هشام الأنصارى فى مبحث (حتى) أن مما انفردت به (إلى) دون (حتى) نحو قولنا: سِرْتُ من البصرة إلى الكوفة، ولا يجوز: حتى الكوفة؛ لضعف (حتى) فى الغاية، فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية» اهـ. وعليه، فالصحيح أن يقول: من الروضة إلى البكالوريا.

*** وفى الصفحة (٢٣):**

قال: «وهكذا نرى أيضًا فى التصويب أن خبر أوشك كفعل من أفعال المقاربة لا يأتى إلا جملة فعلية» اهـ.

*** وفى الصفحة (٣١):**

قال: ونذكر فى هذه المناسبة أن حرف (لا) إذا استعمل كحرف عطف عمل عكس عمل (بل)» اهـ.

والقول فى كاف (كفعل) وكاف (كحرف) مثل القول فى كاف (كبديل) من حيث التخطئة والتصويب السابقين.

*** وفى الصفحة (٢٨):**

قال: «ليس فى مراجع اللغة ولا فى مؤلفات بلغاتها أىّ أثر لكلمة بحص» اهـ.

وواضح أن المقصود بـ(أىّ) هنا التعميم والشمول، وهى لم ترد فى الفصحى لهذا المعنى، إنما وردت على خمسة أوجه فقط هى: الشرطية، والاستفهامية، والموصولة، والدالة على الكمال بعد النكرة والمعرفة، ووُصْلَةً لنداء ما فيه الألف واللام - على خلاف فى بعض ذلك -.

أما المعنى الذى أراده المؤلف هنا - وهو التعميم والشمول - فيكفى فى الدلالة عليه تنكير كلمة (أثر) التى أضافها إلى (أىّ)، وزيادة فى التعميم من

الممكن أن يتبعها بلفظة (ما) الزائدة المنبهة على وصف مراد لائق بالمحل فتكون حرفًا، أو الدالة على الوصف أصالة بنفسها فتكون اسمًا - على خلاف في ذلك - والأول أجود؛ لثبوت زيادة (ما) عوضًا عن محذوف في مواطن عدة، فيحمل هذا عليها.

وقد جَدَّ بعض المحدثين في التماس وجه لصحة التعبير بنحو ما أتى به المؤلف هنا، فادعى أن (أيّ) في نحو: أيّ أثر، واشْتَر أيَّ كتاب، صفة لموصوف محذوف، والتقدير عنده: أثر أيّ أثر، واشتر كتابًا أيَّ كتاب، وزعم أن ذلك وارد له نظير في كلام العرب، منه قول الفرزدق - في رواية:

إذا حارب الحجاج أيَّ منافق

علاه بسيف كلما هُزَّ يَقْطَعُ

ومنه في بعض التفاسير قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨].

وعلى فرض صحة هذا الزعم فإن (أيّ) التي معنا لا دلالة فيها على الوصفية، بل الاتصاف غير مراد أصلا؛ إنما المراد معنى آخر هو التعميم والشمول، ويقوى ذلك أن المضاف إلى (أيّ) عند الوصف بها وإن اتحد لفظه مع لفظ الموصوف بها فهما متغايران معنى؛ ألا ترى أنك حين تقول: مررت برجلٍ أيَّ رجل، كان (رجل) الأول وهو الموصوف دالاًّ على واحد من بني جنسه هو مَنْ مَرَرْتَ أنت به، أما (رجل) الثاني المضاف إلى (أيّ) فهو دال على الجنس؛ لأن (أيًّا) بعض ما تضاف إليه.

ولو ذهبت تقدر ذلك في مثال المؤلف لوجدت الأمر على خلافه، ففي قوله: «ليس في مراجع اللغة أيّ أثر لكلمة بحص» لو قدرت موصوفًا وجعلته (أثرُ أيُّ أثر) لكان من غثيث القول، إذ الأثر الأول عين الأثر الثاني ولا وجه لمدح أو غيره مما يلتمس في بيت الشعر السابق وفي الآية الكريمة. أضف إلى ذلك ما قاله أبو حيان عن حذف موصوف أيّ: «وهو عند أصحابنا نهاية في الندور؛ لمفارقة (أيّ) سائر الصفات في عدم جواز حذف موصوفها قائمةً هي مقامه؛ لأن المقصود بالوصف بها التعظيم، والحذف يناقضه» اهـ.

وبمثل هذا الكلام يُرَدُّ ويُصَحَّحُ ما جاء.

* في الصفحة (٣١):

من قوله: «وكذلك لَهْفَ فعل يتعدى بعلى، ولا يستعمل متعديًا بلفظه، ولا بأيٍّ حرف آخر غير على» اهـ.

* وفي الصفحة (٤١):

من قـوله: «فليكن لنا إذن بديل من هذه العـبارة؛ أيُّ كلام آخـر يعبـر عن سلامة المعنى، وصحيح الدعاء بالصحة» اهـ.

* وفي الصفحة (٥٠):

من قولـه: «نستعـيض بإحداهمـا عن الأخرى، دون أيٍّ انتـباه إلى إفـساد المعنى» اهـ.

* وفي الصفحة (٥٤):

من قوله: «وكلاهما يعنى ابتلاع الماء أو أيٍّ سائل آخر» اهـ.

* وفي الصفحة (٨٢):

من قوله: «والصواب أن نحذف فعل (يوجد) دون أيٍّ تغيير آخر» اهـ.

* وفي الصفحة (٩١):

من قوله: «لذلك يجب استعمال (الشـقة) بكسر الشين؛ لأنها تعنى القطعة من ثوب، أو النصف من أيٍّ شيء» اهـ.

* وفي الصفحة (٩٩):

من قوله: «كما جاء أن الضوضــاء تعنى اختلاط أصوات الناس فى الحرب، أو فى أى مزدحم يكثر فيه ارتفاع الأصوات» اهـ.

* وفي الصفحة (١٢٩):

من قوله: «الفعل (عبط) معان كثيرة، كلها من النوع السَّيِّئ، من مثل الذبح أو الكذب أو الشق أو الشتم أو أيّ إصابة بالسوء من غير استحقاق» اهـ.

* وفي الصفحة (١٤٩):

من قوله: «ونقول: درست الحساب المئوى، وغيـر هذا كثير لا يظهر فيه أيّ أثر لهذه الألف، فلماذا لا نسقطها نهائيًا» اهـ.

* وفي الصفحة (٣٢):

قال: «والصواب أن نقول: حضر الرئيس نفسه الحفلة» اهـ.

وكلمة (الحفلة) بالتـاء لم ترد نصًا فى معجمـات الفصحى بالمعنى الذى يراد منها اليوم، ولم يـستعملها العـرب إلا على معنى لا يراد فى التعبـير السابق، فالوارد فى لسان العـرب (حفل): «الحفل: اجتماع الماء فى مَحْـفله.. ومَحْفِلُ الماء: مجتمعه.. وناقلة حافلة وحَفُول، وقد حفلت حفولا وحَفْلا: إذا احتفل لبنها فى ضرعها» وفيه أيضًا: «وحفل القـوم يحفلون حفلاً واحتفلوا: اجتمعوا واحـتـشـدوا، وعنده حـفل من الناس أى جـمع، وهو فى الأصل مـصـدر، والحفل: الجمع» وفيه أيضًا: «وجاءوا بحفيلتهم وحفلتهم أى بأجمعهم» اهـ.

ومن ذلك تدرك أن (الحفل) من غيـر التاء مصدر فى أصله، وقد يسـتعمل باقيًـا على مصدريته من الدلالة على الحـدث المجرد الذى هو الاجتـماع، وقد يستـعمل منقولاً للدلالة على الجـمعية، أى اسم جـمع، أى القوم المجتمـعون لغرضٍ ما، وعلى كلا الاستعمـالين لا يجوز نقله مرة أخرى، لا من مصدريته قبل النقل، ولا من دلالته على الجـمعية بعد النقل إلى مـعنى آخر هو ما نريده اليوم حين نقول: أقام فلان حفلة بمناسبة نجاحه، مثلا، إذ مثل هذا النقل ينبغى أن يُقْصَرَ على السـماع، ولا سماع فيه، ومن هنا كان العـرب يقولون فى مثل المعنى الذى نريده نـحن اليـوم: أقام فـلان مـأدبة، أو وليـمـة، أو صنع لابنه عقيقة.. إلخ هذه المناسبات. أمـا (الحفلة) بالتاء فالوارد منه - على ما سبق - لفظة أشبه ما تكون بالتوكيد لما قبلهـا، مع بقاء دلالتها على الجمعية. كذلك لا يصح أن ندعى أن (الحـفلة) مفـرد (الحفل) الدالّ على الجـمع من الناس؛ لأن (الحفل) بعد نـقله من مصدريته إلى الدلالة على مـعنى الجمع، ليس على وزن من أوزان الجـمع حتى نلتـمس له مفـردًا من لفظه، إنما هو اسم جـمع كقـوم ورهط وشـعب وناس، لا واحـد لذلك كُلِّه من لفظه، وعلى هذا فـالأولَى أن يصحح الاستعـمال السابق بأن يقال فى موضعه: حـضر الرئيس نفسه المأدبة أو الوليمـة، أو الحفل، إذا كان مقـتصراً فيه عـلى الاجتماع المجرد، مـن غير أن يوضع فى الحسبان تقديم المطعوم أو المشروب.

* وفى الصفحة (٣٨):

قال: «تتـلاقى على ألسنة العامة أحـيانًا صيغ من الاشتـقاق على شىء من

القُرْبَى فى اللفظ، فيجيء استعمالها فى ترادف من المعنى على الرغم مما بينهما من تباعد معنوى، من ذلك مثلاً استعمال التدوية والتداوى بمعنى الاستشفاء، كقول أحد المتحدثين عن سرعة انتشار خبر أراد وصفه هَامًا» اهـ.

ولى على هذه العبارة ملاحظتان:

الأولى: استعمال (على الرغم) فى غير معناه اللغوى الذى هو الكُرْهُ والذِّلَّة وما يتبع ذلك من غضب، وفى الحديث: «إذا صلى أحدكم فَلْيُلْزِمْ جبهته وأنفه الأرض؛ حتى يخرج منه الرغم» معناه: حتى يخضع ويَذِلَّ ويخرج منه كِبْرُ الشيطان، وفى الحديث أيضًا أنه عليه الصلاة والسلام قال: «رَغِمَ أنفه - ثلاثًا - قيل: مَنْ يا رسول الله؟ قال: من أدرك أبويه أو أحدهما حيًّا ولم يدخل الجنة»، يقال: أرغم الله أنفه، أى ألزقه بالرغام - وهو التراب - هذا هو الأصل، ثم استعمل مجازًا فى الذل والعجز عن الانتصاف والانقياد على كُرْهٍ (لسان العرب: رغم).

ومن هنا تجد المؤلف لم يلتزم فى استعماله (الرغم) هذا المعنى الحقيقى ولا المجازى، وإنما استعمله فى الدلالة على المصاحبة الزمنية أو ما يشبهها، وهو استعمال مُحْدَثٌ لم تألفه اللغة ولم تَقُمْ عليه قرينة دَالَّةٌ. وخَيْرٌ له أن يستغنى عن هذه اللفظة، أو أن يضع مكانها ما يفيد مراده، فيقول: (فيجيء استعمالها فى ترادف من المعنى، على ما بينهما من تباعد) أو يقول: (مع ما بينهما من تباعد).

والملاحظة الثانية: قوله: (هامًا) فى آخر عبارته، فهو من الوجهة الصرفية اسم فاعل من الفعل الثلاثى (هَمَّ) بمعنى عزم على أمر وأقدم على الشروع فيه، أو هو اشتقاق من (الهَمِّ) بمعنى الحزن والغم، وكلا المعنيين غير مراد هنا، إذ المراد الدلالة على الاهتمام بالأمر والانشغال به. وفى هذا المعنى يستعمل الفعل الثلاثى المزيد بالهمزة فى أوله (أَهَمَّ) وتصريفاته، فيقال: أهمنى الأمر، بمعنى: أقلقنى وكاد يصرفنى عن غيره للحاجة إليه، واسم الفاعل من هذا هو (مُهِمّ) فيقال مثلاً: إعلان مُهِمٌّ، ومسألة مُهِمَّة.

أما من الوجهة النحوية الإعرابية فهو من حيث الظاهر صفة لـ(خبر) المجرور

بالإضافة، فكان ينبغي أن يُجرَّ مثله؛ إذ الصفة تتبع موصوفها فى الإعراب، وإن كان يصح هنا أن يكون حالاً من (خبر) على قلَّة، لأنه نكرة موصوفة بقوله: (أراد وصفه) كما يصح أن يكون حالاً من الضمير المضاف إليه فى قوله: (وصفه) عند بعض النحويين. وعلى كل حال ففى عبارته لَبْسٌ ينبغى أن ينأى عنه الناقد اللغوى الحريص.

*** وفى الصفحة (٤٠):**

قال: «التسديد والرصيد كلمتان شاع استعمالهما فى الكلام على الحسابات فى سائر علاقات الناس العملية» اهـ.

ولى هنا ملاحظتان:

الأولى: أنه جمع الحساب بمعنى عَدِّ الشيء وتقديره على (حسابات) مع أن الحساب فى الأصل مصدر مبهم لا يثنَّى ولا يجمع؛ لعدم الفائدة من ذلك، فإنه يدل بأصل وضعه على القليل والكثير، جاء فى لسان العرب (حسب): «والحساب والحسابة: عَدُّكَ الشيء، وحَسَبَ الشيء يَحْسُبُهُ - بالضم - حَسْبًا وحسابًا وحسابة: عَدَّهُ» اهـ.

فإن كان قد ورد عنهم نقل المصدر إلى الدلالة على الذوات، فجعلوه اسمًا للشيء المعدود، فليس هكذا يجمع (الحساب)؛ لأنه اسم مذكر رباعيٌّ فلا يجمع جمع مؤنث سالمًا، ولا جمع مذكر أيضًا، إنما سبيله ما ورد من جمع تكسير، وقد ورد له فى اللسان: أَحْسِبَةٌ وحُسْبان نحو شهاب وأشهبة وشهبان. وقد يصح عند بعضهم أن يكون جمع (حسابة) المصدر السابق بعد نقله إلى الاسمية، وحينئذ يسوغ جمعه بالألف والتاء، على ما جاء من قول بعضهم فيما يجمع بالألف والتاء:

وَقِسْهُ فى ذى التا ونحو ذِكْرَى
ودرهمٍ مصغرًا وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل
وغير ذا مُسَلَّمٌ للناقل

وإن كان لم يَدْرُ بِخَلَدِ مؤلفنا هنا، أن (حسابة) بالتاء من المصادر قد ورد،

وأنه يجمع على (حسابات) على حسب هذه القاعدة.

والملاحظة الثانية: أنه استعمل (سائر) بمعنى الجميع، وقد خطّأ ذلك الحريريُّ وغيره، واللغة والاشتقاق يشهدان لذلك ويَدْعَمَانه، إذ يقال: أسْأَرَ فلان من طعامه وشرابه سُؤْرًا، وذلك إذا أبقى بقية، وبقية كل شيء سُؤْرُهُ، ويقال: في فلان سؤرة، أي بقية من شباب، وجاء في الحديث الشريف: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام» أي باقيه، قال ابن الأثير: والناس يستعملونه في معنى الجميع، وليس بصحيح.

على أن الشهاب الخفاجي قد تعقب من خَطَّأ ذلك بأن أبا عليٍّ الفارسيَّ ومن تبعه أجازوا استعمال (سائر) بمعنى الجميع؛ بناء على أنه من سار يسير، وليس من السؤر بمعنى بقية الشيء، واحتج لذلك بشعر ذكره في شرحه على (دُرَّةَ الغوّاص).

ويبقى بعد ذلك أن أقول: إن التزام الاستعمال الأفصح مطلوب لمن ينتقد كلام غيره، تجنبًا للتأويل، وإيثارًا للسلامة في القول.

*** وفي الصفحة (٤١):**

قال: «ونريد أن نلفت النظر إلى هذا الخطأ الكبير على الرغم من وُرودِهِ غالبًا في التخاطب العامي» اهـ.

ولي على هذه العبارة ملاحظتان:

إحداهما: في قوله: (على الرغم) وقد سبق توضيح ذلك.

والأخرى: في قوله: (نلفت) النظر (إلى) هذا، فقد استعمل الفعل (لفت) الثلاثي بمعنى صرف نظره مُعَدًّى إلى الشيء المرغوب بحرف الجر (إلى) ولم يَرِدْ ذلك نَصًّا في معجمات اللغة، إنما الوارد هو استعمال الثلاثي مُعَدًّى بالحرف (عن) المفيد للمجاوزة، واستعمال المزيد منه معدى بالحرف (إلى)، قالوا: لفت وجهه عن القوم، وقالوا: تلفت إلى الشيء والتفت إليه، بمعنى صرف وجهه إليه. وقد نص أئمة الصرفيين على أن مباني صيغ الزيادة ومعانيها مما يتوقف فيه عند حد السماع، ولم يَشِذَّ عن ذلك إلا ابن سِيدَهْ ومن وافقه، فأجازوا قياسية (استفعل) للدلالة على الطلب أو الصيرورة، ولكنهم اتفقوا جميعًا على

السماع فيما عدا ذلك. ولا وجه ولا سند لما يردده المُحْدَثُون المتساهلون اليوم من قياسية ذلك كُلِّه. ومن الخير لمؤلفنا وغيره أن يستبدل بهذا اللفظ لفظًا آخر متفقًا عليه، كأن يقول مثلاً: نريد أن نوجه النظر إلى هذا الخطأ، أو نريد أن نجذب النظر.

* **وفي الصفحة (٤٤):**

قال: «وهو ذا نحن نقول فيمن تمادى في الخروج عن حدود ما نعرفه فيه: عدا فلان طَوْرَهُ» اهـ.

وقد خطأ الحريري وغيره استعمال (هُوَ ذَا يفعل) من كل كلام أخبر فيه عن ضمير الرفع المنفصل باسم الإشارة، والصحيح عند الحريري أن تجتلب (ها) الدالة على التنبيه قبل ضمير الرفع، ويتوسط هذا الضمير بينها وبين اسم الإشارة، فيقال: هأنذا أفعل، وهأنت ذا تفعل، قال تعالى: ﴿هَا أَنتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]، ويجوز إعادة (ها) مع اسم الإشارة توكيدًا، كقوله تعالى: ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦].

وقد جَهِدَ الشهاب الخفاجي في تَلَمُّسِ وجه يصحح به ما خطأه الحريري، فجاء بأبيات من الشعر لا تنهض حجة للقياس عليها، والجَرْيُ على المشهور أَوْلَى وأَحَبُّ.

* **ومثل ذلك يقال في قوله في الصفحة (٥٤):**

«وهو ذا نحن الآن أمام فعل مر».

* **وفي الصفحة (٥٠):**

قال: «وإليكم قولاً أراد به صاحبه إعلان العزم على الحزم في الإنفاق» اهـ.

وفي هذا استعمال (إليكم) اسم فعل أمر لفعل مُتَعَدٍّ بنفسه هو (خذوا)، ولم يرد ذلك في الفصحى، إنما الوارد استعماله اسم فعل أمر لفعل لازم هو (تَنَحَّ) أو (ابتعد) يقال: إليك عني، أي ابتعد أو تَنَحَّ أو انْصَرِفْ. ومعروف أن أسماء الأفعال تجري مجرى أفعالها الدالة على معانيها تعديةً ولزومًا، فما عُدِّيَ فعله بنفسه عُدِّيَ هو مثله بنفسه، وما عُدِّيَ بحرف جر عُدِّيَ هو مثله بحرف الجر

نفســه، فأنت تقول: دُونَكَ الـكتابَ، وعليك نَفْسكَ، فـتنصب على المفعـولية باسم الفعل (دونك وعليك) لأنهما بمعنى (خذ والزم) وهما يُعَدَّيان بأنفسهما، وأنت تقـول: إليك عنى، فـتـوصل (إليك) بـ(عن) لأنه بمعنى (ابتــعـد) وهو يوصل بـ(عن).

أما اسم الفعل المـوائم لما أراده المؤلف هنا فهو (هَاكُمْ قَوْلاً) أو أن يسـتعمل الفعل نفسه فيقول: خذوا قولاً.

وقد يقال: إن لهــذا الاستعمال المخطأ وجهًـا يصح به، وهو أن يخرج الجارُّ والمجرور (إليكم) من الدلالة على اسم فعل الأمر (خذ) فـيتعلق بفعل محذوف مـعلوم من المـقـام، وهذا الفـعل المحـذوف هو عـامل الـنصب فى (قـولاً)، والتقدير: أسوق إليكم قولاً، أو: أُقَدِّمُ إليكم قولاً. وهذا مستقيم إن أراده.

*** ومثل هذا يقال فيما جاء فى الصفحة (١٤٢):**

من قوله: «وإليكم مثلاً على لام التقوية» اهـ.

*** وفى الصفحة (٥٦):**

قال: «المهم أن الخطأ المألوف أصبح لا يعتـبر لا جنحة ولا جناية، ومحكمة اللغة فى عطلة دائمة» هـ.

وفى هذا الاستعمال:

- استعمال الفعل (اعتبر) بمعنى العَدِّ والتـقدير، وأصل استعمـاله فى اللغة بمعنى أخذ العِـبْرة والعظة، كما فى قـوله تعالى: ﴿فاعْتَبِرُوا يا أُولِي الأَبْصارِ﴾ [الحشر: ٢] وقد ورد استعمال العـبرة بالمعنى الذى استعمله فيه المؤلف هنا فى عبارات المصنفين منذ زمـن قديم، لغويين وغير لغـويين، ولكن الأفصح تجنبه، بأن يقال: أصبح لا يعد جنحة، أو لا يحسب جنحة.

- زيادة (لا) الداخلة على المفعول به الثـانى فى قوله: (لا جنحة)، والمعنى مفهوم مـستقيم دون زيادتها، وعـدم الزيادة هو الوارد فى الكلام الفصيح، ولا سيما إذا كـان الفعل العامل منفيًا أيضًا ولم يكن فـصل فى اللفظ - كما هنا - فيـقال: أصبح لا يُعَدُّ جنحـة: إذ النفى سلط على الفعل بقـيد معمـوله، فلا

حاجة إلى نفي آخر للمعمول. وأما العطف بـذكر (لا) في قوله: «ولا جناية» فالغـرض منه نفي الدلالة على الاشتـراك والتصاحب، إذ المقـصود اختـصاص النفي بكل مـن المعطوف والمعطوف عليـه منـفـردًا، فـإنه لو حـذفت (لا) من المعطوف وقـيل. أصبح لا يُعـدُّ جنحـة وجناية، لتوهـم أن النفي مُنصَبٌّ على اجـتمـاع الجنحـة والجنـايـة، وعليـه، يصـح أن يعـد جنحـة فـقط أو جنايـة فقـط، والمنفـي اجتمـاعهمـا معًا، مع أن المراد أنـه لا يُعَدُّ هـذا ولا ذاك ولا الاثنين معًا

*** ومثل النقطة الأولى ما جاء:**

من قوله: «لذلـك يعتبـر قولهم: مـشغول على اليـد، أو على الآلة، خطأ يجب تصويبه» اهـ.

*** وفي الصفحة (٨٩):**

قال. «فـالشَّرقُ بالدمع: الامـتلاء حتـى الغَصَص، بينما الشروق: الـظهور والطلوع» اهـ

والمعروف في كـتب النحو أن (بينا وبينمـا) أصلهما (بين) الظرفـية التي تقع متـوسطة بين شـيئيـن أو أشياء، فلـما زيدت عليـها الألف أو (مـا) اكتسـبت الخصائص التالية: الدلالة على المفاجأة الزمانية، ووجوب التصدر في جملتها، وإفادة معنى الشرط، والإضافة إلى الجمل دون المفردات. وهي لذلك تحتاج إلى جملتـين ترتب الثانية مـنهما على الأولـى ترتُّبَ الجواب على شرطـه، ويكثر مجيء جوابها مـجردًا من (إذ وإذا) الفجائيتين، ومما روعـيت فيه هذه الأصول قول أبي دؤاد:

بـيـنـمـــــا المـرء آمِنٌ راعــــــه را
ئع حـــتف لم يَخْشَ مـنه انبـــعـاقــه

وقول الحرقة بنت النعمان:

فـبـيـنا نَسُـوسُ الناسَ والأَمْـرُ أمـرنا
إذا نحن فـــيــهم سُـــوقـــةٌ نَتَـنصَّفُ

ومن ذلك تعلم أن توسيط (بينا وبينما) فى الجملة - كما ورد عند مؤلفنا - غير مستقيم عربية، والأولَى أن يستعمل فى موضعها (فى حين) أو (على حين)، ولا أعلم أحدًا ممن يعتد برأيه خالف فى شيء من ذلك.

* ومثل هذا يقال فيما جاء من قوله فى الصفحة (٥٨):

«إذن الشغل مزاولة العمل، وهو ضد الفراغ بينما الصنع يعنى إخراج الشيء فى شكل نهائى» اهـ.

* وفى الصفحة (٥٩):

قال: «فإذا كتب عليها: صالح لمبلغ ألف ليرة لبنانية، فذلك يعنى أنها تستبدل من مبلغ الألف ليرة المذكور» اهـ.

والخطأ هنا مبنى على أن (الألفْ) ومثلها (المائة) ومضاعفاتها من الأعداد التى تضاف إلى المفرد غالبًا، فيقال: عندى ألف ريال، ومائة ريال، وألفا ريال، ومائتا ريال. والعدد المضاف إذ أريد تعريفه فإن حرف التعريف يدخل على الجزء الثانى منه وهو (المضاف إليه) المعدود، فيقال: ماذا صنعت بألف الريال الذى أخذته أمس، وبمائة الريال التى جمعتها، وهو حينئذ يكتسب التعريف من المضاف إليه فى هذه الإضافة المحضة. هذا هو المشهور عند البصريين، وأما الكوفيون فيجيزون إدخال حرف التعريف على كل من المضاف والمضاف إليه معًا، و يحتجون بشواهد.

وعلى كل حال، فما أتى به مؤلفنا هنا لا يستقيم على المذهبين؛ لأنه أدخل حرف التعريف على المضاف وحده، لا على المضاف إليه - كما يرى البصريون - ولا عليهما معًا - كما يرى الكوفيون -.

والأولَى أن يقول: من مبلغ ألف الليرة، أو يقول: من مبلغ الألف الليرة،وإن ورد استعماله هذا فى حديث شريف هو: «فأتى بالألف دينار» لكنِ فى الاحتجاج بلغة الحديث الشريف كلام كثير، بسطته تطبيقًا فى كتاب (المعيار فى التخطئة والتصويب).

* **وفى الصفحة (١١٧):**

قال: «فَالْغَيْرَةُ بالفتح الأَنَفَةُ والْحَمِيَّة وَكُرْهُ شركة الغير، يعنى الآخرين» اهـ.

وفى هذا الاستعمال إدخال حرف التعريف على (غير) وهى من الألفاظ المتوغلة فى الإبهام، فلا تكتسب تعريفًا ولا تخصيصًا، سواء بحرف التعريف أو بالإضافة.

جاء فى المصباح المنير عن (غير): أنها «تكون وصفًا للنكرة، تقول: جاءنى رجل غيرك، وقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧] إنما وصف بها المعرفة؛ لأنها شبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة، فعوملت معاملتها ووصف بها المعرفة، ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام؛ لأنها لما شابهت المعرفة - بإضافتها إلى المعرفة - جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة، وهو الألف واللام، ولك أن تمنع الاستدلال فتقول: الإضافة هنا ليست للتعريف، بل للتخصيص، والألف واللام لا تفيد تخصيصًا، فلا تعاقب إضافة للتخصيص، ولا تدخله الألف واللام» اهـ. وفى حواشى الكشاف أن (غير) لا تدخل عليها (أل) إلا فى كلام المولدين. اهـ.

وقد ناقش المجمع اللغوى بالقاهرة هذه المسألة، وارتضى الرأى القائل بأن (غير) الواقعة بين متضادين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة، ويصح فى هذه الصورة التى تقع فيها بين متضادين وليست مضافة أن تقترن بـ(أل)، فتستفيد التعريف.

وعلى كل حال، فاستعمال مؤلفنا هنا لا يستقيم على رأى النحويين، ولا على ما اختاره المجمع؛ لأن (غير) فيه لم تقع بين متضادين، فالصحيح العدول عن إدخال حرف التعريف على (غير).

* **ومثل هذا يقال فيما جاء من قوله فى الصفحة (١٨٣):**

من قوله: «وهو يعنى أننا نَتَّكِلُ على الغير» اهـ.

* **وفى الصفحة (١٢٦):**

قال: «أما فَوَّشَ فَفِعْل لا وجود له فى كتب اللغة العربية، وبالتالى لا وجود للفواش» اهـ.

ولا يظهر لى معنى لحرف الجر فى قوله: (بالتالى)، كما أن (التالى) وصف هو اسم فاعل من الفعل: تلاه يتلوه بمعنى جاء عَقِبَهُ، ولا وجه لذكر موصوف هنا حتى يُدَّعَىَ حذفه، كما أن حذف الموصوف وبقاء صفته، له شروط أهمها العلم به عند حذفه، وأن يكون هذا المحذوف مختصًا بتلك الصفة، حتى تدل هى عليه، على نسق ما جاء فى قوله تعالى: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١] أى دروعًا سابغات. وهذه الشروط لا تنطبق على استعمال مؤلفنا، فالأول أن يقول: ويترتب عليه أنه لا وجود للفَوّاش، أو يقول: ومن ثم لا وجود. . . ، أو: ولأجل هذا لا وجود. . إلخ.

*** وفى الصفحة (١٣٠):**

قال: «والصواب أن تكتبا كلمة واحدة؛ لأنها هنا بمعنى الظرف الزمانى، أى **أثناء اجتماعهم**» اهـ.

وكلمة (أثناء) فى الأصل جمع تكسير، مفرده (ثِنْى)، ومعناه: طَيَّاتُ الشىء وتضاعيفه، ولا دلالة فيها على الظرفية، حتى تنصب نصب الظروف المحضة. والأسماء التى لا تدل على الظرفية وضعًا إذا أريد إيقاعها موقع الظروف جىء قبلها بحرف يدل على هذا المعنى الظرفى، وهو الحرف (فى) فيقال: جاء الأستاذ فى أثناء اجتماعنا. أو تستبدل بالكلمة أصلاً كلمة أخرى تؤدى المعنى الظرفى بلا واسطة، مثل عند، أو وقت، أو حين.

*** وفى الصفحة (١٤٧):**

فرق بين (لَمّا) الظرفية و(لَمّا) الجازمة، وقال: «إن الأولى يقع بعدها الماضى والثانية يقع بعدها المضارع» ثم قال: «ومن الخطأ أن يقول قائل مادحًا محسنًا كبيرًا: نهضت إلى كل مبرة، ولما قعدت عن تضحية، والصواب أن يقول: **نهضت إلى كل مبرة، ولَمَّا تقعد عن تضحية**» اهـ.

وليس فيما صحح به كبير مدح لهذا المحسن الكبير؛ ذلك أن (لما) الجازمة تُؤْذِنُ بوقوع ما بعدها المنفى مستقبلاً، ومن هنا فسر المفسرون قول الله تعالى: **﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾** [الحجرات: ١٤] فقالوا: أى سوف يدخلها الإيمان فى المستقبل، وقد

كان. وقال الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨]: أى وسيذوقونه فى المستقبل.

والأعلى فى المدح والأبلغ أن نأتى هنا بحرف الجزم (لم) التى لا تؤذن بوقوع منفيها مستقبلاً، فنقول: ولم تقعد عن تضحية.

وهذا من الفروق الدقيقة فى استعمال (لم ولما) المشتركين فى نفى المضارع وجزمه وقلب زمنه إلى المضى، ومِنْ ثَمَّ امتنع أن يقال: لما يجتمع الضدان؛ إذ يؤول الأمر إلى توقع اجتماعهما فى المستقبل، ومعروف أن الضدين لا يجتمعان معًا فى وقت واحد.

* وفى الصفحة (١٧٣):

قال: «السؤال عن الشيء يعنى طلب إيضاحه لا طلب الشيء ذاته، الصواب أن يقال: سألته: هل بقى له ما يقول» اهـ.

وفى هذا الاستعمال تجده استعمل كلمة (ذات) مؤكدة توكيدًا معنويًا لكلمة (الشيء)، وهى ليست من ألفاظ التوكيد المعنوى، وإن استعملت كذلك فى عبارات المصنفين بعد عصر الاحتجاج اللغوى. أما عند الأقدمين فقد استعملت أختًا للكلمة (ذو) بمعنى صاحب وصاحبة، تقول: فتى ذو خلق كريم، وفتاة ذات خلق طيب، كما استعملت بمعنى حقيقة الشيء وحاله، كما فى قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١] قال ثعلب: أراد الحالة التى للبين، وقال الزجاج: معنى: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ حقيقة وصلكم، أى اتقوا الله وكونوا مجتمعين على أمر الله ورسوله، ويقال: : قَلَّتْ ذات يده، وهى هنا اسم لما ملكت يداه، كأنها تقع على الأموال، وعَرَفَهُ من ذات نفسه، يعنى سريرته المضمرة» اهـ.

ولم يرد عن الفصحاء استعمال (ذات) توكيدا ولا بمعنى الجسم أو النفس، إنما جاء ذلك وكثر منذ العصر العباسى حين الاشتغال بالفلسفة والمنطق، ومن الأفضل أن يقول: يعنى إيضاحه لا طلب الشيء نفسه أو عينه.

* وفى الصفحة (١٨٦):

قال: «وقد ورد هذا الخطأ حتى فى تسمية المؤلف المشهور ابن خلكان» اهـ.

ولا معنى للفظ (حتى) هنا، فهى زائدة، وهى من حروف المعانى، وزيادة هذا النوع من الحروف لا يتم بقياس إلا فى مواطن محددة، ليس ما هنا منها.

وللفظ (حتى) فى العربية معان هى: انتهاء الغاية، والتعليل، وبمعنى (إلا) فى الاستثناء - وهذا أَقَلُّهَا وَقَلَّ مَنْ يذكره - وهذه المعانى الثلاثة لا تستقيم عند تطبيق الواحد منها على استعمال المؤلف.

كذلك استعمل العرب (حتى) على ثلاثة أوجه هى: حرف جر بمعنى إلى، وحرف عطف بمنزلة الواو - وبعضهم ينكره ويتأول ما ظاهره ذلك - وحرف ابتداء تستأنف بعده الجمل، فيدخل على الجمل الاسمية والفعلية.

وهذه الاستعمالات الثلاثة لا تستقيم عند تطبيقها عل كلام المؤلف هنا؛ إنما يستقيم المعنى بحذفها، فيقول: وقد ورد هذا الخطأ فى تسمية المؤلف المشهور ابن خلكان». وما جاء به المؤلف هنا إنما هو من كلام العوام الذى أُدْخِلَ فى اللغة مُعْرَبًا على كُرْه.

*** وفى الصفحة (١٨٨):**

قال فى العنوان: «من هو اليتيم» ا هـ.

وهذا تعبير لا تستقيم فصاحته إلا على مضض: ذلك لأنه يقتضى أن يكون الكلام جملتين: كبرى وصغرى.

أما الصغرى فهى قوله: «هو اليتيم» المكونة بحسب الظاهر من مبتدأ ثان وخبره، وأما الكبرى فهى الجملة برمتها «من هو اليتيم؟» وحيتئذ تكون الجملة الثانية خبرا عن المبتدأ الأول، هذا بحسب الصنعة النحوية، مع التغافل عن المعنى المراد من كل كلام حوى جملتين.

وتوضيح ذلك أنه إذا وقع فى الكلام مبتدأ أول ومبتدأ ثان، . فالشرط أن يكون معنى المبتدأ الثانى غير معنى المبتدأ الأول، أى أن يختلفا لفظا ومعنى، تقول: الورد رائحته جذابة، وزيد ثوبه نظيف ، فالورد غير الرائحة، وزيد غير ثوبه ذاتا ومعنى، ولا يصح أن يقال - على هذا -: سعيد هو جميل: لاتحاد المبتدأين ذاتا ومعنى، فلا فائدة من ورائه.

وبهذا يَبِينُ لك فساد العنوان المذكور (من هو اليتيم؟)، إذ (هو) هو نفسه

(من)، و(من) هونفسه (هو).

كذلك لا يصح أن يكون الكلام جملة واحدة، ويكون (هو) فيه ضمير فصل لا مبتدأ ثانيًا، لأن ضمير الفصل إنما يؤتى به ليفرق بين ما يحتمل أن يكون صفة لما بعده وأن يكون خبرًا عنه، فإنك إذا قلت: سعيد هو المؤدب، احتمل الكلام أن يكون (المؤدب) وصفًا لسعيد والخبر سيأتى بعد ذلك، واحتمل أن يكون (المؤدب) خبرًا عنه ولا وصف لسعيد، حينئذ يدخل ضمير الفعل ليعين أن ما بعده خبر عما قبله وليس صفة له، إذ لا يفصل بين الصفة والموصوف، فضلاً عما يفيده هذا الضمير من توكيد واختصاص.

وعنوان المؤلف هنا (من هو اليتيم) لا يحتمل أن يكوف (اليتيم) فيه صفة، لأن (من) اسم استفهام، وهى لا توصف، ثم إنها نكرة واليتيم معرفة ولا تطابق بينهما، ثم إن أدوات الاستفهام إنما يليها المستفهم عنه مباشرة بلا فصل، ثم إنه لا محل هنا لتوكيد أو اختصاص، فإن الأسلوب إنشائى للاستفهام، وذلك لا يقتضى توكيدًا أو اختصاصًا، إنما يكون ذلك فى الكلام الخبرى المحتمل للصدق والكذب لذاته.

وعلى هذا فالصحيح أن يقول: من اليتيم؟ بحذف الضمير (هو) قال تعالى: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩] ولم يقل: فمن هو ربكما.

*** وفى الصفحة (٥٨):**

قال: «وهاكم عَرْضُ الأسباب» اهـ وضبط (عرض) بضم الضاد وليس كذلك ضبطه، إذ إن (هاكم) اسم فعل أمر للفعل المتعدى بنفسه (خذوا) وهو يعمل عمل فعله فينصب مفعولاً به بنفسه، وصحة الضبط هى (عَرْضَ) بفتح الضاد، ولو أن المؤلف استعمل (إليكم) بدلاً من (هَاكُمْ) لاستقام له ضبطه على تأويل (إليكم) جار ومجرو متعلق بمحذوف خبر مقدم، ويكون (عرضُ) مبتدأ مؤخرا، والتقدير: عَرْضُ الأسباب مَسُوقٌ إليكم، أو مقدم إليكم، أو نحو ذلك من تقدير.

*** وفى الصفحة (٩٦):**

جاء قوله: «صلاحية - دون تشديد الياء - مصدر صَلُحَ ضد فَسُدَ» اهـ.

وضبط (صلح) بضم اللام، و(فسد) بضم السين، وفى كلا الضبطين يدور كلام.

أمَّا (صلح) فقد جاء عنه فى لسان العرب: «الصلاح ضد الفساد، صَلَحَ يَصلُحُ ويَصلَحُ صلاحًا وصُلُوحًا.. وهو صالح وصليح - الأخيرة عن ابن الأعرابى - والجمع صُلحَاء، وصُلُوح. وصَلُحَ كَصَلَحَ، قال ابن دريد: وليس صَلُحَ بِثَبَتٍ» ا هـ.

ومنه يعلم أن ضم اللام فى (صلح) لم يثبت عن العرب فى الماضى، وإنما جاء فى مضارعه الضم والفتح، لأنه حلقى اللام - على قياس نظائره - وأن (صليح) الذى هو من المفروض أن يكون صفة مشبهة من (صَلُحَ) بضم اللام لم ينقل إلا عن ابن الإعرابى فقط.

وأما (فسد) فلا وجه لإصراره على ضم السين فيه؛ إذ إنه غير مألوف - وإن ورد - إنما المألوف فتح السين، جاء فى لسان العرب: «الفساد نقيض الصلاح، فَسَدَ يَفسُدُ ويَفسِدُ، وفَسُدَ فسادًا وفُسُودًا، فهو فاسد وفَسِيدٌ فيهما» ا.هـ.

والدليل على أن ضم سين (فسد) مهجور غير مأنوس أننا لا نستعمل الوصف منه على فعيل، فلا نكاد نقول: طعام فسيد، إنما المستعمل المأنوس: طعام فاسد.

ولا نترك هذا دون أن نُعَقِّبَ على ما قاله من أن (صلاحية) دون تشديد الياء مصدر (صلح) وقد تقدم فيما نقلته عن اللسان أن هذا المصدر لم يرد عنهم، إنما الوارد (صلاحا وصلوحا) فإن أراده مصدرًا صناعيًا فلا بد فيه من تشديد الياء، إذ إن المصدر الصناعى - عند من يجيزه بشروطه - يتم بإضافة ياء مشددة وتاء.

* ومثل ذلك يقال فيما جاء عن المؤلف فى الصفحة (١٢٥) من قوله: «فقد فسد الكلام وضاع المعنى المقصود» ا هـ.

* وفى الصفحة (١١٦):

قال: «فاللغة يجب أن يرافق استعمال ألفاظها الذوق فى حسن الاختيار إلى جانب صواب الاستعمال» ا هـ وضبط (الذوق) بكسر القاف.

ولعله من سهو الطباعة، إذ الواجب أن تضبط بضم القاف، لأنها فاعل للفعل (يرافق) ويصح ضبط اللام فى (استعمال) بالضم على أنه فاعل مع ضبط القاف فى (الذوق) بالفتحة، على أنه مفعول به، والمؤدَّى واحد، إذ صيغة (يرافق) تدل على المشاركة، أى وقوع الفعل من الجانبين، لكن الصنعة النحوية تجعل أحدهما فاعلاً لفظًا والآخر مفعولاً به لفظًا، وكل واحد منهم فاعل ومفعول من حيث المعنى.

* **وفى الصفحة (١٦٦):**

قال: «فنقول: ثمة هفوات إن أهملت أمست أخطاء كبيرة» ا هـ وضبط همزة (أخطاء) الأخيرة بالفتحة من غير تنوين.

ولعله يتوهم أنها ممنوعة من الصرف لألف التأنيث الممدودة، نحو صحراء، والحق أن الهمزتين متغايرتان، فهمزة (صحراء) ألف تأنيث ممدودة، لأنها زائدة صحبت ثلاثة أصول ودلت على التأنيث ووزنها (فعلاء) أما همزة (أخطاء) فأصلية تقابل لام الكلمة فى الميزان، صحبت أصلين فقط، ووزنها الصرفى (أفعال) فلا تمنع من الصرف على نحو ما جاء فى قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا﴾.

* **وفى الصفحة (١٧٢):**

قال: «والصواب أن يسبق تمنى الاستمتاع تقديم البرنامج، أمَّا وقد قدم البرنامج فقد بَطُلَ التمنى» اهـ. وضبط الميم فى (أما) بالتشديد، والطاء فى (بطل) بالضم.

أما الأولى فهى (أمَا) بتخفيف الميم، وهى حرف يفيد التنبيه والاستفتاح بمنزلة (ألا)، ولا يصح أن تكون (أمَّا) المشددة المفيدة للتفصيل النائبة مناب أداة الشرط وفعله؛ لأن المقام هنا لا يقتضى التفصيل، والمعنى ليس عليه.

وأما الكلمة الثانية (بطل) فلا وجه لضم الطاء فى المعنى الذى أراده، ذلك أن الوارد فى المعجمات اللغوية هو: «بَطَلَ - بفتح الطاء - يَبْطُلُ بطلا وبطولاً وبطلاناً: ذهب ضياعاً وخُسْراً، فهو باطل، وبَطِلَ - بكسر الطاء - فى حديثه بِطَالة، وأبطل بمعنى هَزَلَ، والاسم البُطْل. والباطل نقيض الحق، والجمع

أباطيل». وورد (بَطُلَ) - بضم الطاء - يبطل بطولة وبَطَالة: أى صار شجاعًا؛ تبطل جراحته فلا يكترث لها، ولا تبطل نَجَادَتُهُ، أو لأن الأشداء يبطلون عنده، أو لأنه يُبْطِلُ العظائم بسيفه فَيُبَهْرِجُهَا (لسان العرب: بطل)

وواضح من هذا أن لا وجه لضم الطاء فى المعنى الذى أراده المؤلف، وإنما عليه أن يفتح، على المعنى الأول، الذى هو مراده هنا.

* وفى الصفحة (١٧٣):

قال: «وقد قال أحد مراجع الفصاحة القدامى:

سألنا فأعطيتمْ وَعُدنَا فَعُدتُّمُ
ومن أكثر التسآل يوما سيحرم

وضبط الميم فى (سيحرم) بالكسر.

وأنا لم يتيسر لى العثور على القصيدة التى منها هذا البيت، حتى أعرف ضبط قافيتها، فإن كانت القوافى مكسورة، فإن الشاعر يكون قد جعل (مَنْ) فى أول الشطر الثانى شرطية جازمة، ولكنه حرك الميم بالكسر، وحَقُّها الضم، غير أنه ارتكب ضرورة شعر بعدم إلحاق الفاء الرابطة بجواب الشرط المقترن بعلامة التنفيس (السين).

وإن كانت القوافى مضمومة كان ضبطه هو خطأ، وكانت (من) هنا موصولة، ولا ضرورة فى الكلام.

* وفى الصفحة (٨٩):

ذكر بيتين من الشعر هما:

طوى الجزيرة حتى جاءنى خبر
فَزِعْتُ فيه بآمالى إلى الكذب

حتى إذا لم يَدَعْ صدقه أملا
شرقتُ بالدمع حتى كاد يشرق لى

والبيتان من البحر البسيط، غير أن الثانى منهما لا يستقيم وزنه إلا بإضافة الجار والمجرور (لِى) بعد قوله (يَدَعْ).

* وفى الصفحة (١٦٧):

قال: «نقول فى الكلام على حالة المكان من الأرض من حيث اعتدال هوائه وعدم اعتداله، ومن حيث موافقة الصحة وعدم موافقتها مُناخ سوء للمكان غير المَرَضِىّ، ومُناخ جيد أو معتدل، للمكان الملائم للصحة» اهـ.

والمعنى هنا لا يستقيم إلا بحذف كلمة (غير) فيصير: مناخ سوء، للمكان المَرَضِىّ، أى المكان الجالب للمرض.

*** وفى الصفحة (١١٣):**

قال: «قال ثقاة أحد اللغويين» اهـ.

(ثقاة) فى كلامه بالتاء المربوطة، وهو خطأ، صحته (ثقات) بتاء مفتوحة، لأنه جمع مؤنث سالم من المفرد (ثقة) والتاء فى (ثقة) عوض من فاء الكلمة المحذوفة، فهو من (وثق) نظير (زِنَة) من (وزن) و(عِدَة) من (وعد)، تحذف هذه التاء عند الجمع بالألف والتاء، لأن فى وجود علامة هذا الجمع دلالة على الجمعية والتأنيث معًا، وهذا بخلاف نحو (قضاة وغزاة) جَمْعَىْ (القاضى والغازى) فإنهما جمعا تكسير وزنه (فُعَلَةٌ) وأصله: قُضَيَةٌ وغُزَوَةٌ، تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين.

ثم إن المؤلف نفسه قد خطأ (ثقاة) بالتاء المربوطة فى صفحة (١٢٧) وجعل صحتها فتح التاء، وقد وقع فيما خطأ.

*** وفى الصفحة (١٢١) والصفحة (١٦٥):**

قال: «فالتثنية المألوفة خطأ «مباراتان» لا مبرر لها» اهـ.

وقال: «ولست أدرى: لماذا كان الشذوذ الذى لا مبرر له» اهـ.

والفعل (بَرَّرَ) وتصريفاته لم يرد بالمعنى المفهوم هنا فى معجمات الفصحى، بل قُلْ: لم يرد بزيادة التضعيف وزن (فَعَّل) إنما الوارد الثلاثى المجرد: (بَرَّ يَبَرُّ): إذا صلح، وبَرَّ فى يمينه: صدق ولم يحنث، وبَرَّ رحمه: وصله، وبر ربه: أطاعه، وورد مزيدًا بالهمزة فى أوله (أَبَرَّ) قالوا: أَبَرَّ الله أى قبله، وأبر الرجل: كثر ولده، وأَبَرَّ فلان: ركب البَرَّ، وأَبَرَّ عليهم: غلبهم. وورد مزيدًا بالهمزة والتاء (ابْتَرَّ) قالوا: ابْتَرَّ الرجل: انتصب منفردًا من أصحابه.. إلخ.

ومعروف أن مبانى صيغ الزيادة ومعانيها سماع عن العرب، لا وجه فيها لقياس، على الصحيح، وكان من الأفضل لمؤلفنا أن يضع فى مكانها كلمة

فصيحة تؤدى معناه الذى قصده وهى (التسويغ) وما يتصرف منه، فيقول: لا مُسَوِّغَ لها، يقال: ساغ له ما فعل، أى: جاز له ذلك، وأنا سوغته له: أى جوزته. وأصل المادة من قوله: ساغ الشراب فى الحلق يسوغ سوغًا وسواغًا: سَهُلَ مدخله فى الحلق.

* وأخيرًا جاء فى الصفحة التالية للعنوان تحت عبارة (جميع الحقوق محفوظة) قوله - ولعله من عبارات الناشرين-: «لا يجوز نسخ أو استعمال أىّ جزء من هذا الكتاب فى أىّ شكل من الأشكال، أو بأيّة وسيلة من الوسائل، سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية، بما فى ذلك النسخ الفوتوغرافى، والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها، دون إذن خطىّ من الناشر» اهـ.

وفى هذا الحظر والتحذير ما يلى:

- **العطف على المضاف قبل ذكر المضاف إليه، وهو نظير ما خطَّأه من قولهم:** (أساتذة وطلاب المدارس) صفحة (١٢)، وقد سبقت مناقشته فى المبحث الأول.
- استعمال (أىّ) الدالَّة على العموم والشمول - مكررة - وقد سبق مناقشة ذلك فى أثناء هذا المبحث.
- تأنيث (أىّ) بالتاء (أيّة) وهو غير مأثور، وإن أجازه بعض المحدثين على قِلَّة.
- عدم الفائدة الواضحة من الجار والمجرور فى قوله: (من الأشكال) بعد (شكل) و(من الوسائل) بعد (وسيلة)، فإن الشكل لا بُدَّ أن يكون من الأشكال، والوسيلة لا بد أن تكون من الوسائل، وأظن مثل هذا لم يرد عن الفصحاء، وهو بكلام العوامِّ والقُصَّاص أشبه.
- قوله: (بما فى ذلك) لا معنى ظاهراً لكلٍّ من الباء و(ما) هنا، والأخيرة لا تصلح للمصدرية ولا نكرة تامة ولا ناقصة، فضلاً عن الاستفهامية والشرطية، وهو غير مستقيم فى الإعراب، وقد ناقشه الشيخ محمد على النجار، وجدَّ فى أن يلتمس له وجهًا، ولكن يبقى أنه غير وارد، وغير فصيح، ينبغى أن يُنَزَّه عنه كلام النَّقَدَة اللغويين.

*****

محتوى الكتاب
أولا
«الألفاظ والتراكيب اللغوية»

(الهمزة)

الصبح أوّلاً ثم خرجت (١٠٦) - . المسئول أوشك على الانتهاء من المشروع (٢٤٩) - إياك الكذب (٢٣) - إياك أن تفعل (٢٤) - إيصال التسليم (١٥) - أيُّ بنت تذاكر تنجح (١٢٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢٨٠) - قرأت الرسالة إيّاها (١٢٣).

(الباء)

من البديهيّ أن يحدث (٦٥، ١٢٧) - بدون ذلك (٧٦) هذا بدل ذاك (٢٤)- أنتم بُرَءَاء، بِرَاء (٢٤) - البساطة واليسر (٧٧، ٢٢٠) - البطيخ (١٢٠) - البطالة (٢٥) - بعثت الطالب إلى الخارج (٦٦) - البَعْض (٦٧، ٨٠) - لا تتناقض فيه المعاني بين بعضها البعض (٧٨) - بعض الناس لا يحبون السباحة (٢٥) - عيَّرتُه بفضلي عليه (٧٢) - ومن العجب أن الصحف والقوّامين عليها بل كثيرًا من القراء يضيقون ذرعًا (٧٦)- تخوض الفصحى صراعًا، لا مع الأجنبي،بل مع أبنائها (٧٨) - محل اهتمام العلماء بل وعامّة الدارسين (١٢٩) - بَلَى ونَعَمْ في الجواب (١٦٣) - بنى فلان بأهله (٢٥، ٩٨) - حضر الرئيس بنفسه (٢٥١) - بُوَيت - مصغَّر بيت (١٥٤) - مازال الصراع قائمًا بين العرب وبين إسرائيل (٢٧، ٧٠، ١٠٠) - ظنًّا أن مدير على وزن فعيل، بينما هو على وزن مُفْعِل (٨١، ٢١٦، ٢٨٩) - بينما بدا راضيًا إذا به يرفض (٢٠) - الشكل البَيْضاويّ (١٣).

(التاء)

هو المرهف الحسّ، وبالتالي هو الواعي (٧٥، ٢٩١) - تاه يتوه، يتيه (٢٦) - تأسست المدرسة (١١٢) - لا تتعارض مع ما ينشده المثقفون (٧٨) - لا تتناقض، تتفق، تتواءم مع.. (٧٨) - تَجَوَّلَ في البلاد (١٧٦) - التدوية والتداوى (٢٥٤) - التراث الموروث (٧٥) - ترامت إلينا أنباء مقلقة (٢٥٥) - التِّرْب (١٧) - التَّصنُّت (٨٣)- التعرف على مستوى الطلاب (١٣١) - تفرقت آراؤكم (١١٢) - تَلْمَذَ، تَتَلْمَذَ، التلميذ (٢٧٧) - توقيت التسجيل (٧٣) - توقيعات - جمع توقيع - (١٩).

(الثاء)

رجال ثِقَاتٌ وغُزاةٌ (٢٦٣، ٢٩٩).

(الجيم)

جبره على الرحيل(٢٦) - جمهورية مصر العربية(١٥٦) -رجل جائع وجَيْعان(١٧٥).

(الحاء)

حاش اللص - أمسكه - (١٥٧) - حبالات الصائد (٢٧) - أصبح لا يصلح حتى للرزق (٧٧، ٢٩٣) - من الروضة وحتى البكالوريا (٢٨٠) - حسناوات - جمع حسناء - (٦٣) - حَسَّ الشيء (٩٦) - حَسْبَ نظام الدولة (٢٢٢) - الحسابات - جمع حساب - (٢٨٥) - الحفلة (٢٢٣، ٢٨٣) - حَلَّلْنَا لك (١١٠) - حَلْوَايات - جمع حَلْوَاء

(الخاء)

(الدال)

(الذال)

(الراء)

(الزاى)

(السين)

(الصاد)

(الضاد)

(الطاء)

طاف على النوادى (٣١) - طالما فلان يكـذب فلن أحترمه (١١٥) - من الطبيعىّ أن يحدث (٦٥، ١٢٧) - الطـربوش (١٧٠) - الطريق (١٨) - طعام الغـداء (١٧١) - طفقا على الماء (٣٢) - نفس طمـوحة (٣٧) - للشـجـاعة يَدٌ طُولَى فى النصـر (١٧٠) - فى طيَّات الرسالة (١٠٧، ١٢٦).

(العين)

لا عاطل عن العمل (١١٩) - رجال عانسـون - جمع عانس - (١٧١) - عَبْد الدَّارِىّ - نسـبـة إلى عبـد الدار - (١٨٥) - رجل عجـوز (٣٨) - امرأة عـجوزة (١٢٨) - هذه عصـاتى (١٢٣، ٢٠٩) - امـرأة عُضْـوَةٌ فى المجلس (٢٦٢) - العَظْم والعِظَام (٢٠٣) علاوات - جمع علاوة - (٧١، ١٠٧) - العملية التـعليمية (١٣٠، ٢٣٦) - بلد عَمَّ فيه الفـساد (٣٢) - العِـوَج والعَـوَج (٣٧) - عَيَّرْته بفـضـلى عليـه (٧٢، ٩٨) - أنت لى السعادة بعينها (٢٥١).

(الغين)

غار فلان - أتى الغَوْرَ - (٣٨) - لون غـامق (٢٠٣) - الغَدْو (٢٠٩) - هذه القاعدة تغفل على كثير (٨٠) - غَلاَّية - اسم آلة - (٢٦٢) - الغنم (٢٠٣) - الأمر الغَيْرُ صحيح (١٢٤، ٢٢٦، ٢٩١).

(الفاء)

لا فائدة منه(٣٢) - افجعه،وهو مُفْجِع(٢٠٤) -الفَرَاشَات -جمع فَرَاشَة(٣٢) - فَقَّص الطائر بيـضه، وفَـقَّس،وفَـقْش (٢٠٤) -الذى يخدم وطنه فـله التقـدير (٥٩) -احضـر فَوْرًا(٢٢٧) فَوْقِىّ وفَوْقَانِىّ - نـسبة إلى فَوْق - (١٨٦) - ولَمَّا كان كذا فيحسن كذا (٧٥).

(القاف)

قَسَّتْ الغربة قلبه (١٦٣) - قفل الباب (١٨) - قد لا يحضر (٣٣).

(الكاف)

جرى وراءه وبالكاد أدركه (١٩٢) - حضر كـافّة الناس (١١٢، ٢٦٤) - اكتشف فلان دواءً ناجـعًـا (٢٢٧) - الكشكول (٢٠٤) - الكُفْء (٢٠٥) - بدا فـلان كـمـريض، أنا كقاض لـلمحكمة أحكم بالعدل (٢٤، ١١٥، ٢٧٩) - كُلِّيـات - جمع كُلْوة - (٣٩) - حضر الكُلُّ (٦٧) - البنتـان كلاهما أو أحدهما (١٢١) - مـررت بكِلْتَىْ الفتاتين (٣٨) - الكُلْفَة (١٩) - الجياد كُلُّهم من نسل عربى (١٦٤) - كلما ارتقت الأمة كلما ارتقت فنونها (٥٣، ١٢٤، ٢٦٦) - داء كمين (٢٨) - قال فلان: كَيْتَ وكَيْتَ (١٠٦).

(اللام)

هذا مهندس لا طبيبًا (١٩) - أصبح لا يعتبـر لا جنحة ولا جناية (٢٨٨) - لعله ندم

(الميم)

(النون)

(الهاء)

(الواو)

* * *

ثانيا
(أحكام لغوية تتصل بأمثلة الصواب والخطأ)

١ - الدلالة على المشاركة:

اجتمع مع الوزير، بالوزير (١٤، ١١٨) اتّحد معه، به يتفق ودلالتها (١٥).

٢ - التذكير والتأنيث:

شاة ذبيحة (١٧) - الطريق والسبيل (١٨) هذه أكيلتى (٢٢) - الدلو فارغ (٢٨) - سوق كبير (٣٠، ١٠٢) ميناء واسعة (٩٣) - اليمين القانونى (٩٣).

٣ - أفعل التفضيل:

أَقَلُّ من ذلك بقليل، قليلا (١٥) - أَشَدُّ بخلاً معه (٣٣) - يد طُولَى (١٧٠) - أصغر إخوته (١٠٤) - أحمق، أرعن - أبله منه (١٧٣) - المساحة الأكبر (٧٩) - مادل على لون أو عيب (١٧٣).

٤ - الجموع:

رحمانون (١٨) - رحيمون (٢٩) - توقيعات (١٩) - برءاء (٢٤) خبيرون، صبورون (٢٨، ٦٢، ٢٠٤) - فَعلاء على «فَعْلاوات» (٦٣) - الإتباع فى الجمع (٦٤، ١٢١) - تمييز جميع القلة فى العدد (٦٥) - الجمع فى موضع التثنية (٢٠٩).

٥ - الإضافة:

اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث (١٦٢، ٢٤٠) إضافة الاسم إلى الفعل(١٧٧) - إضافة الشيء إلى نفسه (١٢٠).

٦ - التعدية واللزوم:

أنف العار (٢٢) -احذر من عدوك (٢٧) -سابق لأوانه(٣٠) - عيَّره بكذا (٧٢، ٩٨) - أمسك الشرطى باللص (٣٤) - التعليق عن العمل (١٥).

٧ - حروف الجر:

تبادلها (٥٥، ١٤٤، ٢٠٨، ٢٤٥) - استعمالها أسماء (٥٦، ١٨٩) - زيادتها (٥٦) - نزع الخافض (١٤٧، ٢٠٨) - الجر على الجوار (١٨٣، ٢٠٦)- من أقسامها (٢٧١).

٨ - الزيادة:

الفاء فى خبر المبتدأ (٥٩) - اللام فى جواب إنْ (٥٤) - إلاّ بعد «معَ أنه» (٦٦) - «بين» مع الظاهر (٢٦، ٧٠، ١٠٠) - حروف الجر (٥٦) - كلما... كلما... (٥٣، ١٢٤، ٢٦٦) «أل» على «كلّ» و«بعض» (٦٧).

٩ - الحذف:

حذف الفاء من جواب «أمّا» (٧٦).

١٠ - المصدر الصناعى:

إمكانيات ضخمة، العملية التعليمية (١٨٨).

١١- الكون العام:

يوجد بيننا فلان (١٤٧).

١٢- النواسخ:

اسم لكنِ نكرة وخبرها معرفة (٨٠).

١٣- النسب:

النسب إلى الجمع على لفظه (٢٨، ١٠٩) - مَـرَئِيّ في «امرؤ القيس» (١٧٨) - بدهيّ وطبعيّ (٦٥، ١٢٧) - رئيسـية (٧٥، ٢٠٠) - النسب إلى فعيلة (٦٥).

١٤- العطف:

على معمولى عاملين (٢٣٧) - على الضمير المتصل (٣٤، ١٠٠).

١٥- التحذير:

إياك الكذب (٢٣) - إياك أن تفعل (٢٤).

١٦ - التنازع (١٤٦، ٢٠٣).

١٧- الشاذ (١٤٤، ١٨٣).

١٨- الأضداد (١٤٣، ١٨٠).

١٩- الضرورة (١٤٨).

٢٠- المولَّد (١٤٢، ١٩٣).

٢١- الأعجمى (١٤٣، ١٩٤).

٢٢- الازدواج (٢٠٧).

٢٣- اللهجات (١٩٨).

٢٤- تكملة مادة لغوية (١٩١).

٢٥- التضمين (١٨٦، ٢٠٨).

٢٦- استعمال العلماء (١٤٨).

٢٧- المعاجم القديمة والحديثة (١٤٩، ١٥١).

٢٨- الترجمة (١٤٥، ١٩٨).

٢٩- الفصل بين المتلازمين:

(٨٠، ٨٢، ١٢٠، ١٢٢، ٢٤٧).

٣٠- محنة الفحصى فى وسائل الإعلام (٤٨).

٣١- وسائل النقد اللغوى (٩، ٤٥، ٨٧).

٣٢- اللهجة العامية (١٤٤).

٣٣- الخلاف المذهبى (١٤٥).

٣٤- الترتيب بين الصفات العامة والخاصة (١٥٦).

* * *

ثالثا

الكتب المدروسة

تم
والحمد لله ربِّ العالمين

رقم الإيداع: ٢٠٠١/١٣٢١٧
الترقيم الدولى: I.S.B.N. 977-241- ....